

# المنهجية في التحليل السياسي

المفاهيم، المناهج، الافتراضات، والأدوات

محمد شلبي

الأستاذ المساعد بجامعة الجزائر  
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

# **المنهجية في التحليل السياسي**

المفاهيم، المناهج، الاقترايات، والأدوات

محمد شلبي

الأستاذ المساعد بجامعة الجزائر

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الجزائر 97

حقوق الطبع محفوظة  
للمؤلف



﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ  
بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ  
كَأَلْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاقِلُونَ ﴾ (١٧٩) [الأعراف: ١٧٩]

## الاهداء

إلى أمي،،،

وخالي حسن،،،

وأخي علي،،،

وزوجتي،،،

أهدي هذا الكتاب، عرفاناً مني بفضلهم عليّ، وتقديراً

لمعاناتهم من أجلي



## مقدمة

نحتاج في حياتنا العلمية والعملية إلى معرفة الكثير عن تعقيدات الحياة السياسية ولشباكاتنا، وحركياتنا، وتبدلاتنا، وخصائصها. ذلك أننا نحتاج إلى معرفة الطريقة التي يتصرف بها أولئك الأفراد الذين يحتلون مواقع التأثير، ولماذا يتصرفون كذلك؟ ونحتاج إلى معرفة العناصر التي تجعل جماعة، أو تنظيمًا، أو حزبًا ما يبرز، وينمو، ويزدهر، ثم ينهار أو يضعف. ونحتاج إلى معرفة لماذا تتميز أنظمة بقدر كبير من الاستقرار وتتميز أخرى بقلته أو بكثرة الاضطرابات؟

كما نحتاج إلى معرفة لماذا يقبل الشعب على المشاركة السياسية في مرحلة من المراحل، ولماذا يحجم في مراحل وظروف أخرى؟ إن هذه التساؤلات وغيرها، نحتاج إلى وسائل تسهم في إزالة تعقيداتها أو على الأقل تزرع قليلاً من الضوء في نفقها المظلم، هذه الوسائل هي مجموعة من المناهج والاقتربات والمفاهيم والأدوات التي تتضافر فيما بينها وتقدم للباحث أو الطالب أو المحلل السياسي دليلاً إرشادياً يتبعه لإدراك الظواهر السياسية المختلفة، والتعامل معها، وسير أغوارها. إنها مجموعة من المسالك تتيحها هذه المناهج والاقتربات، للوصول إلى الحقائق أو إزالة اللبس والغموض عن الكثير من العمليات السياسية وتفاعلاتها.

هذه المناهج والاقتربات تمكننا من تعريف المشكلات محل دراستنا تعريفاً جيداً، وذلك من خلال تحديد المفاهيم بدقة ووضوح دفعاً للإبهام، وإرساء لأسس علمية ضرورية لخطوات لاحقة، كما تمكننا من الحصول على البيانات وتوليدها من مظاهرها عبر الوسائل والأساليب المسخرة لذلك. وكل ذلك من أجل بث المزيد من النور في محيط الظاهرة التي نسعى إلى تحليلها وتفكيكها، ومن ثم تفسيرها تبيناً لقواعد «علمية». وتثقل هذه الوسائل، أدوات وتصورات ورموزاً تمتلك قدرات الإدراك الذاتي للواقع الذي صممت من أجل تحليله وتفسيره، وهي بذلك تقوم بتقديم هذا الواقع الذي تدركه أو تدرك بعض جوانبه إلى الجهة التي تستخدمها وتتوقف صحة ذلك الإدراك وقدرة تلك الوسيلة على صدقها، وواقعيتها، وابتعادها عن التحيز والتمركز حول الذات. إنها تمثل رسول الباحث إلى الظواهر، ومن ثم، فإن صدق المعلومات التي يقدمها الرسول إلى المرسل تتوقف على اختيار هذا الأخير للمرسل،

## تحديد المفاهيم الأساسية

تعتبر المفاهيم ركناً أساسياً في بناء المناهج وصياغة النظريات وفرض الفروض، ومن ثم فإن تحديد المفاهيم الأساسية الأكثر تداولاً لدى علماء السياسة والمختصين بالدراسات المنهجية يعد مطلباً ضرورياً لذلك؛ لهذا اترضيت أن أبداً بتحديد بعض المفاهيم التي يكثر تداولها في الموضوعات اللاحقة من هذه الدراسة.

١- العلم: «إن العلم يعد نشاطاً إنسانياً هادفاً، قوي الدوافع، رفيع القيمة، ممتاز التنظيم، يتميز بأسلوبه في البحث (الذي يعرف بأسماء كثيرة، مثل «الطريقة العلمية»، و«طريقة الملاحظة والافتراضات الممكنة إثباتها»، وهدفه هو التوصل إلى معرفة الأشياء غير المرئية (الأشياء المتماثلة، والقوانين، والعلاقات، والأسباب، والحقيقة) على أساس أسلوب الملاحظة (الأشياء، والأحداث، والعملات)»<sup>(١)</sup>. وهناك تعريف آخر للمعلم هو (المعرفة الفلسفة التي تنشأ من الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تتم بهدف تحديد طبيعة الظواهر وأصولها التي تخضع للملاحظة والدراسة»<sup>(٢)</sup>.

وهناك من يرى في العلم كسباً من المعارف يتضمن القوانين والحقائق المتعلقة بحقل معرفي معين، وهناك من يرى أن العلم هو المنهج الذي يستخدم في الوصول إلى المعرفة»<sup>(٣)</sup>.

ولعل مرجع الاختلاف هو الخلافات المعرفية التي تتحكم في رؤية الباحثين، ويضاف إلى ذلك التطورات المتلاحقة التي أصابت مفهوم العلم واثراً لثورات العلمية في النماذج المعرفية السائدة. فالعلم نشاط إنساني هادف ومنظم يحذره الكشف عن الحقيقة كما

(١) محمد معين صديقي، الأسس الإسلامية للعلم (أمريكا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٨٩)، ص ١٤.

(٢) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط 1، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٠)، ص ١٩.

(٣) نصر محمد عارف، نظريات السياسة المقارنة، رسالة دكتوراة غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥، ص ٢٤).

وما ينبغي أن يتوفر فيه من صدق وأمانة وفطنة، كذلك المنهج يقدم لنا من الحقائق ما يدرك هو وما يتضمنه هيكله من مكونات قد تعكس الواقع أو لا تعكسه. لذلك ينبغي الحذر عند التعامل مع هذه الوسائط، حيث إنها تتأثر بقيم أصحابها وبيئاتهم الثقافية والاجتماعية والسياسية، والسياسات التاريخية التي ولدت فيها. لذلك ينبغي أخذ كل ذلك في الاعتبار الطالب أو الممثل أو الباحث. فلا تعجب إذا أدركنا قدرتها على التحليل والتفسير لظواهر في بلدان وعجزها في بلدان أخرى. وهذا لا يستدعي بالضرورة انحياز المنهج، وإن أمكن ذلك في الكثير من المناهج، وإنما يرجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف بيئات ولادة تلك المناهج والواقع الذي تتناوله، وعناصر تكوينها ومدى استيعابها لتغيرات جديدة، إلا أن ذلك كله لا يمنع الإفادة من تلك الوسائط التي تتميز بانفتاحها ومرونتها لاستيعاب متغيرات جديدة، ويتوقف استخدام تلك الوسائط على قدرة الباحث والمحلل على إعادة صياغتها بما يناسب خصوصية مجتمعه.

ولقد حرصت على أن أقدم هذه الافتراضات والمناهج الغربية المصدر دون تليفق، وعرفت بولادتها وتطوراتها دون تحيز. وقسمت هذه الدراسة إلى خمسة فصول: تناولت في الفصل الأول، المفاهيم، وفي الفصل الثاني خطوات البحث، وفي الفصل الثالث المناهج، وفي الرابع الافتراضات، وفي الخامس الأساليب والأدوات.

وفي الختام أقدم شكري وامتناني إلى الأستاذ الدكتور محمود إسماعيل والدكتور باهر عظم اللذين فتحا لي مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، كما أقدم شكري إلى الأستاذة: الدكتورة عبد الفتاح إسماعيل والدكتور نصر عارف والدكتور أحمد ثابت على فوائدهم العلمية، وأشكر كل من ساعد على إخراج هذا الكتاب على ما هو عليه.

وأسأل الله العليّ القدير أن يجعل عملي هذا في ميزان حسناتي وإن يتجاوز عن سيئاتي إنه نعم المولى ونعم النصير.

محمد شلي

القاهرة في ١٩ يوليو ١٩٩٦ م.

لوافق الجمعة ٤ ربيع الأول ١٤١٦ هـ

يستهدف الفهم والتفسير.

٢. السياسة: السياسة عند العرب المسلمين تعني: الرئاسة، وساس الامر سياسية: قام به: والسياسة القيام على الشيء بما يصلحه<sup>(١)</sup>. فالسياسة في المنظور الإسلامي موضوعها الرعاية والتدبير وهدفها تحقيق الصلاح، يقول الماوردي: «وأنت أيها الوزير أمدك الله بتوفيقه..... تدبر غيرك من الرعايا، وتدبر بغيرك من الملوك، فانت سائس ومسوس... ويبدوك تدبير مملكة صلاحها مستحق عليك وقسادها متسبب إليك واعلم أيها الوزير، إنك مباشر لتدبير ملك له أس\* وهو الدين المشروع، ونظام هو الحق المتبرع»<sup>(٢)</sup>.

ويقول أيضاً: «إن قواعد الملك مستقرة على أمرين؛ سياسة، وتأسيس فأما تأسيس الملك فيكون في تثبيت أوائله ومبادئه، وإرساء قواعده ومبانيه، وتنقسم ثلاثة أقسام: تأسيس دين، وتأسيس قوة، وتأسيس مال وثروة، وأما سياسة الملك بعد تأسيسه واستقراره فتشمل على أربعة قواعد؛ وهي عمارة البلدان، وحراسة الرعية، وتدبير الجند، وتقدير الأموال»<sup>(٣)</sup>.

ويقول الشيزي: «لما كانت الرعية ضرورياً مختلفة، وشعوباً مختلطة، متباينة الأغراض والمقاصد، مفترقة الأوصاف والطبائع، اقتضت ضرورة إلى ملك عادل يقوم أودها، ويقوم عمدها، ويمنع ضررها ويأخذ حقها ويذب عنها ما أشقها، ومتى خلت من سياسية تدبير الملك كانت كسفيته في البحر اكتشفها الرياح المتواترة، والأمواج المتظاهرة قد أسلمها الملاحون واستسلم أهلها إلى الخن»<sup>(٤)</sup>.

- (١) جمال الدين بن منظور: لسان العرب، ج٦، (بيروت: دار صادر للطباعة ١٩٥٦، ص ١٠٨.
- (٢) أبو الحسن الماوردي، قوانين الوزارة وسياسة الملك، تحقيق صلاح الدين بسبوني، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق جامعة القاهرة، ١٩٨٦ ص ٣٩ - ٤١.
- (٣) أبو الحسن الماوردي: تسهيل النظر وتمجيد الظفر، تحقيق رضوان السيد (بيروت، دار العلوم العربية، ١٩٨٧، ص ٢٠٣ - ٢٠٧.
- (٤) عبد الرحمن الشيزي: المنهج السلوك في سياسة الملوك، تحقيق عبد الله الموسى، (الأردن، الزرقا: مكتبة المنار، ١٩٨٧) ص ١٦٣ - ١٦٥.

أما ابن عقيل الفقيه الحنبلي، فقد عرف السياسة: «السياسة ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد وإن لم يضعه الرسول، ولا نزل به وحى»<sup>(١)</sup>.

نستخلص مما سبق أن مدار السياسة حول الرعاية والتدبير لشئون الناس وهذا تحقيق الصلاح.

وتعرف السياسة لدى المدرسة الغربية بأنها «فن حكم الدولة؛ كما جاء في دائرة المعارف الكبرى، كما يعرف علم السياسة بأنه «علم حكم الدول أو دراسة المبادئ التي تقوم عليها الحكومات، والتي توجه هذه الحكومات في علاقتها بالمواطنين وبالدول الأخرى»<sup>(٢)</sup>.

وهناك تعريف آخر للسياسة «هي العملية التي خلالها تصنع الجماعة القرارات، ومفهوم الجماعة يمكن أن يضيق فيشمل الأسرة أو يتسع للجماعة الدولية، كما أن القرار السياسي يمكن الوصول إليه عن طريق العنف، والنقاش، والتراضي، والمساومة أو عبر التصويت»<sup>(٣)</sup>.

أما هارولد لاسويل، فيعرفها «السياسة من يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ ويذهب إلى القول: إن الصراع عبر التاريخ كان محوره دائماً النفوذ والقيم، وإن دراسة السياسة تفتحور حول دراسة النفوذ والتأثير»<sup>(٤)</sup>.

والمتخلص من تعاريف علم السياسة لدى المدرسة الغربية هو تمحورها في الأغلب الأهم حول محورين رئيسيين، وهما: محور دراسة الدولة ومؤسساتها المختلفة، ومحور دراسة القوة والنفوذ والسلطة أو القدرة والتصارع عليها، وقد شهد تعريف علم السياسة تطورات

(١) ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق حامد لقي، (القاهرة: مكتبة السنة المحمدية، ١٩٥٣)، ص ١٣.

(٢) عصام سليمان، مداخل إلى علم السياسة، (لبنان: بيروت، ١٩٨٦)، ص ٩٧.

(3) Rod HAGUE, MARTIN HARROP, COMPARATIVE GOVERNMENT SECOND EDITION, (U.S.A: Humanities press international, 1990), p.3.

(4) Harol.lasswel, politics: who? gets what? when? How? (New York: Miridian Book, 1958), p.13.

والاختبارات، وبناء النماذج والنظريات، وإجراء التفسيرات، وإقامة التوقعات<sup>(١)</sup>.

والمناهج في حالة تطور مستمر لا تحمد على حال واحد، ذلك أنها تؤثر في الظواهر التي تدرسها، كما أنها تتأثر بها، إذ عبر المنهج فنظر إلى الظواهر وخلالها تقترب منها لسيروها، وكشف علاقاتها وارتباطاتها. والمناهج تستطيع أن تقدم لنا صورة حقيقية أو قريبة من الحقيقة كلما حرصت على استيعاب جميع المتغيرات، وعلى العكس من ذلك، فإن الكثير من الحقائق تأتي مبتورة ومشوهة ومرد ذلك هو اتباع مناهج قاصرة أو انتقائية عملت على إبعاد الكثير من المتغيرات أو بعضها، لاعتبارات تتعلق بخلفية الباحث. وتعدد المناهج بتعدد الظواهر محل البحث والدراسة، وقد يصلح منهج للتعامل مع ظاهرة ولكنه قد يعجز مع أخرى. كما أن المنهج يفسر الخلفية الثقافية والاجتماعية للبيئة التي ولد فيها، والنسق الفكري الذي يكتنف صائغته والنموذج المعرفي الذي ساد تلك الحقبة التي ظهر فيها، ومن ثم فإن ضرورة التعامل بحذر مع أي منهج لا مفر منها عند استخدامه في بيئته وبالأحرى في البيئة المتباينة مع بيئة ولادته، وإمكانية إعادة تفكيكه وصياغته من جديد ليلائم الحقائق الجديدة. ويلعب النموذج الفكري دوره في بناء المناهج والنظريات وفرض الفروض، ومن ثم فإن المنهجية تقوم بدور (الواسطة بين عناصر ثلاثة هي: الإطار المفاهيمي أو المرجعي - لغيات البحث ووسائله - الخطوات المنطقية والإجرائية التي تتم بين العنصرين)<sup>(٢)</sup> كما يلعب المنهج دوراً مهماً في تعريف المشكلات التي يمكن دراستها بطريقة علمية، ومساعدتنا على الحصول على البيانات، ونقل تلك النتائج إلى المشتغلين بالبحث<sup>(٣)</sup>. كما يقوم المنهج بوظائف التوقع والوصف، وصياغة المفاهيم، والمنهجية الفاعلة هي التي تجعل صاحبها قادراً على البحث والتحقق، والكشف والاختبار، للوصول إلى حقائق يعجز غيره عن الوصول إليها بدون أداة منهجية، والمنهجي المقتدر وحده يستطيع أن يحكم على مناهج الغير ومدى

عديده، بسبب التطورات العلمية، والنماذج الفكرية التي تسود تلك المراحل والتطورات. ففي العصور المتقدمة كان التركيز على الدولة وأشكالها وطرق تفسير هياكلها، والعلاقات فيما بين تلك الهياكل، ثم برز مفهوم الجماعة مع مطلع القرن ثم بدأ التركيز على السلوك مع المدرسة السلوكية وهكذا تعددت التعاريف الخاصة بعلم السياسة<sup>(٤)</sup>.

٣- المنهج: المنهج والمناهج: الطريق الواضح، ونهج الطريق أبانه وأوضحه، ونهجه أيضاً سلكه<sup>(٥)</sup>. قال الله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾<sup>(٦)</sup>. قال القرطبي: المنهاج: الطريق المستمر وهو النهج والمنهج، أي البين<sup>(٧)</sup>.

وفي الاصطلاح الحديث يشير المنهج إلى: (الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيم على سير العقول وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة)<sup>(٨)</sup>.

والمناهج كما يراه حامد ربيع: (هو طريق الاقتراب من الظاهرة، وهو المسلك الذي نتبعه في سبيل الوصول إلى ذلك الهدف الذي تحدّد مسبقاً) ومناهج البحث عنده تتضمن الطرق والوسائل، فالطرق هي الخطوات المتتابعة لمسك الظاهرة وكشف هويتها، أما الوسائل فهي الأدوات التي نحتاجها لنصل إلى الحقيقة<sup>(٩)</sup>.

وهكذا نلاحظ أن حامد ربيع يجمع بين الطرق والوسائل أي القواعد المتبعة والوسائل المستخدمة في السعي نحو الوصول إلى الحقيقة. ويتسع تعريف المنهج ليشمل أسس صياغة المفاهيم، والفرضيات، وإقامة الملاحظات، وبناء القياسات، وإجراء التجارب

(1) Mary grisez kweit, and Robert w. kweit, concepts and methods for political analysis, (U.S.A: Printice-hall INC, 1981), pp. 9-15.

(٢) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح (لبنان، بيروت: المكتبة الأموية، ١٩٧٨)، ص ٦٨١.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٤٨.

(٤) محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٦، القاهرة: دار الحديث، ١٩٩٤، ص ٢٠٢.

(٥) عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ط ٣ (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٧)، ص ٥.

(٦) حامد ربيع: نظرية التحليل السياسي، (مباحثات أقيمت على طلبة كلية الاقتصاد للعام الدراسي ١٩٧١/٧٠) جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. ص ٦.

(1) Abraham Kaplan, the conduct of inquiry, (pennsylvania: chandler publishing company, 1964), p. 23.

(٢) مصطفى ناجي، والنظرية والمنهجية والتقنية في جابر عصفور (محرر)، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، (الكويت: دار العروبة، ١٩٨٨)، ص ٥٠.

للمرجع نفسه، ص ٥٧.

سلامتها، كما يستطيع أن يحكم على منتوجاتهم المعرفية (المعلومات المكتشفة)، كما تعمل المناهج على توليد المعارف عن القضايا التي كانت قبل ذلك في عداد المبهات، بالإضافة إلى كون المنهج يقوم بدور رئيس في بناء النظرية أو اختبارها أو إعادة صياغتها.

٤ - المدخل أو الاقتراب APPROACH: يشير الاقتراب إلى المعايير التي تنتقي خلالها الاسئلة والبيانات الملائمة<sup>(١)</sup>. كما يمكن تعريفه: «المدخل يستخدم للإشارة إلى المعايير المستخدمة في انتقاء الاسئلة التي تطرح والضوابط التي تحكم اختيار موضوعات ومعلومات معينة أو استبعادها من نطاق البحث»<sup>(٢)</sup>. يمكن الاستعانة بمدخل واحد أو أكثر في مجال الدراسات الاجتماعية ومنها السياسة. والملاحظ أن الكثير من الباحثين يقرنون الاقتراب بأحد المجالات التالية: العلوم الأكاديمية كالتاريخ والاقتصاد والاجتماع: فيقولون: الاقتراب التاريخي أو الاقتصادي، كما يمكن أن يقرن بالقوى السياسية والظواهر المختلفة، كظواهر العنف السياسي مثل: الثورات والانقلابات، والحروب الأهلية، والمظاهرات، والاحتلالات السياسية، وظواهر الاغتراب والصراع الاجتماعي، ثم القوى السياسية الهامة كالنوسبات والسلطة والمسؤولين عن عملية صنع القرار.

كما يمكن أن يرتبط المدخل بالفروض التفسيرية والنظريات السببية مع تصنيفها في مجموعات بسبب كثرتها، وفقاً للاعتبارات البيئية أو الأيدلوجية<sup>(٣)</sup>. ويستخدم الاقتراب كإطار لتحليل الظواهر السياسية والاجتماعية ودراساتها، كما يساعد الباحثين والمحللين على تحديد الموضوعات الأكثر أهمية وإيضاح جوانبها الأساسية، ويُعينهم على الكيفية التي يعالجون بها موضوعاتهم، لذلك فإن الاقتراب يؤثر في اختيارنا للمناهج والوسائل المستخدمة في الدراسة. والاقترابات فيها العام الذي يتعاطى مع الدراسات الاجتماعية في عمومها،

(1, 2) Vernon van dyke, political science, A philosophical analysis, (stanford university press, california 1960), pp.34, 114.

محمد محمود ربيع، مناهج البحث في السياسة (جامعة بغداد: كلية القانون والسياسة ١٩٧٨)،

ص ١٥٧.

(٣) محمد محمود ربيع، المرجع نفسه، ص ١٥٨.

ويعدّار عدداً كبيراً من الظواهر: مثل الاقتراب السلوكي، والبنائي الوظيفي، و اقتراب تحليل البلم، وهناك اقترابات خاصة تتعلق بظواهر خاصة مثل ظاهرة القوة، حيث يمكن تناولها عبر ثلاثة اقترابات وهي: اقتراب المناصب - و اقتراب السمعة - و اقتراب صنع القرار<sup>(١)</sup>.

الاقترابات هي وسائط بيننا وبين الظواهر المختلفة تعيننا على تفسيرها، استناداً إلى المتغيرات أو المتغير الذي نرى أنه يملك قدرة تفسيرية أكثر من غيره، وهكذا فإذا كان العامل الذي جلب اهتمامنا سياسياً، نسبنا الاقتراب إليه وأطلقنا عليه الاقتراب السياسي أو المدخل السياسي، وإذا كان العامل اقتصادياً، كان المنهج هو الاقتراب الاقتصادي وهكذا<sup>(٢)</sup>.

والاقتراب يمكن اعتباره بمثابة اتجاه أو ميل الباحث إلى اختيار إطار مفاهيمي معين، والاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية مُعينة، كما أنه يحدد نوعية المفاهيم والاستفسارات والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته<sup>(٣)</sup>.

والاقتراب يحمل معه خلفيات فكرية وثقافية للمجتمع العلمي الذي ولد فيه، ومن ثم يعرّج على متبع اقتراب معين سبق لغيره استخدامه، أن يتعامل معه بحذر، ويعمل على التحقير واكتشاف خلفياته، إذا قدر لعمله أن يتّجّج بالنجاح.

٥ - النموذج: MODEL: هو عبارة عن صورة نظرية ومبسطة لما هو موجود في عالم الواقع، أي أنه: عبارة عن بناء مشابه للواقع<sup>(١)</sup>. والنموذج هو أداة التمثيل للواقع وإدراكه في بعض جوانبه الأكثر مغزى وأهمية، وهو مركب ذهني من مفاهيم معينة، يقوم

(١) فاروق يوسف أحمد، مشكلات وحالات في مناهج البحث العلمي، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٨)، ص ٩٨.

(٢) هبة المطي محمد عساف، ومحمود علي، مقدمة إلى علم السياسة، (الأردن: عمان: مكتبة الفصح، ١٩٩٤)، ص ٥٣.

(٣) محمد زاهي بشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهجية، ومداخل نظرية، (بنغازي: دار البعث، جامعة قارونس، ١٩٩٤)، ص ١٠٤.

(٤) محمد زاهي المغربي، المرجع نفسه، ص ١٠٥.

## النظام السياسي<sup>(١)</sup>



(تصميم) جدول رقم ١.

٦- النظرية: النظرية « مجموعة مترابطة من المفاهيم والتعريفات والتضاهيات التي تكون رؤية منظمة للظواهر، عن طريق تحديد العلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير الظواهر والتنبؤ بها »<sup>(٢)</sup>.

ويقول « مونت بالمر » Monte Palmer: إذا كان الفرض إقراراً غير محقق بوجود علاقة بين متغيرين أو أكثر، فإن النظرية هي إقرار بوجود علاقة بين متغيرات محققة أمبريقاً. وفي اللحظة التي تكون فيها النظرية قابلة للاختبار الأمبريقي (التحقق منها أمبريقاً) يمكن حذف الاستنباط منها افتراضات عدة<sup>(٣)</sup>.

فالنظرية أحد الوسائط المعرفية التي يستخدمها الباحث قصد الفهم والتفسير والتوقع. وإذا كان المنهج يحدد متغيرات معينة يحاول الاقتراب إلى الظواهر خلالها دون أن يفهم

(1)- David easton, analyse du système Politique, traduction de pierre rocheron, (paris: librairie armand colin, 1974), p.33.

- وانظر كذلك: موريس ديفرجي، علم اجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد، (بهرت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩١)، ص ٢٣٦٢٢٨.

- محمد عارف، المجتمع بنظره وظنفيه، ج ٢ (١)، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨١، ١٩٨٢).

(٢) هيد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي ط ١١ (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٠)، ص ٥٠-٤٩.

(3) Monte palmer, OP. cit., pp. 7-8.

على مجموعة من العلاقات الارتكازية، وهذه العلاقة بنائية، بمعنى أنها تعنى بالتغير في أحد واحد لعناصر النموذج، بحيث إن التغير في أحد هذه العناصر يجرى للمنتج التغير في بقية العناصر بحكم الارتباط، دون أن يعني ذلك وجود علاقة سببية بين هذه العناصر، وغالباً ما يمكن التعبير عن هذه العلاقات بصورة رياضية، والنموذج كأداة للإدراك العلمي يجب أن يتسم بالوضوح المفاهيمي<sup>(١)</sup>.

إن فكرة النموذج انتقلت إلى الدراسات الاجتماعية ثم السياسية من عالم البيولوجية، حينما حاول علماء الاجتماع أن يستفيدوا من التطورات العلمية الكبيرة التي تحققت في العلوم الطبيعية، وركزوا على الأطر المنهجية التي حملت الكثير من مفاهيمها إلى حقول الدراسات الاجتماعية والسياسية، كمفهوم النظام، والنموذج. لقد شبه الاجتماعيون المجتمع بالكائن الحي وأحدثوا تناظراً بينهما، ومن هنا جاءت فكرة النموذج كمنظر للواقع المعقد وتبسيط له، ورغبة من الباحثين في دراسة ذلك الواقع عبر بناء مناهل له. والنموذج يسمح بفهم أفضل لبعض جوانب الظواهر وإبراز بعض العلاقات التي يصعب الوصول إلى كشفها بدون النموذج، ويقلل النموذج بمثابة البناء الرمزي المنطقي لوضع بسيط إلى حد ما. وتلعب النماذج أدواراً في عملية التصنيف والتنظيم والمساعدة على كشف العلاقات دون أن تبلغ مرتبة التفسير للترسوعات والقضايا المختلفة، كما تقوم النماذج بأدوار إعلامية أو تقوم باقتراح مشاكل جديدة للبحث<sup>(٢)</sup>. والنماذج ذاتها تعبيراً بالمضامين الأيديولوجية التي يعتنقها صانع النموذج، ومن ثم فإن استخدام النموذج يستدعي الحذر. لقد تعددت صور النماذج في علم الاجتماع فهناك نموذج « تالكويت باسونز » وفي الاقتصاد نموذج « ليونتييف » وفي العلوم السياسية نموذج « ديفيد إستون » وفيما يلي نموذج البسيط لعمل

(١) محمد السيد سعيد، « للدراسات السياسية، المقاييس، النماذج » في « ودودة بدران (محور)، البحث الإمبريقي في الدراسات السياسية، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١)، ص ١٥٤.

(2) A. lee Brown, rules and conflict, in introduction to political life, (New york: prentice - Hall. INC, 1981), pp. 136 - 137.  
-Monte palmer, the interdisciplinary study of politics, (New york: Harper and row publishers, 1974), pp. 10 - 11.

علاقات بين تلك المتغيرات، أي: لا يوزعها بين متغير مستقل وتابع، فإن النظرية على العكس من ذلك، تحدد تلك المتغيرات وتحدد العلاقة بينها، في اقتربها من الظاهرة محل البحث والدراسة<sup>(١)</sup>.

وتكتسي النظرية أهمية كلما كانت قابلة للتطبيق وتميزت بالوضوح والبساطة، وتزداد النظرية شهرة كلما اتسمت بالشمول والقدرة على استيعاب ظواهر متعددة وفهمها وتفسيرها. والنظرية ليست أيديولوجية ثابتة بل هي أداة تتطور ويصقلها الاستخدام المستمر والاختبار الدائم لغرضياتها وهي تقوم بعملية الكشف والتفسير.

ولكن هذا لا يعني أن النظرية هي أداة مجردة بل على العكس، فإنها تحمل خلفيات فكرية وسياسات اجتماعية وثقافية وتاريخية لأولئك الذين عملوا على بنائها وصياغتها، ومن ثم فإن على أي باحث يريد أن يستخدم النظرية أن يكون على بينة من تلك القضايا.

إن النظرية تقيّدنا كثيراً في عملية البحث، حيث إنها توجه البحث نحو مجالات مشرقة، كما أنها تضفي على نتائج البحث دلالة ومغزى، حيث إنها تمكن الباحث من القدرة على الفهم والربط بين المعطيات التي يتوصل إليها، وتمكنه من القدرة على التفسير في إطار أشمل وأكثر وضوحاً<sup>(٢)</sup>.

لقد سعي الكثير من الباحثين السياسيين لإرساء نظريات كبرى في العلوم السياسية، وتناولوا موضوعات شتى (التصويت، المشاركة، الثورات، العلاقات الخارجية للدول...) وحاولوا تعميم ذلك إلا أن الواقع خيب آمالهم فتراجعوا عن ذلك، وأدركوا أن التركيز على النظريات ذات المدى المتوسط أو المدى الأصغر أكثر فاعلية، لأن الظاهرة السياسية يصعب ضبطها والتحكم فيها ويضاف إلى ذلك اختلاف القيم والثقافات والسياسات التاريخية التي تحيط بالظواهر السياسية، ومن ثم فإن التعميم يصطدم بخصائص الظاهرة السياسية.

وهناك علاقة كبيرة بين النظرية والمنهج، فإذا كانت النظرية تمثل دليلاً إرشادياً للمنهج، فإن هذا الأخير يعمل على تطوير النظرية والتحقق من صحتها أو إعادة صياغتها لتلائم حقائق جديدة وتكون أقدر على الفهم والتفسير والتوقع. وهكذا تظل النظرية في حالة جدل وتفاعل بينها وبين المناهج ووسائل البحث العلمي وطرقه بصفة عامة، وكل ذلك النشاط يسهم في تطوير البحث العلمي، ويكسب النظرية والمناهج مصداقية ومقدرة على الاقتراب من الظواهر، وكشفها وإدراك علاقاتها وارتباطاتها المختلفة.

٧- القوانين العلمية: يعرف القانون على أنه علاقة ضرورية تقوم بين ظاهرتين أو أكثر<sup>(٣)</sup>. وهذه القوانين قد تأخذ الصيغة السببية، بمعنى أن أي تغير يحدث في ظاهرة يكون له الأثر في الظاهرة الثانية التي ترتبط معها ربطاً سببياً. وهناك قوانين تأخذ الصيغة الوظيفية، وتعني وجود علاقات ارتباطية بين ظاهرتين أو أكثر ولكن لا يشترط أن يكون أحدهما سبباً للآخر. ويمكن أن تعرف القوانين العلمية على أنها: **افروض خاصة بظاهرة معينة تم التحقق من صحتها**<sup>(٤)</sup>.

إن القوانين تعبر عن حركة الظواهر في ظل شروط معينة، أو بصيغة أخرى فهي تعبر عن حركة الانظام والتكرارية التي تأخذها بعض الظواهر تحت شروط معينة. إن القوانين في الدراسات السياسية والاجتماعية تتميز بالنسبية، فالقانون الذي قد يصدق في بلد معين في ظروف معينة قد لا يصدق تحت ظروف أخرى في البلد ذاته، وبالأحرى في بلدان أخرى. لذلك فإن القوانين العلمية تظل تقريبية، وتخضع للتعديل المستمر الذي يحدث في وسائل القياس أو نتيجة تطورات علمية تظهر عدم دقة القوانين تلك.

٨- الأساليب المنهجية والوسائل: وتتمثل بالجوانب الإجرائية والتقنية في عملية البحث العلمي، إذ تعين الباحث على تنظيم عملية جمع البيانات عن الظواهر المختلفة التي يهتمها بالبحث، وتندرج ضمن هذه الأساليب والوسائل: أساليب الملاحظة، وتحليل

(١) نصر محمد عارف: مرجع سابق، ص ١.

(٢) عبد الله عامر الهمامي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، (بنغازي: جامعة قاروينس ١٩٨٨)، ص ٤٤٤.

(٣) محمد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ٤٧٤٥.

(٤) كارول بيرسف احمد، مرجع سابق، ص ١٢.

المضمون، والقياس، وأدوات أو وسائل المسح الاجتماعي كالمقابلة والاستبيان، واستخدام الاستمارات المتعددة في هذا الشأن، كذلك تندرج ضمن الوسائل والأساليب، تقنيات المعطيات ومعالجتها، وتقنيات الممارسة والتطبيق.

ويختلف العلماء في عملية التصنيف هاته، فهناك من يوسع دائرة الوسائل والأساليب لتشمل أدوات أخرى كالسح الاجتماعي في حد ذاته، والنماذج التحليلية ودراسة الحالة، وهناك من يقصرها على البعض منها فقط. لقد شهد حقل تقنيات البحث وأساليبه تطوراً هائلاً نتيجة التطورات التكنولوجية، إذ أصبح الحاسوب يلعب دوراً مهماً في عملية تخزين البيانات وحسابها وتصنيفها، كما أصبحت وسائل الاتصال تؤدي دوراً مهماً في تطوير عملية البحث وتسهيل إجرائها. إلا أنه يجب أن يكون حاضراً في الأذهان أنّ تلك التقنيات ينبغي أن تكون منسجمة مع المنهجية المتبعة، فالبحث العلمي يشمل ثلاث ركائز أساسية؛ وهي النظرية والمنهج والتقنيات أو الوسائل والأساليب<sup>(١)</sup>.

٩- وحدات التحليل Units of Analysis: ويقصد بها مستويات التحليل التي يختارها الباحث كلبنة لمجموع البناء الذي يتولى دراسته.

والباحث إذ يفترض علاقة بين متغيرين أو أكثر، فإنه أيضاً ينبغي أن يفترض فرضية تحدد أنواع الفاعل السياسي ومستوياته، الذي يظن أن تطبيق عليه هذه الفرضية، هذه الفرضية تسمى وحدة التحليل والتي ينبغي أن تختار بعناية فائقة<sup>(٢)</sup>. إن وحدة التحليل قد تكون الفرد، أو المؤسسة، أو الحكومة، أو الدولة، أو الجماعة، أو نمطاً سلوكياً معيناً، فالفرد قد يكون هو وحدة التحليل لدراسة عملية التصويت في البرلمان مثلاً. أو يختار الباحث الدولة كوحدة لتحليل دراسة ظاهرة الديمقراطية مثلاً؛ إذا كانت الفرضية ترى أن البلد الغني والذي يمتلك مؤسسات سياسية ديمقراطية، فالبلد (الدولة) هنا هي وحدة التحليل حيث يمتلك خصائص البلدان الغنية التي تمثل للمتغير المستقل، وديمقراطية المؤسسات السياسية تمثل للمتغير التابع.

(١) مصطفى ناجي، مرجع سابق، ص ٦٤-٦٥.

(2) Janet B. Johnson, and Richard A. Joslyn, political science research methods, second edition, (Washington DC: CQ press, 1991), pp. 53.

الفرضية البحثية يشير بداية إلى وحدة التحليل التي يختارها الباحث، كما يشير إلى السلوك أو الخصائص التي يمكن قياسها في تلك الوحدة<sup>(٣)</sup>. كذلك فإنه يجب على الباحث الذي يختار وحدة تحليل معينة أن يلتزمها في مسار بحث كله<sup>(٤)</sup>.

١٠- المتغيرات Variables: هي خاصية تجريبية تتخذ قيمتين أو أكثر، فإذا كانت هذه الخاصية قابلة للتغير كما أو نوعاً من هنا نظر إليها كمتغير. على سبيل المثال متغير الطبقة الاجتماعية يمكن أن يأخذ أكثر من قيمتين: طبقة عليا، وطبقة وسطى، وطبقة دنيا<sup>(٥)</sup>.

فالمتغيرات تستخدم عادة لوصف بعض الأشياء القابلة للتغير أو الأشياء القابلة للقياس، والمتغير يأخذ قيمة صغيرة أو كبيرة، أو يصنف على أساس اللون أو الجنس، أو القوة والضعف أو الاستقرار والتوتر، أو السن أو الوضع الاقتصادي. والمتغيرات هي الجانبات القابل للسلحظة من الظاهرة أي المؤشرات الدالة والمعبرة عن المفاهيم، وحينما نستمكن من نقل المفاهيم من عالم التجريد إلى عالم الملاحظة أو التجريب يتحول المفهوم إلى متغير يمكن ملاحظته أو قياسه، فعلى سبيل المثال، يمكن أن نقول: إن مفهوم العنف الداخلي يمكن أن نترجم من حالته المجردة إلى متغير يطلق عليه «مؤشرات العنف الداخلي» الذي يمكن قياسه، بحساب عدد القتلى وأحداث الشغب، والمظاهرات العنيفة، وعدد المصابين في المائة ألف نسمة خلال سنة، وأن مفهوم الصراع الدولي يترجم إلى متغير يدعى «مؤشر العدوان الدولي أو مؤشر الأعمال العدوانية الدولية»، حيث يمكن قياسها، وفقاً لعدد التهديدات، وتجنيد القوات المسلحة، والعقوبات الاقتصادية، وطرد الدبلوماسيين، واستخدامات القوة المسلحة ومدى انخراط الدولة في ذلك سنوياً<sup>(٦)</sup>.

(١) المرجع نفسه، ص ٥٤.

(٢) عبد الله عامر الهمامي، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٣) المرجع نفسه، ص ٦٦.

(4) Margaret conway, and Frank B. Feigert, political analysis an introduction, second edition (Boston: Allyn and Bacon, INC, 1976), 21-22.

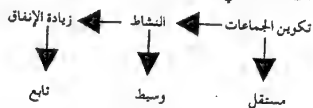


ونقسم المتغيرات إلى ثلاث أنواع:

١- متغير أصيل أو مستقل Independent variable، وهو الذي يؤدي التغيير في قيمته إلى التأثير في قيم متغيرات أخرى لها علاقات به.

٢- متغير تابع Dependent variable، وهو الذي تتوقف قيمته على قيم متغيرات أخرى، ومعنى ذلك أن الباحث حينما يحدث تعديلات على قيم المتغير المستقل تظهر نتائج تلك التعديلات على قيم المتغير التابع ونستطيع أن نقدم المثال التالي: كلما ازداد عدد جماعات المصلحة في الدولة (متغير مستقل) ارتفع مستوى الإنفاق الحكومي على برامج الرضا الاجتماعي (متغير تابع).

٣- متغير وسيط: وهو الذي يتوسط العلاقة بين المتغيرين: الأصيل والتابع، والمثال على ذلك أن النشاط في المثال السابق يعتبر متغيراً مستقلاً.



وتؤثر قيمة المتغير الوسيط في القوة والملاقة بين المتغيرين، المستقل والتابع واتجاههما<sup>(١)</sup>.

## ١١- المقاييس والمؤشرات indices et indicateurs

«المقياس يعني بصفة عامة تحديد خصائص الشيء المراد قياسه وتقديرها، وحتى يمكننا أن نقوم بالقياس لابد أن يكون الشيء المراد قياسه قابلاً للملاحظة والقياس، وتكون هناك وسيلة محددة لقياسه، وحيث إن المفاهيم السياسية والاجتماعية مفاهيم عامة غير محددة تحديداً دقيقاً، لذلك، فإن أولى خطوة في هذا الطريق هو تحديدها بطريقة تجعلها ممكنة

(١) كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨١)، ص ٦٦٥.

الملاحظة وخاضعة للقياس أي: تحويل المفاهيم إلى متغيرات أو مؤشرات<sup>(٢)</sup>.

ويمكن التفريق بين المقاييس (Indices) الذي يعبر عن تناسق مجموعة من المؤشرات. فضلاً نتحدث عن مقياس الممارسة الديمقراطية من خلال مؤشرات؛ عدد الصحف المستقلة؛ والتنظيمات الطوعية، أما المؤشر indicateur فهو العنصر الدال على قيمة معينة، فعدد الصحف المستقلة يُعدُّ مؤشراً من مؤشرات مقياس الديمقراطية مثلاً.

فعملية القياس، مهمة للبحث العلمي، ذلك أنها تقيم الجسور والعلاقات بين الاندراعات النظرية والواقع الإمبريقي الذي نستهدف فهمه وتفسيره. إننا كثيراً ما نستخدم مفاهيم نظرية ولكنها تغل قاصرة الدلالة العملية ولكن تزداد أهمية حينما ننسفي عليها لهماً نحاول الإحاطة بها، فمثلاً يمكننا أن نقس الجرمان ونرى مدى الارتباط بينه وبين العنف السياسي كما فعل «جور» Gurr في مناطق مختلفة<sup>(٣)</sup>. غير أن التعامل مع المقاييس والمؤشرات يحتاج إلى مزيد من الحيلة والحذر خاصة في ميدان الدراسات الاجتماعية، فباني المظهر أو المقياس يفعل ذلك من خلال منظوره الفكري والعرفي للأشياء.

١٢- النموذج المعرفي paradigm، كما يستخدمه «طوماس كوهن Thomas kuhn»، مجموعة متألقة متسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتكنيكات والتطبيقات يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين وتمثل تقليداً بحثياً كبيراً أو طريقة في التفكير والممارسة، ومرشداً أو دليلاً يقود الباحثين في حقل معرفي ما<sup>(٤)</sup>.

إن بناء النظريات وصياغة المناهج لا تعدو أن تكون انعكاساً لنمط الفكر السائد في مجتمع علمي معين، ومن ثم فإن إدراك خلفيات النظريات والمناهج والمداخل يقتضي منا أن

(١) عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع السياسي، (أسبوط: مكتبة الطلبة، ١٩٨١)، ص ٥٥.

(٢) وانظر أيضاً: Janet B. And Richard A., op. cit., pp. 61-62.

-Modeleine Grawitz, methodes des sciences sociales, ge<sup>e</sup> edition (paris: Editions dalloz, 1993), pp. 336-337.

محمد عارف، مرجع سابق، ص ٣٨.

محصص الهيكل العام للنسق المعرفي الذي يضفي الشرعية على مجموع الطرق العلمية بما فيها النظرية التي تتحرك في إطار نموذج معرفي، وإن فحص المفاهيم يعد أمراً لازماً لمعرفة ما تستنبطه النظريات والنائج العلمية<sup>(١)</sup>.

فالنموذج المعرفي هو منظور أو منظار بصفة أدق ينظر منه إلى الأشياء والقضايا المختلفة، وهو إطار مرجعي لرؤية العالم الاجتماعي. هذا المنظار المشحون بالقسم، والافتراضات، والتقنيات، والمفاهيم هو الذي يجعلنا ننظر إلى الأشياء بتلك الطريقة. إن مفهوم النموذج المعرفي وجد في الدراسات الاجتماعية منذ عهد قديم، إلا أنه تلقى دفعة قوية على يد «طوماس كون» في كتابه بنية التوارث العلمية - The structure of scientific revolutions الصادر سنة (١٩٦٢) وقد كان له الأثر في الدراسات الاجتماعية اللاحقة. هذا المفهوم هو الذي يحكمس العالم المنظور إليه، فالنموذج المعرفي هو بمثابة نافذة ذهنية ينظر خلالها الباحث إلى العالم، لذلك لا نستغرب حدوث اختلافات في النتائج المحصل عليها من باحثين اثنين ينظرون إلى قضية واحدة، فبسبب الاختلاف ذلك يعود إلى النموذج المعرفي لكل منهما، وغير مثال على ذلك منظار «مالتوس» للتزايد السكاني، حيث اعتبر أن السكان يزدادون بمتوالية هندسية في حين أن الغذاء يزداد بمتوالية عددية ورتب على ذلك سياسات معينة، في حين أن منظار «ماركس» لمشكلة التزايد السكاني يختلف عن سابقه، ويُرجع ذلك إلى قانون الملكية واستغلال فائض القيمة<sup>(٢)</sup>.

والتماذج المعرفية لا تثبت على حالة واحدة، ولكن يعتبرها التغير عند فشل نظرياتها عن الإجابة عن الأسئلة المطروحة، فتظهر نماذج جديدة.

١٣- الاستنباط Deduction: يعني «مجموعة الإجراءات الذهنية التي تبدأ من العام متجهة إلى الخاص، فهو مجموعة من عمليات ذهنية تنور كلها في العقل بمناى عن الواقع، فهي تبدأ من فكرة عامة شائعة أو مبدل عام...، إنها عمليات استنباط النتائج

(١) المرجع نفسه، ص ١٥.

(٢) Kenneth D. Bailey, Methods of social research third Edition, (New york: Free press, 1987), pp. 24-25.

من مقدماتها المنطقية<sup>(٣)</sup>.

فالاستنباط ينطلق من التجريد ليصل إلى الواقع، فهو ينطلق من المستوى التجريدي إلى المستوى الإجرائي باشتقاق القضايا الإجرائية، والتي تمهد للفروض القابلة للاختبار<sup>(٤)</sup>.

١٤- الاستقراء induction: ويمثل هذا الشكل النموذج الثاني للاستدلال المنطقي وهو بعكس وجهة النظر الوضعية في الاستدلال، حيث تستمد النظرية مقومات بنائها من استقراء الوقائع ولهذا الاتجاه أساسه الرياضي، حيث يعتمد التنبؤ والتفسير، على الاستنتاج من الجزء وصولاً إلى الكل<sup>(٥)</sup>. فهو يتبع أسلوب الملاحظة المنظمة للظواهر، وفرض الفروض وجمع البيانات من الظواهر محل الدراسة لينطلق بعد ذلك إلى التعميم.

إن كلاً من الاستدلال والاستقراء ضروريان للبحث العلمي لا يمكن الاستغناء عن أحدهما. فإذا كان الاستقراء هو مسألة الواقع عن الحقيقة التي يستهدفها الباحث ويظل دور هذا الأخير مجرد الملاحظ لوصف ذلك الواقع المختبر، فإن عملية استخلاص العلاقات والارتباطات التي تتحكم في الظواهر يحتاج إلى الاستدلال الذي يقوم بدوره في الانتقال إلى عمليات التعميم. فعمليات التدليل العقلي وحدها القادرة على الذهاب بنتائج الاختبار الذي ليس في وسعه إلا تناول حالات من الظواهر محدودة (الاستقراء الناقص) إلى مستوى التعميم. أي: الانتقال بنتائج الاستقراء لحالات محدودة إلى تعميم تلك القوانين على الحالات الشابهة ولو لم تختبر وهذا لا يتم إلا عبر عملية الاستدلال الاستنباطي. لذلك، فإن المنظر الحديث في البحث العلمي يجمع بين الاستقراء والاستنباط في استدلاله، أي يجمع بين الاستقراء الاختباري والاستنباط الذي يعتمد التدليل العقلي<sup>(٦)</sup>.

(١) محمد طه بدوي، للنهج في علم السياسة، (الإسكندرية: منشورات كلية التجارة، ١٩٧٩)، ص ١١٧-١١٨.

(٢) السيد علي شتا، نظرية علم الاجتماع (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٣) ص ٣٢.

(٣) المكان نفسه.

(٤) محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ١١٩-١٢٠.

## خطرات البحث العلمي ومستوياته

### البحث الأول: خطرات البحث العلمي

يحظى البحث العلمي بأهمية كبيرة لدى الدول والمجتمعات، ويعد الإنفاق على البحث العلمي ومقاديره سمة يمكن من خلالها تصنيف الدول والمجتمعات. لذلك كثير من الكتاب يلغون الانتباه إلى حجم الإنفاق على البحث العلمي في بلد من البلدان ويعدون ذلك علامة على تقدم ذلك البلد وتحضره، خصوصاً مع تزايد أهمية العلم وكلفته في إنتاج الأشياء وتصنيعها. إن البحث والإنفاق فيه لا يقتصر على الحكومات ولكن ينبغي أن يشارك فيه المجتمع بنصيب وافر. وذلك ما كان عليه الحال لدى الأمة الإسلامية، حيث كان الأغنياء ينفقون أموالاً طائلة على المؤسسات العلمية، وكانت الأوقاف لصالح العلم والمتعلمين مصدرًا رئيسيًا إلى جانب نفقات السلطات الحاكمة. ويلعب البحث العلمي دوراً كبيراً في تقدم المجتمعات الغربية واليابان، وإذا كانت الدول هناك تولي أهمية لعامل البحث العلمي، فإن المجتمع يسهم بنصيب وافر في هذا الميدان، وما أخرج أمنا العربية الإسلامية اليوم إلى مثل هذه القيم التي تحتاج إلى إحياء وبعث. لاشك أن الكثير من التطورات إن لم نقل كلها هي نتاج البحث العلمي ونتاج جهود باحثين عبر الحقب والأزمان.

تعريف البحث العلمي: «البحث هو استقصاء منظم، يهدف إلى إضافة معارف يمكن توسيعها، والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي، (ويمكن تعريفه أيضاً): البحث وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها التوصل إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تنصل بهذه المشكلة المحددة»<sup>(١)</sup>. فالبحث العلمي هو بمثابة الوسيلة التي تمكننا من المعرفة، وتوجه بحوثنا من خلال المنهج المستخدم أو النظرية للنسبة، كما أن البحث العلمي سبيل الوصول إلى الحقائق

(١) أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٣)، ص ١٩.

العلمية، وهو اختيار للمناهج والطرق المستخدمة وللغرض، وإن البحث العلمي يعيننا على إزالة اللبس والغموض اللذين يحيطان بالظواهر. والبحث العلمي في الميدان السياسي وحده الذي يجمعنا لمسك الظواهر السياسية أو نفسرها، أو نكتشف الارتباطات والعلاقات بين الظواهر المختلفة. فإذا استشكلتنا ظاهرة، لجأنا إلى ضوابط البحث وقواعده نطلبها لمساعدتنا على إزالة الإشكال. إنه بمعرفة تقنيات البحث نرداد قدراتنا على الفهم والتفسير والتوقع والحكم على مدى صحة المعلومات التي ينتجها غيرنا وأهميتها. إن معرفة عملية البحث وأهدافها تحرر صاحبها من الاعتماد على غيره في إنتاج المعرفة أو تلقيها، والأكثر من ذلك لجعله حكيماً على ما ينتجه غيره بلجوره إلى الاختبار والتحقق من صدق تلك المعرفة، لاكتساب مناهج البحث السياسي يجعل من صاحبه صانع معرفة لا متلقيها فحسب، ويجعله شريكاً في إيجاد المعرفة السياسية أو الإحاطة بعالم السياسة الذي يهمه.

كما أن البحوث الجيدة هي سبيلنا إلى بناء نظريات جيدة، وهي كذلك منطق يتعلم صاحبه الصرامة في البحث والدقة في تناول الحقائق، لذلك ينصح «كوايت» kweit الباحث السياسي قائلًا له: لتكون باحثاً سياسياً جيداً يتوجب عليك أن تضع في عين اعتبارك نصيحتين سهلتين ولكنهما مهمتان: إحداهما: في أي مشروع بحث عليك أن تفكر بعناية ودقة بشأن المسألة التي تبحثها، فالبحث بسهولة هو عملية تستخدمها في جمع البيانات للإجابة عن الأسئلة التي تهتم، وبالتالي فإن البحث ليس نهاية غايتنا، ولكن الوسائل التي نستخدمها للوصول إلى الغاية هي (الهدف). ثانيتهما: لا بد من الأخذ في عين الاعتبار، أن المعرفة والفهم اللذين يزعم الباحثون إمدادنا بهما يتوجب أن يتعدى بالادلة والبيانات، لأن البحث عملية بها يتم جمع هذه البيانات والأدلة. على سبيل المثال: إذا زعم إنسان أن كل الأغنياء هم جمهوريون (يصوتون لصالح الحزب الجمهوري) طالبناه بإثبات **الدلائل أي:** الربط بين الثروة والتصويت لصالح الحزب الجمهوري<sup>(٢)</sup>.

ونستخلص مما سبق أن البحث العلمي هو خطة عامة أو استراتيجية تتضمن مراحل وخطوات يتم قطعها لإنجازه، وهذه الخطوات يختلف تصنيفها من باحث إلى آخر، فـ «**ماري كوايت**» يصنفها كما يلي: «تشمل عملية البحث ست مراحل متمايزة ولكنها

مترابطة: ١- صياغة النظرية - ٢- إعمال النظرية - ٣- اختيار تقنيات البحث الملائمة

٤ - ملاحظة السلوك - ٥ - تحليل البيانات - ٦ - تفسير النتائج<sup>(١)</sup>.

وهناك تصنيف آخر لعملية البحث تتمثل في الخطوات التالية:

- (١- المشكلة. ٢- الفروض. ٣- تصميم البحث. ٤- القياس. ٥- جمع البيانات ٦- الترميز وتحليل البيانات. ٧- تفسير النتائج وتعميمها)<sup>(٢)</sup>.

وهناك تصنيف ثالث، يرى خطوات البحث العلمي في: ١- اختيار مشكلة البحث وصياغتها. ٢- تحديد المفاهيم. ٣- فرض الفروض. ٤- اختيار المنهج أو المناهج. ٥- تحديد الأدوات اللازمة لجمع البيانات<sup>(٣)</sup>.

وأجدني أميل إلى الأخذ بهذا التصنيف الأخير لأن الكثير من الخطوات المطروحة في التصنيفين السابقين ستعترض لهما الدراسة في مواضع أخرى لاحقة.

أولاً: - اختيار مشكلة البحث وصياغتها:

البحث العلمي مجموعة خطوات مترابطة ومتسلسلة، وتحديد المشكلة أو اختيار الموضوع أو صياغة التساؤل تعد خطوة هامة وحجر الأساس في عملية البحث. وصياغة المشكلة لها أثر كبير في بقية الخطوات، بل تعد المرشد والموجه للخطوات الأخرى المتمثلة في: فرض الفروض واختيار المنهج أو المناهج وأدوات جمع البيانات. لهذا يلج المشتغلون بالبحث العلمي على خطوة صياغة المشكلة وصعوبتها في آن واحد، بل أكثر من ذلك يعدها الكثير منهم أصعب من حل المشكلة أو الإجابة عنها، فعلى مسجل المثال يقول

(1) Jarol B. Manheim and Richard Rich, Empirical political analysis research methods in political science, (U.S.A : printice - Hall, INC, 1981), p.5.

(٢) عبد الله عامر الهمامي، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٣) عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، وانظر كذلك:

- ميخائيل إبراهيم أسعد، فنون البحث في علم النفس (بيروت: منشورات دار الآفاق

الجديدة، ١٩٨٨).

«نورثروب» Northrop «لا يبدأ العلم بالوقائع، والفرضيات، ولكن بمشكلة محددة»<sup>(١)</sup>.

والى هذا المعنى أشار «جون ديوي» «البحث العلمي يبدأ بمشكلة أو بموقف مشكل، يبدأ الموقف غائماً غامض الأفكار، مما يثير الشكوك ويبحث الحيرة في الفكر فينطلق يسأل بإطلاق افتراضات مبدئية خاصة توضح المشكلة، وتخلق نفسها أي الفرضيات، وتخلق معها المشكلة.. وأن المشكلة لا تنطلق ولا يمكن أن تنطلق ما لم يعان المرء موقفاً غامضاً.. إن أهم الصعاب التي تعترض صاحب العلم تتمثل في صياغة المشكلة بوضوح وكمال»<sup>(٢)</sup>. ويمكن تعريف مشكلة البحث على أنها «عبارة عن موضوع يحيطه الغموض، أو ظاهرة تحتاج إلى تفسير»<sup>(٣)</sup>. أو هي بصيغة أخرى سؤال يعرض للباحث لمخلفه فيندفع للإجابة عنه بواسطة اتباع خطوات البحث العلمي. هذه المشكلة التي هي بمثابة سؤال كبير يقتضي حشد الجهود وتكثيفها للإجابة عنه لإزالة الغموض وتبديد اللبس والإبهام. ثم إن هذا السؤال لا يطرح بشكل تأكيد قضية أو نفيها ولكنه يأخذ صيغة الاستفهام والاستفسار، من مثل: لماذا تكون بعض الأنظمة أكثر استقراراً من غيرها؟

أو لماذا حصل الحزب الفلاني على أكبر نسبة من الأصوات في المنطقة الفلانية وحصل على أقل نسبة في المناطق الأخرى؟

أو لماذا تقبل بعض المناطق على المشاركة الانتخابية في حين تحجم مناطق أخرى أو تضعف مشاركتها؟ إن مثل هذه التساؤلات وغيرها تثير المهتمين بفك الغائز وإسالة حصرها بواسطة تصميم بحثي يحدد مفاهيم ويفترض فروضاً وتبنى منهجاً أو مناهج ويستخدم أدوات يجمع بها البيانات والوقائع ذات الصلة بتلك الظواهر، وفي كل هذه الخطوات تظل صياغة المشكلة هي الموجه والمرشد، فصياغة المشكلة تسبق بناء المفاهيم والفروض. كذلك فيتناولنا لا نشك من الإجابة عن سؤال أو مشكلة إلا إذا أدركنا «حقيقتها» ومضامينها، وطبيعتها والتي بدورها تمنحكم في الكيفيات التي يمكن الإجابة بها

(1) Madeleine Grawitz, OP. cit., p. 331.

(٢) ميخائيل إبراهيم أسعد، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٣) عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ١٤٨.

عن تلك المشكلة أو الظاهرة المغيرة. إن الكثير من طلاب العلم يضيعون جهوداً مضنية في أبحاثهم بسبب تشوش المشكلة في أذهانهم، لذلك تظل جهودهم مبعثرة وإنكارهم مشوشة ما لم يهتدوا إلى تحديد دقيق لمشكلات بحوثهم؛ وإن التحديد الدقيق لمشكلة البحث والصياغة العلمية لها لبؤفران تكاليف كثيرة على الباحثين، بل الأكثر من ذلك يسهلان خطوات البحث الأخرى.

### مصادر اختيار المشكلة:

لكل حقل معرفي خصائصه التي يتناول بها ظواهره التي تُعَدُّ محور اهتماماته، فإذا كان لعلماء الاجتماع ظواهرهم التي خلالها يستمدون مشكلاتهم ويحددونها، فإن الباحثين السياسيين لهم ظواهرهم التي يهتمون بدراستها ويحبسون عن الأسئلة المتعلقة بها، فهم يهتمون بالظواهر السياسية سواء تعلقت بالأفراد، كالقادة أو النخبين، أو بالجماعات كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح والاتحادات العمالية، والتنظيمات الإنشائية أو بالمؤسسات كالدولة، أو السلطات التشريعية، أو البرورقراطيات أو المحاكم، أو الأمم. وتلعب الخبرة الفردية وكذلك الملاحظات الشخصية دوراً مهماً في استمداد المشكلة أو تحديدها، كذلك الاهتمامات الشخصية أو السياسية بموضوعات معينة، فعلى سبيل المثال: يهتم شخص ما بالعملية الانتخابية، فيقصي عوامل النجاح في الانتخابات. كما أن الباحث الذي يعاني وطنه اضطراباً قد يهقره ذلك على الاهتمام بعناصر عدم الاستقرار، في حين يهتم بعض الباحثين بأطر نظرية يستهدفون تركيدها أو إضاح جوانبها المختلفة، فلمهتم بالنظرية الديمقراطية يميل في تحديد موضوعه أو مشكلة بحثه إلى الأسباب التي تدفع الشعب إلى المشاركة في العمل السياسي، أو قد يكون الدافع المال بشأن موضوع فيه عروض مالية مغرية لمن يتولى البحث فيه، كما يمكن أن يكون مصدر المشكلة هو تطوير الخبرة العملية في ميدان من ميادين البحث التي يختص فيها أحد الباحثين<sup>(١)</sup>. كما أن الصلغة أو الملاحظة غير المقصودة تؤدي إلى ملاحظة مقصودة، فتكون مصدر مشكلة تستدعي من الباحث صياغتها والإجابة عنها، وكذلك تخصص الشخص في ميدان معين وخبراته وتعمقه في

ذلك التخصص تجعله أقدر على تحديد المشكلات المتعلقة بتخصصه ويمكن أن يختار الباحث مشكلته من رصده لبعض التصرفات غير العادية التي تظهر فجأة، أو تظهر بعض الحلولات المثيرة، فيندفع الباحث صائفاً مشكلته بشأن تلك التصرفات سعياً لتفسيرها وإيضاحاً لإشكالاتها، أو شعور الباحث بمشكلة تستدعي الإجابة والحل، كما أن الفضول العلمي يلعب دوراً مهماً في اختيار مشكلة البحث، إذ غالباً ما يسعى الباحثون لاختبار نظرية أو اختيار فروضها سواء تعلق الأمر بمدى صدقها في ظروف وأزمان مغايرة أو تعلق الأمر بالكميقات التي طبقت بها.

ويضاف إلى ما سبق وجود موضوعات لم يتم التطرق إليها أو لا يزال الاختلاف يحتدم بشأنها، ومن المصادر التي يستفيد منها الباحث في اختيار المشكلة البحثية، المجلات والكتب والموسوعات العلمية كموسوعة العلوم الاجتماعية، والرسائل العلمية، والنقاشات العلمية، المثارة في الندوات والمحاضرات المختلفة، والاستفادة من خبرات الاساتذة وتوجيهاتهم، وينضاف إلى ذلك أهمية المشكلة في التطوير العلمي أو التطورق العلمي لقضايا تهم أغلبية المجتمع أو تتعلق بموضوعات حساسة، وبروز مشكلات على صفحات المجلات والبرائد تستدعي الحلول<sup>(٢)</sup>.

إن الرصد العلمي وحده كفيلاً باختيار المشكلة التي تستدعي تصميمها بحثياً علمياً للإجابة عنها، والباحث وهو يرصد الأحداث يتساءل بعد ملاحظته لحدث معين أو مجموعة من الأحداث عن ما هي خلفيات تلك الأحداث وهل تتبع سيقاً واحداً؟ أو أن هناك بعض الظروف التي تغير هذه النمطية أو هذا السياق<sup>(٣)</sup>؟.

كما أن الباحث يستطيع أن يفيد من الدراسات السابقة التي قد تقترح عليه مشكلات معينة من خلال قراءتها ونقدتها واكتشاف الخلل فيها بسبب سوء تطبيق بعض المناهج أو للجهانات بشأنها، أو بسبب تملك الباحث الجديد لمعلومات وبيانات بشأن تلك الدراسة التي لم تكن متاحة للباحث السابق، أو يركز الباحث على جزء من جزئيات البحث السابق

(١) عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ١٥٦-١٦٠.

(٢) عبد الله عامر الهاملي، مرجع سابق، ص ٥٣.

(1) Johnson . and Joslyn, op, cit., P. 34.

المشاركة السياسية بارتفاع مستوى التعلم.

٣- تحديد نطاق المشكلة البحثية؛ زماناً ومكاناً ومدى، بحيث يعرف المدى الزمني الذي تغطيه هذه المشكلة البحثية وكذلك الرقعة الجغرافية والموضوع الذي تتضمنه. وهذا كله يعترف على الاعتبارات المتعلقة بالباحثين وعددهم وإمكاناتهم والبيانات المتوفرة لديهم بشأن ذلك، ثم درجة سهولة أو تعقد الإطار النظري الذي يوجه البحث، ومستوى المعرفة بشأن هذه المشكلة. إن التحديد الدقيق لنطاق المشكلة يسهل معالجتها<sup>(١)</sup>، ويوفر الجهد ويستبعد الموضوعات عديمة الأهمية من نطاقها.

٤- ضرورة الاستفادة من الدراسات السابقة المتخصصة في الموضوعات المشابهة ومن خبرات المتخصصين والاسترشاد بنصائح الخبراء والأساتذة المحنكين.

٥- أن ترتبط المشكلة البحثية بإطار نظري أعم يعطيها معنى ودلالة علمية أي تحديد العلاقة بين مشكلة البحث والإطار النظري الأشمل، يتجلى فيه الربط بين التساؤلات والوقائع التي طرح السؤال بشأنها في إطار نظري منظم.

٦- أن يتم الربط بين المشكلة البحثية والإمكانات المتاحة لتغطيتها: من بيانات كافية ولزوم ضروري، وأن يكون ذلك حاضراً بداية في ذهن المقدم على عملية البحث حتى لا يجد نفسه في منتصف البحث يعاني فقدان البيانات والمعلومات الكافية عن موضوعه ليضطر للتخلي عنه أو تقديم بحث مبتور ليس في مقدوره الإجابة عن فروضه التي صاغها بداية. كذلك ينبغي للباحث أن يضع في عين اعتباره البيعة السائدة وتأثيراتها، وإمكانية تطبيق ذلك البحث فيها، خصوصاً في بلدان العالم الثالث، حيث القيود الاجتماعية والسياسية، ونقص الإمكانات المادية التي تؤثر سلباً في عملية البحث العلمي<sup>(٢)</sup>.

٧- يجب أن يأخذ الباحث في عين اعتباره وحدة التحليل التي ينصب عليها البحث، ووحدة التحليل هاته قد تكون: فرداً أو جماعة، أو مؤسسة، أو سلوكاً أو اتجاهاً، أو نمطاً في إدراك الأشياء.

(١) أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص ١١.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٣.

فيشرحها شرحاً وتفسيراً من خلال دراسته المعمقة لها، فيعد بذلك البحث السابق مصدراً لمشكلة بحثية جديدة. كذلك فإن الباحث قد يدفعه الفضول إلى إعادة النظر في بعض الدراسات التي توصلت إلى نتائج غير متوقعة، أو جانبها الصواب بشأن عملية التوقع، فيحاول كشف مواطن الخلل، هل كان سببه خطأ منهجياً، أو بسبب دخول بعض العوامل التي تخفي مصالح بعض القوى التي تعمل على تزييف الحقائق والتأثير في مسار البحث مما يؤدي إلى نتائج وتوقعات مخالفة<sup>(١)</sup>.

### صياغة المشكلة البحثية:

تتضمن الصياغة الجيدة للمشكلة شروطاً عدة منها:-

١- أن تكون الصياغة واضحة، مفهومة لدى المجتمع العلمي بحيث تصاغ المشكلة بلغة سؤال واضح، فالسؤال وحده يضيئ الوضوح ويجعل المشكلة مطروحة بشكل مباشر، لذلك يقول العلماء: إن أبسط صيغ المشكلة أفضلها؛ اطرح سؤالاً إذن تتحدد مشكلتك العلمية<sup>(٢)</sup>. هذه المشكلة العلمية لا يمكن أن تحوز خاصية العلمية إلا إذا كانت قابلة لأن تصاغ في شكل فروض علمية يمكن اختبارها، ويمكن أن تستدعي البرهنة عليها من خلال استخدام البيانات والأدلة العلمية التي يمكن الاتفاق عليها لدى الباحثين، بحيث تصاغ مفاهيم المشكلة البحثية صياغة إجرائية (أي تعرف المفاهيم إجرائياً) ويمكن قياسها واختبارها. ولا يمكن أن تخضع المشكلة للدراسة العلمية إلا إذا تم صياغتها في شكل فروض أو فرضية واحدة على الأقل تتضمن علاقة، وكما ورد سابقاً، فإن المشكلة هي سؤال كبير لا يؤكد أمراً ولا ينفيه، ولكنه استفسار لا يخضع هو بذاته للاختبار، ولكن الافتراضات التي صيغت انطلاقة من الاستفسار المذكور، أي اختبار العلاقة التي تعرضها الفرضية من الوقائع والتغيرات<sup>(٣)</sup>.

٢- كذلك يجب أن تصاغ المشكلة في شكل علاقة بين متغيرين أو أكثر، كعلاقة زيادة

(١) أحمد يوسف أحمد: وتحديد الشكل البحثية، في ودودة بدران (محرر)، تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية، (جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص ١٥-١٦.

(٢) ميخائيل إبراهيم أسعد، مرجع سابق، ص ٧٤.

(٣) المرجع نفسه، ص ٨٠.

## العوامل المؤثرة في صياغة المشكلة:

- ١- النموذج المعرفي الذي يتبعه الباحث في معالجة الظواهر المختلفة، يؤثر في صياغة المشكلة.
  - ٢- القيم والثقافة التي ينتمي إليها الباحث تترك آثارها في رؤية الباحث للمشاكل وصياغتها وطرق حلها.
  - ٣- البيانات المتاحة بشأن المشكلة، فكلما توفرت تلك البيانات أمكن الباحث من صياغة مشكلته بأسلوب أدق.
  - ٤- الوضع الاجتماعي والسياسي السائد (الحرية، مستوى التعليم، الوضع الاقتصادي والمعيشي للناس... إلخ).
  - ٥- الإمكانيات العلمية اللازمة للبحث (المناهج، وأدوات القياس، والإحصائيات، عدد الباحثين المتفرجين وخبراتهم)، وكذلك الإمكانيات المادية المطلوبة.
  - ٦- أهداف الباحث ودوافعه، والأهداف قد تكون علمية نظرية أو عملية تطبيقية<sup>(١)</sup>.
- ثانياً: المفاهيم Concepts:** يستخدم عامة الناس اللفاظاً وعبارات يعبرون بها عن الأشياء أو الأحداث أو التصرفات المختلفة التي تعرض لهم في حياتهم اليومية، وهم بذلك يقيمون لغة للتواصل والتوصيل تسهل عليهم تحقيق أغراضهم الاعتيادية، هذه العبارات واللفاظ التي يستخدمونها ويصفون بها جملة النشاطات يطلق عليها مفاهيم. إلا أن هذه المفاهيم التي تستخدم لدى العامة تتميز كثيراً بالعمومية وتنقصها الدقة بعكس اللغة التي يستخدمها أهل العلم، والتي يفترض فيها أن تكن دقيقة وواضحة.
- تعريف المفهوم:** تعبر المفاهيم عن الصفات المجردة التي تشترك فيها الأشياء والوقائع والحوادث دون أن تعني واقعة أو حادثة بعينها، أو شيئاً بذاته<sup>(٢)</sup>. أو هو (المفهوم) «لفظ

**عام يعبر عن مجموعة متجانسة من الأشياء، وهو عبارة عن تجريد للواقع يسمح لنا بأن نعبر عن هذا الواقع من خلاله»<sup>(٣)</sup>.** فالمفاهيم هي رموز تعبر بها عن أفكار أو ظواهر لبعضها خصائص مشتركة. والمفاهيم ليست هي الظواهر ذاتها ولكنها هي التصورات والتمثيلات لأوصاف تلك الظواهر وخصائصها المشتركة. فحينما نقول: نظام سياسي، لمعن لا نقصد نظاماً سياسياً مادياً بعينه، ولكننا نقصد ذلك البناء الذي يحدث فيه التفاعل السياسي، وحينما نتحدث عن مفهوم السلطة السياسية، فإننا لا نعني سلطة بعينها، ولكننا نعصد أشكال احتكار وسائل القهر السياسي. هذه المفاهيم تحظى بأهمية قصوى لدى العلماء؛ لأنها تشكل حجر الأساس في صياغة النظريات، فلا غرو أن نجدهم يحرصون كل الحرص على وضوحها ودقتها ومقدرتها على استيعاب وصف الظواهر أو أهم العناصر المكونة لها. كما نجد مختلف العلوم تحرص على صياغة مفاهيمها الخاصة بها، فكل مجتمع علمي أو حقلي معرفي له مفاهيم ومصطلحاته التي يستخدمها أعضاءه، واعتقاد، وهم أدرك الناس بذلك أنها من غيرهم فمفاهيم: التغير الاجتماعي، والحراك الاجتماعي، والعلاقات الاجتماعية أكثر تداولاً عند علماء الاجتماع، في حين يتميز حقول علم السياسة بمفاهيمها الخاصة به من مثل: السلطة السياسية، والديمقراطية، والمشاركة السياسية... إلخ. وتتمثل المفاهيم ووسائل الاتصال والتواصل بين العلماء والباحثين، وتعمل على نقل المعرفة وتطويرها وتحسينها. واستيعاب المفاهيم هو المدخل الأساس لأي علم من العلوم يراد دراسته، وبدون استيعاب مفاهيم علم من العلوم ومصطلحاته يستحيل على الدارس إدراك أسراره ومضامينه.

**المفاهيم والتعاريف:** إذا كان المفهوم تعبيراً موجزاً يدل على ظاهرة ما، فإن التعريف هو المناظر المعادل للمفهوم غير أنه يتميز بخاصية الشرح والتحليل للظاهرة ليجعلها أكثر قابلية للفهم، وبين المفهوم والتعريف أصل مشترك سواء كان هذا الأصل المشترك هو المتغير الواسع، أو التصور النظري الذي قد يشكل إطاراً مرجعياً لكليهما<sup>(٤)</sup>.

وإذا كان يشترط في المفهوم الدقة والوضوح، فإن تلك الشروط ذاتها تنسحب على

(١) محمد الجوهري، عبد الله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي، (القاهرة: مطبعة المجد، ١٩٧٨)، ص ٧٣.

(٢) علي ليلة، والمفاهيم ومشكلة التعريف، في ودودة بدران (محرر)، مرجع سابق، ص ٣٠.

(١) عبد الباسط محمّد حسن، مرجع سابق.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٧٥-١٧٦.

التعريف . وتنقسم التعاريف إلى تعاريف اسمية وأخرى حقيقية :

**التعريف الاسمي: Nominal definition:** حيث يستخدم كلمة أو جملة عوضاً عن أخرى، ويأخذ المفهوم هنا معنى تحكمياً أعطي له، ولا يدعي حقيقة أخرى، سوى التطابق مع تعريفه الخاص، ولا يضيف شيئاً لمعارفنا، غير أنه يمكن أن يساعد منهجياً في تنمية المعارف<sup>(١)</sup>.

ويمكن التعبير عن التعريف الاسمي بأنه عبارة تشرح معنى أو تحدده أو تشير إليه، هذه العبارات أو الشروح يكون مصدرها الشخص الذي أطلقها على مفهوم معين بشكل تحكمي، ولا يشترط فيها أن يكون مصدرها المفردة الواقعية التي يحاول دراستها . ويمكن أن يصوغ باحث مصطلحاً معيناً يشير إلى مجموعة معينة من المعاني ويستخدمه في تحليلاته، ثم بعد ذلك يتبعه الباحثون بالقبول والموافقة والاستخدام، أي يحظى بالاتفاق، ولكن يشترط أن يكون الصائغ للتعريف الاسمي من أهل الاختصاص في ميدانه . فالتعريف الاسمي قد تقتضيه ظروف منها: عجز معنى سابق في اللغة عن التعبير بدقة عن أحد المفاهيم ؛ لذلك يلجأ إلى إعادة صياغة التعريف السابق ليكون أكثر وضوحاً واستيعاماً ومواكبة للتطورات العلمية<sup>(٢)</sup>.

**التعريف الحقيقي: Real Defintion:** حيث يعرف الشيء ويحدد بخصائصه الجوهرية، حيث يفترض حقيقة مؤداها وجود تطابق بين الشيء المعروف والتعريف الذي استخدم في تعريفه وتحديد<sup>(٣)</sup> . أي يحدد التعريف واقعياً بانتقائه من الواقع الذي يسمى لتعريفه، فمرجعه الظواهر الواقعة القابلة للملاحظة الامبريقية . لذلك، فإن التعريف الحقيقي يجعل على إظهار خصائص الشيء الذي يعرفه وكذلك مكوناته، ومعنى آخر فإن التعريف الحقيقي أو الواقعي هو للتفسير التابع في حين أن الواقع وخصائصه ومكوناته هي المتغير

(1) Madeleine gawitz: op. cit., p. 18.

(٢) علي ليلة، مرجع سابق، ص ٤٦ - ٤٨.

(3) Madeleine gawitz: op. cit., pp. 18 - 19.

**المستقل.** وإذا كان التعريف الواقعي محلاً وشارحاً لمتغير واقعي أو للمفهوم الذي يرمز إليه، فإن التعريف الاسمي هو رمز مفروض على متغير واقعي. إلا أن كلا منهما يؤديان أدواراً في عملية البحث العلمي، كذلك لا يوجد فصل حاد بينهما، فكل منهما يشير إلى الشيء أو المفهوم الذي ترمز إليه الكلمة. وفي التعريف الواقعي يمكن أن يحل التعريف محل المفهوم دون أن يحدث ذلك تغييراً في المعنى، والتعريف ينبغي أن يكون أسهل من حيث الفهم على الرغم من كونه أطول عبارة وأكثر تعقيداً من المفهوم<sup>(١)</sup>. كما أن كلا من المفهوم والتعريف والافان بالخلفية الثقافية والاجتماعية والسياق التاريخي للباحث، وكذلك بالبيئة السائدة، والنموذج الفكري للمجتمع العلمي الذي ينتمي إليه الباحث. والتصورات العلمية والأطوار التاريخية، والمعاني التي يضيفها مدرك الظاهرة عليها، هذا كله ما يجعل المفاهيم والتعاريف خاضعة للنسبية.

### التعريف الإجرائي Operational Definition.

أول مؤسس للإجرائية هو الفيزيائي «بريدجمان» BRIDGMAN، فهو الذي وضع هذا التعاريف الإجرائية سنة (1927). وبعد ذلك نقلها علماء الاجتماع إلى ميدان الدراسات الاجتماعية، فقد كتب «بريدجمان»: «عموماً، بواسطة المفاهيم، لا نتصور شيئاً أكثر من مجموعة عمليات، وأن دلالة فرضية هو تحققها»<sup>(٢)</sup>. وهو يقصد بذلك أن المفاهيم لا يمكن تعريفها وتعييدها إلا من خلال المبادئ التي تطبق فيها العمليات التي تستخدم في تعريف تلك المفاهيم، ومعنى آخر فإننا نعرف المفهوم بالعمليات التي يتضمنها. وجعل القضايا النظرية المحددة قابلة للقياس والتعبير عنها بشكل عملي. فالتعريف الإجرائي «هو الذي يحدد المفهوم باستخدام ما يتبع في ملاحظته أو قياسه، أو تسجيله»<sup>(٣)</sup>. ويستهدف التعريف الإجرائي تحقيق المزيد من الدقة والوضوح، وتنمية القدرة على معالجة الظواهر وتسهيل إجراءات البحث والإلزام بموضوع البحث والدراسة. فعلى سبيل المثال؛ يمكن تعريف

(١) علي ليلة، مرجع سابق، ص ٥١ - ٥٣.

(2) - Madeleine gawitz: op. cit., p. 333.

(٣) علي ليلة، مرجع سابق، ص ٥٦.



العنف السياسي الداخلي إجرائياً خلال تحديد أعمال الشغب التي تحدث سنوياً، وعدد القتلى، والمظاهرات والاضطرابات، والمسجونين بسبب الشغب.

ويمكن تعريف الصراع الدولي إجرائياً من خلال العمليات التي يتضمنها وتمثل في: الأعمال العدوانية الدولية التي تتضمن التهديدات وعددها، وتجنيد القوات المسلحة، والعقوبات الاقتصادية وطرد الدبلوماسيين.

ويستدعي التعريف الإجرائي مجموعة من الضوابط التي ينبغي أخذها في عين الاعتبار والمتمثلة في: - تحديد مجموعة من المؤشرات التي تساعد على توضيح المفهوم، وتحديد طبيعة المتغيرات موضع الاهتمام - كما ينبغي أن تحول المفاهيم النظرية إلى مفاهيم يمكن قياسها أو قياس مؤشراتنا - وكذلك ينبغي تكميم الظواهر أي إعطاؤها قيماً وارقاماً يمكن إحصاؤها وإخضاعها لنسب ومعدلات تحمل دلالات علمية. وهناك ضابط آخر يتمثل في ضرورة تفكيك المفهوم إلى عناصر يمكن أن تخضع لمقاييس فرعية تقوم بقياس كل عنصر من هذه العناصر ليأتي التعريف في الحتام تجميعاً لما تبرزه تلك المقاييس والمؤشرات<sup>(١)</sup>.

**أهمية المفاهيم وصياغتها:** للمفاهيم هي حجر الأساس في بناء النظريات، وهي أداة التواصل بين الناس والتوصل للمعاني والقضايا المختلفة، وهي الرابطة بين العالم وموضوعه، وهي تشير لدى من توجه إليه ميلاً معيناً نحو سلوك معين، أو تدفع الأفراد والجماعات إلى تبني سلوك معين، كما يمكن أن تغير أنماط التفكير والسلوك لدى أولئك الذين توجهت إليهم. والمفاهيم قد تكون أداة لوصف أشياء أو تقويم قضايا أو التحريض من أجل فعل شيء أو الامتناع عن فعله، فمفهوم «ديمقراطي» يمكن أن يصف بشكل علمي وضماً سياسياً واجتماعياً معيناً أو يقوم ذلك الوضع سلبياً أو إيجابياً كما يمكن أن يأخذ طابعاً تحريضياً بتأييد ذلك الوضع ومساندته أو مكافحته والتمرد عليه<sup>(٢)</sup>.

وليس عجباً أن يهتم العلماء بالمفاهيم وصياغتها لما تكتسبه من أهمية في بناء

(١) المرجع نفسه، ص ٥٧ - ٥٨.

(٢) جورج كلاوس، لغة السياسة، ترجمة ميشيل كيلو، ط ٢ (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٩٠).

النظريات وتطوير العلوم، يقول «تومسون» «إن كل العلوم تعتمد على المفاهيم، فهي الأفكار التي حملت أسماء، وهي التي تحدد السؤال الذي يسأله الباحث، وتحدد كذلك الإجابة عنه، وهي البناء الأساس الذي تؤسس عليه النظريات. فالعلم دائماً يبدأ بتشكيل المفاهيم التي تصف العالم، إذ إنه قبل شرح الظواهر لابد من وصفتها فالسؤال لماذا؟ لابد أن يأتي بعد ماذا؟ الذي يجاب عنه من خلال إطار مفاهيمي يشخص، ويصف، وينظم، ويغار، ويحكم بالالفاظ أية ظاهرة، فالفهم هو القاعدة الأمبريقية للعلم، لذلك لابد من التحرك وراء المفاهيم حيث لا يتقدم العلم ما لم يتم التحرك فيما وراء صياغة المفاهيم ولا يبدأ بدونها. كذلك فإن ما نعرفه لابد أن يصل إلينا من خلال وسيط لغوي في صورة مفاهيم تعكس الواقع أو تحوله إلى مادة قابلة للفهم، بل إن المعرفة التي يتم تحويلها كميلاً لابد أن عبر عنها في النهاية بلغة طبيعية في صورة مفاهيم ومصطلحات والفاظ<sup>(١)</sup>. كما أن المفاهيم هي التي تساعدنا على نقل ما توصلنا إليه من نتائج علمية وما لاحظناه من وقائع فهي الوسيلة لتبليغ الحقائق العلمية. ونظراً للأهمية التي تحظى بها مركز الباحثون على خطورة صياغتها وبنائها أو إعادة صياغة مفاهيم صارت عاجزة عن استيعاب الحقائق، أو بسبب ظهور تطورات جديدة جلبت معها أدوات أكثر ملاءمة وصلاحيّة لإعادة صياغة المفهوم أو المفاهيم، والدر على الإحاطة بالحوادث والعمليات والأشياء.

وتلعب الخبرة الذاتية دوراً كبيراً في بناء المفاهيم أو إعادة بناء مفاهيم ناقصة، كما أن التحليل الفردي يقوم بتصوير مفاهيم يصكها لاحقاً وتغدو مصطلحات متداولة بين المتخصصين، أو تصاغ المفاهيم من مفاهيم أخرى كصياغة مفهوم المشاركة من مفهوم الانتخاب أو الديمقراطية. ويمكن أن يصطلح مجموعة من العلماء على مفهوم صاغه فرد أو مجموعة أفراد وأصبح مقبولاً ومتداولاً لدى المجتمع العلمي، أو الجماعة العلمية المنتهية إلى حلل معرّفي معين، ويمكن أن يتولد للمفهوم نتيجة انطباعات فردية أو عبر الملاحظة المقصودة أو غير المقصودة، أو بواسطة الإدراك الواعي للظواهر، الذي يمتلكه متخصص صاحب خبرة أو معلومات، وكذلك القراءة الواسعة المتعمقة الواعية تساعد على المقدرة على صياغة

المفاهيم صياغة جيدة؛ والصياغة الجيدة هي التي تستوعب عناصر الظاهرة التي يمثليها المفهوم وتستبعد العناصر الغريبة للدخيلة، كما تتميز بالوضوح والدقة والميل إلى الاختصار قدر الإمكان. ويركز الأميركيون بشأن صياغة المفهوم على خاصية امتلاكه للدلالة الأمبريقية أي دلالة على شيء، وكذلك مقدوره على الوصف<sup>(١)</sup>.

وباختصار ينبغي أن يكون المفهوم واضحاً، ومعيّراً، ومستوعباً، وطارداً للعناصر الدخيلة، وأن يكون موجزاً وله قدرة كبيرة على وصف العناصر الداخلة تحته. وعلى العالم الذي يهتم بإعادة صياغة مفهوم معين أن يولي أهمية إلى البيئة الثقافية والاجتماعية والسياق التاريخي والنموذج المعرفي (كل هذه العناصر) التي أنتجت المفهوم محل الفهم أو إعادة الصياغة أو التعريف. وإذ كان التعريف هو المناظر والمعادل للمفهوم، فإن هناك شروطاً أخرى (إلى جانب الشروط التي ينبغي توفرها في المفهوم) أن تكون حاضرة في ذهن الذي يتصدى للتعريف الشارحة والمحللة للمفاهيم، وهذه الشروط يمكن إيجازها حسب ما ذهب إليه المناطقة فيما يلي:

١- أن يكون التعريف كافياً للغرض الذي صيغ من أجله.

٢- أن يكون واضحاً ومفهوماً عند الشخص المخاطب به.

٣- أن يكون معادلاً للمفهوم، بحيث يمكن إحلال أحدهما محل الآخر.

٤- أن لا يصاغ صياغة مجازية أو رمزية.

٥- أن يكون مفسراً لمعنى اللفظ أو للمفهوم.

٦- أن يبرز الخصائص الجوهرية في الشيء المعروف.

٧- أن لا يصاغ صياغة سلبية، كان تصاغ الدكناظرية بالعدم الديمقراطية أو غيابها، إلا إذا اضطر إلى ذلك كان يعرف اليتيم بفقدان أحد الأبوين أو كليهما.

(1) - Mary Kweit, and Robert Kweit; op. cit., p.21.

- وانظر كذلك: - محمد الرقائي، مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية (القاهرة:

الأنجلو المصرية، ١٩٨٩) ص ٢٣.

- السيد علي شتا، مرجع سابق، ص ٤٤.

٨- إلغاء الغموض عن المفهوم.

٩- أن يمتلك خاصية المرونة التي تجعله قابلاً لمسايرة التطور وأن يكون قابلاً للامتداد ليشمل متغيرات جديدة.

١٠- أن يكون مالكاً لخاصية النسبية، بمعنى أن يأخذ في عين اعتباره خصائص المستقبل، لذلك ينبغي أن يصاغ صياغة تجعله مفهوماً لدى المستقبل<sup>(١)</sup>. (أي الشخص المخاطب بالمفهوم).

**ثالثاً: الفروض Hypotheses:** «الفرض هو ما يصف العلاقة بين متغيرين أو أكثر»<sup>(٢)</sup>. ويمكن تعريف الفروض بأنها «تفريعات واضحة تشير إلى طريقة تفكير الباحث في العلاقة بين الظواهر المعنية بالدراسة، وتشير إلى الطريقة التي يظن بها أن متغيراً مستقلاً يؤثر أو يعدل متغيراً تابعاً»<sup>(٣)</sup>.

فالفروض هي تلك الجمل التي تتضمن قضايا يفترض الارتباط بينها، وهي علاقة مفترضة بين متغيرين أو أكثر يتوصل إليها الباحث من خلال الدراسة أو عبر الملاحظة العابرة التي تتحول لاحقاً إلى ملاحظة مقصودة. كما أن الفروض هي تعميمات لم تثبت صحتها بطلقتها الباحث ليصف بها العلاقة بين ظاهرتين، ويسمى بعد ذلك لاختبار تلك العلاقة وفق المنهج الذي يصفه لإثبات ما افترضه. كان يفترض باحث سياسي وجود علاقة بين العنف الداخلي الذي يمارس في دولة من الدول وانخراطها في الصراع الدولي؛ في صحة: كلما ازداد العنف الداخلي، ازداد انخراط الدولة في الصراع الدولي. أو كان يفترض الباحث وجود علاقة بين المستوى العالي من التعلم والمشاركة السياسية، في الصياغة التالية: لزيادة المشاركة السياسية كلما ارتفع مستوى التعلم.

هذه الافتراضات والتعميمات تحتاج إلى اختبار للتحقق من صحتها، ولعلب القياس والمقارنة والملاحظة دوراً مهماً في التثبت من تلك الافتراضات، فإذا ثبتت صحة الفرضية

(١) علي ليلة، مرجع سابق، ص ٤١ - ٤٢.

(2) A. Lee Brown: OP.cit., P. 139.

(3) Janet B. Johnson, and richard Joslyn.: OP.cit., P. 45.

اندرجت في عداد القانون، وذلك بدعم الفرضية وتأكيدا بإيضاحات كمية.

ويمكن أن ترفض الفرضية بعد اختبارها إذا كذبتها النتائج، بمعنى عدم وجود علاقات أو ارتباطات بين المتغيرات التي افترض الباحث وجودها.

**مصادر الفروض:** تتعدد مصادر استقاء الفروض وصياغتها ويمكن إجمالها في:

١- خبرة الباحث، فالباحث المتخصص والمتعمق في تخصصه يملك قدرة كبيرة على استخلاص العلاقات بين الظواهر التي يتولى دراستها.

٢- وكذلك من خلال الملاحظات اليومية، أو عبر الملاحظة العابرة.

٣- أو في معرض القيام بحوث أخرى لها أهداف مغايرة، حيث تبرز بعض العلاقات والارتباطات للباحث ما كان يقصدها عند تصميم بحثه الأصلي.

٤- التطور العلمي: إن التطور العلمي يساعدنا أكثر على استخلاص العلاقات والفروض التي تدفعنا إلى المزيد من الاهتمام بها للتحقق من صحتها، أو التحقق من فروض ونظريات سابقة مستخدمة فيأتي التطور العلمي بتقنياته وأطره الفكرية ليدحض تلك الفروض والنظريات<sup>(١)</sup> أو يؤكدها.

٥- كما يمكن استخلاص الفروض من النظريات العلمية السابقة، وذلك كان يعتمد الباحث إلى استنباط فرض أو جملة فروض يصيبتها في جمل ويخضعها للاختبارات العلمية.

٦- المكونات الثقافية للمجتمع: فكل مجتمع له قيسه وثقافته وخصائصه ونظراته للأشياء وتفسيره للظواهر، هذه التفسيرات المجتمعية تحتاج إلى اختيار المتخصصين لتأكيدا أو تنقيدها؛ خدمة للعلم وسعياً لتطوير المجتمع وترقية نظراته للأشياء.

٧- خيال الباحث وحده ومهاراته، منفردة أو مجتمعة هي مصادر للفروض<sup>(٢)</sup>.

(١) النظرية هي أوسع من الفرض، فهي نظام لتفسير الظواهر أو توقعها، يتضمن مجموعة من الفروض. انظر: (Madelaine gawitz: op. cit., p. 345).

(٢) عبد الله عامر الهمامي، مرجع سابق، ص. ٧٢. وعبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ١٨١-١٨٣. وانظر أيضاً: Modeleine Grawitz, OP. cit., pp. 345-346.

**أهمية الفروض:** تكتسي الفروض أهمية كبرى في صياغة النظريات وبنائها، فهي البداية أو يمكن أن تكون البداية فصياغة نظرية، وكذلك تقوم الفروض باختيار النظرية بعد تدقيقها وصياغتها في مجموعة فروض قابلة للاختبار.

كما أن الفرضية أداة فاعلة في تقدم المعرفة البشرية، بما تفترضه من علاقات وارتباطات بين الظواهر في إطار نظري أوسع، وتسمى بعد كل ذلك إلى التحقق من وجود تلك العلاقات واتماثلها أو قياس تلك العلاقات وتكميمها.

كما تغيد الفرضية في توجيه البحث، فهي التي ترشد الباحث إلى الخطوات التي ينبغي له أن يتبناها ليصل إلى ما افترضه، وهي بذلك بمثابة الإجابة المقترحة للسؤال المطروح، يقول «كوهن»<sup>(٣)</sup>: «... فنحن نجعل أية وقائع نجسمها، إن لم تكن بين أيدينا فرضية للهول، كما أننا نعجز عن تغيير الملائم من الوقائع من المنافي، إن لم يكن في عقولنا شيء نسعى إلى تبينه»<sup>(٤)</sup>. كما يساعدنا الفرض على انتقاء الوقائع الملاحظة، هذه الوقائع المجمعة تسمح لنا بتفسيرها، وإعطائها معانٍ ودلالات بعد التحقق منها<sup>(٥)</sup>.

**شروط صياغة الفروض:** نظراً لأهمية الفرضية وما يرتب عنها من خطوات لاحقة ونتائج، رأى العلماء المتخصصون في مناهج البحث أن يوفروا الباحثين بجملة توصيات وإرشادات من أجل إنجاز صياغات فروض علمية دقيقة ومعبرة. تلك الإرشادات يعبر عنها في الغالب بالشروط التي يمكن إنجازها فيما يلي:

١- **الوضوح:** بمعنى أن تكون عبارة الفرضية واضحة ومعروفة بدقة، ويسرى الوضوح على جميع المتغيرات التي يتضمنها الفرض ويستحسن اللجوء إلى التعريف الإجرائية إذا كان في الإمكان قبول عناصر الفرضية ذلك أو كان اللجوء إلى الإجرائية أجدى.

٢- **الفرضية:** باحث مهمت بدراسة السياسة الخارجية للدول أن هناك اختلافاً بين السلوك الخارجي للدول الصغيرة والسلوك الخارجي للدول الكبرى، ينبغي عليه أن يعرف ماذا يقصد

مادلين إيرايم أسعد، مرجع سابق، ص. ٧٢.

(2) Madeleine Gawitz, op. cit., p. 345.

بالدول الصغيرة وكذلك الكبيرة<sup>١</sup> وإن يقدم البيانات الكافية التي تثبت ما افترضه سواء تعلق الأمر بالمدى الزمني أو قياس العلاقات والسلوكيات الفعلية<sup>(١)</sup>.

كذلك يقضتي الوضوح تحديد الفروض وذلك بجعل العلاقات بين المتغيرات من حيث المستوى أو الاتجاه (هل العلاقة إيجابية أو سلبية) وفي ظل أي ظروف يمكن أن تنظر هذه العلاقة قائمة، كما ينبغي للفرض أن يوضع كذلك العلاقات التي يمكن توقعها بين المتغيرات المفترضة والشروط التي تتحكم في تلك العلاقات.

٢- الإيجاز: إن تكون العبارة التي صيغ فيها الفرض مختصرة موجزة توحي بوجود العلاقة أو الشرطية أو اعتمادهما كقولنا: يرتبط الاستعداد السياسي سلباً بالمشاركة السياسية.

٣- القابلية للاختبار والإثبات: وذلك بأن يصاغ الفرض في عبارات قابلة للاختبار، سواء من خلال القياس أو المقارنة أو البرهنة المنطقية، وذلك بتعريف العبارتين اللتين يقيسهما الفرض تعريفاً دقيقاً وإجرائياً إن أمكن كما ذكرنا ذلك سلفاً. ونستطيع من خلال اتباع خطوات البحث إدراك العلاقة التي يقيسها الفرض بين المتغيرات.

٤- أن يرتبط الفرض بإطار نظري يعطيه دلالة ومعنى، بحيث يخضع لمجموعة المعارف العلمية السائدة والتي من شأنها إثباته أو دحضه.

٥- أن تكون عبارة الفرض خالية من التناقض.

٦- يجب أن يقدم الفرض تفسيراً لبعض الحقائق، ويكون ذلك التفسير معقولاً ظاهرياً.

٧- أن يكون الفرض أشمل من سابقه: وذلك إذا قدر له أن يحل محل فرض سابق ويجب أن يشرح جميع الحقائق التي شرحها الفرض السابق بالإضافة إلى حقائق أخرى لم تستطع الفروض السابقة شرحها وهذا ما يطلق عليه بقياس التعميم أو الشمول<sup>(٢)</sup>.

(1) Brian H. Gibbs, and J. David Singer, Empirical knowledge on world politics, (U.S.A: Greenwood press, 1994), pp. 126-127.

(٢) محمد معين صديقي، مرجع سابق، ص ٢٤-٢٥.

ونظراً لأهمية الفروض، ينبغي للباحث أن يستعين بذوي الخبرة والمهارة والاختصاص في صياغة فروضه<sup>(١)</sup> وأن يهتم بالمفاهيم التي يطلقها على الظواهر محل الدراسة.

والفروض قد تأخذ طابعاً تعميمياً مطلقاً مثل قولنا: (إن كل الانقلابات العسكرية دبرها ولادها ضباط ذوو رتب متوسطة)، كما يمكن أن تأخذ الفروض صيغاً احتمالية، والتي نعطي نسباً لحدوث ظاهرة من الظواهر مثل: (إن ٨٥٪ من الانقلابات العسكرية دبرها وقادها ضباط ذوو رتب متوسطة).

كما أن الفروض يمكن أن تأخذ صيغة تعميمات الميل أو النزعة والتي تدل على وجود ميل أو نزعة معينة لدى فئة من الناس نحو سلوك معين مثل: (إن هناك ميلاً أو نزعة لأن يكون تدبير الانقلابات العسكرية وقيادتها من ضباط ذوي رتب متوسطة)<sup>(٢)</sup>.

وملاحظة أخيرة وهي أنه يوجد ترابط كبير بين المفاهيم والنظريات والفروض، فالفرض يصاغ في مفاهيم كما أن الفرض يختبر النظرية بالرغم من كونه يمكن أن يكون وليد نظرية، والنظرية توجه الفرض وتؤكد به.

وبعد ما تعرضت لمشكلة البحث وصياغتها وكذلك المفاهيم وأخيراً الفروض، أشير هنا إلى المطروحين الآخرين وهما: المناهج والأدوات والوسائل والأساليب، وقد تعرضت لهما في موضوع المفاهيم ولأن أكثر ذلك هنا، زيادة إلى ذلك أنني سأتولى بإذن الله في الفصل اللاحق شرح ذلك على انفراد وبإسهاب.

\*\*\*

(١) عبد الله عامر الهمامي، مرجع سابق، ص ٧٢-٧٣. وعبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص

ص ١٨٣-١٨٤. ونظر كذلك:

.- Madeleine Grawitz, op. cit., p. 347.

(٢) محمد زاهي المغربي، مرجع سابق، ص ٩٢.

## المبحث الثاني :

### مستويات البحث العلمي :

يختلف المتخصصون في الدراسات المنهجية بشأن هذا المفهوم (المستوى) فهناك من يطلق عليه وظائف العلم أو المنهج العلمي والتي تتضمن: الوصف والتفسير والتنبؤ والتحكم<sup>(١)</sup>. وهناك من يختار وصف مستويات البحث العلمي ويقصد بها تناول الظاهرة عبر مستويات متعددة، أو الغرض الذي يستهدفه البحث في عملية تفسير الظاهرة محل البحث والدراسة. وأي مستوى يقتصر على جوانب محددة من الظاهرة، فهو يعلن ضمناً أن هناك جوانب أخرى يمكن أن تتولاها مستويات أخرى من البحث. والمستوى الواحد في حد ذاته يمكن أن يتضمن مستويات أخرى.

فإذا كنا بصدد مستوى الوصف، فإن الوصف لا يستغرق في دراسته كامل الظاهرة أو الواقعة التي يستهدف وصفها، لأن الظاهرة يتطلب تناولها من جوانب عدة وبالتالي عبر مستويات متعددة، فعلى سبيل المثال: نستطيع عبر مستوى الوصف، وصف المؤسسة السياسية أو وصفها من خلال التصنيف، أو تفسيرها في مستوى أعمق بإيجاد تفسير علمي لاستمرارها. فالظاهرة يمكن دراستها عبر مستويات متعددة (الوصف، التصنيف، تفسير)<sup>(٢)</sup>.

وشمل هذا المبحث، الوصف، والتصنيف، والتفسير، والتوقع.

**أولاً: الوصف :** Description: الوصف هو مجرد يجيب عن السؤال «ماذا هناك»<sup>(٣)</sup>. فالوصف أو الدراسات الوصفية تستهدف إعطاء صورة كلية عن الظاهرة موضوع البحث والدراسة بهدف التعرف على كينونتها، حيث يقوم الوصف بدراسة الظواهر المجهولة نسبياً لاستكشاف ملامحها، تمهيداً لوضع فروض وإجراء اختبارات أكثر تعمقاً أو الاكتفاء

(١) صلاح قصوة، فلسفة العلم، ط ٣، (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣)، ص ١٣٥.

(2) Madeleine Grawitz, op. cit., pp. 350-351.

(٣) صلاح قصوة، مرجع سابق، ص ١٣٩.

**الثاني** المستوى من البحث. ويؤخذ على هذا النوع من الدراسات انتقارها إلى قواعد محددة **والوصف** ترشد الباحث، اللهم إلا القواعد العامة المتعلقة بالمنطق، والموضوعية، والصدق، **واللذ** إذا التزمها الباحث. ويمكن التمثيل للدراسات الوصفية في حقل العلوم السياسية **بالبحوث** التي تتناول وصف النظم السياسية في دول معينة أو الوصف العام للسياسة **الحديثة** لدول معينة<sup>(١)</sup>.

**لإجابة** عن ما حدث تستدعي الوصف أي: وصف ما حدث وصفاً مفصلاً، بتحديد **مفصلي** الظاهرة وعناصرها وطبيعة العلاقات الموجودة بين تلك العناصر، سواء كانت **علاقات** طردية أو عكسية. وقد يستغني الباحث بهذا المستوى من الدراسة أو يعد الوصف **مرحلة** خطوات أخرى تستهدف عملية تفسير الظاهرة، وذلك بكشف العوامل المؤدية **لحدوث** تلك الظاهرة والكيفية التي تمت بها عملية الحدوث؛ أي السعي من أجل الفهم **الذي** يستهدفه العلم من خلال وظيفتي الوصف والتفسير اللتين يجيبان عن صياغات الأسئلة **ماذا؟ وكيف؟ ولماذا؟**.

ومن خلال الوصف يكتشف العلم بوسائله العالم الأميري؛ أي يجيب عن ماذا؟ (عن **ما هو قائم**)<sup>(٢)</sup>.

فالوصف الذي يستهدف مجرد الواقع، ينبغي أن يوافق الواقع الذي يصفه، وأن **يستخدم** الوصف مفاهيم مناسبة للوقائع التي يصفها، أخذاً في عين اعتباره البيئة التي **توجد** فيها الوقائع ومكوناتها الثقافية والسياق التاريخي لها، لأن الوصف الجيد للظواهر يستطيع أن **يشرح** وظيفة التحليل لتلك الظواهر، على الرغم من أن هذا المستوى من البحث لا يكفي **فوقه** ولكن يحتاج تفسير الظاهرة بشكل معمق إلى خطوات أخرى<sup>(٣)</sup>.

(١) محمد السيد سليم، «تصميمات البحوث غير التجريبية بين النظرية والتطبيق»، في ودودة **فهران** (محرر)، «تصميم البحوث»، مرجع سابق، ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٢) السيد علي شتات، مرجع سابق، ص ١٧ - ١٩.

(3) Madeleine Grawitz, op. cit., p. 352.

## ثانياً: التصنيف Classification

تسعى التعليم من أجل الفهم والتفسير والتعميم، إلى تنظيم أفكارها وتصنيف بياناتها في تصاميم أعدت سلفاً من أجل شرح وتوضيح الحالة أو الحالات التي تتولى دراستها. فالصنيف يهتم بطريقة ارتباط بعض العناصر ببعضها الآخر ليضعها في فئات وفقاً للسمات التي تجمعها<sup>(١)</sup>. ويمكن تعريف البحوث التصنيفية بأنها تلك التي تهتم بتوزيع وحدات الظاهرة بين فئات معينة محددة بمعنى تجميع الوحدات المتشابهة من الظاهرة تحت مسمى معين، والوحدات الأخرى تحت مسمى آخر... وتتضمن هذه البحوث شقين أساسيين: عملية التوزيع، وعملية البناء للفئات وهي العملية التي تعرف باسم التثويب<sup>(٢)</sup>.

قد يكتفي بعض الباحثين بمستوى التصنيف إلا أن التصنيف ذاته قد يعتبر خطوة تقود إلى خطوات أعمق لدراسة الظواهر وشرحها وإيضاحها. ويشجع استخدام التصنيف لدى المتخصصين في العلوم السياسية كما يشجع في العلوم الأخرى الاجتماعية أو الطبيعية.

ففي دراسة العلوم السياسية، يستخدم التصنيف في النظم السياسية لتبيين العناصر المشتركة التي على أساسها تصنف اتجاهات من النظم السياسية، فهناك من يصنف دراسته للنظم التي يختارها وفقاً لانتقال السلطة، أو طبقاً لعنصر التعددية السياسية، أو وفقاً للوظائف التي تؤديها، كما يستخدم التصنيف في دراسة الجماعات والتنظيمات السياسية الأخرى، بل أكثر من هذا، فإن الباحثين استطاعوا خلال التصنيف أن يبنوا نماذج لظواهر أو جماعات عرقية أو أشخاص ثوريين أو نماذج للمستبد<sup>(٣)</sup>.

وللصنيف فوائد عديدة منها: أنه يبيننا في كونه يمتلك مقدرة على تنظيم المعرفة والمعلومات والبيانات التي نستقيها، ويساعدنا على افتراض علاقات بين الظواهر المصنفة،

(1) A. Lee Brown, OP, cit., p. 140.

(2) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ١٣٠.

(3) Mattei Dogan et Dominique Pelassy, sociologie politique comparative, (Paris: Economica, 1982), pp. 173-175.

لهذا يساعد على تطوير العلم وتقدمه، ويسهل التصنيف العمليات الأخرى المتعلقة به. **الشرح والتوقع.**

كما أن التصنيف يساعد على:

١- فهم الحالات الفردية للظاهرة بطريقة روتينية، فإذا وصفنا النظام السياسي على أنه **منطلي** يمكن معرفة أو توقع أفعاله المحتمل، مثلاً إذا عصف الطبيب المرض على أنه جذري، **فإن** من تحديد العلاج المناسب له.

٢- تلخيص الظاهرة، فإذا كانت الظاهرة الحزبية، مثلاً، محل البحث والدراسة، فإن **تصنيف** النظم الحزبية إلى أحادية، وثنائية، وتعددية، يساعد على تلخيص الظاهرة، **بحد** عدد الحالات التي تندرج تحت كل فئة.

٣- التصنيف مقدمة لفهم وشرح مصادر التفاوت بين الفئات المتعددة، ففي المثال السابق **يكون** السؤال المنطقي هكذا: لماذا ينشأ نظام الحزب الواحد في دولة معينة ونظام التعدد في **أخرى**؟

٤- يساعد على اكتشاف التغير التفسيري للظاهرة، فإذا تساؤلنا عن مصدر الاختلاف **بين** لغات النظم الحزبية؟ يمكن أن نتوصل إلى المصدر الذي قد يمكن في درجة التعددية **السياسية** في المجتمع أو الأيديولوجية أو غيرهما.

٥- **تصنيف** خطوة أولى نحو التعميم، فبتوصلنا إلى فئات تصنيفية للظاهرة يمكن **معرفة** من العناصر المشتركة بين وحدات كل فئة بشكل معق، ونحويل تلك العناصر **شعرية** إلى تعميمات<sup>(١)</sup>.

## EXPLANATION التفسير

**لغة** كلمة التفسير لدى العام والخاص، ولو اختلفت دلالاتها من إنسان عاد إلى باحث **لغوي**، ومفهوم التفسير العلمي يشجع استخدامه في العلوم الطبيعية وكذلك في العلوم **الاجتماعية**.

(١) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ١٣٠-١٣١.

إننا نسعى إلى معرفة لماذا تكون الظواهر على ما هي عليه بدلاً من أن تكون شيئاً آخر، وهذا يسرى على أية ظاهرة نستفسر بشأنها. والتعرف الشائع للتفسير هو جعل ما هو غامض مفهوماً، وتعقيل الواقع أي جعلها مدركة من جانب عقل يستهدف فهمها، ثم إن التفسير النظري لواقعة من الوقائع هو تبيان لها يتعامل من جهة مع المظاهر المختلفة لماهيتها، ومن جهة أخرى يجيب عن السؤال لماذا؟ وهو سؤال خاص بالظروف المتعلقة بوجودها مما يجعل هذا الوجود معقولاً<sup>(١)</sup>.

فالتفسير هو «ضرب من ضروب التعميم، عن طريقه يستطيع الباحث أن يكشف عن العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة، والعلاقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظواهر»<sup>(٢)</sup>. إن التفسير ركن أساس في صرح البحث العلمي، بل تكاد تسخر كل المستويات السابقة الأخرى من أجله، وأكثر من ذلك، فإن جل المناهج والافتراضات والأساليب تستهدف التفسير بدرجة أو بأخرى، أي تسمى لإزالة اللبس والغموض عن الظاهرة وكشف العلاقات والارتباطات التي تحكم في الظواهر، سواء كانت تلك الارتباطات سببية بمعنى أن تكون إحداها سبباً للآخرى، أو وظيفية من شأن إحداث تغيير في إحداها أن يكون له تأثير معين في الأخرى.

وفي سعيها لتفسير حادثة، فإننا نكون بصدد التفتيح عن العوامل التي أدت إلى تلك الحادثة، وما هي الشروط أو الظروف التي تساعد على وقوع الحوادث، فنحن بذلك نجيب عن السؤال لماذا؟ بخلاف الوصف الذي يستخدم ماذا؟.

وعلم السياسة يستخدم التفسير لشرح ظواهره المختلفة قصد تقديم أجوبة علمية عنها، سواء تعلق الأمر بقضية نظرية تتعلق بتطوّر البحث، أو من أجل الفضول العلمي، أو اختبار نظرية، أو إثبات فرضية، أو من أجل تقديم توضيحات عملية عن موضوع سياسي إلى رجال

(١) علا مصطفى أنور، التفسير في العلوم الاجتماعية، دراسة في فلسفة العلم، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٨) ٦٥-٧.

(٢) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ٤٩٥.

**السياسة**، بغية اتخاذ قرار وشيد بفعل شيء أو الامتناع عنه. إلا أن التفسير يواجه مصاعب خاصة في حقل الدراسات السياسية، بسبب صعوبة ضبط الظاهرة السياسية التي تدخل فيها **الإنسان** العاقل، والتي يستعصي التحكم في أطوارها وسلوكها، بالإضافة إلى صعوبة الانتظام والتكرار في الأنماط السلوكية للناس. ولكن هذا لم يمنع حقل الدراسات السياسية من تحقيق نتائج معتبرة في دراسة السلوك السياسي وتقديم تفسيرات مقبولة له في **مجاهد** متعددة: كالإقبال على التصويت وعدمه، وتفسير بعض ظواهر التحول السياسي **السلبي** أو العنيف، إلى غير ذلك من القضايا التي يهتم بها علم السياسة. وتتمتع مناهج **التفسير** واقتراباته وأساليبه في علم السياسة، فهناك التفسير الوظيفي الذي يركز على تفسير **الظاهرة** السياسية في ضوء الوظيفة التي تؤديها هذه الظاهرة، وعلى سبيل المثال: نفسر **الظاهرة** الحزبية في ضوء الوظيفة التي يؤديها الحزب أو الأحزاب في النظام السياسي **شكل**<sup>(١)</sup>. فالتفسير الوظيفي للظاهرة يعني الاستناد في هذا التفسير إلى تلك الوظائف التي **للمجموع** بها الظاهرة، فالتفسير الوظيفي يسعى إلى البحث عن الآثار المترتبة أكثر من بحثه عن تحديد الأسباب.

والتفسير الوظيفي يخالف التفسير العلمي للظواهر، فالتفسير العلمي يعني وجود علاقة **سببية** بين الظواهر، فعندما نقول: إن ظاهرة ما تؤثر مباشرة في ظاهرة أخرى، فإن ذلك التأثير لا يخلو طابع العشوائية بل يتسم بالاطراد والاتساق، إلا أن العلاقة السببية أو العملية تتسم **بعدم** **الظواهر** بعكس العلاقة الوظيفية التي تتميز بالتناظر، فعندما نقول: (أ) سبب (ب) **فإننا** **نستطيع** القول: إن (ب) هي السبب لـ (أ) وهذا يعني انعدام التناظر في التأثير **السببي**، ولكننا عندما نقول: إن هناك ارتباطاً وظيفياً بين (أ) و(ب)، فإنه يمكننا القول إن (ب) **لنعود** فنؤثر في (أ) مرة أخرى<sup>(٢)</sup>.

(١) **المقصود** بالنظام السياسي هنا هو مجموعة التفاعلات السياسية التي تحدث في المجتمع ولا **يقتصر** على جهاز الحكومة، بل يتضمن النشاطات الحكومية وغير الحكومية، الرسمية وغير الرسمية.

(٢) محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص ١٥٦-١٥٧.

والباحث وهو يجري خطوات بحثه المنتمية في: جمع البيانات عن الحادثة التي يستهدف تفسيرها، ثم يقوم بعد ذلك بتصنيف ما جمعه من بيانات ويحلله، إما بفعل ذلك قصد الوصول إلى تعميمات علمية يمكن أن تساعد على تفسير الظواهر، لذلك فلا شك في أن من بين أهداف التفسير العلمي للظواهر، هو الوصول إلى مستوى معتبر من التعميم الذي تشده كل العلوم وإن اختلفت في درجاتها.

وإلى جانب ذلك يسعى التفسير للوصول إلى اكتشاف النظريات أو تدقيق نظريات من أجل المساعدة على إبراز العلاقات وتوضيحها، وبصفة أخرى المساعدة على التفسير.

ومن فوائد التفسير كونه يجعل بعض الأشياء واضحة ومفهومة، وبالتالي يحدث لدينا رضا ذهنياً، كما يفيد في تحمية معارفنا وتوسيعها، ذلك أنه حينما نتمكن من تفسير حادثة ما، فإننا نكون قد غزونا رقعة جغرافية جديدة، وبالتالي نكون قد نقلنا الحدود إلى مواقع جديدة بمعنى أننا أسسنا حدوداً جديدة. فالتفسير هو لبنة في تشييد صرح العلم الذي ما ينفك يرتفع باستمرار<sup>(١)</sup>. كما أن التفسير يساعدنا على التوقع ولا يكتفي بما حدث، يقول (براون وجيزلي): إن التفسير يبنائه على خبرات الماضي ييسر لنا فهم خبرات الحاضر والمستقبل<sup>(٢)</sup>.

#### رابعاً: التوقع (التنبؤ) Prediction

الإنسان مطبوع بحب التطلع إلى كشف المجهول، واستشراف المستقبل. فإذا كان هذا حال الناس عامة، فإنَّ للتخصصين هم أشد حرصاً على استشراف المستقبل، وفقاً للمحتاج العلمية التي يتبنونها في إمالة اللبس والغموض عن الموضوعات التي يدرسونها.

(1) Abraham Kaplan, OP. cit., pp. 330,351.

(٢) صلاح فتوة، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٣) أفضل استخدام كلمة التوقع تفسيراً لكلمة prediction بدلاً من كلمة التنبؤ، لأن التنبؤ فعل يفرض عن إرادة الإنسان، بعكس التوقع الذي يمثل جملة الأسباب التي يفترض فيها أن تكون الواسطة بين الباحث وموضوعه الذي يستهدف شرحه وتوضيحه ومعرفة مآلاته.

١ - **التنبؤ** بهتم بما سوف يكون في المستقبل لأنه بمثابة اختيار لمجموعة من العلاقات القائمة بين متغيرات أو ظواهر أو أحداث تقبل الملاحظة والمشاهدة ولهذا تكون تلك التنبؤات بصفة في شكل قانون أو نظرية علمية معلنة ولا يتحقق القانون أو النظرية إلا بفهم تلك الوقائع والظواهر، وتقديم تفسير لها في شكل حكم احتمالي يتحدد درجة يقينه في ضوء التحقق الأميري للقانون أو النظرية التي تتضمن التنبؤ<sup>(١)</sup>. والتوقع يساعدنا على التحكم في مسار الظواهر وتوجيهها إن أمكن الوجهة التي نخدم أغراضنا.

غير أن هناك ملاحظة ينبغي إدراكها، وهي أن العلوم الاجتماعية ومنها السياسية تظل ملتبسة على التوقع محدودة للغاية؛ بسبب خصائص الظاهرة التي محورها الإنسان<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) السيد علي شتاء، الكتاب السنوي للعلوم الاجتماعية، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٣)، ص ١١.

(٢) للظاهرة السياسية التي محورها الإنسان الذي يصعب ضبط سلوكه ومن ثم التحكم فيه.



## مناهج البحث

بادئ ذي بدء أقول: لقد اختلف المتخصصون في الدراسات المنهجية بشأن تصنيف المناهج، ويمكن أن يندرج ضمن ما نسميه مناهج أو ما يمكن تسميته اقترابات أو أساليب، فهناك من وضع ضوابط واسعة وهناك من تشدد في الشروط التي ينبغي توفرها في أسلوب البحث ليرقى إلى مستوى المنهج. وهؤلاء الالساء منهم من نظر إلى أهداف البحث ومنهم من نظر إلى المنطق الذي يتبعه المنهج وخصائصه، أو بصيغة أخرى الطريقة التي يتبعها الباحث لحل المشكلة. وقد ترتب على اختلاف وجهات النظر تلك، اختلاف التصنيفات، فهناك التصنيف الذي يتضمن عدداً كبيراً من المناهج بما فيها التي يطلق عليها غيره صفة الاقتراب أو صفة الأسلوب أو بسبب كون بعضها جزءاً متفرعاً عن منهج وليس. فقد صنف «أودم» Odum للمناهج كما يلي:

- ١- المنهج الإحصائي
- ٢- منهج دراسة الحالة
- ٣- منهج المسح الاجتماعي
- ٤- المنهج التجريبي
- ٥- المنهج التاريخي<sup>(١)</sup>

وتبني منهج معين لا يعني أن الظاهرة يمكن أن تسلم اقتيادها له فقط، ولكن يمكن الاستعانة بمجموعة من المناهج التي تتضافر لكشف الجوانب المتعددة للظاهرة والإحاطة بها، وتساند هذه المجموعة من المناهج لدراسة ظاهرة معينة يطلق عليه التكامل المنهجي.

وإذا كان المنهج محكوماً بمنطق معين في دراسة الظواهر، فإن الظواهر ذاتها لها منطقها الخاص بها والذي يسلم نفسه لمنهج دون آخر بمعنى أن يكون هناك تكافؤ منهجي بين المنهج المتبع والظاهرة محل الدراسة.

وإلى جانب تصنيف «أودم» السابق هناك تصنيفات أخرى تتضمن بعضاً من ذلك

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ٢١١ - ٢٢٠.

نقط البعض وتصنيف آخر، فمثلاً التصنيف الذي يرى المناهج في:

- ١- المسح الاجتماعي
- ٢- المنهج المقارن
- ٣- المنهج التاريخي
- ٤- دراسة الحالة
- ٥- المنهج الإحصائي

وإن كان هذا التصنيف لا يحصر المناهج في هذه الخمسة فقط<sup>(٢)</sup>.

وهناك من يعتبر المناهج في التشكيلة التالية:

- ١- منهج التحليل
- ٢- المنهج الكمي
- ٣- المنهج الكيفي
- ٤- المنهج الاستقرائي
- ٥- المنهج الاستنباطي
- ٦- المنهج المقارن<sup>(٣)</sup>

والمنهج كما سبق ذكره هو «الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة القواعد من القواعد العامة تهيم على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة نهائية»<sup>(٤)</sup>.

والمنهج يتضمن قواعد منطقية وخطوات إجرائية في البحث العلمي تُجَدُّ القبول لدى مجموعة من العلماء، ويستهدف تعريف المشكلات التي يمكن دراستها علمياً بغية تطوير منهج المعرفة المتخصص، والحصول على البيانات الأساسية اللازمة لمعالجة الظاهرة علمياً، تحليل هذه البيانات طبقاً لمفاهيم وقواعد واضحة ودقيقة، وتوصيل نتائج البحث وتعميماته لتتصل بالحقول المعرفة إنتاجاً وبحثاً<sup>(٥)</sup>.

وسأتناول المناهج التالية بالشرح: المنهج التاريخي، والمقارن، ودراسة الحالة، والمسح الاجتماعي، والتجريبي، والإحصائي.

(٢) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٣) محمد محمود ربيع، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

(٤) عبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، ص ٥.

(٥) مصطفى ناجي، مرجع سابق، ص ٥٧.

## المنهج التاريخي

لا نخشى في تناول هذا الموضوع سرد الوقائع التاريخية ووصف بعضها إلى البعض الآخر؛ لأنَّ كونَ ركاماً من المعلومات للتناثرة التي تشتت إلى إطار تحليلي يرشدنا في دراسة الظواهر، ولكن ما نركز عليه هنا هو الجانب التفسيري التحليلي الذي يمكن أن يمدنا به المنهج التاريخي في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات. ومقصودنا من استخدام المنهج التاريخي، هو مقدرة التفسيرية التي يزودنا بها وهو يحاول أن يولي الزمن دوراً معيناً في ذلك التفسير، وبصفة أخرى إدخاله الظروف المحيطة بميلاد ظاهرة أو تعزيبها أو ضعفها أو اختفائها في تفسير ذلك. والمثال على ذلك: ظهور الديستور في ظل ظروف معينة، أو الظاهرة الحزبية، أو المؤسسات البرلمانية، أو إخفاء نظام سياسي أو اجتماعي، فالأول، كاختفاء النظام السياسي الاشتراكي في العديد من الدول المسماة اشتراكية سابقاً، أما الثاني، كاختفاء الرق، أو التطورات التي تطرأ على مؤسسة من المؤسسات كالأمم المتحدة.

فالمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوُّره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها، ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكم في ذلك وهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة أو حادث ما والوضعية أو الحالة أو الظروف الذي وجدت فيه. على الرغم من أن الحادثة التاريخية لا تتكرر بنفس النمط لأن التاريخ لا يعيد نفسه، فالحادثة التاريخية فردية ولديها ظروف لا يمكن إرجاعها، (إذ الإنسان لا يستطيع أن يستحم في الشلال نفسه مرتين). فوفق هذا المنهج، فإن الحادثة لا تدرس إلا في ظل ظروف.

يقول «برلين يوج»: إننا في البحث الاجتماعي نتعقب التطور التاريخي لكي نعيد بناء العمليات الاجتماعية، ونربط الحاضر بالماضي، ونفهم القوى الاجتماعية الأولى التي شكلت الحاضر بقصد الوصول إلى وضع مبادئ وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الإنساني للأشخاص

## والجماعات والنظم الاجتماعية<sup>(١)</sup>.

لقد تطور المنهج التاريخي من كونه سارداً للأحداث ومجمعاً للمعلومات إلى مفسر للأحداث وساع إلى بناء أطر للتفسير والتحليل وهذا الذي توخاه «توينبي» و«شينغلر» و«كولنجورود» وغيرهم. وإن كان عبد الرحمن بن خلدون كان سابقاً لدراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية دراسة علمية، وتفسير بروز الظاهرة أو ضعفها أو اشتدادها أو ذبولها بأرجاع ذلك إلى عوامل واكتبتها، وقد اعتبر العصبية محوراً أساساً في تفسير ظاهرة الدولة وعاليتها<sup>(٢)</sup>.

إن العلاقة بين السياسة والتاريخ ثابتة، وقد سيطر المنهج التاريخي على الدراسات السياسية عموماً من الزمن، ولم يتراجع هذا الدور إلا مع مطلع القرن العشرين، وبشكل لافت للانتباه في عقد العشرينيات منه حينما بدأت المدرسة السلوكية تؤسس قواعد التفسير السلوكي للظواهر. إلا أن المنهج التاريخي ما يزال يحظى بمكانة ضمن مناهج الدراسات السياسية، فمعرفة التقلبات التي طرأت على ظاهرة من الظواهر تستدعي استعادة اللحظة التي حدثت فيها والمحيط الذي اكتنفها وما يتضمنه من عناصر. فمثلاً لو أردنا دراسة الأمم المتحدة أو التنظيم الدولي الحالي ينبغي معرفة الظروف الزمنية وطبيعة العلاقات الدولية السائدة في سنة ١٩٤٥ عشية ميلاد الأمم المتحدة.

كما أننا نستفيد من المنهج التاريخي في تفسير الحصار الأمريكي على كوبا، وذلك باستعادة الظروف الزمنية ومكوناته التي أحدثت ذلك الحصار. وكذلك دراسة ظاهرة التعددية السياسية في الجزائر باستعادة الوضع التاريخي الذي ولدت فيه التعددية والعناصر المكونة لذلك الوضع. كذلك يمكن أن نستخدم المنهج التاريخي في استعادة الوضعية التي حدثت فيها أزمة، أو الظروف التي حدث فيها انفراج، أو تحالف، أو صراع، والسعي إلى الربط بين تلك الأحداث والعوامل السائدة في كل حالة. والهدف من كل هذا هو استخلاص قواعد

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٢) حامد ربيع، علم السياسة عن طريق النصوص، مكتبة القاهرة الحديثة، دت، ص ١٤٣ وما بعدها.

عامة يمكن تعميمها على ظواهر شبيهة في الحاضر، أو يمكن خلالها التوقع بمسارات الحركة السياسية التي تحكمها ظروف كالتى حكمت تلك الأحداث التي تقيس عليها حالاتنا الراهنة. إلا أن القدرة التفسيرية ومن ثم المقدرة على التعميم وبناء النظريات العامة في الدراسات التاريخية تظل بعيدة المنال؛ لأسباب عدة منها: أن الحادثة التاريخية متميزة بفراديتها وذاتيتها ولا يمكن تكرارها بالصورة التي حدثت فيها سابقاً، وتعدد العناصر التي يمكن أن ينسب إليها سبب الحدوث وقيمة كل عنصر والعلاقات الموجودة بين العناصر سببية كانت أو وظيفية، وحالة إدراك الظاهرة وطريقة نقلها أو تسجيلها، والوضع النفسي لناقل الحادثة، وكذلك الخلفية الفكرية والثقافية والعقيدية والأيدولوجية للمفسر، والمدخل أو المداخل التي يستخدماها في تفسير الحادثة، فالأركسي بولي أهمية كبرى للعامل الاقتصادي في تفسير الأحداث، فأخرب مرجعها الصراع الطبقي داخل النظام الرأسمالي، حيث إن هناك أقلية ثرية متخمة الاكتناز يقابلها أغلبية معوزة لا تستطيع بقوتها الشرائية أن تستهلك كل إنتاج الصناعة الحديثة، حيث هناك قبض الإنتاج وغيض الاستهلاك، والرأسماليون يرفضون إعادة توزيع الفائض من ثرواتهم على أغلبية المجتمع لتصحيح الاختلال الهيكلي. ولكن الرأسماليين يسعون بدلاً من ذلك إلى إعادة استثمار فائض رأسمالهم في مشروعات مربحة في الخارج؛ وتكون النتيجة قيام الظاهرة الإمبريالية. وأن الصراع بين القوى الرأسمالية على المستعمرات تحركه الرغبة في السيطرة على الأسواق والمواد الخام، وأن التحالفات التي كانت تعقد بين الرأسماليين كانت تضم الرغبة في استغلال الدول الفقيرة<sup>(١)</sup>.

وهناك من يفسر الأحداث بإرجاعها إلى رغبات الزعماء وخصائصهم، كما أن هناك من يفسر الأحداث بإرجاعها إلى البواعث العقيدية، وهناك من يستخدم المدخل الجغرافي إلى غير ذلك من المداخل التي تسعى لتفسير الأحداث التاريخية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من أجل الوصول بالمنهج التاريخي إلى مرحلة التعميم وبناء نظرية عامة لتفسير الأحداث، فإن تلك الجهود ما زالت نتائجها متواضعة جداً، وأن إمكان الوصول إلى

(١) جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحفي (الكريت: كاسطة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥) ص ١٧٣-١٧٧.

**العنصر** السبب للواقعة ليس سهل المنال، فالأسباب يمكن أن تتعدد، ولناخذ مثلاً على ذلك: قيام شخص بالقاء قنبلة على بنك، هذا التصرف يمكن إرجاعه إلى مجموعة أسباب لا **سبباً** واحداً، فقد يكون الفقر أو البطالة وجوع الأولاد، أو بسبب الخلفية الأيدولوجية الاشتراكية التي يمتنقها ذلك الشخص. إننا نسأل عن العامل للتحكم في تصرفات قائد أو مؤسسة في حقبة تاريخية نود استرجاعها، ما هي الأوضاع السائدة في تلك الحقبة والتي **حكمت** في تصرفاته، وماذا كان مقصده من ذلك الفعل؟ فكأننا نستخدم عنصرين رئيسين في تفسير الواقعة أو التصرف في حقبة تاريخية ما، وهذان العنصران هما: **الوضعية السائدة**، ومقاصد الفاعل وأهدافه. فتفسير الظاهرة التاريخية يستدعي الربط بين المقصد **الغالب** وعناصر المحيط. لقد حاول بعض المفكرين وضع مصفوفة لنهاية بالأسباب التي **يمكن** أن تكون وراء واقعة ما<sup>(٢)</sup>. ولكن تظل تلك المحاولات - كما سبق القول - دون إسهال **المنهج** التاريخي إلى مستوى التعميم المطلق ولكن ذلك لا ينفي الوصول إلى التعميم الاحتمالي.

١٤٠ **ويظل** التاريخ عنصراً مساعداً للتحليل السياسي؛ لكونه يعد مصدراً لتزويد علماء **السياسة** بالأدلة المشيئة أو المنفية لمنطوق النظرية؛ فهو حقل للتجارب يحل محل التجارب **الطبيعية** التي تتميز بها العلوم الطبيعية. كما يفيد في الدراسات المقارنة للظاهرة الواحدة وما **يحدث** عليها من تطور، أو لمقارنتها بغيرها من الظواهر المشابهة لها، كما يساعد على بناء الإطار **نظري** للتحليل، كما يسمح لنا بفهم الحاضر، أو على الأقل هو أداة أساسية للوصول إلى **النتائج** المرتبطة بالأوضاع القائمة ووزنها<sup>(٣)</sup>.

**وقد** حظي علم التاريخ بمكانة مرموقة لدى الحضارة الإسلامية عبر العصور، فكتابات **الطبري**، وابن الأثير، وابن كثير وابن خلدون، والمقري وغيرهم كثير، تزخر بها المكتبة العربية الإسلامية اليوم.

(1) Rex martin, Historical Explanation, (london, Ithaca: cornell university press, 1977), pp. 66-84.

(٢) حامد ربيع، نظرية التحليل السياسي، مرجع سابق، ص ٢٠١-٢١٢.

يقول ابن الأثير في شأن التاريخ الذي يتحدث عن أخبار الماضين وحوادث المتقدمين: «وإذا طالما فكانه عاصرهم وإذا علمها فكانه حاضرم»<sup>(١)</sup>.

ويقول ابن خلدون عن التاريخ: «في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأول، وفي باطنه نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها، دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع، وأسبابها عميق... [والتاريخ عنده أيضاً] يوفقنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم، والأنبياء في سيرهم، والملوك في دولهم وسياساتهم»<sup>(٢)</sup>.

والمنهج التاريخي يتضمن خطوتين أو عمليتين: أولاهما - جمع البيانات أي الوثائق والمعلومات، وثانيتهما - الربط بين الواقعة والوضع السائد في تلك الحقبة من الزمن (أي تفسير الواقعة بناء على البيانات المجموعة بشأنها) وهذه الخطوة الثانية تطرقنا إليها ونقي لنا التطرق للخطوة السابقة التي على أساسها يبنى العمل التفسيري.

فالتأليف التاريخي يبدأ «برغبة لدى الباحث في اختيار موضوع معين، ثم يبدأ في البحث عن المصادر المتعلقة بموضوعه، ثم تنلو عملية جمع المصادر عملية النقد والتفحص لها، وهي أشبه شيء بعمل القاضي الذي يأتي بالشهود والرواة، فيستطلعهم، ويصدق في شهاداتهم، ويحقق في إفاداتهم، ثم يستند إلى نتيجة عمله وتحقيقه في الحكم على العصر الذي يدرسه»<sup>(٣)</sup>.

والعلمية الأولى تضم العناصر التالية: جمع الوثائق، ونقدها الخارجي والداخلي، واستعادة الوثائق وعملية التصنيف والتحليل ثم التفسير والصياغة النهائية، وهاتان الخطوتان الأخيرتان تندرجان في العملية الثانية.

(١) عبد النعمان الدسوقي الجسيمي، منهج البحث التاريخي، دراسات وبحوث «القاهرة: مطبعة الجيلوي، ١٩٩٢)، ص ١٦-١٧.

(٢) المكان نفسه.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٠.

## ١- جمع الوثائق (التقصي)

بعدما يحدد الباحث مشكلته، ويضع فروضه التي تستدعي الاختبار، يلجأ إلى التاريخ يستطلع بشأن الحادثة التي احتضنها في حقبة من الزمن. وحيث إن الواقعة التاريخية فردية لا تتكرر، فإن الباحث ينتج إلى الشهود الذين شاهدوا الحادثة، أو إلى الذين سجلوها نقلًا عن من شاهدها. وتزداد أهمية المصادر التي تعاصر الحدث لذلك تسمى بالمصادر الأولية. وهناك مصادر أخرى لا تعاصر الحدث، حيث تفتقر إلى الرابطة بينها وبين الحدث لذلك يطلق عليها المصادر الثانوية، وكلا المصدرين يؤيدان وظائف كبيرة للباحث إذ بدونهما يغدو البحث عبارة عن أساطير وتخييلات تفتقر إلى صفة العلمية.

ولجمع الباحث بياناته من مصادر شتى منها: السجلات الرسمية وغير الرسمية، والأحكام القضائية، وسجلات الحالات المدنية، والتجارية، والأرشيف، والتقارير السنوية، وسجلات النوادي والجمعيات، والتقارير الرسمية، ومحاضر المجالس، وسجلات الصادرات والواردات، والعقود الفردية، وكذلك التقارير الصحفية على الرغم من إمكانية تزيفها للحقائق، وسجل الأحداث الملحق بالمجلات أو الدوريات وكذلك المكتسبات والمتاحف، والمستندات السياسية والعسكرية، والإحصاءات والحسابات والمذونات والحواليات، مثل سجلات شمال أفريقيا وسجلات المعاهدات والاتفاقات مثل سجلات المعاهدات الدولية، إضافة إلى الشهادات الشفوية لمن عاصر الحدث وشاهده أو اشترك في صناعة حدث، تلك تلعب الرسائل الشخصية والمفكرات دوراً مهماً في تزويد الباحث بالبيانات سواء كان الأمر بدراسة شخصية أو استرداد حادثة أو خصائص حقبة زمنية معينة، كما يمكن الاستفادة بالمذكرات الشخصية والتراجم لبعض الشخصيات وأدوارهم، فلكل إنسان نستطيع الاستفادة من تلك التراجم والمذكرات في رصد التطورات الفكرية وما صاحبها من تأثيرات في الحياة الاجتماعية والسياسية. إننا نستطيع التعرف على صناعات الدساتير، والثورات، والأنظمة

(١) التقصي يعني الجمع، يقول الحديث يحيى بن معين: «إذا كتبت فقمش، وإذا حدثت ففتش» للرجوع، عهد الفتاح أبو غدة، السنة النبوية وبها من دولها الشرعي، (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٩٩٢)، ص ٢٥.

السياسية والحزبية، والتطورات الاقتصادية، والأبنية الاجتماعية، من خلال تلك التراجم التي تتضمن أفكار أولئك الذين أبدعوا تلك الأفكار التي تجسدت لاحقاً في تلك الدساتير والثورات والأنظمة والأبنية المختلفة.

وبغيد الباحث من الإنتاج الأدبي المتمثل في القصة والكتابات المسرحية والأشعار<sup>(١)</sup>. وكذلك الآثار المادية، و النقوش والخفريات وغيرها من الآثار المادية التي تدل على حياة من سبق من سكن تلك المنطقة ومستوى حضارتهم. كما يفيد الباحث من منشورات المنظمات الدولية والمراكز الوطنية والدولية المتخصصة في المحفوظات المختلفة، والموسوعات الدولية.

وبعد عملية الجمع المذكورة - والتي تُعنى بموضوع معين سواء كان حدثاً تاريخياً أو وثيقة دبلوماسية، أو إعلان حرب أو اتفاق سلام أو قرار إصدار دستور أو إلغاؤه - تأتي مرحلة نقد تلك الوثائق ونخلها ليتضح السليم من السقيم، والصحيح من الخشوش، وهذه الخطوة تحتاج إلى اطلاع واسع ومعرفة دقيقة وفكاه حاد، ومهارة فائقة.

## ٢- النقد:

لقد كان فضل السبق في نقد الرواية والرواة، إلى علماء الحديث المسلمين الذين هُنا بالسنّة النبوية الشريفة، وعملوا على صونها من الزائف والدخيل؛ لذلك وضعوا شروطاً لقبول الحديث تتعلق بالمتن والسند<sup>(٢)</sup> معاً، وصنفوا تصانيف عديدة في علم المرحم والتعديل، والرجال: الثقات، والضعفاء، والمتروكين والوضاعين، ووضعوا القواعد والضوابط التي على هديها يصنف الخبير، وقد برز في هذا الشأن الكثير من أئمة الحديث منهم: الإمام مالك، والبخاري، وأبو الفرج بن الجوزي، والذهبي وابن حجر العسقلاني وابن الصلاح وابن

(١) أحمد بدر، مرجع سابق، ص ٢٣٨-٢٤٣.

(٢) المقصود بالمتن (هو الفاظ الحديث التي يتقوم بها المعاني .. والسند إخبار عن طريق اللسان من قولهم فلان سنده أي معتمد فسي سنداً لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه، والإسناد هو رفع الحديث إلى قائله، قال عبد الله بن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، فعلى هذا السند والإسناد يتقاربان) انظر: الإمام عبد الحى اللكنوي، ظفر الأساني في مختصر الجرجاني، تحقيق، نقي الدين التدوي، (دبي: دار القلم ١٩٩٥) ص ٣١-٣٧.

هدي وغيرهم ممن عُنوا بتدوين السنّة المطهرة<sup>(٣)</sup>.

وقد انتقل هذا المنهج في التحقيق إلى تدوين التاريخ عند العلماء المسلمين، وكذلك استخدم علماء العربية والآداب والشعر منهج التحقيق الذي أرسى قواعده علماء الحديث.

والنقد الوثائقي الذي يأتي بعد تجميع المادة اللازمة للبحث واستبعاد ما لا يحتاج إليه، حيث يقوم الباحث بتحليل نصوص الوثائق والمصادر المتعلقة بهيئت، وينتج من صحتها ودقة روايتها وانتماءات كتابها ومستوياتهم العلمية ومراتبهم الإدارية ودرجة معابشتهم للأحداث أو عذمتها. وهذا النقد ينقسم إلى قسمين: نقد ينصب على الشق الخارجي للوثيقة ونقد باطني ينصب على مضمون الوثيقة:

## أ- النقد الخارجي:

لا يكتفي الباحث بجمع الوثائق، ولكن ينبغي له أن يتأكد من صحة تلك الوثائق التي يجمعها، إذ الوثائق ليست هي الوقائع والأحداث صحتها، ولكنها أوصاف وتقارير وصور معقولة عن تلك الأحداث قد تتعرض للزيادة أو النقصان حال تسجيلها أو روايتها، وهذا ما يستدعي الباحث للتحقق من كل ما وصل إليه من وثائق وبيانات بشأن الواقعة محل الدراسة التي يراد استردادها، ودون هذا العمل مصاعب، ولابد من تضافر مجموعة من المناهج المنهجية والاستدلالية، والمقارنة، والقياس. فالمنهج التاريخي يبدأ بفرض مشكلته والمتعلقة بواقعة من الوقائع في حقبة من الزمن، ويفترض فروضه ويجمع بياناته وينتج من تلك البيانات من خلال النقد الباطن والنقد الخارجي. والنقد الخارجي ينقسم بدوره إلى: نقد

مصادره أو ما يطلق عليه نقد التصحيح، ونقد المصدر:

١- نقد الاستعادة: ويركز على التحقق من صحة الوثائق التي بحوزتنا بشأن واقعة من الوقائع، ذلك أنه يوجه أسئلته إلى الوثيقة هل هي صحيحة؟ بمعنى آخر هل أن هذه الوثيقة التي بين يديه هي الوثيقة الحقيقية التي كتبها صاحبها من غير زيادة أو نقصان. إذ كثيراً ما

(١) يوسف القرضاوي، الترجمة العليا في الإسلام للقرآن والسنة، (مصر: مكتبة وهبة، ١٩٩٢)، ص من

يدخل الحشو أو الإكمال أو التحريف في بعض أجزاء النص أو يزيّف النص كله. فنقد الاستعادة ينصب على صحة الأصل وتبتيب نصه. ولا بد للباحث من معرفة اللغة التي كتب بها النص، ومعرفة الخطوط المختلفة والورق المستخدم والحبر والقلم والحام والأسلوب المتبع في الكتابة، ومقارنة النص بنصوص أخرى إن وجدت للوصول إلى النص الأصلي الذي يراد اعتماده ونشره بعد ذلك. ولا يمكن أن تؤثر نصاً على آخر إلا إذا توفرت لنا شروط الإثبات، المتمثلة في ثقتنا بناسخه ونصه مقارنة بغيره. فنقد الاستعادة يستهدف إخراج النص كما هو في أصله دون إضافة شيء إليه، وبعد تنقيته من القراءات الفاسدة والتصحيقات التي لحقت النص عبر التسجيل أو التسجيلات المختلفة، وإزالة كل القراءات التي يفترض فيها أنها دخيلة أو معدلة.

٢- نقد المصادر: ويقصد بهذا العنصر معرفة الجهة التي ينسب إليها النص، أي: معرفة مصدر الوثيقة؟ من ألّفها؟ ما هو تاريخها؟ هل المؤلف حقاً هو ذلك الذي تدعي الوثيقة أنه مؤلفها أو هو شخص آخر؟ وهذه الخطوة تختصر في العبارة التالية: هل الوثيقة صحيحة أو مزورة؟ وما مدى الدس والتحريف الذي لحقها هل هي من وضع مؤلف واحد أو من تأليف عدد أكثر من ذلك؟ وما هو نصيب كل واحد منهم؟

لذلك يتوجب على المؤرخ التحقق من صحة النسبة ومعرفة الشخصيات التي تولت التأليف ومعرفة توجهاتهم ومراتبهم وعلاقاتهم وارتباطاتهم بالجهات المختلفة، ومعرفة مستوياتهم العلمية، ومدى معاصرهم أو عدم معاصرهم للوقائع التي يروونها، ومعرفة زمن الكتابة ومكانها. وكثيراً ما يهتدي المؤرخون إلى معرفة المؤلف؛ بدراسة الأصل التاريخي بمعرفة الخط والحبر والورق<sup>(١)</sup> واللغة والأسلوب والمصطلحات والروح السائدة، وتسلّس الأخبار أو من خلال الاطلاع على بعض كتب معاصره أو مقارنة نصه هذا بنصوص معروفة النسب إليه. ومعرفة المؤلف قد نفيذنا في معرفة مكانته ومستواه وأفكاره وتأثيراتها في الساحة الاجتماعية والسياسية والثقافية والعمرانية. وإذا كان المؤلف معروفاً ينبغي بحث

(١) وتطور اختبار الوثائق والحبر ومن خلال التحليل الكيميائي للحبر والورق واستخدام العدسات المكبرة والأشعة، انظر: أحمد بدر، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

شخصيته ومدى صدقها والثقة بها، وعدالته في الرواية وأمانته<sup>(٢)</sup>. واستقامت في أحكامه على القريب والبعيد والصديق والخصم، قال الله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

إن التدقيق في معرفة المؤلف يجنبنا لانتحال المتحليلين، وإدراك تزييفهم إذ كثيراً ما ينسب كتاب إلى مؤلف بهتاناً، أو ينتحل شخص اسم كتاب لا يملك فيه غير الانتحال الكاذب، لذلك يركز المختصون على معرفة الخط ونمط الأسلوب وإمكان حدوث الواقعة في الزمان والمكان اللذين ادعاهما المؤلف، ومعرفة مكان التدوين وزمانه هل كان معاصرة ومعاصرة أو مجرد نقل ورواية عن الغير، كذلك، فإن معرفة العقيدة التي يدين بها المؤلف للمذهب الذي يعتنقه يساعدنا على كشف التحول عليه وذلك بوجود التعارضات بين الوثيقة النحولة عليه، والقيم التي يعتنقها. وقد يتساءل المرء عن السر خلف الكذب أو نسبة كتاب إلى شخص برئ منه، وتعدد الأجوبة، فقد يكون السبب تبرير فكرة وإشهارها أو الإساءة إلى شخص باتهامه باعتناق فكرة مرفوضة عقدياً أو مذهبياً، وأحياناً أخرى قد يكون السبب الخوف من أصحاب السلطة، فليجأ الكاتب إلى التستر على اسمه ونشر الكتاب باسم شخص ميت، وأحياناً قد يكون المال وراء انتحال شخص المؤلفات غيره أو نسبة الشهرة.

وبعد جمع الوثائق الصحيحة ومعرفة أصولها ومصادرها تأتي خطوة عملية أخرى وهي النقد الداخلي أو الباطني.

#### ٣- النقد الداخلي (الباطني):

وينصب هذا النقد على المضمون الذي يحتميه الوثيقة، وبين ما قصده صاحب الوثيقة هذه الوثيقة، ثم معرفة صدقه في الرواية سواء أكان شاهد عيان أم كان ناقلًا عن غيره، يعني معرفة ما إذا كان في إمكانه أن يروي الحادث كما شاهده دون تزييف إرادي أو

(٢) لور الدين حاطوم، وآخرون، المدخل إلى التاريخ، (سوريا: الطبعة العصرية، ١٩٦٤)، ص ٤٥٥-٤٥٧. وانظر: عبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، ص ١٩٨-١٩٩.

(٣) سورة هود، الآية (١١٢).

استدعاء لإرادي. فالتنقد الداخلي يهتم بالمضمون والمعلومات التي تحتويها الوثيقة ومعانيها ودقتها وبالطاقة العامة في المعلومات الموجودة فيها أو عدم الثقة فيها. وبعد التأكد من أصالة الوثيقة يرولي الباحث أهمية للمعلومات التي يمكن أن تمدنا بها والفائدة المرجوة منها لموضوع بحثنا. إن معرفة اللغة المكتوبة بها والعصر الذي كتبت فيه يفيدان كثيراً في إدراك المعنى الذي قصدته صاحب النص، وأكثر من ذلك يجب أن لا يتوقف إدراك الباحث بمعرفة المعنى المقصود، ولكن عليه أن يحذر تحيز الكاتب ورويته الأشياء والمعاني التي يضيفها عليها وهو يصفها ويسجلها وينقلها إلى غيره، فالتزييف قد يبطال الوثيقة بإرادة مقصودة مبيتة تضمر خلفها الأغراض السياسية والمصالح والأهواء أو بطريقة غير إرادية، حيث يعود النقص إلى عدم قدرة المسجل على إدراك كل جوانب الموضوع لأسباب حالت دون ذلك.

ويصف الباحثون النقد الداخلي إلى قسمين:

١- **النقد الداخلي الإيجابي:** وينصب على تفسير النص وتوضيح معناه الظاهري وإدراك معناه الحقيقي بمعرفة مقاصد المؤلف فيما كتب وهذا يتم خلال معرفة اللغة المستخدمة وأسلوب الكاتب، وتفيد الدراسات المقارنة بين كتاباته المختلفة.

٢- **النقد الداخلي السلبي للنزاهة والدقة:** يذهب المؤرخون إلى أن الأصل في التاريخ الاهتمام لا براءة الدقة، لذلك رأوا ضرورة النقد الداخلي السلبي لتحقيق صحة الوقائع واستبعاد الزائف المغشوش منها وهذا النقد ينصب على ناحيتين:

الناحية الأولى: وتسمى نقد النزاهة أو الصدق وتُعنى بمدى صدق واضح الأصل وعدالته أي: هل أن المؤلف شاهد الواقعة وهل كان صادقاً في ما نقل وعادلاً؟ ومعرفة ذلك يتوقف على معلوماتنا عن المؤلف وأخلاقه ومقاصده، وهل يتميز المؤلف بالأمانة في ما ينقله وبرو به؟ وهل يتحرى الحق في إخباره دون أغراض يضمهرها؟، سواء كانت تلك الأغراض متعلقة بأموال أو مكاسب مادية يتطلع إليها أو أغراض سياسية وأيديولوجية يريد التمكن لها، فيدفعه كل ذلك إلى تزيف الحقائق بالزيادة والنقصان والتزييف. لذلك ينبغي للباحث أن يأخذ بفكرة الشك ليصل إلى الصدق. فلا يكفي معاشة الرؤية للحدث لنثق فيه، بل لابد من تحليل الوثيقة وتفكيكها إلى أجزاء ونقد كل جزء ومدى صحته ودلالته على الوقائع الحقيقية، ثم معرفة الرواية هل كان صاحبها مشاهداً مباشراً أو ناقلاً عن من

شاهد. ولابد من الإحاطة بالظروف التي وضعت فيها الوثيقة والظروف التي أحاطت بالمؤلف سواء تلك الظروف المتعلقة به بشكل خاص، أو الظروف الخارجة عنه.

أما الناحية الثانية: وتسمى نقد الضبط أو الدقة: وتستهدف استجلاء الأسباب التي توفق واضع الأصل في الخطأ، ويختصرها المتخصصون في قولهم هل كان المؤلف دقيقاً في روايته وهل كان بصيراً بما ينقل<sup>(١)</sup> مدركاً لما يسجل؟ ويمكن أن نعبر عن هذه الفكرة بصيغة أخرى هل كان المؤلف متعمداً أن يكون ضحية للخداع أو سوء الفهم والإدراك للوقائع؟ وهل إدراكه ذلك للوقائع لم يكن متاثراً بوجود معانٍ سابقة في ذهنه حالت بينه وبين الإدراك السليم لختلف جوانب الواقعة، أو بسبب ظروف أخرى لا إرادة قللت من قدرته على الإحاطة بالواقعة؟ فالكثير من الوقائع قد يتم إخفاؤها. وتلعب الأهداف الظاهرة العلنية دوراً كبيراً لدى الساسة والاستراتيجيين، إذ غالباً ما يخفون حقائق وهي التي يعملون في حقيقة أمورهم على إنجازها، ولكنهم يتدثرون بأهداف مظهرية يوهمون بها خصومهم، فالمؤلف قد يقع فريسة لمثل هذه المناورات التي تمتلئ بها نشاطات الساسة والمتحيزين فيسجل السطحي من الأمور وكان الأجدر به أن يفحص التصريحات العلنية ويقارنها بالتصرفات العلنية ليصل إلى الأهداف الحقيقية فالنية الحسنة والنزاهة لا تكفيان وحدهما، ولكن ينبغي لهما أن يقنعوا بالدقة والضبط والقدرة على الربط بين المتغيرات، واستقراء الأحداث درجاً للتزييف الغرض الذي يقب الحقائق. وعندما يكون الباحث قد أجزأ الخطوات السابقة المشتملة في: تحديد المشكلة، وفرض الفروض، وجمع البيانات والوثائق المتعلقة بتلك المشكلة التي اختار استعها، ونقد تلك الوثائق نقداً خارجياً وداخلياً، ثم يأتي دور تصنيف الوثائق وتبويبها على الخصائص البارزة التي تجمع كل مجموعة، أي تصنف إلى طوائف تضم كل طائفة منها ما يجمعها التجانس في أبرز الخصائص. فالحقائق التاريخية يمكن أن تصنف على أساس طبيعتها الداخلية إلى حقائق طبيعية، ونفسية، واجتماعية. وهناك تصنيف آخر متعدد باسم الحقائق التاريخية إلى: تصنيف على أساس الزمان الذي كتبت فيه الوثيقة، وتصنيف على أساس المكان، وتصنيف على أساس المضمون أي مضمون الوثائق، وتصنيف على

(١) نور الدين حاتم وآخرون، مرجع سابق، ص ٤٠٨-٤٦٢. وعبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، ص

أساس صور الوثائق وأشكالها<sup>(١)</sup>.

ويمكن الباحث أن يصنف الوقائع الماضية ويرتبها على النمط المناظر لتصنيف الوقائع الحاضرة، فيؤلف منها مجموعات وطوائف بسبب التشابه بينها، ويضع في كل صنف ما يناسبه من الحقائق تبعاً لظروفها الظاهرة وخصائصها. ويمكن أن يتبع التصنيف الأطوار التاريخية والمراحل المتعاقبة، ثم يقسم كل طور أو مرحلة إلى التاريخ السياسي، والتاريخ الاقتصادي. ثم تعرض الحوادث في كل باب من هذه الأبواب بحسب تسلسلها الزمني، أو الجغرافي، أو المنطقي<sup>(٢)</sup>. والحقيقة، تعدد التصنيفات بحسب المشكلة المطروحة ووجهة نظر الباحث والبيانات المتاحة ونوعها.

ولا يكتفي الباحث بجمع البيانات وتصنيفها، ولكنه يسعى جاهدًا لتعليل الوقائع والأحداث، من خلال تفسيرها بالربط بينها وبين الأوضاع السائدة في تلك الحقبة. فالباحث السياسي الدارس لظهور مؤسسة في حقبة تاريخية لا يكتفي بجمع البيانات عنها فحسب ولكنه يربط بين ظهور تلك المؤسسة والمستوى الاجتماعي والحضاري السائد أو الفكر المنتشر، أو الشخصيات المتحكمة، فقد يكون السبب الرئيس هو تسلم شخصية مبدعة الحكم أو معتنقة لأفكار بعض المفكرين الداعين إلى فكرة المؤسسة. فالبحث عن إيجاد العلاقات بين الوقائع والأفكار الصاعدة، أو الأبنية الاجتماعية والاقتصادية الموكبة، والتفاعلات المختلفة لكل ذلك، هي التي تميز الباحث الاجتماعي أو السياسي عن غيره من السُّرَاد للأحداث.

إن الباحث السياسي بشأن ظاهرة معينة ينبغي له أن يفترض فروضًا بشأن بروز تلك الظاهرة، أو بشأن التطورات التي لحقتها، أو اختفتها، أو تعدلها، أو قوتها، أو ضعفها. فهو يفترض وجود أسباب وخلفيات وأكبت تلك الحقبة الزمنية التي أحدثت أثرها في نمط تلك الظاهرة، ومن ثم يستجمع قراء العقلية للإحاطة بالملايسات التي اكتشفت تلك الظاهرة، ويبحث عن الأدلة والبراهين من خلال الاستقراء، والقياس والمقارنة بين النظائر، عساه يصل

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ٢٨٠.

عبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

(٢) نور الدين حامط، مرجع سابق، ص ٤٦١ - ٤٦٥.

إلى دليل يحظى بالمقبولية والكفاية يزيع اللبس والغموض عن مشكلته ويعضد به فروضه، ويعمل بعد ذلك على تعميمه على الظواهر المشابهة إذا كان ذلك ميسورًا. ويستحسن للباحث السياسي الاستعانة بمختلف العلوم لتفسير ظواهره التاريخية، فيمكنه الاستفادة من علم الاجتماع ومن نظرياته ونماذجه ومداخله التي تفسر الظواهر الاجتماعية ويمكن تطبيقها على الوقائع التاريخية الجزئية.

وعلى الباحث أن يضع واقعة التي يدرسها في إطار عام يساعده على تفسيرها وتحليلها بشكل علمي<sup>(٣)</sup> فيتمكن بذلك من صياغة فروضه واختيار البيانات اللازمة واستخدام المداخل النظرية المساعدة على التفسير. وبذا نكون أمام منهج تاريخي يتضمن خطوات شأنه كمنهج التاريخي الأخرى. فالمنهج التاريخي يتضمن الخطوات التالية:

يحدد المشكلة، ويضع الفروض، وجمع البيانات وتحليلها وبتدقيقها، ويختبر فروضه حتى يثبت اتفاقها أو عدم اتفاقها مع الأدلة، ثم يسعى أخيرًا إلى محاولة التعميم على الرغم من أن تعميماته تظل ذات صبغة احتمالية وهذه الخاصية (عدم التحكم في المتغيرات وصفة التعميمات الاحتمالية) لا ينفرد بها المنهج التاريخي وحده ولكنها تسري على كل العلوم الاجتماعية<sup>(٤)</sup> وإن اختلفت في درجاتها.

وبعد أن يكمل الباحث الخطوات السابقة ينتقل إلى الخطوة الأخيرة، والتي تتعلق بكتابة التقرير وعرض النتائج التي استخلصها من دراسته عرضًا متناسقًا واضحًا.

\*\*\*

(١) يرمز كثير من الباحثين أنهم يستخدمون المنهج التاريخي في بحوثهم، وهم في حقيقة الأمر يعنونهم بحوثهم تصنيفًا زمنيًا فحسب، وهذه خطوة إجرائية في المنهج التاريخي، وإما الخطوات الأخرى الأساسية وعلى رأسها التفسير فتعتمد من بحوثهم تمامًا.

(٢) أحمد بدر، مرجع سابق، ص ٢٢٨.



## المبحث الثاني

### المنهج المقارن

استخدم الإنسان للمقارنة منذ القدم، وهو يستهدف إيضاح شيء لسائل سأل، أو ليعبر بالمقارنة عن الحجم، أو السعة، أو الارتفاع أو الانخفاض، أو الطول، أو القصر. فكثير من المعارف يكتسبها الإنسان من المقارنة، فلا غرو أن نجد جميع العلوم الاجتماعية (علم التاريخ، علم الاقتصاد، الأنثروبولوجيا، علم السياسة) تستخدم المنهج المقارن، بل أكثر من ذلك فقد سيطر المنهج المقارن والتاريخي لقرون من الزمن ولم يتحسر دورهما إلا مع عشرينيات هذا القرن، ولئن انحسر المنهج المقارن التقليدي، فإن المنهج للمقارن الحديث والمعاصر مازال يعد من أهم المناهج التي تستخدمها العلوم الاجتماعية وعلم السياسة خصوصاً، حيث سار ساراً بعيداً في استخدام المنهج المقارن، ولم يكتف به منهجاً، بل اختاره اسماً لأحد حقوله ومجالاته، وهو حقل السياسة للمقارنة بخلاف الفروع الأخرى (علم الاجتماع، مثلاً، اتخذ المقارنة منهجاً لحسب ولم يتسم بها).

وتقوم المقارنة في العلوم الاجتماعية مقام التجربة في العلوم الطبيعية وتحقق الكثير من وظائفها. وبعد هذه المقدمة فما المقصود بالمقارنة؟ وما هي مبرراتها؟ وأهدافها؟ وأين تجرى المقارنة؟ وكيف تجرى؟ وما هي الشروط التي تفتقرها؟ وما هي مصاعبها؟

#### ١- تعريف المقارنة ومبرراتها:

يعرف «ستيوارت ميل» المقارنة هي «دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر غير مجتمعتين أو أكثر»<sup>(١)</sup>. فالمقارنة في أوسع معانيها تعني ذلك النشاط الفكري الذي يستهدف إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر التي تجري عليها المقارنة، ومن ثم فإن المقارنة تقتضي وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة أي وجود قدر من التشابه والاختلاف، إذ لا مقارنة بين الظواهر تامة الاختلاف ولا الظواهر تامة التشابه. فالمقارنة الأصل فيها «هو السعي بها إلى الوقوف على وجوه الشبه ووجوه الخلاف بين أحداث اجتماعية معينة بقصد الكشف عن

دلائلها، فإنه ليس من المتصور بحال أن تعقد المقارنة بين أحداث لا تشترك في حد أدنى من سمات أساسية تتخذها أساساً للمقارنة»<sup>(٢)</sup>. فعلى سبيل المثال يمكن المقارنة بين النظام السياسي الجزائري والنظام السياسي المصري في عملية صنع القرارات، أو العملية الانتخابية، أو إدارة الأزمات المختلفة. والمنهج المقارن هو تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر، وهو يستهدف إيجاد تعميمات أمبريقية عامة، يستخلصها من الانتظامات التي يمكن رصدها في تلك الظواهر. كما يستهدف المنهج المقارن التفسير العلمي غير كشفه للعلاقات بين المتغيرات، فهو في كشفه للعلاقة بين متغيرين أو أكثر قد يحل تأثير بقية العوامل والمتغيرات الأخرى بمعنى: يثبت ويحدد أثر العوامل والمتغيرات الأخرى<sup>(٣)</sup>. فالمقارنة العلمية لا تتوقف عند التصنيف المبسط لأوجه التشابه والاختلاف، ولكنها تسعى لإعطاء دلالات لصور التشابه والاختلاف، وإرجاع تلك المظاهر إلى العوامل القابضة خلفها، أي: السعي لاكتشاف المتغيرات المستقلة التي تولد المتغيرات التابعة، وكل هذا من أجل التوصل إلى نظريات كبرى تفسر الظواهر المختلفة، أو على الأقل التوصل إلى صياغة نظريات متوسطة من شأنها أن تفسر بعض الظواهر التي تنقسم إقليمياً معيناً مثل، تفسير الانتخابات في المنطقة الغربية من أوروبا، أو أثر الثقافة الإسلامية في المشاركة السياسية في المنطقة العربية.

فالباحث وهو يقارن الظواهر، يبحث عن العناصر المسبولة عن التشابه أو الاختلاف، ما إلى افتراض الفروض والتي تستدعي الاختبار، وإذا ما دعيت تلك الفروض بالإثبات، حصلت على القبول في صورة مشاهدات منتظمة في المستقبل المحتمل تحولت إلى نظريات. فالمنهج المقارن يبيد لنا بوضوح الأنماط المنتظمة في سلوك كل من الأفراد والجماعات. وقد حظي المنهج المقارن بأهمية كبرى في الدراسات السياسية، وهذا ما حدا «دوغان» و«بيلاسي» إلى القول: لا توجد دراسة للسياسة هي ليست مقارنة»<sup>(٤)</sup>.

(١) طه بدوي، مرجع سابق، ص ١٩١.

(٢) محمد زاهي المغربي، مرجع سابق، ص ١١٦.

(3) Peter Calvert, An Introduction to Comparative Politics, (New York: Harvester wheatsheaf, 1993), P. 9.

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ٦٨.

ويستخدم المنهج المقارن في كل خطوات البحث العلمي: في الملاحظة، وفرض الفروض والتحقق منها.

كما يحوز المنهج المقارن موقعاً له في كل مستويات البحث العلمي، سواء تعلق الأمر بالوصف (الذي خلاله يمكن ملاحظة التشابهات الظاهرية أو تحليل عناصر البناء، مثل وصف عناصر النظام الرئاسي الأمريكي وعناصر النظام الفرنسي)، كما يستخدم في مستوى التصنيف من أجل صياغة نماذج تصنيفية، ويستخدم المنهج المقارن كذلك على مستوى التفسير، حيث يقوم بافتراض علاقة سببية بين العناصر المشاهدة أو الغائبة، على الرغم من أن قدرة المنهج المقارن على تفسير الظواهر تظل محدودة<sup>(١)</sup>. وأما مبرر المقارنة فمرجه في الإجمال إلى المشترك الإنساني وخصائص الفطرة. ذلك أننا في إشارتنا السابقة إلى المقارنة على أنها تنصب على أوجه التشابه والاختلاف في الظاهرة السياسية، وهذه المقولة تفترض أن هناك مستوى من الوحدة والعموم في الظاهرة الإنسانية تترتب عليه بعد ذلك التشابهات والاختلافات، فالمجتمعات البشرية - على تعددها وتنوعها يتوحد جوهرها وتختلف مظاهرها، وأشكال تجسد هذا الجوهر، فنشاهد الأشكال، وتنوع الثقافات والعقائد والنظم والمعايير وأنماط السلوك. ولكن إذا ارتفعنا بالاتجاه الإنساني بصفة عامة والظاهرة السياسية فيه بصفة خاصة إلى مستوى معين من التجريد، توصلنا إلى مجموعة من الحقائق تعطينا مبرراً لإجراء المقارنة والخروج بنتائج عامة ومعبرة عن الواقع. وهذا المشترك الإنساني يحدده مصدر الوجود الواحد وطبيعة التكوين الواحدة، والقوانين أو السنن الاجتماعية المشتركة.

وإذا كانت أنماط الحياة المختلفة تتكون من عنصرين أساسيين هما: العنصر الطبيعي الفطري الذي لا يتغير من مكان إلى آخر، والعنصر الاتفاقي أي العرف والعادة وهو ما يتغير من مكان إلى آخر، فإن المقارنة تجد مبررها في إدراك العناصر التي تكون خلف النمط الاتفاقي ومضامينها وخصائصها. فلكل جماعة بشرية ثقافتها وقيمها التي تصبغ تصرفاتها ونظراتها إلى الأشياء المختلفة، ولا يمكن تقويم سلوك مجتمع معين إلا من خلال ثقافته ومعاييره، وهذا ما يستدعي الباحثين إلى دراسة المجتمعات الأخرى وإجراء عمليات المقارنة.

وبدون ذلك تظل المقارنة عبارة عن إسقاط القيم الذاتية على الآخر وإعادة إنتاج الذات المركبة، وتشويه صورة الآخر واختزالها. كذلك، فإن هناك سنناً وقوانين وانتظامات عامة تسري على البشرية جميعها قابلة للفهم والتحديد، والافتراض العلمي يستهدف الوصول إلى تلك الانتظامات الثابتة، ووصفها، واستخدامها في الشرح والتفسير والتنبؤ، فعلى سبيل المثال، فقد لاحظ «تيفر» Tiger أن الذكور ينزعون إلى السيطرة سياسياً في جميع الثقافات البشرية، وخلص «ديردن» Dearden إلى أن هناك فجوة بين الجنسين، كما توصل هيررها إلى أن الهيكلية السياسية والصراع السياسي والانتماء إلى الجماعة والسلوك التنظيمي جميعها أمور بشرية عامة. وينضاف إلى ما سبق أن خاصيتي التنظيم الاجتماعي السياسي تلازمان المجتمعات البشرية في تطوراتها، فلا تنتظم المجتمعات البشرية، إلا بوجود نحاكم ومحكوم، ومن ثم فإن المقارنة تنصب على الأشكال التي تنظم الحكم وأمنيتها، أو على الوظائف والعمليات التي تؤدي في هذه الأبنية، أو على العلاقة بين الوظائف والأبنية، وعلى الطرق التي تتخذ بها القرارات، وأشكال الشرعية ومصادرها وما يترتب على ذلك من استقرار أو عدمه. وهكذا يمكن القول مرة أخرى: إن المقارنة تجد مبرراتها في المشترك الإنساني وما يتضمنه من تشابه في الفطرة واختلاف في العادات والقيم والسلوك والثقافات والمعايير<sup>(٢)</sup>.

#### ١- تطور الدراسة المقارنة:

على الرغم من أهمية المنهج المقارن في جميع العلوم الاجتماعية، إلا أنني سأقتصر تناول هذا المنهج وتطبيقاته وما لحقه من تطورات وما يعترضه من مشاكل في علم السياسة.

لقد واكبت المقارنة التطور البشري، وإن اختلفت مستوياتها، فقد أقر أسطو بين صانته الدول (المدن اليونانية المختلفة). وكذلك فعل «نقوللو ماكيا غللي» في مقارنته عناصر القوة والسياسة في الدويلات الإيطالية، كما استخدم «طوماس هوبز» و«مونتسكيو» المقارنة، كما اعتمد ماركس المقارنة التي استمد منها البيانات والمعلومات من دراسته وخبرته ألمانيا وفرنسا وإنجلترا. وقد أجاد كل من «دي توكفيل» و«جيمس برايس» في دراستهما

للولايات المتحدة الأميركية؛ لأنها أغنيا فمهما لأمريكا باعتمادهما البيانات المقارنة المشتقة من خلفياتهما الأوروبية<sup>(١)</sup>.

كذلك استخدم القرآن الكريم المقارنة للاتعاظ والاعتبار، وقدم صوراً للمقارنة داخل الظاهرة الواحدة وما خلفها من تطور بفعل العوامل المختلفة، أو لمقارنة ظاهرتين أو أكثر تشترك في سلوك معين. فعلى سبيل المثال: قد عرض علينا القرآن الكريم صورة تلك القرية في ماضيها وحاضرها متخذاً من مفهوم الهلاك والدمار إطاراً للمقارنة، مرجعاً سبب ذلك إلى الظلم (حيث إن الظلم هو المتغير المستقل والهلاك هو المتغير التابع)، قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿وَأَسْلَمْنَا عَنْ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَعًا وَيَوْمَ لَا يَسْتَوْنَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ بَلَّوْنَهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ١١٣ وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةُ إِلَى رَبِّكُمْ وَلَهُمْ يَتَّقُونَ ١١٤ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنْ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ١١٥﴾<sup>(٢)</sup>.

هذه مقارنة للتطورات التي تطرا على ظاهرة عبر الزمن. وهناك مقارنة أخرى لمجموعة ظواهر اشتركت في إحدى السمات الملاحظة، قال الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا ٥٥﴾<sup>(٣)</sup>، وسور القرآن الكريم مليئة بالمقارنة المتعددة. ولئن ميزت السياسة المقارنة المهود التاريخية المختلفة للبشرية، فإن الدراسة الأكاديمية لها حديثة العهد حداثاً الدراسة الأكاديمية لعلم السياسة، والتي برزت مع مطلع هذا القرن وشهدت تطورات معتبرة في العشرينيات منه. غير أن تلك الدراسات ظلت تقتصر على أوروبا الغربية، والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى حد ما. والذي ميز الدراسة المقارنة هو هيمنة المدخل القانوني الذي يركز على الأطر الشكلية والمؤسسات الرسمية، والاهتمام بالدستور، وطرق انتقال السلطة، وكان موضوع السياسة للمقارنة يتمحور

(1) Howard J. Wiarda (ed.), New directions comparative politics, revised Edition, (Boulder: westview press, 1991), pp. 12-13.

(٢) سورة الأعراف، الآيات (١٦٣-١٦٤).

(٣) سورة الكهف، الآية (٥٩).

حول الحكومة، لذلك، فإن العنوان الذي كانت السياسة المقارنة تنضوي تحته وتنسب به هو الحكومات للمقارنة. إلا أن اللافت للانتباه هو أن حقل السياسة المقارنة في الولايات المتحدة الأمريكية كان سابقاً في استخدام المناهج الحديثة، وكان متأثراً بالمدرسة السلوكية قبل غيره من الدراسات للمقارنة في أوروبا.

والملاحظة الثانية أن الناظر الذي لحق علم السياسة بانتقاله من التركيز على مفهوم الدولة إلى مفاهيم القوة والقدرة والسلطة والنفوذ أي: انتقاله من المنظور التقليدي إلى المنظور السلوكي كان له الأثر ذاته في حقل السياسة المقارنة ليستقل تركيزها من الدولة إلى البنية العملية داخل الدولة وعبر الدول. فلم تعد الدولة هي الفاعل السياسي الوحيد داخلياً ودولياً، ولكن دخل المسرح السياسي فاعلون جدد (التنظيمات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية داخل الدولة الواحدة أو عبر الدول).

لقد ازداد الاهتمام بالسياسة المقارنة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث الآثار التي تركتها الحرب، وبروز الدول حديثة الاستقلال، والحرب الباردة، والسعي لنشر النموذج الفكري السياسي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات حديثة الاستقلال كل ذلك دفع للتحصين الحقل - خصوصاً في حقبة الخمسينيات - إلى المزيد من الاهتمام بتوسيع دائرته، واشد من السياسة المقارنة في حقبة الستينيات. لقد أراد خبراء الدراسات المقارنة للدول الحديثة استقلال أن تنتهج النهج الليبرالي الغربي في التنمية السياسية، فكانت كتابات «جابريل» و«كولمان» و«روستو» وغيرهم. ولم تعد الدراسات المأزنة تنصب على الدول الغربية بل أصبحت تشمل كل الدول<sup>(١)</sup>.

### ٣- خطرات المنهجية المقارنة ومضاعفاتها:

في البداية تجب الإشارة إلى ضرورة التفريق بين السياسة المقارنة والمنهج المقارن،

(1) Wiarda, op. cit., pp. 12-14.

كذلك: نصر عارف، مرجع سابق، ص ٧٧٠.

-Louis J. Contori and Andrew H. Ziegler, jr. (eds.), Comparative Politics, in the post - Behavioral Era, (Boulder: Lynne Rienner publishers, 1988), p. 74.

فالساسة المقارنة تعني دراسة السياسة على مستوى كلي بالرجوع إلى الوحدات المشار إليها بالمعارف من مثل «النسق السياسي»، و«الدولة» و«الدولة - الأمة». أما للنهج المقارن فهو المنهجية المتبعة في دراسة أي نوع من الوحدات الاجتماعية مثل: الأحزاب السياسية والمجتمعات<sup>(١)</sup>. فالقصد بالنهج هنا هو مجموعة القواعد المتبعة في دراسة الظواهر لكشف حقائقها. وتتضمن خطوات النهج المقارن: (تحديد المشكلة، واختيار وحدات التحليل، صياغة الفروض وتحديد المتغيرات، تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية (إن أمكن)، جمع البيانات، والشرح والتفسير).

١- تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة: ينبغي للباحث أن يصوغ مشكلته بصياغة واضحة ودقيقة، إذا أريد بجهوده أن تكلل بالنجاح، ذلك أن صياغة المشكلة من أخطر الخطوات وأصعبها. فالمشكلة قد تمثل في العناصر المتحركة في عملية صنع القرار في بلد ما، بخضوعها للمقارنة، أو قد تكون الأسباب القائمة خلف عدم الاستقرار في بلد ما، بخضوعها للمقارنة. وترتبط بالمشكلة البحثية مشكلة وحدة التحليل أو الوحدة التي يتخذها الباحث كعنصر أساس للمقارنة، فالوحدة قد تكون الدولة، أو الحزب أو البرورقراطية العليا، أو السلوك الانتخابي، أو اتجاه الرأي العام، أو الثقافة، أو عملية صنع القرار الخارجي في مجموعة من الدول.

وأحد المصاعب التي تواجه صياغة المشكلات ووحدات التحليل، هي إمكانية التحيز التي قد تطبع سلوك الباحث وهو يصوغ المشكلة وخاصة في الدراسات المقارنة بين الدول. كذلك فإن القيم والثقافات والسياسات التاريخية للتطور، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحيط بوحدات التحليل في البلدان المختلفة الخاضعة للمقارنة تصعب من مهعة المقارنة. فلو اخترنا القرية أو المدينة أو الحي كوحدة للتحليل، فإن مفهوم هذه الوحدات وظائفها تختلف من بلد إلى آخر. بالإضافة إلى مدى كفاية أو عدم كفاية وحدة التحليل للمقارنة أي: مدى تمثيلها - كمنية للمقارنة - للمجتمع أو للدولة التي نرغم تمثيلها؟

(1) Jan- Erik Lane and Svante Ersson, comparative Politics, an Introduction and New Approach, (Polity press, 1994), p.6.

ويضاف إلى ذلك خلفيات الباحثين الثقافية ودوافعهم السياسية إذ البحث العلمي لا يخلو من الأغراض التي توجهه والمصالح التي تدفع القائمين عليه، إلى جانب تأثير اللغة والمفاهيم في الظواهر التي تصوغها.

## ب- صياغة الفروض وتحديد المتغيرات:

بعد تحديد المشكلة واختيار وحدة التحليل، يقوم الباحث بصياغة الفروض والتي هي عبارة عن جمل توكيدية تقريرية تتضمن علاقات افتراضية بين متغيرين أو أكثر، مثل: الافتراض بوجود علاقة بين التعليم والمشاركة السياسية. فالباحث وهو يقرن نظماً متشابهة يقوم بتحديد الكثير من المتغيرات الموحدة أو المتشابهة في الوحدات التي تجري عليها المقارنة؛ لقل ما استطاع المتغيرات موضع البحث، وهي المتغيرات التي تختلف فيها النظم حيث تعد تلك المتغيرات متغيرات تفسيرية تمكن الباحث من التوصل إلى تفسير الاختلاف في أنماط السلوك والأنية. إلا أن التحكم في المتغيرات ليس بالأمر الهين في دراسة الظواهر السياسية التي يصعب ضبطها والتحكم فيها والإلمام بكل متغيراتها. ثم إن تحديد المتغير يعرفه قد يأخذ دلالات متعددة، فمفهوم المساواة قد تعدد فهم الباحث له؛ بسبب ظلال الأيديولوجية السائدة وتوجهاتها، مثل: هل هي مساواة اقتصادية أو سياسية؟ كذلك فإن ليس بعض المتغيرات قد لا يتحقق فالكثير من المتغيرات يصعب تحويلها كمياً، ومن ثم يصعب قياسها. وينضاف إلى ما سبق تأثر صياغة الفروض بالأطر النظرية التي يتبناها الباحثون وإدراكهم للظواهر، ومن ثم فإن صياغة الفروض تتأثر بإدراك الأفراد الذين يتأثرون بدورهم بطبيعة النظم السائدة في بلدانهم. لهذه الأسباب كلها ينصح المتخصصون بحثين بدراسة الدول المتشابهة نسبياً في نظمها السياسية والثقافية والاجتماعية، لنقليل هذه النظم في وهي الباحثين<sup>(١)</sup>.

## ٢- تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية:

للمفاهيم هي تلك الالفاظ التي نعبّر بها عن الظواهر التي تنقسمها الخصائص المشتركة، لهذا المفهوم ينبغي أن يسبق جمع البيانات الكمية، كما أنه يقود البحث في اختيار

الوسائل الامبريقية. والتغيرات الجيدة تشق من المفاهيم الجيدة» كما يقول «جوفاني سارنوري».

والمفاهيم ضرورية كنقاط انطلاق مرجعية لتجميع الظواهر المتباينة جغرافياً أو لغوياً، فمفهوم «رئيس الوزراء» يمكننا من مقارنة رئيس الوزراء البريطاني والمستشار الألماني ورئيس الوزراء الإيطالي. كما يفيد تحديد المفهوم في تجنب التزييف في المسميات، فالكثير من الدول تطلق على نفسها ديمقراطية وهي ليست كذلك. وبدون مفاهيم، فلننا تضطر إلى جمع بيانات ومعلومات عن البلدان ولكن دون أن تمتلك قاعدة مفاهيمية لربط بلد بآخر. فالعلوم تعتمد على مفاهيمها كما يقول «جورج توسون» وتعتبر المفاهيم أهم من النظريات التي لا يمكن أن تصاغ إلا في مفاهيم كما أن هناك علاقة بين المفهوم وغرض البحث<sup>(1)</sup>.

فالمفاهيم هي الدليل الذي يسترشد به الباحث في عملية المقارنة حتى لا يتجه ويضل جهده عبارة عن تجميع وتصنيف للوقائع المتشابهة أو المختلفة بدون رابط بينها ولا سياق ينظمها. وهكذا يعد المفهوم عبر العصور بمثابة الأداة الأساسية للمعرفة التي لا غنى عنها، فيدون تجريد وبناء ذهني لا يمكن أن يكون هناك قاسم مشترك ينتظم العديد من الموضوعات الخاضعة للمقارنة، فالتجريد ثم التعميم تلك هي خطوات المقارنة، والمفاهيم هي المعالم التي تثير طريق المقارنة. لقد طور علماء السياسة المقارنة مفاهيم عديدة، مثل: مفاهيم للمشاركة، والشرعية، والسلطة، والاغتراب، صنع القرار، البنية، تجميع المصالح، التعبير عن المصالح، التسق... الخ. والذي يهم في المفاهيم ليس حقيقتها ولكن أهميتها ومنفعتا النظرية كما يقول «هولت» و«رتشاردسون». فالمهم هو ما إذا كانت مفاهيم مجردة مثل: «الوظائف» و«الطلبات» و«الموارد» تساعدنا على فهم الحقيقة السياسية ودراسها. نستطيع - مثلاً - استخدام مفهوم «التمايز البنائي» كأداة لتصنيف أنماط النظم السياسية المختلفة وتمييزها<sup>(2)</sup>.

- (1) Richard Rose, "comparing forms of comparative Analysis", *Political studies*, 39, No.3 (september: 1991), pp. 446-462.  
(2) Mattei Dogan and Dominique Pelassy, *Sociologie Politique Comparative, problemes et perspectives*, (paris: economica, 1982), pp. 27-29.

لأنه ينبغي للمقارن أن يحذر من المفاهيم وما يمكن أن تلحقه من تشوهات بالحقائق والظواهر المختلفة خاصة في المقارنة عبر الدولية، حيث يتعامل الباحث مع بيئة غير بيئته، وثقافة غير ثقافته، ولغة غير لغته. إن المفاهيم هي القوالب التي تصاغ فيها الأشياء وتتخذ دلالات أرادها لها مخترعها الذي يتأثر بقيم مجتمعه وبيئته. فمقارنة أبنية متشابهة وسلوكات متشابهة وعمليات متشابهة، تقتضي الانتباه إلى سياقات هذه الأبنية والسلوكات والعمليات؛ حيث اختلاف البيئات والقيم والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلدان التي تجري عليها المقارنة، كذلك فإن معاني الأشياء تختلف من مجتمع إلى آخر، فمفهوم حزب، أو قائد أو سلطة أو نظام تختلف دلالاتها من بلد إلى آخر. ومن ثم فإن التعريف الإجرائي للمفهوم وتحويله إلى مؤشرات كمية قابلة للقياس في الواقع، تزداد تعقداً بسبب تأثير دلالة المفهوم من ثقافة إلى أخرى في تحديد ماهية المؤشرات محل الدراسة، فقد لا تعطي - مثلاً - الانتخابات الدلالات ذاتها في بريطانيا دلالات مماثلة في بلد من بلدان العالم الثالث، حيث لا يمكن اعتبارها في هذه الأخيرة مؤشراً على الديمقراطية. لذلك وحتى يتمكن من تذليل هذه الصعوبات لابد من الاستيعاب الجيد لدلالات المفاهيم والمصطلحات في النقائات المتباينة واختلاف المؤشرات المعبرة عنها، ولابد من وضع حدود لمضامين المفاهيم تجعلها أكثر استيعاباً لذلك القدر المشترك من الدلالات في مختلف الثقافات. وهذا يقتضي تجرئها عالياً ليستوعب الدلالات المختلفة، كما يجب إدراك إشكالية العلاقة بين المظهر والمظهر، أو بين الظاهر والحقيقة، ومن ثم بين المفهوم والتعريف الإجرائي له من خلال مؤشرات. ذلك أن الكثير من الظواهر المتشابهة قد لا تعبر عن سقطة واحدة<sup>(3)</sup>.

ويقودنا الكلام السابق إلى تأكيد مقولة نسبة المفاهيم، في الوقت الذي تعد المفاهيم حجر الأساس في البحث العلمي، وهذا يسري على المنهج المقارن. ويزداد مقدرة الباحث على المقارنة والتحليل - في الغالب - كلما امتلك قدرات يتصور بها مجموعة الوسائل الغرضية الإجرائية الصارمة التي تتضمن القدرة على التوجيه نحو الفاعلية التطبيقية وإذا

كانت الدراسة المقارنة بحاجة إلى مفاهيم، فإن للمقارنة بدورها قد ولدت مفاهيم جديدة، كـ «مفهوم» التخلّف، أو «ضعف النمو»، «مفهوم» التخلّف، هو نتاج المقارنة كما عبر عنه «رمون آرون». وإذا كانت المفاهيم الجيدة بمثابة المفاتيح التي تفتح بها أبواب المقارنة، فإنه ينبغي الحذر من الإمبريالية «المفهرمية» كما يقول «دوغان» و«بيلاسي»، والتي قد تكون خلفها، الثقافة، أو الطبقة، أو الإمبريالية، كذلك ينبغي الحذر من التحيز الذهني في صياغة المفاهيم<sup>(١)</sup>. لقد ابتكر علماء السياسة المقارنة العديد من المفاهيم، فقد استخدم «مكريدس»: صنع القرار، والقوة الأيديولوجية، والمؤسسات السياسية، واقتراح «بولوند» مفهوم الأبنية والسلوك والقانون، واستخدم «الموند» و«باول» التعبير عن المصالح و«جمع المصالح» و«الأبنية والوظائف»<sup>(٢)</sup>.... إلخ.

#### د - جمع البيانات:

تعد البيانات ضرورية للمقارنة واختبار الفروض التي تُثبِت صياغتها، فهي الوسيلة التي نستعرض بها خصائص الوحدة التي نسعى إلى مقارنتها، ويمكن أن تأخذ وسيلة جمع البيانات والمعلومات صيغة الملاحظة أو أسلوب الاستبيان، أو المقابلة، أو الملاحظة بالمشاركة. وموضوع المقارنة وحده الذي يتحكم في الوسيلة أو يستدعي مجموعة وسائل لاستيضاح الإبهام وإزالة الغموض وسير أحوال الأشياء. قال الله تعالى - وهو يقدم الأدلة والبراهين للمؤمنين حتى تظهر لهم سبل المجرمين فيعتبوا - ﴿وَكَذَلِكَ نَقُصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٣)</sup>. فمعرفة الأشياء تقتضي الأدلة والبيانات لتوضيحها<sup>(٤)</sup>.

ومهما كانت الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات، فإنه ينبغي للباحث أن

(1) Dogan and Pelassy, op.cit., pp. 30-33.

(٢) عبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣)، ص ٣٩٤-٣٩٥.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٥٥.

(٤) عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، (مطابق: منشورات Elga ١٩٩٥)، ص

يكون ملماً بالمجتمع الذي يجمع البيانات الخاصة بالمقارنة عنه. إذ تعد معرفة لغة شعب وثقافته وعاداته وتاريخه ورموزه المختلفة ومعايير ضرورية، لصياغة المداخل النظرية التي تتولى الاقتراب منه ودراسة. وأن تكون المداخل المنهجية مناسبة للظواهر المدروسة في كل مجتمع له خصائصه. إن المعرفة الجيدة بالآخر توارث الثقة بين الباحث والمبحوثين، وهكذا تشر نتائج مشروقة تفنقر إليها التصنيفات المنطقة المجازة التي صيغت في بلدان أخرى وجاءت محملة بحوثيات البيفة التي صممت فيها. فهي قد أعدت لظواهر مشحونة بقيم غير قيم المجتمعات المقابلة، ولربما صيغت لظواهر لا توجد إطلاقاً في البيئات الأخرى، أو تحمل دلالات مغايرة.

#### هـ - الشرح والتفسير:

يقصد بالتفسير، تلك العمليات العقلية التي يستخدمها الباحث في دراسته المقارنة للظواهر المتشابهة في المجتمعات المختلفة، وهو يستهدف الكشف عن أسباب الاختلافات ودلائلها. وسبب لجوء الباحث إلى عملية التفسير هو نقص المعلومات الكافية عن المجتمعات كلها. فالباحث إذ يستخدم التفسير يكون قد توصل إلى إطار للتفسير صاغه من رصده لمجموعة أنماط بنائية، أو سلوكية تلازم بعض الظواهر المتشابهة ظاهراً - على الأقل - في تلك الأنماط، ثم يعمل على تميمها. إلا أن عملية التفسير في الظواهر الاجتماعية والسياسية لها صعوبات شتى. فتشابه الظواهر لا يعني تشابه حقائقها، خاصة وأن الظواهر السياسية تختلف سياقاتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، زيادة على ذلك، تأثر الباحث في عملية تفسيره للظواهر التي تنتمي إلى سياقات أخرى، بمجموعة قيم وملازمات محيطه الأصلي، وهذا ما يؤدي إلى ابتسار الظواهر الأخرى وتشويهها من خلال أسلوبه الإسقاطي والإغترالي. إن الكثير من الباحثين الغربيين أو الذين اقتفوا آثارهم في المجتمعات الإسلامية أو المجتمعات الأخرى والذين استخدموا الأطر التحليلية الغربية، جانبهم الصواب، وجاءت لولعاتهم مخيبة، وكان ذلك بسبب اقتلاع الظواهر التي يدرسونها من سياقاتها وحشراها في القوالب جاهزة غير مواتية لها بالتمام. ومن ثم ينبغي لأي باحث قبل أن يقدم على عملية التفسير أن يعمق معارفه بكل أبعاد الظاهرة (أي محيط الظاهرة الثقافي، والاقتصادي،

والاجتماعي، والسياسي والتكنولوجي، الذي تتفاعل معه الظاهرة ويعطيها اتجاهاً ودلالات متميزة عن غيرها من الظواهر المشابهة لها ظاهرياً في سياقات أخرى تبين سياقها ومحيطها). فالظواهر المتشابهة ليست بالضرورة وليدة أسباب أو عوامل واحدة.

فقد لاحظ «غيرنا» ان التصويت في الانتخابات يختلف في دلالاته من دولة إلى أخرى، على الرغم من أن العملية واحدة، والسلوك وطبيعته ونتيجته وأهميته واحدة أيضاً. غير أن «غيرنا» لاحظ في الهند - مثلاً - أن التصويت لا تربطه أية علاقة بالانتماء السياسي على العكس مما هو سار في الولايات المتحدة الأمريكية، فمن يقوم بالتصويت شخص مهتم سياسياً. ومن ثم خلس إلى نتيجة مفادها: أنه لا يمكن الاعتماد بالتصويت كوحدة متكافئة لقياس المشاركة السياسية بين الدول. كما توصل كل من «مريت» و«روكان» إلى أن هناك فارقاً كبيراً بين الحقيقة والظاهر، بحيث يصعب الاستدلال على الحقيقة من خلال المظاهر المرتبطة بها، بالإضافة إلى تشابه الظواهر مع اختلاف الحقائق المعبرة عنها، فقد تتردد أشكال مظاهر الحقائق دون أن تكون واحدة<sup>(١)</sup>.

وإلى جانب تعمق معرفة الباحث بالمجتمعات التي يتولى تفسير ظواهرها، ينبغي له أن يبدع مداخل منهجية يصوغها من خصائص تلك المجتمعات لتمتلك القدرة الاستيعابية لعناصر الظاهرة والتكافؤ المنهجي القادر على تفكيك الظواهر وتركيبها في آن واحد، ومن ثم القدرة على تفسيرها وكشف العوامل القابعة خلف أنماط تشكيلها وسلوكياتها.

#### ٤- أهداف المقارنة:

تزودنا المقارنة بالمعلومات عن الآخر، وهي بهذا تعيننا على تقوم ثغافتنا الخاصة، فهي رحلة ثقافية وفكرية تزود صاحبها بالمعارف والمعلومات عن الأمم والشعوب الأخرى. كما تمدنا المقارنة بالتجارب التي تجنبنا الوقوع في الأخطاء السابقة التي وقعنا فيها في بلدان أخرى. وبالمقابل تفيدنا في إعادة تجارب النجاح في بلدان أخرى<sup>(٢)</sup>.

كما تساعدنا المقارنة على تصنيف الأنظمة السياسية، وترتيبها، وإظهار أليات عملها.

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ١٠٨ - ١١٠.

(2) Contori and Ziegler, op. cit., p.1.

والمقارنة تقوم الإدراك وتراكم المعارف وتفيد في الشرح والتفسير وتعطي الظواهر دلالات يجعلها قابلة للفهم. وهي السبيل الحسن الذي نستطيع أن نقيس به ما هو عام وما هو فردياً لإيضاح السياقات الاجتماعية، والبحث عن الثوابت والقوانين المتعلقة بالبدول والتغيرات ذات الدلالات الدولية<sup>(١)</sup> والمقارنة تساعد على تقوم الأشياء، وأية معرفة تحتاج إلى معيار والمقارنة تبني على ذلك. ذلك أننا نقارن لنقوم ذاتنا ونعرف غيرنا، كما تفيد المقارنة في كشف التحيزات وخاصة فكرة التركز حول الذات وإلغاء الآخر أو ازديادها.

كذلك يستهدف المنهج المقارن البحث عن القواعد والأنظمة أمي: السعي للكشف عن القاعدة أو النظام الذي يتحكم في مسار الظاهرة أو الظواهر المتشابهة، أي: البحث عن القواعد العامة التي يمكن أن تسري على الظواهر المتشابهة في مواقع أخرى مختلفة<sup>(٢)</sup>.

وهكذا أصبحنا نرى تزايد الجهود العلمية في مجال الدراسات المقارنة، من أجل زيادة القدرة على فهم الظواهر وتفسيرها. إن عالم السياسة يبحث عن أسباب عدم الاستقرار في أي سياق، حيث يقوم - تدرجياً - بعزل المتغيرات التي لا تنتج الآثار ذاتها في أماكن أخرى. كذلك إذا أردنا دراسة الامتناع عن الانتخاب، فإننا نلجأ إلى المقارنة بين الذكور والإناث، وبين أهل المدينة والريفين، وبين الشباب والشيوخ. ونحن إذ نقوم بالمقارنة، فإننا نستهدف الكشف عن الأسباب الكامنة وراء أنماط الأبنية والتصرفات (أسباب الظواهر الاجتماعية)<sup>(٣)</sup>. ويستخدم المقارنة للمنهج التاريخي كاتترباب لتحديد الأسباب التي أعطت كل دولة وحدتها وتميزها أو اختلافها وتباينها عن غيرها من الدول الأخرى.

#### ٥- مجالات المقارنة وشروطها:

لقد تمت الإشارة سلفاً إلى أن الظواهر القابلة للمقارنة هي تلك التي تتضمن قدراً من التشابه وقدراً من الاختلاف، فلا مقارنة بين الظواهر المتشابهة بالتمام ولا الظواهر المختلفة بالتمام. والمقارنة قد تنصب على دراسة ظاهرة واحدة في مرحلتين أو أكثر لمعرفة أثر العوامل

(1) Dogan and Pelassy, op. cit., (avant - propos).

(2) Ibid., pp. 6-7.

(3) Ibid., pp. 11- 25.

## منهج دراسة الحالة: Case Study

تستدعي المشكلات البحثية المناهج الملائمة التي تساعد على كشف حقائقها وسبر أغوارها. ويندرج منهج دراسة الحالة ضمن ذلك الإطار. فهو ليس مجرد أداة لجمع البيانات مثلما ما هو الشأن بالنسبة إلى أسلوب تحليل المضمون، أو الملاحظة، أو المقابلة، أو الاستبيان. لانه يشير أساساً إلى طريق معين يؤدي إلى الكشف عن الحقيقة وإلى الكيفية التي تتم بها الدراسة، ولا يهتم بكيفية جمع البيانات، ويستخدم بيانات جمعت بوسائل مختلفة: كالملاحظة، والاستبيان وتحليل المضمون أو وسائل أخرى<sup>(١)</sup>.

### تعريف منهج دراسة الحالة:

«هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً اجتماعياً أو مجتمعاً محلياً أو مجتمعاً عاماً. وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها<sup>(٢)</sup>». فمنهج دراسة الحالة يقتضي التعمق في دراسة وحدة واحدة سواء كانت هذه الوحدة (الحالة) فرداً أو منظمة إدارية أو نظاماً سياسياً أو دولة أو إمبراطورية أو حضارة، وذلك قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة وإبراز ارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة. ولا يقتني هذا المنهج بالوصف الخارجي أو الظاهري للموقف أو الوحدة، كما يركز على الموقف الكلي وينظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها على أساس أن الجزئيات هي جانب أو مظهر من مظاهر الحقيقة الكلية<sup>(٣)</sup>.

(١) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ٥١.

(٢) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ٢٤٠-٢٤١.

(٣) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ٤٩-٥٠. وانظر:

-Joe R. Feagin, A Case for Case Study, (U S A: North Carolina press, 1991), P. 36.

النظم الكلية، أي: تنصب المقارنة على مستوى النظم الفرعية أو سلوك الأفراد والجماعات والفاعلين أو المجتمعات المحلية أو الطبقات. كما قدم «دوغان» و«بيلاسي» استراتيجية المقارنة الثنائية، أي مقارنة دولتين فقط، يتم اختيارهما بدقة وفقاً للموضوع وملائمته<sup>(١)</sup>.

وحتى تتلافى سطحية المقارنة، فقد اقترح «دوغان» و«بيلاسي» ما سميها «بالتعادل الوظيفي»، والذي يعني: أن تقوم مؤسسة بوظيفة يمكن أن تقوم بها مجموعة من المؤسسات، أو أن مؤسسة تقوم بمجموعات ووظائف. فالتعادل الوظيفي يبرز لنا كيف أن وظيفة ما يمكن أن تقوم بها مؤسسة في بلد ما وتقوم بالوظيفة ذاتها مؤسسة مشابهة أو ليست مشابهة (مثلاً اعتبار وظيفة الانتخابات الأولية في الولايات المتحدة تؤدي وظيفة مشابهة للدور الأول للانتخابات في فرنسا).

فالوظيفة ذاتها يمكن أن تؤدي في بلدان متباينة بواسطة هيئات مختلفة، وعلى العكس، فإن مؤسسات متشابهة أو متطابقة يمكن أن تؤدي في بلدان متباينة ووظائف متباينة، إذ يمكن أن تؤدي قبيلة -في الإطار السياسي- وظيفة التجنيد التي يؤديها في أماكن أخرى حزب سياسي منظم<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ٧٨-٨٠.

(2) Dogan and Pelassy, op. Cit., pp. 39-45.



هذا المنهج يتضمن مجموعة قواعد تحدد عملية البحث وتتمثل فيما يلي:

١- ينبغي أن يسعى الباحث للحصول على كل البيانات المتاحة عن الحالة (الوحدة) مهما كانت، ويعمل على الربط بين العناصر وإيجاد العلاقات.

٢- ينصب اهتمام الباحث المتبع لنهج دراسة الحالة على الحالة الواحدة.

٣- النظر إلى الوحدة على أنها كل مترابط أي نسق يستند ترابط أجزائه إلى مبادئ قد تكون عليه، أو ظرفية، أو مبادئ منطقية تشير إلى وجود معنى مشترك بين هذه الأجزاء بعضها البعض وتسمى هذه القاعدة، قاعدة الطابع الكلي للوحدة.

٤- إبراز الأحداث الأكثر تأثيراً في الوحدة سياسية كانت أو اجتماعية أو ثقافية، وتتبع التطور التاريخي لها من حيث نشأتها وتطورها، وتحديد المعالم الأساسية التي تعتبر نقاط تحول في تاريخ الوحدة وتسمى هذه بقاعدة التتبع التاريخي لوحدة الدراسة.

٥- ضرورة دراسة العلاقة القائمة بين الوحدة موضوع الدراسة والوسط المباشر أو غير المباشر الذي توجد الوحدة في إطاره<sup>(١)</sup>.

#### استخدامات هذا المنهج:

يستخدم منهج دراسة الحالة في مختلف حقول المعرفة ويستهدف التعرف في دراسة الحالات التي يود معالجتها، ويمكن إجمال تلك الاستخدامات في:

١- إذا أراد الباحث معالجة موقف أو مواقف معالجة معمقة ودقيقة في بيئة الاجتماعية ومحيطها الثقافي.

٢- متابعة التطور التاريخي لوحدة معينة.

٣- إذا رغب الباحث في الحصول على حقائق متعلقة بمجموعة الظروف المحيطة بموقف معين أو معرفة العوامل المتشابكة التي يمكن الاستناد إليها في وصف العمليات السياسية التي تنشأ بين الأفراد أو الجماعات أو الدول نتيجة عملية التفاعل بينهم كالتصراع والائتلاف

(١) محمد عارف، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، «مصر: دون ناشر» ١٩٩٠ ص: ٥٢، ٥٣.

#### وتحليل تلك العمليات<sup>(١)</sup>.

٤- لمعرفة حقيقة الحياة الداخلية لشخص معين، وذلك باستخدام هذا المنهج لدراسة احتياجاته، واهتماماته، ودوافعه<sup>(٢)</sup>.

#### خطوات منهج دراسة الحالة:

تبدأ الخطوة الأولى بتحديد المشكلة ووحدة التحليل التي قد تكون فرداً أو جماعة أو منظمة سياسية «حزباً، برلماناً، مجلس رئاسة». ثم بعد ذلك تصاغ الفروض بشأن تلك المشكلة لتفسيرها. ثم بعد ذلك تجمع البيانات بواسطة أدوات جمع البيانات المعروفة «للملاحظة، الاستبيان، تحليل المضمون،... الخ» وبإحدى ذلك التريب والتصنيف ثم التحليل والتفسير.

فعلى سبيل المثال: يمكن افتراض أن اتجاهات الفرد وأنماط سلوكه قد تطورت عبر محاولته التعامل مع الأحداث والخبرات الهامة في حياته والتي كانت بمثابة نقاط تحول في تاريخه، كما يفترض أن الأحداث قد أدت إلى تغيير حياته وصاغتها صياغة جديدة، وأن تلك التغيرات في سلوكه قد يكون لها أبعاد الأثر في مستقبله. فالباحث الذي يتبع منهج دراسة الحالة «الفرد هنا» ينبغي له أن ينظر إلى الفرد «الحالة» وموقفه وسلوكه باعتباره كلاً من العوامل أو مركباً من العناصر التي تؤثر فيه على مر الزمن، ومن ثم ينبغي معرفة المحطات الأكثر تأثيراً في حياة الفرد مثل التربية الأسرية أو الوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي عاش فيه أو الخدمات التي تعرض لها. وهذا يقتضي جمع المعلومات من خلال مقابلة الفرد أو عبر كتابة سيرته الذاتية أو من أقوال أصدقائه... الخ. وبعد جمع هذه البيانات يتولى الباحث تفسيرها بالتأليف بين التفاصيل المتعددة التي جمعها لكي يستطيع تفسير الظروف الراهنة في ضوء تسلسل الأحداث الماضية. وفي كل هذا ينبغي للباحث أن يتسلح بإطار مفاهيمي يساعده على التحليل.

(١) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص: ٥٠.

(٢) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص: ٢٤٧.

## المبحث الرابع:

### المنهج الإحصائي

لم يشذ علم السياسة عن بقية العلوم الاجتماعية الأخرى التي تستخدم الرياضيات في دراساتها المختلفة. فلغة الأرقام اقتحمت مجالات علم السياسة منذ فترة من الزمن، على الرغم من أن هناك من انتقد لغة الأرقام أو إدخال الرياضيات إلى حقل الدراسات السياسية. إلا أن الواقع وقف إلى جانب اتسار استخدام الرياضيات. وهكذا وجدنا علماء السياسة يستخدمون الدوال الرياضية، والاحتمالات، والإحصاء في أبحاثهم المتعددة. وقد أوجد الإحصاء مواقع عديدة له في علم الاجتماع، وعلم النفس، وكذلك في علم السياسة، وإن بصورة أقل فما المقصود بالمنهج الإحصائي؟ وما هي خطراته؟ وما هي فوائده وحدوده؟

#### تعريف المنهج الإحصائي:

يعرف الإحصاء باعتباره أعداداً أو أرقاماً يمكن أن تلخص إما توزيعات القيم على المتغيرات، أو على العلاقات بين المتغيرات. إنها شكل من أشكال الاختزال الرياضي، نستطيع أن يلمح إليها -وبدقة- عن كيفية عرض بياناتنا، إننا نتساءل عن ما هي أنواع الأعمال أو الأوضاع في المجتمع الدولي الأكثر احتمالاً أو الأكثر ملاءمة لإثارة الصراعات المسلحة؟

فقلجاً إلى استخدام المنهج الإحصائي الذي يغيره تجمع البيانات والمعلومات اللازمة لدراسة مثل هذه الظاهرة.

وإذا أردنا دراسة العلاقة بين مستوي الدخل، ومستوى المشاركة السياسية فتوجه إلى المنهج الإحصائي الذي بمقدوره أن يجيب عن هذين السؤالين وعن غيرهما<sup>(١)</sup>.

وعلماء السياسة -اليوم- يستخدمون هذا المنهج في العديد من الموضوعات التي يمكن أن تخضع للقياس وإن تكلم.

هذا الإطار النظري هو بمثابة المنظار الذي ينتظر منه الباحث إلى الوحدة محل الدراسة. كما ينبغي للباحث أن يبحث عن الارتباطات بين الأحداث والعوامل أي يوضح الارتباط بين العوامل والتأثير ومداه وأن يقدم الأدلة والشواهد على مسعاه، والتي قد تشمل في بعض نقاط التحول الحاسمة أو بعض الأحداث الهامة<sup>(٢)</sup>.

كما يمكن أن تكون الحالة دولة يراد جمع المعلومات الدقيقة بشأنها. سواء تعلق الأمر بتاريخها التطوري وأهم المحطات فيه. قصد الاستفادة من تجربتها التنموية الناجحة، ذلك أننا صرنا نلاحظ مثل هذا في الكتابات العربية المعاصرة التي شغفت بالتجربة التنموية اليابانية أو الكورية أو الماليزية. وهي تبحث عن أهم المحطات التي شكلت نقاط الدفع أو المنطلقات الحاسمة التي وضعت هذه الدول على سكة التنمية الفاعلة. والقصد من دراسة هذه التجارب هو الأفادة منها كنماذج تنموية يمكن محاكاتها لدى من يرى ذلك.

#### مزايا وعيوب منهج دراسة الحالة:

- ١ - يفيد هذا المنهج في الحصول على المعرفة العميقة بشأن الوحدة محل الدراسة.
- ٢ - يفيد في معرفة عينات أكبر حجماً. كما يفيد في الكشف عن كيفية تطور أساليب السلوك والاتجاهات عبر فترة معينة من الزمن وتساعد دراسة الحالة على معرفة ديناميات التغير. كما تفيد الباحث في معرفة الكثير عن الموضوعات المجهولة لديه.
- ٣ - تمكن الباحث من اختيار المواقف، والنظم والأشخاص بالتنسيق الدقيق للحالات المدروسة.

٤ - يؤخذ على هذا المنهج عدم قدرته على تعميم النتائج التي توصل إليها إلا إذا تكررت الدراسة على حالات مختلفة وأمكن أن تكون عينة الدراسة ممثلة لمجتمع البحث.

٥ - كما يؤخذ على هذا المنهج كلفته الجهد الكثير وكذلك المال والوقت<sup>(٣)</sup>.

(١) محمد الجوهري، والجريجي، مرجع سابق، ص (١٣١ - ١٣٥).

(٢) عقيل حسين عقيل، مرجع سابق، ص: ١٤٦، والجوهري والجريجي، مرجع سابق، ص: ١٣٦. وقاروق يوسف، مرجع سابق، ص: ٥١.

## خطوات المنهج الإحصائي:

يلتزم من أراد استخدام هذا المنهج اتباع الخطوات التالية:

١ - تحديد للمشكلة محل البحث تحديداً جيداً، وذلك بتحليلها إلى عناصرها الأولية للإحاطة بها من جميع جوانبها.

٢ - صياغة الفروض، والتي تقرر وجود الارتباطات بين الظواهر أو تنفيها، كان يفترض الباحث وجود علاقة بين مستوى الدخل والانتماء الحزبي والمثال على ذلك، أن المستوى الأعلى للدخل يعظم اتجاه التصويت لصالح الجمهوريين «فرض» وبصيغة أخرى أن ذوي الدخل العالية يميلون إلى التصويت لصالح الجمهوريين.

٣ - القيام بالتعاريف الإجرائية، وإعطاء الظواهر مؤشرات كمية.

٤ - جمع البيانات الإحصائية: وتجمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة موضع الدراسة من السجلات المتخصصة في جمع البيانات الإحصائية أو عن طريق التعداد بزيارة البيوت أو المصانع أو المحلات التجارية لإنجاز البيانات المطلوبة والتي تصاغ عادة في شكل أسئلة تتضمنها استمارات البحث، كما يمكن جمع البيانات من خلال المراسلات أو المقابلات. وجمع البيانات قد يأخذ صيغة الحصر الشامل لجميع الظواهر محل الدراسة أو الاكتفاء بأخذ عينة تمثيلية لهم خاصة إذا كان العدد كبيراً، فإن العينة تغدو ضرورة لا مفر منها. وتتطلب الدراسة الإحصائية دقة البيانات وملائمتها للظاهرة محل البحث. وتدقيق البيانات التي جمعناها وحدنا لا يكفي، بل لا بد من تدقيق المعلومات التي استقيناه من غيرنا.

٥ - تبويب البيانات وعرضها: بعد جمع البيانات وتصويبها ومراجعتها توضع المعلومات والبيانات في جداول مناسبة، والتبويب قد يتم، حسب التبويب الزمني، ويصف الناس حسب أعمارهم، أو التبويب الجغرافي «الشمال، الجنوب» أو التبويب الكمي «الدخل الشهري» أو التبويب الوصفي «مثقفين، أميين» وبعد عملية التبويب هاته يتم تفرغ تلك الملفات في جداول تدعى الجداول الإحصائية (١).

ويمكن تعريف المنهج الإحصائي بأنه «هو أحد أساليب وصف الظواهر ومقارنتها، وإثبات الحقائق العلمية المتصلة، شأنه شأن أساليب الاستنتاج المنطقي، إلا أنه يختلف عنها في كونه يعتمد التعبير الرقمي عن الظواهر التي يتناولها بالبحث عن طريق القياس المباشر، كالطول، والوزن، والعمر، والشم، وغيرها، أو بدلالة وحدات أخرى كالترتيب، والذكاء والظواهر الأخرى التي قد تبدو عسبة على القياس. والإحصاء - في العادة - عبارة عن عملية جمع البيانات الإحصائية عن الظواهر المختلفة والتعبير عنها رقمياً. وهو بالمفهوم الحديث جمع البيانات، ومراجعتها، وتصويبها، وتبويبها، ثم تحليلها، وتفسيرها» (١). فالمنهج الإحصائي يستخدم البيانات الرقمية، لاجل الاستدلال بها على وجود العلاقات بين الظواهر أو انتفاءها، ولا يكفي بذلك بل يعمل على تعميم ما توصل إليه من نتائج. ذلك أن المنهج الإحصائي يقوم على: «جمع بيانات كمية أو رقمية من العلاقة بين المتغيرات وتبويبها واستخلاص النتائج منها بوسائل متعددة مثل، الارتباط، وتحليل التباين... إلخ» (٢).

والملاحظ مما سبق أن هناك تشابهاً بين المناهج الثلاثة: المقارن، ودراسة الحالة، والإحصائي، إلا أن منهج دراسة الحالة يختص بالتمسك في دراسة ظاهرة فريدة مع البيانات الواسعة عنها؛ أما المنهج الإحصائي فيتم فيه جمع البيانات على نطاق واسع وتصنيفها وتبويبها واستخراج العنصر منها، ويقف المنهج المقارن وسطاً بينهما. وبينما تعد الوحدة هي محور الدراسة في منهج دراسة الحالة، فإن المنهج الإحصائي يقوم على المجموعات دون المفردات وتعتمد فيه قيمة المفردات ويزيد عددها بشكل كبير. إلا أن هذه المناهج متكاملة، فقد يستخدم المنهج المقارن مع منهج دراسة الحالة وأخرى مع المنهج الإحصائي (٣).

(١) محمد كلاس، محاضرات في الإحصاء التطبيقي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٣، ص ٧ بتصريف بسيط.

(٢) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص: ٥٢.

(٣) المكان نفسه.

(١) كلاس، مرجع سابق، ص: ١٥، ١٦.

ثم نقوم بتمثيل تلك البيانات الجدولة في رسوم بيانية، ذلك أن التمثيل البياني يسهل علينا معرفة الاتجاه العام للظاهرة المدروسة. غير أن التعمق في معرفة الظاهرة ومعرفة المزيد من المعلومات عن اتجاهها وعن الأسباب التي تكمن وراء هذا الاتجاه تقتضي الانتقال إلى التحليل والتفسير.

٦- التحليل: تعتمد عملية تحليل البيانات الإحصائية على عملية التبريد السابقة، فحتى يتمكن الباحث من تحليل ما تجمع لديه من بيانات واستخلاص ما يمكن استخلاصه منها، فلا بد له قبل ذلك من وضعها في فئات أو مجموعات هادفة لها معنى ودلالة. ويتم التحليل عادة على طرق عدة وكيفيات منها:

تحليل البيانات لمعرفة اتجاهها العام، أو إيجاد القيمة المتوسطة لها، أو إيجاد قيم تباعدها أو تشتتها بعضها عن البعض الآخر، أو عن قيمة معينة خاصة بها مثل متوسطها الحسابي، وكذلك مقارنة بعضها البعض الآخر وإيجاد ترابطها وما شابه ذلك.

٧- التفسير: يقوم الباحث بتفسير تلك البيانات المجمعة والمبررة والحللة، ويعني التفسير، استخلاص ما تعنيه هذه الأرقام وإبراز الارتباطات وأنماطها أو نقيضها، إلا أنه على الباحث أن لا يكتفي بالأرقام المجردة، ولكن ينبغي أن يقرأ تلك الأرقام في سياقاتها الثقافية والسياسية والاجتماعية والتاريخية. كما أنه على الباحث أن لا يكتفي بتلك النتائج ولكن يعمل على تميمها على حالات أوسع من الحالات التي قام بدراستها ولكن مع الحفاظ<sup>(١)</sup>.

ويمكن أن نمثل لما سبق بالمثل التالي:

إذا افترضنا أن لمستوى الدخل أثرًا في السلوك السياسي للشخص، فلنأخذنا نقول: إن المستوى الأعلى للدخل يعظم التوجه نحو التصويت لصالح الجمهوريين، ونعتبر هذا بمثابة الفرض أو الخطوة الأولى. وفي الخطوة الثانية نقسم البيانات إلى قيم متميزة للمتغير المستقل. ففي مثالنا نصنف مستوى الدخل كما يلي: عالٍ، ومتوسط، ومنخفض. بعد ذلك

يمكن أن نعرف -إجرائياً- الدخل العالي، والمتوسط، والمنخفض على سبيل المثال إلى ٢٥٠٠ دولار وما بين ١٠٠٠-٢٥٠٠، وإلى أقل من ١٠٠٠ دولار على التوالي. وإذا كان لدينا في عينتنا ٨٧٥ شخصاً، يمكن أن نجد (١٧٥) منهم يملكون دخلاً عالياً، و(٥٦٩) منهم يملكون دخلاً متوسطاً، و(١٣١) يملكون دخلاً منخفضاً. يمكن أن نبحت توزيع قيم المتغير التابع في كل أصناف المتغير المستقل، فنبدأ بفحص الانتماء الحزبي لـ (١٧٥) شخصاً الذين نهم دخل عالٍ، وكذلك نفعل مع (٥٦٩) شخصاً الذين لهم دخل متوسط، وفي النهاية لـ (١٣١) شخصاً الذين لهم دخل منخفض. فإذا كنا نعتقد بأن الاختلاف في مستويات الدخل يرتبط مع الانتماء الحزبي، فينبغي أن نتوقع بأن توزع قيم المتغير التابع يختلف في كل صنف من أصناف المتغير المستقل.

بعد ذلك يمكن أن نحول التوزيع الحالي إلى نسب لجعلها أسهل في مقارنة التوزيع في الأصناف الثلاثة، ولتحويل البيانات إلى نسب، ينبغي تقسيم الرقم الحالي للحالات في كل مجموعة بواسطة جمع أعداد الحالات في ذلك الصنف من المتغير المستقل وعبره في ١٠٠.

فالخطوة الأولى والتي تعني التوزيع الحالي في صنف من المتغير المستقل.

الدخل العالي	الدخل المتوسط	الدخل المنخفض
١٣١ جمهورياً	٢٢٨ جمهورياً	٢٦ جمهورياً
٣٥ ديمقراطياً	٣١٢ ديمقراطياً	٩٦ ديمقراطياً
٩ مستقلين أو غيرهم	٢٩ مستقلين أو غيرهم	٦ مستقلين أو غيرهم
١٧٥	٥٦٩	١٣١

(١) عبد الرحمن عدس، مبادئ الإحصاء في التربية وعلم النفس، ط ٦، (الأردن، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥) من ص: ٤١-٤٤.

الخطوة الثانية نحول كل هذه القيم إلى نسب. نقسم عدد الجمهوريين من ذوي الدخل العالي بواسطة جمع رقم المستجوبين من ذوي الدخل العالي:

$$\left( \frac{131}{175} \times 100 = 75\% \right) \text{ حيث يمكن أن نحصل على النسب التالية:}$$

الدخل العالي	الدخل المتوسط	الدخل المنخفض
٧٥٪ جمهوريون	٤٠٪ جمهوريون	٢٠٪ جمهوريون
٢٠٪ ديمقراطيون	٥٥٪ ديمقراطيون	٧٥٪ ديمقراطيون
٥٪ مستقلون وغيرهم	٥٪ مستقلون وغيرهم	٥٪ مستقلون وغيرهم
١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

وأما الخطوة الثالثة فهي: جعل هذه المجموعات الثلاث معاً في جدول، بحيث يكون المتغير التابع في الصف، والمتغير المستقل في العمود.

مستوى الدخل

الانتماء الحزبي	هال	متوسط	منخفض
جمهوري	٧٥٪	٤٠٪	٢٠٪
ديمقراطي	٢٠٪	٥٥٪	٧٥٪
مستقل وغيره	٥٪	٥٪	٥٪
المجموع النسبي	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
حجم العينة	(١٧٥)	(٥٦٩)	(١٣١)

ومن خلال هذه البيانات الإحصائية نكون قد اختبرنا فرضنا الذي مؤداه: ان الانتماء الحزبي يرتبط بمستويات الدخل، أو بصيغة أخرى، فإن مستوى الدخل أثر في الانتماء الحزبية (١).

إلا أن هناك ملاحظة ينبغي أن تؤخذ في عين الاعتبار وهي أن المنهج الإحصائي يقتضي معرفة الرياضيات وقوانين الإحصاء والاحتمالات المختلفة التي يستطيع بها الباحث أن يحلل بياناته ويختصرها في نتيجة رقمية ذات دلالة علمية.

وتلعب المقاييس الإحصائية أدواراً كبيرة في الدراسات التي تستخدم المنهج الإحصائي، ومن هذه المقاييس: مقياس النزعة المركزية، ومقاييس التشتت، ومعاملات الارتباط وغيرها (٢).

#### قوائد المنهج الإحصائي وحدوده:

يفيد هذا المنهج الدارس السياسي في تفسير الكثير من أنواع السلوك السياسي التي يمكن التعبير عنها كمياً، كالسلوك التصويتي، والانتماء الحزبي، وأثر وسائل الإعلام في السلوك السياسي، ودراسة العلاقة بين الوضع الداخلي والخارجي وتفاعلهما، كآثار العنف السياسي الداخلي ودرجة انتهاكات الدولة موضع العنف في الأعمال العدوانية الخارجية. كذلك يفيد في دراسة الارتباطات المختلفة، كالعلاقة بين ظواهر معينة أو خصائص ظواهر معينة وسلوكيات مقابلة.

كذلك فإن اللغة التي يستخدمها هذا المنهج وهي لغة الأرقام قد تكون أوضح معنى وأدق وصفاً من التعبير اللفظي عن الظواهر. وبلغة الأرقام تلك تنخفض كميات ضخمة من الوقائع إلى صيغ طيعة ومفهومة. كما يفيد في صناعة القرارات وترشيدها، وفي إقامة

(1) Kweit, op. cit., PP. 250-251.

(٢) لمعرفة المزيد عن هذه المقاييس وغيرها يمكن الرجوع إلى: كلاس، مرجع سابق، وعدس، مرجع سابق. وكتب الإحصاء المختلفة.

استنتاجات صادقة من الوقائع الملاحظة<sup>(١)</sup>، بل يفيد أكثر من ذلك في اختبار الفروض ومدى صدقها وعدمه وذلك من خلال البيانات الإحصائية.

وعلى الرغم من تلك المزايا، فإن لغة الأرقام كثيراً ما تكون مضللة ومزيفة للحقائق، وقد يكون ذلك بفصد كان يعتمد بعض الساسة إلى تقديم أرقام مبالغ فيها تخص مستوى النمو، سعيًا وراء تكتيل الأنصار حوله. أو يحدث العكس فقد يُقَرَّم البعض أرقام قيم التنمية في بلدان خصومهم، لتشويه صورهم والحط من قدرهم. كما أن لغة الأرقام لا تكفي دائماً للتعبير عن الظواهر الكيفية.

لذلك ينصح المتخصصون بعدم الاكتفاء بالأرقام، وإنما ينبغي تحديد الوقائع موضوع الدراسة تمهيداً منهجياً دقيقاً حتى يمكن دراستها كمياً. كما أنه لا يكفي وجود مجموعة من الوحدات أو الحالات المتغيرة حتى يمكن عدّها نوعاً من الإحصاء، بل لا بد من وجود نوع من التماسك والثبات يضمن على هذه المجموعات صفة الانتظام والتجانس. كذلك ينبغي عدم الاكتفاء بالأرقام، ولكن يجب تفسير النتيجة التي تم التوصل إليها باستخدام تلك الأرقام وذلك قصد دقّق التزييف أو كشفه<sup>(٢)</sup>. فالبيانات الإحصائية الأولية لا تكفي لتوضيح الظواهر المدروسة، ما لم يتم تحليلها بالطرق الإحصائية المختلفة، واستخلاص العلاقات بين الظواهر، أو القانون الذي تخضع له الظاهرة في تغيرها<sup>(٣)</sup>. كما ينبغي للباحث أن يدرس الظاهرة في سياقاتها الثقافية والجغرافية والاجتماعية والسياسية وأن تكون عينته تمثيلية للمجتمع المدروس.

\*\*\*

## البحث الثالث:

### المنهج المسحي (المسح الاجتماعي)

إذا أردنا معرفة آراء الناس إزاء إحدى القضايا الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، فإننا نلجأ إلى سائلهم أو استجوابهم بشأن آرائهم في تلك القضية. كان تتوجه إلى الجزائريين أو إلى عينات منهم بالسؤال التالي: هل توافق على تقوية الاتحاد المغربي؟ والهدف من وراء ذلك هو قياس الرأي العام الجزائري بشأن وحدة المغرب العربي. إن العملية التي تستهدف معرفة آراء الناس ومواقفهم وسلوكاتهم وتوجهاتهم إزاء قضية معينة، ويتبع في ذلك طرقاً علمية منظمة، تسمى البحث المسحي.

#### تعريف المسح:

يعرف «هييتني» (Whithmney) المسح «بأنه محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي، أو جماعة، أو بيئة معينة. وهو ينصب على الموقف الحاضر وليس على اللحظة الحاضرة. كما أنه يهدف للوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها، وتفسيرها، وتعميمها، وذلك للاستفادة بها في المستقبل وخاصة في الأغراض العملية»<sup>(١)</sup>. كما عرفه «مورس» (Morse) «للمسح منهج لتحليل ودراسة أي موقف، أو مشكلة اجتماعية، أو جمهور ما، وذلك باتّباع طريقة علمية منظمة، لتحقيق أغراض معينة»<sup>(٢)</sup>.

أما كامبل و«كانونا» فيعرفان للمسح:

«هو محاولة جمع البيانات بطريقة منظمة سواء من جمهور معين أو عينة منه، وذلك من طريق استخدام المقابلات أو أية أداة أخرى من أدوات البحث»<sup>(٣)</sup>.

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ٢٢١، ٢٢٢.

(٢) عمر التومي الشيباني، مناهج البحث الاجتماعي، ط ٣، (ليبيا: منشورات مجمع الفاع للجامعات، ١٩٨٩) ص: ١١٧.

(٣) الككان نفسه.

(١) ميخائيل أسعد، مرجع سابق، ص: ١٨٩، ١٩٠.

(٢) فاروق يوسف، مرجع، ص: ٥٢، ٥٣.

(٣) كلاس، مرجع سابق، ص: ٧.

ويعرفه « كويت »: « يتضمن البحث المسيحي إجابات الناس عن قضايا خاصة، وردود أفعالهم وتفاعلهم مع بيئتهم »<sup>(١)</sup>. والذي يمكن استخلاصه من التعاريف السابقة، أن منهج المسح أو البحث المسيحي أو المسح الاجتماعي - وهي مترادفات لمعنى واحد - يستخدم من أجل جمع البيانات عن شعور الناس إزاء القضايا المختلفة، أو معرفتهم ببعض القضايا، فإذا أردنا معرفة مستوى الثقافة السياسية لمنطقة معينة، فإننا نلجأ إلى استجواب أهل تلك المنطقة أو عينات تمثيلية لهم بشأن بعض العبارات أو المصطلحات السياسية، أو معرفتهم بأسماء بعض قيادات المؤسسات الرسمية - رئيس البرلمان أو رؤساء بعض الأحزاب -.

كذلك يستخدم البحث المسيحي في معرفة آراء الناس، وتفضيلاتهم وأحكامهم ومعتقداتهم عن أحداث وموضوعات مثل هل توافق على تأسيس أحزاب إسلامية؟ ومن الذي تريد أن يفوز في الانتخابات المحلية المقبلة؟ كما يمكن استخدام المسح لمعرفة تصرفات الناس إزاء أحداث معينة. ويستخدم علماء السياسة هذا المنهج لكونه يفيدهم في تحديد معرفة الناس بقضايا، أي: ما الذي يعرفه الناس؟ وكذلك ما الذي يعتقدونه بشأن إحدى السياسات؟ فادوات المسح، كالملاحظة وتحليل للمضمون وغيرهما يسمحان للباحث بالنظر إلى السلوك الخاص، بل أكثر من ذلك، فإن المسح يطرح الأسئلة عن ذلك السلوك، كما أنه يفيد في توجيه الأسئلة من مثل لماذا يعتقد الناس مثل هذا الاعتقاد؟ أو يتصرفون مثل هذا التصرف؟ أو لعلهم تفضيلاتهم من مثل ماذا تفضل؟ أو أيها أكثر أهمية بالنسبة إليك؟ كما يستخدم البحث المسيحي لاختبار بعض الفروض كان نفترض « بأن الليبراليين » « ديمقراطيين » عند ذلك ينبغي أن نطرح سؤالي نوجههما إلى العينة وهما: « هل أنت ليبرالي » و « هل أنت ديمقراطي »، وحيث إن كلمة ليبرالي غامضة أو غير محددة في غالب الأحيان، لذلك ينبغي أن تعرف إجرائياً: مثل الليبراليون هم الذين يوافقون على التغيير الاجتماعي، بعد ذلك يكون السؤال « هل تقبل التغيير الاجتماعي وتوافق عليه » ويمكن أن توضع مؤشرات ومقاييس أكثر تعقيداً لقياس درجة الاتجاهات الليبرالية<sup>(٢)</sup>. وبعد أن تصمم الاستمارات أو تختار الأساليب وتجمع بها البيانات تحلل ثم تفسر لتثبت الفروض أو تكذيبها. وإن صدقت، فيعمل الباحث على تعميمها على الظواهر المشابهة.

(1) kweit, op. cit, p. 198.

(2) Ibid., p. 205.

كما يفيد المسح في معرفة أهداف الجماعات، وقياسها كميّاً وكيفياً، وترتيبها حسب أولويتها، واستقصاء رغبات الأفراد والجماعات، والتعرف على ميولهم واتجاهاتهم. كما يفيد في قياس الرأي العام إزاء القضايا المختلفة، وقياس الاتجاهات في المراحل المختلفة لنفوذ الجمهور المبدؤلة أو للمقارنة بين طرق مختلفة أو حسب مستويات مرغوبة، أو لتغيير الاتجاهات مثل: « قياس ميول الرأي العام إزاء برنامج تلفزيوني، وذلك لإقناعه، أو تعديله أو حذره »<sup>(١)</sup>.

وتعتبر مهارة الباحث، وسيلة جمع المعلومات، ونوع الجمهور موضوع الدراسة من أهم المراكز اللازمة لنجاح الدراسة المسحية<sup>(٢)</sup>، حيث ذكاه الباحث في اختيار عبارات الأسئلة، والأداة البحثية وملاءمتها، وتعاون المبحوثين.

ويتسم البحث المسحي عن التاريخي، حيث إن هذا الأخير يهتم بالماضي. كما يتميز المسح عن التجريب من حيث الهدف في كل منهما، فمسح الظاهرة يقرر وضعها، ولا يوضح أسبابها. كما يختلف المسح عن دراسة الحالة، حيث إن دراسة الحالة أكثر عمقاً وتوسّعاً في دراسة الظاهرة الواحدة، كما يعتقد أن المسح يزود الباحث بمعلومات تفيد في التعليل والتفسير واتخاذ القرار المناسب، ويكشف عن العلاقات بين المتغيرات، كما أن المسح يجري على الطبيعة وليس في معامل مختبرية<sup>(٣)</sup>. كما يركز المسح على وحدة محددة في الحاضر زماناً ومكاناً يتولى وصفها وتحليلها وتفسيرها، فهو ليس مجرد حصر مجرد لما هو قائم - فعلاً - أو مجرد وصف للأوضاع الحالية للوحدة محل الدراسة، ولكنه يتجاوز ذلك إلى عملية التحليل والتفسير والمقارنة للوضع الحاضر ببعض المستويات، واستخلاص النتائج وتقديم التوصيات التي توجه العمل وتعمل على الإصلاح لاحقاً<sup>(٤)</sup>.

غير أنه يؤخذ على هذا المنهج، كثرة تكاليفه المادية، وتحطيه للمزيد من المال والجهد والوقت، كذلك فإن أهمية الدراسة التي يقدمها تنوقف على صدق المعلومات التي يقدمها

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص: ٢٢٣.

(٢) محبوب عطية الفالدي، طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، (ليبيا، البيضاء: منشورات جامعة عمر المختار، ١٩٩٤) ص: ٨٣.

(٣) للمكان نفسه.

(٤) الشيباني، مرجع سابق، ص: ١٢١.

المبحوثون، فإذا عمل هؤلاء على تقديم معلومات مزيفة، واستشهدوا تشويه الحقائق، فإن الدراسة يلحقها ضرر التزيف، وتفقد قيمتها العلمية. كذلك، فإن نجاح هذا الأسلوب من البحث يحتاج إلى وجود بيئة مناسبة تتميز بشيوع الحرية، كحرية التعبير والتفكير والتنظيم السياسي دون ملاحقات. وقشل كثير من المسوح في دول العالم المتخلف في استطلاع آراء الناس بفاعلية ورشادة، مرجعه افتقار تلك المجتمعات إلى الحرية الكافية، وضغط هاجس الخوف عليها، وانعدام تعارف المبحوثين مع الباحثين، لذلك يلجأ الكثير من الباحثين إلى استخدام طرق ملتوية في الحصول على المعلومات.

#### أنواع المسوح:

تنقسم المسوح بحسب الزوايا التي ينظر منها الباحث أو المصنف إلى عملية المسح. فالذي ينظر إلى مجال المسح والمدى الذي يغطيه يقسم المسح إلى: مسح عام، ومسح خاص.

١- المسح العام: هو الذي يبالغ الجوانب العديدة للوحدة محل الدراسة فإذا كنا بصدد قرية، أو دولة، أو إقليم تناول جميع الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولا يقتصر على جانب منها فقط.

٢- المسح الخاص: يتناول بالبحث والدراسة جانباً محدداً في الوحدة التي تكون محل البحث «قطاع التعليم العالي مثلاً».

كما يمكن أن يقسم المسح حسب الأهداف التي يتوخاها إلى مسح وصفي، ومسح تفسيري:

١- المسح الوصفي: وهو الذي يقوم بوصف الوضع الحاضر ويصوره، ويصف الممارسات، والعلميات، والاتجاهات السائدة والظروف القائمة، سواء كان هذا الوصف بالالفاظ والعبارات أو بالرموز والتعابير الرقمية.

٢- المسح التفسيري: والذي يستهدف منه الباحث التعمق في وصف ذلك الوضع القائم، ويعمل على تفسيره ومعرفة أبعاده وارتباطاته، والعلاقات الكامنة فيه والسعي إلى كشفها وإبرازها، ومعرفة العوامل المؤثرة فيه، فهنا يقتررب منهج المسح من المنهج التاريخي

والمنهج التجريبي فيما يتعلق بعملية التفسير ومعرفة الأسباب، أما إذا نظرنا إلى الجمهور الذي يغطيه المسح، فإن هذا الأخير يمكن أن ينقسم إلى: مسح شامل، ومسح بالعينة وهو المفضل:

١- المسح الشامل: يشمل جمهور الدراسة كله أي يغطي كل مفرداته «كل القرية مثلاً وليس عينات منها».

٢- المسح بالعينة: يختار عينة من المجتمع الأصلي «أفراداً ممثلين للقرية»<sup>(١)</sup>.

#### خطوات البحث المسحي:

يتضمن البحث المسحي الخطوات التالية:

#### أولاً: رسم الخطة:

وتتضمن مجموع الخطوات التي ينبغي اتباعها لإنجاز الدراسة كما تتضمن تحديد الغرض من المسح، وتحديد المفاهيم المستخدمة في المسح وتعريفها إجرائياً ما أمكن ذلك، وصياغة الفروض إذا كان البحث يقتضي ذلك، وتحديد الأدوات اللازمة لجمع البيانات، وتحديد مجالات البحث الثلاثة: المجال البشري، والمكاني، والزمني. كما ينبغي تقدير الميزانية وتحديد البرنامج الزمني للمسح، وإعداد دليل ميداني للعمل.

كذلك يتوجب على الباحث أن يختار العينة وبراعي التكوين الصحيح لها وذلك بتحديد المجتمع العام أو الأصلي للدراسة، والتعرف الدقيق على مفرداته من حيث حجمها ونوعها والقطاعات التي تندرج تحتها ونسب كل قطاع من المجموع الكلي، وأن تكون العينة مغلقة للمجتمع الأصلي. كما ينبغي أن تتضمن الخطة تحديد الوسيلة التي تستخدم في جمع البيانات وأن تكون واضحة في أسئلتها ومختصرة في عباراتها، ومفهومة لدى المبحوثين بمراعاتها لمستوياتهم التعليمية. وتشمل الخطة الباحثين وتدريبهم وتعريفهم بالمستوى الحضاري للمبحوثين وعاداتهم وتقاليدهم، والقيم السائدة لديهم والقيادات الموجودة في المجتمع المبحوث. إن تدريب الباحثين على كل ذلك وعلى حسن استخدام الطرق والوسائل



المحددة لجمع البيانات، يتم عبر المحاضرات والمناقشات والمساليب الملائمة.

#### ثانياً: جمع البيانات:

يعد جمع البيانات بمثابة الخطوة الثانية والتي فيها تجمع البيانات من المصادر المختلفة: بدءاً بالخبرة الشخصية للباحث بالمجتمع المبحوث ومروراً بالوثائق المكتوبة المختلفة وكذلك عبر الملاحظة، والاستبيان، والمقابلة والاستبان. وجمع البيانات يحتاج إلى مهارات وخبرات تمكن الباحث من تذليل المصاعب التي تواجهه في الميدان، كعائق عدم تعاون المبحوثين أو ترديهم للحقائق، لذلك ينبغي للباحث أن يتعرف على قادة للمنطقة ويشرح لهم أهداف الدراسة ويتودد إليهم، وغبية منه في كسب ثقتهم وتعاونهم معه، وكذلك يعمل على إقناع المبحوثين أهداف البحث. وأن يسمي لبناء علاقات من الثقة بينه وبينهم. وأن يتحلى بالخلق الكريم وأن يكون حسن الاستماع إلى مبحوثيه، ويمتلك القدرة على اختيار عبارات أسهله بتجنب الأسفل المباشرة، ما أمكن إذا كانت محرجة. وأن يتبعد عن كل ما يُفسد علاقاته مع مبحوثيه. كما ينبغي للباحث أن يختار وقت البحث؛ ليتمكن من الإلمام بحوثيات العملية المسحية.

#### ثالثاً: تحليل البيانات:

وتتضمن هذه الخطوة: مراجعة البيانات التي تم جمعها للتأكد من دقتها وثباتها وعدم تناقضها، وأنها كاملة ومسجلة بطريقة منظمة تساعد على تسهيل تبويبها. بعد ذلك يتم تصنيف تلك البيانات بتقسيمها إلى مجموعات متجانسة لتتم جدولتها.

وبعد ذلك ترمز البيانات في كل صحيفة، أي يتم تحويل البيانات الوصفية إلى بيانات رقمية. واختيار الرموز ينبغي أن يتواءم مع نمط الجدولة هل سيجري بالياً، أو بواسطة الآلات. ثم تأتي مرحلة مراجعة الترميز والإشراف على عملية التصنيف الآلي ثم تليها مرحلة جدولة البيانات الكمية وحساب النسب المئوية وتتبعها عملية التحليل الإحصائي للجدول. وأبداً: عرض النتائج وكتابة التقرير:

بعد أن تفرغ البيانات وتحلل وتفسر، تأتي بعدها مرحلة كتابة التقرير عنها وعرض نتائجها، فعلى الباحث أن يسجل النتائج كما توصلت إليها عملية البحث حتى ولو جاءت

مخالفة للأهداف التي سطرها سلفاً، ويحسن أن يستعرض كتابة ذلك في تقرير مفصل بكل المحطوات والمصاعب التي واجهته والنتائج التي توصل إليها، ويستعين بالجدول الإحصائية والرسوم البيانية التي توفر على الدارس المجهود والوقت. كذلك ينبغي للباحث أن يستخدم القواعد الإحصائية، التي من شأنها أن تعطي دلالات علمية لنتائجه. وذلك كان يقرر ما إذا كانت الفروق التي حصل عليها بين معاملات الارتباط، أو المتوسطات الحسابية، أو النسب المئوية... الخ ذات دلالة إحصائية أم لا. وعلى الباحث أن يقرر ما إذا كانت النتائج التي توصل إليها قابلة للتعميم على مواقف مشابهة أو غير قابلة له<sup>(١)</sup>.

#### أدوات البحث التي يستخدمها المسح:

تتعدد الأدوات التي يستخدمها المسح لجمع بياناته عن أعضاء المجتمع موضوع البحث والدراسة، بقصد معرفة الآراء، أو الارتباطات بين المتغيرات، أو الاتجاهات بشأن الموضوعات المتعددة. وعموماً تتراوح تلك الأدوات ما بين الملاحظة والاستبيان والمقابلة أو الاستبان وتحليل الضمن بالإضافة إلى أدوات أخرى هي أقل شهرة وأهمية هنا كالمحاكاة... الخ.

#### ١- الملاحظة (Observation):

تستخدم مختلف العلوم أسلوب الملاحظة لاستقاء المعلومات اللازمة للبحث والدراسة. وتعرف الملاحظة على أنها إدراك الظواهر، والمواقف والوقائع، والعلاقات عن طريق الحواس وحدها أو باستخدام الأدوات المساعدة. فجوهر الملاحظة تصرفات أو سلوك الأفراد أو المواقف والأحداث. والملاحظة يمكن تقسيمها إلى ملاحظة عادية غير هادفة؛ وملاحظة علمية منهجية منظمة تستهدف كشف العلاقات، أو الأنظمة بين الظواهر وفيها. كما يمكن أن تصنف للملاحظة إلى ملاحظة بدون مشاركة، غالباً ما تستخدم في الدراسات الاستطلاعية لجمع البيانات الأولية عن الظواهر أو المواقف المحددة، دون مشاركة الباحث في نشاط المجتمع المبحوث أو الملاحظ. والصنف الآخر هو الملاحظة بالمشاركة؛ والتي تقتضها مشاركة الباحث في نشاطات المجتمع الذي يتولى ملاحظته من أجل دراسته واستخلاص نتائج بشأن الموضوع

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ٢٣٦-٢٣٨.

الذي استهدف إيضاحه<sup>(١)</sup>.

## ٢- الاستبيان (Questionnaire)

الاستبيان تقنية لجمع المعلومات عن طريق استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة تتعلق بموضوع معين، يقوم بهذه العملية أفراد، ميدانياً، أو ترسل الاستمارات عن طريق البريد أو تنشر الأسئلة في الجرائد والمجلات أو عبر الإذاعة والتلفزيون، وبعد الإجابة التي يمكن أن يدونها المبحوثون أنفسهم أو يدونها الباحث الميداني تدويناً دقيقاً، تماد الاستمارات إلى المشرف على البحث.

ويشع استخدام الاستبيان في دراسة الرأي العام واتجاهاته حيال بعض القضايا السياسية مثل الصراع العربي-الإسرائيلي. ويتوجب على الباحث عند اختياره لهذه الوسيلة أن يراعي مستوى الأسئلة، ويتوقف نمط الأسئلة على المعلومات التي يرغب الباحث في الحصول عليها؛ لذلك ينصح المتخصصون الباحث، وهو يضع مسودة الاستمارة، أن يجب عن سؤاليين: ما هي المعلومات المطلوبة لحل المشكلة البحثية، وما هي الأسئلة الواجبة للحصول على هذه المعلومات؟ كذلك على الباحث أن يحرص على وضوح الأسئلة، وإيجازها، كما ينبغي له أن يعرض الاستمارة على المتخصصين لتصويبها وترشيدها<sup>(٢)</sup>.

## ٣- المقابلة (Interview)

المقابلة أو ما يطلق عليه الاستباز: اتصال، مواجهة، بين طرفين؛ أحدهما الباحث أو القائم بإدارة المقابلة، والطرف الآخر هو المبحوث، وذلك بقصد حصول الأول على معلومات من الثاني في موضوع معين<sup>(٣)</sup>.

ويعرفها «ماكوبي» (Maccoby) «المقابلة تفاعل لفظي يتم بين شخصين في موقف مواجهة، حيث يحاول أحدهما وهو القائم بالمقابلة أن يستثير بعض المعلومات أو التعميمات

لدى المبحوث، والتي تدور حول آرائه أو معتقده»<sup>(١)</sup>.

والمقابلة قد تجري بين الباحث وفرد واحد أو مجموعة أفراد، وقد تكون أسئلة مقننة أي محضرة سلفاً أو غير مقننة أي يترك الباحث الحرية لمن يقابلهم. ويشترط في المقابلة الناجحة، حرص الباحث على إشاعة أجواء من الثقة بينه وبين من يقابلهم، وأن يحترم موعد المقابلة المضروب سلفاً، وكذلك في المكان المتفق عليه. وأن يحترم القواعد المتفق عليها من قبل. وحديث المقابلة يمكن أن يسجل بجهاز تسجيل، أو يدون باليد.

## ٤- تحليل المضمون (Content Analysis)

هو إحدى الأدوات التي يستخدمها البحث المسحي لجمع المعلومات عن الموضوعات المختلفة. ويستخدم بكثرة في الدراسات الإعلامية، حيث يسمى إلى مسح جمهور القراء أو المستمعين أو المشاهدين أو الرأي العام. يعرف «بيزلي» تحليل المضمون «هو أحد أساليب الاستفادة من المعلومة المتاحة عن طريق تحويلها إلى مادة قابلة للتلخيص والمقارنة باستخدام التطبيق الموضوعي والمنهجي المنتظم لقواعد التصنيف»<sup>(٢)</sup>. كما يعرفه برلسون «تحليل المضمون هو أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح للمادة الإعلامية وصفاً موضوعياً، منتظماً، وكمياً»<sup>(٣)</sup>. فتحليل المضمون يستهدف «من خلال تصنيف البيانات وتبويبها، وصف محتوى المادة الإعلامية، أو الخطاب السياسي. وهو يعتمد على تكرار ورود الجمل والكلمات أو المصطلحات والمعاني والرموز المختلفة»<sup>(٤)</sup>.

ونكتفي بهذه الأدوات في هذا الأسلوب الموجز، لأننا سنهود «إن شاء الله -إليها بالتفصيل في فصل مستقل.

\*\*\*

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ٣٣١.

(٢) سمير محمد حسين، تحليل المضمون، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٣) ص: ١٨.

(٣) المكان نفسه.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٠، ٢١.

(١) أماني قنديل، تصميم البحوث الميدانية في ودودة بدران «محرر» مرجع سابق، ص ١٥٧.

(٢) كمال النوفى، مرجع سابق، ص ٨٩-٩٦.

(٣) المرجع نفسه، ص ٩٩-١٠٢.

## المنهج التجريبي وشبه التجريبي

لقد كان للتطور العلمي الكبير في ميدان العلوم الطبيعية أبعاد الأثر في أوساط علماء الدراسات الاجتماعية، وذلك بسبب النتائج المشرقة التي تحققت في مجال العلوم الطبيعية. لذلك حاول العلماء الاجتماعيون أن يحدوا حدّو علماء الطبيعة، ورواوا أن من النتائج يكمن في استلهاج المناهج التي اتبعوها. وهكذا وجدنا الباحثين الاجتماعيين يستعملون المناهج الطبيعية واقترباتها المختلفة علّهم يصلون إلى ما وصلت إليه. ومن هذا الباب دخل المنهج التجريبي عالم الدراسات الاجتماعية ومنها السياسة.

وسأعرض في هذا البحث إلى المنهج التجريبي عامة وخطواته وحدوده تطبيقه في الدراسات السياسية.

### تعريف المنهج التجريبي:

«المنهج التجريبي أحد المناهج العلمية التي يستعملها الباحث لاختبار الفروض التي يستعملها، خاصة عند الرغبة في تأثير متغير واحد مستقل في متغير تابع، ومع إعداد أو تحديد أثر المتغيرات المستقلة الأخرى التي قد تتدخل في العلاقة بين المتغيرين الرئيسين، ومن خصائص هذا النوع من المناهج التجريبية أنه يمكن توجيه العناية نحو عدد من المتغيرات، ويمكن اختبار صحة الفروض المدروسة، كما يمكن إعادة الدراسة عن طريق هذا الأسلوب أكثر من مرة، ويمكن عزل المتغيرات بعضها عن البعض الآخر، وذلك لدراسة كل منها على الأخر» (١).

ويقول «إلمر» (Elmer) عن المنهج التجريبي أو البحث التجريبي: «إن البحث التجريبي يتضمن أكثر من مجرد البحث عن حقائق جديدة أو حقائق معترف بها في

(١) الفالدي، مرجع سابق، ص ٩٤-٩٥.

تراكيب وتجمعات جديدة. إنه التطبيق المحدد لمبادئ البحث في مواقف مضبوطة بقصد اختبار الفروض المتعلقة بالعوامل المعنية... فالوقوف يجب أن يضبط ويعرف بعمق حتى يكون من الممكن تغيير التركيز من عامل إلى آخر وقياس التغير الذي يحدث في النتائج تبعاً لذلك في كل مرة. فالبحث التجريبي ليس مجرد محاولة أن نرى كيف أن شيئاً ما يعمل عمله ويحدث أثره. كما أنه ليس مجرد أن نرى ماذا ستكون الاستجابة لاقتراح أو افتراض معين، بل هو فهم لردود الفعل الناتجة والتنوع والتغير في ردود الفعل هذه عندما يتغير عامل في الظروف المحيطة... وسوف لن تكون هناك أية تجربة بالمعنى الصحيح، إذا لم تكن هناك ضوابط كافية وفهم كاف ومحدد لكل الظروف المحيطة بالموقف التجريبي، وبذلك يمكن إحداث تغيير عامل من العوامل في الموقف التجريبي وتحديد التغير الذي يطرأ تبعاً لذلك في النتائج. فمجرد جمع البيانات والحقائق، حتى ولو لوحظت بدقة، وعددت وصنفت وحللت - لا يكون تجربة. تكون هناك تجربة فحسب عندما نخبر نتائج تجمعات أو مجموعات من العوامل المضبوطة أو المعروفة بدقة، والظواهر التي يمكن أن تغير فيها عاملاً من العوامل ثم نستعمل النتائج الناشئة عن ذلك التغير لتأييد أو رفض فرض معين» (٢).

فقيام البحث التجريبي هو دراسة الارتباطات والعلاقات الموجودة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. ويتم ذلك عن طريق إحداث تغيرات مستهدفة في المتغيرات المستقلة للكشف عن أثر ذلك التغير فيما يحدث في المتغيرات التابعة، وتستهدف هذه العملية معرفة أسباب الظواهر والعوامل المؤثرة فيها. وكثيراً ما تنطلق الدراسة التجريبية من اختيارها جماعتين: إحداهما تجريبية تتلقى بإحداث تغييرات على المتغير المستقل قصد رصد آثاره في المتغير التابع، وثانيتهما المجموعة الضابطة، حيث فيها ثبت المتغير المستقل لمعرفة ما يحدث في المتغير التابع (٣).

(١) الشيباني، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٢) فؤاد البهي السيد، علم النفس الاجتماعي، ط ٢، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨١)،

٢ - قدرة الباحث على توزيع الوحدات على المجموعتين بطريقة عشوائية.

### لواحد أساسية في المنهج التجريبي:

ابتكر « جون استيوارت ميل » مجموعة من القواعد يسترشد بها في اختبار الفروض وكشف الارتباطات والقوانين التي تحكم تلك الارتباطات.

هذه القواعد أو الطرق هي:

### ١ - طريقة الاتفاق (Method of Agreement)

ومؤدى هذه الطريقة هو أنه إذا توفرت حالات عدة، وانتصفت بمرور ظاهرة معينة، وارتبط ذلك بوجود عنصر واحد في كل تلك الحالات على الرغم من تغير بقية العناصر، فالمستنتج هو أن هذا العنصر الثابت هو السبب في حدوث الظاهرة. ويمكن التمثيل لهذه القاعدة رمزياً كما يلي:

النتيجة	العوامل		
ص	ج	ب	ا
ص	ج	هـ	د

فالملاحظ من الرسم أن (ج) هو العنصر الثابت في إحداه النتائج (ص) على الرغم من تغير كل العناصر الأخرى في الحالتين لذلك يعتبر (ج) هو السبب في إحداه النتائج (ص).

### ٢ - طريقة الاختلاف (Method of Difference)

تقرن هذه الطريقة النتيجة بالسبب وجوداً وعدماً، فإذا وجد السبب وجدت

فالمجموعة التجريبية هي التي يتعرض أفرادها للمتغير المستقل، والمجموعة الضابطة هي المجموعة التي ينظر أفرادها أفراد المجموعة التجريبية غير أنهم لا يتعرضون للمتغير المستقل. فلو أردنا أن نمثل لذلك، قلنا نقول: إن المجموعة التجريبية هي تلك المجموعة من التاخبين الذين تعرضوا للحملة الانتخابية، وأما المجموعة الضابطة فهي تلك المجموعة المناظرة من التاخبين الذين لم يتعرضوا للحملة الانتخابية. والباحث السياسي إذ يقوم بهذا العمل، فإنما يستهدف قياس أثر الاتصال السياسي « الحملة الانتخابية » في السلوك الانتخابي للذين يتعرضون لعملية الاتصال وأثر كل ذلك في المشاركة السياسية.

كما يمكن رصد أثر نمط تربوي معين في سلوك مجموعة من الناس، وذلك كان يقوم الباحث بدراسة أثر الحلقة التربوية المسجدة لمجموعة من الشباب يلتزمونها، مقارنة بمجموعة مناظرة لا تخضع لتلك الحلقة. وخصائص الدراسات التجريبية، أن القائمين بالتجربة في إمكانه تعديل الظاهرة، بحيث تصبح صالحة للدراسة، وأنه يستطيع تكرار التجربة ويقابلها في ظروف مختلفة، وهو يرصد بذلك ما يطرأ عليها من آثار، ويقوم بالمقارنة ما بين تلك التجارب وبنفس الفروق والآثار.

فالتجربة هي تحقيق علمي، خلاله، يضبط الباحث متغيراً مستقلاً أو أكثر ويلاحظ التغير المصاحب لذلك في المتغير أو المتغيرات التابعة. كما أن الباحث يمتلك القدرة على اختيار مبحوثيه وتوزيعهم على المجموعات التجريبية بشكل عشوائي، وهذه ما تسمى بالتجربة الحقيقية.

أما إذا افتقر الباحث إلى القدرة على توزيع المبحوثين على مجموعات تجريبية أو افتقر إلى الضبط والتحكم سمي البحث بحثاً شبه تجريبي<sup>(١)</sup>.

فالبحث التجريبي يقتضي شرطين هما:

١ - وجود مجموعة تجريبية، يمكن أن يدخل عليها الباحث المتغير المستقل.

(١) بيسونني إبراهيم حمادة، « تصميم البحوث التجريبية وشبه التجريبية » في « دودة بدران » محررة، مرجع سابق ص ٩٤ وما بعدها.

النتيجة، وإذا اختلف السبب اختلفت النتيجة. ويمثل لها كما يلي:

العوامل			النتيجة
1	ب	ج	ص
الحالة الأولى:			
د	هـ	غير موجود	غير موجود
الحالة الثانية:			

فالمستخلص هو أن (ج) هو السبب في حدوث (ص). وتجمع هذه الطريقة بين طريقة الاتفاق وعكسها.

### ٣ - طريقة التلازم في التغير

(Method of concomitant Variation)

ومقتضى هذه الطريق أنه إذا وجدت سلسلتان من الظواهر تتضمنن مقدمات ونتائج، وكان التغير في المقدمات في كلتا السلسلتين ينتج تغيراً في النتائج في كلتا السلسلتين كذلك، ونسبة معينة فلا بد أن تكون هناك علاقة سببية بين المقدمات والنتائج ويمكن التعبير عنها رمزيًا هكذا:

العوامل			النتيجة
1	ب	ج	ص
الحالة الأولى:			
د	هـ	ج	ص
الحالة الثانية:			

والملاحظ من التصميم أن هناك علاقة ترابطية بين (ج) و(ص)، فالتغير في (ج) أحدث تغيراً في (ص) (١).

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ٢٨٥ - ٢٩٤.

### أنواع التصميم التجريبي:

تصنف التصميمات التجريبية تصنيفاً زمنياً بالنظر إلى الوقت الذي يقاس فيه أثر المتغير المستقل، إلى صنفين أساسيين: للتجارب البعيدة، والتجارب القبلية البعيدة. ويقترن هذا التصنيف بآخر يتعلق بعدد الجماعات الضابطة والتي تقسم بدورها إلى: طريقة المجموعة الواحدة، وطريقة المجموعتين المتكافئتين أو المتناظرتين أو العشوائيتين، وطريقة المجموعات المتعددة أو طريقة تدوير المجموعات.

#### ١ - التجارب البعيدة فقط:

يتم قياس المتغير التابع أو الظاهرة محل الدراسة خلال أو بعد تعريض المجموعة التجريبية لتأثير المتغير التجريبي «المتغير المستقل». ويمكن تطبيق هذا النوع على مجموعة واحدة أو أكثر.

#### ٢ - التجارب القبلية - البعيدة:

حيث يتم في هذه الطريقة قياس الظاهرة محل الدراسة قبل أن يدخل عليها المتغير التجريبي «المتغير المستقل» ثم يقيسها بعد أن يدخل عليها المتغير المستقل. ومن خلال الفروق الملاحظة بين القياسين يدرك الباحث أثر المتغير المستقل. وهذه الطريقة يمكن أن تطبق في حالة الجماعة الواحدة ومع الجماعتين أو أكثر بوجود الجماعة الضابطة أو بدونها (١).

#### خطوات المنهج التجريبي:

تتضح خطوات البحث العلمي في تطبيقها على المنهج التجريبي أكثر من غيره من المناهج الأخرى، ولعل خطوات هذه الأخيرة تسجت على منوال المنهج التجريبي الذي يعد عند الوضعيين هو المنهج العلمي الوحيد الذي تتوفر فيه المقاييس التي اصطلموها عليها.

إلا أن الرؤية الوضعية لاقت انتقادات لأدعة وإواجهتها مصاعب لا حصر لها في العلوم الاجتماعية خاصة، مما اضطرها إلى التراجع والتخفيف من غلوها.

(١) الشيباني، مرجع سابق، ص ١٨٠ - ١٨٨.

ويمكن إجمال خطوات المنهج التجريبي في: ضرورة تحديد المشكلة محل الدراسة والتجريب، ليسهل على الباحث أن يختار الخطوات الأخرى ولا يتشتت جهده ويضيع وقته. ثم بعد ذلك تصاغ تلك المشكلة في فروض واضحة ودقيقة قابلة للتحقق والاختبار، بحيث يكون مودى الفرض، أن هناك علاقة سببية منتظمة بين حادثة معينة ومتغير محدد. وبعد ذلك تأتي مرحلة اختيار تصميم تجريبي مناسب واختيار العينة التي ستجرى عليها التجربة، وتصنيف أفراد العينة بدقة تحت المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة والتأكد من تساوي المجموعتين وتعادلتهما وتشابههما من جميع الجوانب إلا وجهاً واحداً، وهو المتعلق بالمعامل التجريبي الذي يوجد في المجموعة التجريبية ولا يوجد في المجموعة الأخرى. ويجب أن تتوفر الأجهزة اللازمة للتجريب والقياس. ثم بعد ذلك جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها وتحليلها، وتفسيرها وكتابة التقرير والإشارة إلى إمكانية التعميم (إذا وجد ما يشبهه<sup>(١)</sup>).

#### التصميمات البحثية شبه التجريبية وقبل التجريبية

##### Quasi Experimental

تتميز تصميمات البحوث شبه التجريبية بعدم توافر شرط العشوائية في توزيع الوحدات على المجموعتين: التجريبية والضابطة، وعدم إمكانية ضبط تأثير المتغيرات الأخرى عدا المتغير المستقل. أما البحوث قبل التجريبية، فإنها تنصف زيادة على ذلك بعدم وجود مجموعة ضابطة، أي أنها تجري على مجموعة تجريبية فقط<sup>(٢)</sup>.

وتعتمد معظم الدراسات في العلوم الاجتماعية ومنها العلوم السياسية التصميمات شبه التجريبية. ومرجع ذلك هو افتقار الباحثين في هذه الدراسات إلى القدرة على التحكم في المتغيرات محل الدراسة، بسبب تعقد الظواهر السياسية وتداخل العديد من العوامل التي يصعب ضبطها، وعدم معرفة درجات تأثيرها وصعوبة خضوعها للقياس والتكميم الدقيقين.

(١) المرجع نفسه، ص ١٧٠-١٧١.

(٢) محمد السيد سليم، «تصميمات البحوث غير التجريبية» في ودودة بدران «محرر» مرجع سابق، ص ١١٩-١٢٠.

وهذا عكس التصميمات التجريبية التي تتمتع بالمقدرة في التحكم وعزل المتغيرات. غير أن علماء الدراسات السياسية يلجؤون إلى محاكاة الدراسات التجريبية ويعملون لجمع المزيد من البيانات والمعلومات وتحليلها وذلك قصد التوصل إلى أسس معقولة تساعد على الاستنتاجات «السببية». والدراسات الاجتماعية والسياسية لا يستطيع فيها إعمال مبدأ العشوائية في اختيار المبحوثين «توزيع الوحدات» أو توزيع الوحدات على المجموعات. ولذلك يلجأ علماء السياسة إلى المقارنة بين المجموعتين، وإن ظهر عدم التكافؤ بين المجموعتين. كما يمكن أن تجري المقارنة الداخلية على المجموعة الواحدة على مرحلتين دون إغضاعها للمتغير التجريبي «المتغير المستقل». ويقوم الدارس في البحث شبه التجريبي بملاحظة ما يحدث؟ ولمن يحدث؟ ومتى يحدث؟ وغير أنه في كل الأحوال لا يستطيع أن يتحكم فيما يحدث، أو من يقع عليهم الأثر أو وقت الحدوث. لذلك يحاول الباحث أن يغلب على هذه المعضلات بجمع المزيد من البيانات والمعلومات من مصادر مختلفة وعبر أزمان عديدة لتحل في النهاية تلك البيانات المستفيضة محل التجربة<sup>(١)</sup>.

ومهما يكن، فإن المنهج التجريبي يظل استعماله محدوداً في الدراسات السياسية. وهو بذلك يفسح المجال للبحوث غير التجريبية سواء التي تسعى إلى اكتشاف علاقات بين متغيرات ولكنها ليست بالضرورة سببية من مثل البحوث القطعية... الخ. أو التي لا تسعى إلى اكتشاف علاقات أصلاً، ولكنها تسعى إلى رصد ظاهرة أو توقعها أو تقييمها بهدف التعرف على ملامحها ومثاله الدراسات الوصفية وغيرها<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) يسيرني حمادة، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٢) السيد سليم، مرجع سابق، ص ١٢٠-١٢٣.

## الاقترابات APPROACHES

سبق تعريف الاقتراب في الفصل الأول، إلا أنه من باب التذكير أعيد تعريفه، فالاقتراب إطار تحليلي يؤخذ كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية، كما أنه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء تعلق الأمر بوحيدات التحليل المستخدمة أم الأسئلة التي تثار، وتحديد نوعية المادة اللازمة للإجابة عن ذلك «كيفية التعامل معها»<sup>(١)</sup>. والاقتراب طريقة للتقرب من الظاهرة المعنية - بعد اكتشافها وتحديد ما - وذلك بقصد تفسيرها، وبالاستناد إلى عامل أو متغير كان قد تحدّد دوره من وجهة نظر الباحث في حركة الظاهرة سلفاً. فإذا كان العامل أو المتغير هو العامل السياسي، كان للدخل أو الاقتراب هو الاقتراب السياسي. وإذا كان المتغير قانونياً كان الاقتراب قانونياً<sup>(٢)</sup>. وتعدد الاقترابات بتعدد الزوايا التي ينظر منها كل باحث للظاهرة، والخلفية الفكرية، والمعرفية، والفلسفية لكل واحد منهم. وبسبب تعدد الظاهرة السياسية، لذلك من المستحسن أن تتكامل الاقترابات التي تستخدم في دراستها، حتى يمكن تغليب الظاهرة على جميع جوانبها بغية السيطرة على خفاياها والوصول إلى أعمقها. إن السعي إلى إدراك الظاهرة وفهمها، يتطلب منا تلمس جميع المسالك الموصلة إليها، بغض النظر عن فلسفتنا بطبيعة الظاهرة السياسية. فوصف الظاهرة بأنها ظاهرة قانونية لا يمنعنا من الوصول إليها عن طريق المسلك النفسي أو السلوكي<sup>(٣)</sup>.

كما أن هناك اقترابات عامة مثل، الاقتراب السلوكي، والوظيفي، واقترابات خاصة مثل، الاقتراب القانوني، أو اقتراب المكانة أو السمعة أو اقتراب صناعة القرار وذلك مقارنة لها مع اقتراب القوة السياسية الذي يعد اقتراباً أشمل لتلك الاقترابات التي تعبر عن جوانب منه.

وساتبع في معالجة هذه الاقترابات رؤية نقدية تفكيكية لها، حيث يتم إرجاع كل اقتراب إلى سيقته الفلسفي والمعرفي والتاريخي، والثقافي، والاجتماعي، والجغرافي، وقدره استيعابه وانفتاحه أو انغلاقه عن حقائق الغير.

(١) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٢) عساف وعلي، مرجع سابق، ص ٥٣.

(٣) حامد ربيع، نظرية التحليل السياسي، مرجع سابق، ص ٦٣.

## الاقتراب القانوني والمؤسسي:

توجد فروق بين الاقتراب القانوني والاقتراب المؤسسي، على الرغم من وجود النقاط المشتركة بينهما، من حيث الموضوعات التي يعالجها أو طريقة معالجتها، وسأتناول كل اقتراب على حدة.

### المطلب الأول - الاقتراب القانوني Legal Approach:

يعد هذا الاقتراب أهم مدخل منهجي استخداماً في كليات الحقوق في أنحاء العالم وفي أوروبا وفي فرنسا على الخصوص، كما يعد اقتراباً قديماً إلى جانب المنهجين التاريخي والمقارن.

ويركز هذا الاقتراب في دراسته للأحداث، والمواقف، والعلاقات، والأبنية على الجوانب القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها، والقواعد المدونة وغير المدونة. وبصيغة أخرى على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية أو تغلته من ضوابطها. فالدراسة القانونية تركز على شرعية الفعل أو المؤسسة أو العلاقة أو عدم شرعية ذلك. كما تهتم بالآفعال والجزاءات. والاقتراب القانوني يفترض وجود مجموعة معايير وضوابط وقواعد ومن ثم يستخدم تلك الضوابط في التوصل إلى شرعية الفعل أو عدمه. وهو اقتراب وصفي، يصف الظواهر من خلال معيار الشرعية والتطابق أو الخرق والانتهاك، ويستخدم مجموعة مفاهيم مثل: الحقوق والواجبات والإلزام والمسؤولية وغيرها من المصطلحات والمفاهيم الأكثر تداولاً في حقل الدراسات القانونية، ويهتم بوصف الإجراءات المتبعة بشأن الاعتداء. كما يركز هذا الاقتراب على للماهدات والألتافات والعقود، من حيث أطرافها وكيفية إعدادها، وتوقعها، والتصديق عليها، وتحديد ما وتفسيرها. وزيادة علم ذلك يبحث هذا الاقتراب حيثيات ترتيب المسؤولية والتمييز بين الأفعال المشروعة وغير المشروعة سواء تعلق هذا بالقانون الداخلي أو القانون الدولي<sup>(١)</sup>.

(١) عطية حسين أفندي، «المنهج الوظيفي ودراسة المنظمات الدولية»، في علي عبد القادر وآخرين، نهجيات حديثة في علم السياسة، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧)، ص ٣١٨.

ويُستخدم هذا الاقتراب في الدراسات السياسية، وذلك بوصفه للمؤسسات السياسية للدولة، ووصفه لحق التصويت وتحديد الشروط التي ينبغي توفرها في المرح، والإجراءات الواجب اتباعها قانونياً في العملية الانتخابية وتأثير ذلك في العملية السياسية سواء تعلق بالمشاركة السياسية أو تأثير ذلك في استقرار الدولة والنظام السياسي أو العكس. كما يفيد الاقتراب القانوني في معرفة مدى التزام القادة والنخب بالقواعد القانونية.

ويمكن عبر الاقتراب القانوني إجراء مقارنات لآداء المؤسسات، وذلك بالنظر إلى الالتزام بالقواعد القانونية في البلدان المختلفة، وبصفة أخرى ما هو اثر عدم التزام المؤسسة بالقواعد القانونية في أدائها، أو على استقرار المجتمع؟ كذلك يمكن عقد مقارنة بين الديمقراطية وعلاقتها باحترام القانون أو بوجود منظومة قانونية مستقلة.

وينضاف إلى ما سبق أنه من الصعوبة بمكان فهم نظام الحكم في أية دولة بعيداً عن قانونها الدستوري والإداري<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من الفوائد التي يمكن أن يقدمها الاقتراب القانوني إلى الباحث، إلا أنه يظل قاصراً عن الإحاطة بالظاهرة من جميع جوانبها، فضلاً عن أنه يركز على الأطر المعيارية الشكلية ويهمل العمليات والتشكلات غير الرسمية على الرغم من أنها قد تكون أكثر تأثيراً. كما أن المدخل القانوني يضيّق من حيز الدراسات حينما يحصر موضوعها في الدولة وأجهزتها الرسمية، وأن الاهتمام بالأطر الرسمية قد يشوه الحقيقة، فقد ينص الدستور على أن أهم الصلاحيات تعود إلى البرلمان إلا أن الواقع يثبت أن الصلاحيات الرئيسية للرئيس. كما أنه يهمل الاعتبارات غير القانونية، كالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التاريخية والثقافية للظاهرة. كذلك يمكن القول: إن القانون هو انعكاس لرغبات المنتصرين في الصراع السياسي، وهو أداة لفرض إرادتهم وتثبيتها<sup>(٢)</sup>. والاقتراب القانوني يتجاهل دور الأفراد في التلاعب بالقاعدة القانونية. كما أنه يقتصر على إطار تحليلي كما هو الشأن

(١) كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، (الكويت: وكالة للطبعات، ١٩٨٥)، ص ٢٢.

(٢) محمد ربيع، مرجع سبق، ص ١٨٣-١٨٤.

بالنسبة إلى الاقتراب الوظيفي، أو النظامي، أو الاقتراب الطبقي.

وعموماً فإن فاعلية التحليل تزداد كلما اقترن استخدام المدخل القانوني بمدخل أخرى في دراسته الظواهر السياسية، أي أن يتناول التحليل الجوانب القانونية للظاهرة والجوانب الاجتماعية ومعنى آخر أن تشمل الدراسة الأطر، والعمليات، والنسب الكائنة خلف المؤسسات والتصرفات. وإذا كانت الدراسات القانونية قد شهدت تراجعاً كبيراً مع بروز المدرسة السلوكية واهتمامها على الدراسات السياسية لعقدين من الزمن على الأقل، وخصوصاً في أمريكا، فإن الاقتراب القانوني ما زال له نصاره وخصوصاً في فرنسا، وما يزال صالحاً لدراسة الكثير من الظواهر السياسية خصوصاً حينما يمتزج باقتربات أخرى.

### المطلب الثاني - الاقتراب المؤسسي Institutional Approach

يمكن القول: إن الاقتراب المؤسسي قد مرّ بمرحلتين: المرحلة التقليدية التي كان الاهتمام فيها منصّباً على الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وكانت الدراسة تطبع بالطابع الشكلي الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية وتغلب فيه النظرة الوصفية والتاريخية والدستورية. ويتجاهل هذا الاقتراب عموماً - السلوك السياسي والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والايدولوجي الذي تتحرك فيه المؤسسات، كما يتجاهل الفاعلين غير الرسميين؛ كالتطبيقات الاجتماعية، والقوة السياسية، وظلت هذه المرحلة حتى بروز الحركة السلوكية وتسيدها. والمرحلة الثانية والتي اتبعت فيها المؤسسة الحديثة أو التاريخية، ولئن ظهرت بعض بذورها في أواسط الستينيات على يد العالم السياسي الأمريكي «صمويل هنتنجتون» وذلك في كتابه الشهير «النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة»<sup>(١)</sup>. إلا أن عودة للمؤسسة الحديثة برزت بشكل جلي في الثمانينيات<sup>(٢)</sup>.

ويعتمد اقتراب المؤسسة الشرح والتفصيل الوصفي للمؤسسة من حيث:

١- الأهداف من تكوينها، هل تأسست بقصد تحقيق غرض عام، أو من أجل تحقيق

(1) Contori and Ziegler, op. cit., pp. 199-201.

(2) Lane and Svante, op. cit., p. 169.



محاسب خاصة، وهل قصد بها تحقيق الفاعلية في الأداء أو مجرد إضفاء شرعية زائفة؟.

٢. مراحل تطورها، وما هي العوامل التي كانت لها الأدوار الحاسمة والتأثيرات الكبيرة في شكل المؤسسة، وأداتها (هل التغيير الذي لحق المؤسسة كان يفعل نضجها وتطورها الطبيعي، أو بسبب ثورة، أو بفعل عوامل اقتصادية وثقافية واجتماعية)؟.

٣. تجنيد الأعضاء في المؤسسة، والملاحظ أن عملية التجنيد تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتجنيد قد يتم عبر الانتخابات أو التعيين أو الجمع بينهما.

٤. الوسائل التي تستخدمها المؤسسة من أجل المحافظة على بقائها.

٥. هياكل المؤسسة وأبنيتها أي ما يتكون هيكل المؤسسة؟.

٦. علاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات.

٧. اختصاصات المؤسسة حسب ما ينص عليه الدستور والقوانين.

٨. النقل النسبي للمؤسسات من حيث الأهمية والفاعلية والقوة والتأثير.

٩. التنظيم الداخلي للمؤسسة وتوزيع الأدوار فيها<sup>(١)</sup>.

فالاقتراب المؤسسي التقليدي يولي أهمية بالغة للأبنية والهياكل، والأطر الرسمية ومدى التزام المؤسسات بالقواعد الدستورية، وكان علماء السياسة التقليديون الذين يستخدمون هذا الاقتراب يركزون على الدولة ومؤسساتها الرسمية كالحكومة، والبرلمان، والسلطة القضائية، والبيروقراطية. ويعتمدون الوصف الدقيق والتفصيلي لمكونات النظام السياسي (الحكومي)، فالنظام السياسي كان يطلق على الحكومة ويتجاهل العناصر الأخرى للنظام السياسي (التفاعلات السياسية، الرسمية وغير الرسمية، حيث تضم إلى جانب الحكومة الأحزاب، والجماعات، والقوى الفاعلة في المجتمع، حتى ولو لم ينص عليها الدستور).

كما يهتم هذا الاقتراب بالتطور التاريخي لبعض المؤسسات وهذا برؤية شكلية تركز على العدد، أو على بروز هيكل، أو اختفاء آخر، ولكن دون أن تولي أهمية تفسيرية

(١) المنوفي، مرجع سابق، ص ١٣-١٥، ونصر عارف، مرجع سابق، ص ١٦٤-١٦٥.

لصيب الظهور أو الاختفاء. وكان المتبعون لهذا الاقتراب يتناولون النظام السياسي في دراستهم له من منطلق القانون الدستوري، فعلى سبيل المثال، يرى عبد الحميد متولي: «إن النظام السياسي لبلد من البلاد يقصد به نظام الحكم فيها، وهو الذي يتناول شرحه علم القانون الدستوري»<sup>(٢)</sup>.

وهكذا وجدنا كتابات هؤلاء تهتم بوصف الدولة وأركانها ووظائفها القانونية التقليدية (الشرعية، التنفيذية، القضائية) أو تصف شكل الدولة (موحدة أو اتحادية) كما تصف شكل الحكومة أو الحكومات (ملكية أو جمهوري) وأنواع الحكومات (برلمانية، رئاسية، أو حكومة جمعية). كما تهتم بوسائل إسناد السلطة هل يتم عن طريق الانتخاب أو التعيين أو الوراثة؟<sup>(٣)</sup> فالظاهرة السياسية في رؤية هذا الاقتراب يحكمها إطاران، إطار شرعية المؤسسة أي خضوعها للقواعد الدستورية المنظمة للمؤسسات، وإطار شكل المؤسسة أي النمط البنائي التراتبي للمؤسسة وعلاقاتها بالمؤسسات الأخرى. إلا أن المؤسسة الحديثة لم تعد تكتفي بالأطر الشكلية، ولكنها عملت على إغنائها بمعالجتها لتفاعل المؤسسة مع بيئتها، واهتمت بالتأثيرات المتبادلة بين المؤسسة والبيئة التي توجد فيها. وهكذا أدخلت السياقات الثقافية والاقتصادية، والاجتماعية، والجغرافية، والتاريخية التي تبادل التأثير مع المؤسسة التي تعيش ضمنها.

فالمؤسسة يمكن أن تكون متغيراً مستقلاً يستطيع أن يشكل البيئة ويؤثر فيها. وذلك على الأقل - بمقدار ما تشكل المؤسسة بآثار البيئة. والمؤسسة لها دور أساسي في عملية إدارة التحديث يمكن أن تؤده أو تعجز عن أدائه<sup>(٤)</sup>. فالاقتراب المؤسسي الحديث وهو يولي أهمية للبعد المؤسسي لدراسة الظواهر السياسية، يربط كل ذلك ببقية الأوضاع الاقتصادية والثقافية التي توجد فيها المؤسسة (فالمؤسسات السياسية أصبحت تحظى بأهمية

(١) علي الدين هلال، محاضرات النظم السياسية المقارنة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٥/١٩٧٦)، ص ٦.

(٢) للكان نفسه.

(3) Contori and Ziegler, op. cit., p. 201.

كمحددة للسياسة العامة في علاقتها ببقية الشروط الاقتصادية والثقافية على حد تعبير (ويلدانسكي ١٩٨٦) <sup>(١)</sup>. لقد ازداد الاهتمام باستخدام الاقتراب المؤسسي في دراسة السياسة العامة، بمعنى ما هي الآثار التي تتركها المؤسسة في مخرجات الدولة؟ حيث يفترض في المؤسسة أنها المتغير المستقل، ونمط السياسة هو المتغير التابع. وأن هناك مجموعة خاصة جداً من المؤسسات لها التأثير الكبير إن لم يكن الغالب في الحياة السياسية لكل بلد من البلدان. ففي بعض منها قد تكون تلك المؤسسات مؤسسات اقتصادية، وفي أخرى قد تكون عسكرية، وفي ثالثة يمكن أن تكون مؤسسات دينية، وفي رابعة قد تكون اجتماعية، وفي خامسة يمكن أن تكون قبلية. غير أنه يمكن أن تتداخل مجموعة من أصناف هذه المؤسسات فيما بينها وإن اختلف تأثيرها، وتلعب خصائص المؤسسات وأنماطها أدواراً في قدراتها التأثيرية، فالأنظمة الحزبية (أحادية، ثنائية، تعددية) يختلف تأثيرها، وكذلك أنماط الجماعات والمؤسسات البيروقراطية والعسكرية والاقتصادية وغيرها تطبع الحياة السياسية وتؤثر فيها، وتؤثر في أداء الدولة واستقرارها، كما تؤثر في العلاقة بين المجتمع والدولة.

لقد تعددت الدراسات التي تتناول المؤسسات والأنماط النظرية والتحليلية التي يستخدمها الباحثون. فقد اهتم «هنتنجتون» بدراسة المؤسسات وأبعادها، وأنماطها، وآثارها ووضع مقاييس تعتمد على مؤشرات معينة لتحديد تلك الأنماط والمستويات، حيث حدد أربعة معايير لقياس مستوى المؤسسة (البناء المؤسسي) وهذه المعايير هي:

**أولاً - التكيف:** ويقصد به مقدرة المؤسسة على الاستجابة للتأثيرات الداخلية والخارجية ومواجهتها من خلال ترتيبات معينة كإحداث تغييرات في الأشخاص أو الوظائف، وتقاس هذه القدرة باستخدام المؤشرات التالية:

**١- العمر الزمني:** فكلما كان عمر المؤسسة طويلاً كانت على التكيف أقدر، والعكس صحيح، بل إن المؤسسة الأكثر رسوخاً في القدم هي أكثر تأثيراً وبشكل إيجابي في تعزيز كل من أداء الدولة واستقرارها.

(1) Lane and Svante, op. cit., p. 152.

**٢- العمر الجيلي:** ويهتم بالتغيرات في القيادة العليا للمؤسسة ومدى تعبيرها عن المتغير الجبري، أي هل انتقلت القيادة سلمياً من جيل إلى جيل؟ فالمؤسسة التي يتم فيها الانتقال وفقاً لقواعد مقررة وبشكل هادئ وسلمي هي أقدر على التكيف من المؤسسة التي لم فيها عملية الانتقال للقيادة بصورة عنيفة ودمرية، أو يحدث التغير القيادي في إطار الجدل نفسه.

**٣- التغير الوظيفي:** هل غيرت المؤسسة في مهامها الرئيسية؟ فالمؤسسة التي تغير من وظائفها أكثر قدرة على التكيف من التي تعجز عن ذلك.

**ثانياً - التعقيد:** بمعنى أن تضم المؤسسات مجموعة من الوحدات المتخصصة وتقوم بمجموعة من الوظائف، فإداء المؤسسة لمجموعة من الوظائف يكفل لها الاستمرار، ويقاس التعقيد بالمؤشرين التاليين:

١- درجة تعدد وحدات المؤسسة وتنوعها.

٢- درجة تعدد وظائف المؤسسة وتنوعها.

**ثالثاً - الاستقلالية:** وتشير إلى مدى حرية المؤسسة في العمل. وتقاس بـ:

١- الميزانية: هل للمؤسسة ميزانية مستقلة؟ وهل لها حرية التصرف فيها؟

٢- شغل المناصب: إلى أي حد تتمتع المؤسسة بالاستقلال في تجنيد أعضائها؟

٣- الرابطة: التماسك: ويقصد به درجة الرضا أو الاتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة.

**ويعاى بالمؤشرات التالية:**

١- مدى انتماء الأعضاء للمؤسسة.

٢- مدى وجود أجنحة داخل المؤسسة خاصة في مناسبات التغير القيادي.

٣- مدى وجود خلافات داخل المؤسسة بوجه عام، وما إذا كانت تتعلق بمبادئ

المؤسسة وأهدافها أو بقضايا هامشية <sup>(١)</sup>.

(١) اللدوني، مرجع سابق، ص ١٧ - ١٩.

## المدرسة السلوكية

حظيت السلوكية باهتمام الدارسين في حقول الدراسات الاجتماعية، فقد كتب فيها الكثير من المؤلفات والمقالات، وانتشر استخدامها في أنحاء الجامعات العالمية، واستخدمت كمداخل واقتراحات لتناول الظواهر الاجتماعية والسياسية. لقد شكلت ثورة علمية حقيقية بمبادئها للاقتراحات التقليدية التاريخية والفلسفية والقانونية والمؤسسية التقليدية. رواجها ونفوذ الكثير من الباحثين، كما لقيت مساندة الكثيرين منهم. وقد بلغت ذروتها بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينيات بيسط رؤيتها العلمية في مجال العلوم الاجتماعية. ويمكن إرجاع بروز السلوكية وتسيدها إلى مجموعة عوامل يمكن إيجازها فيما يلي:

١- النتائج المشرقة التي حققتها العلوم الطبيعية: لقد حققت العلوم الطبيعية نتائج كبيرة، وأرجع ذلك إلى المناهج العلمية المشرقة التي اتبعتها تلك العلوم. وهذا ما دفع بالكثير من علماء الانثروبولوجيا لاقتفاء آثار تلك العلوم باستخدام مناهجها، ثم تبهم ذلك علماء الاجتماع والنفس، الذين أرادوا دراسة السلوك الإنساني كما تدرسه علوم البيولوجية (علوم الأحياء). وحاولوا استعارة الكثير من مفاهيم تلك العلوم وافتراساتها اعتقاداً منهم أيضاً أن المجتمع يمكن أن يدرس على أنه كائن حي يخضع للأطوار نفسها التي يخضع لها ذلك الكائن الحي، من حيث النمو والتكيف والظهور، وكان لكشابات «الميتافسكي» و«راد كليف براون» و«برسونز» أبعاد الأثر في ذلك. وقد زكى هذه الفكرة ارتباط مفهوم العلم في تلك المرحلة بالعلوم الطبيعية ومنهجيتها، لذلك وحتى تحصل العلوم الاجتماعية على صفة العلمية ينبغي لها أن تقترب من مناهج تلك العلوم ومفاهيمها وافتراساتها<sup>(١)</sup>.

وقد أخذ علم السياسة بعد ذلك، الاقتراب السلوكي من علم الاجتماع وعلم النفس وبعضاً من اقتراحاته الأخرى من علم الاجتماع (الوظيفية).

وعموماً لقد تعددت الدراسات التي تناولت المؤسسات عموماً أو بعضاً منها، فهناك من الباحثين من اهتم بدراسة الأحزاب، وهناك من ركز على دراسة المؤسسات العسكرية أو البيروقراطيات وغير ذلك.

كما أن فكرة المؤسسة تم نقلها إلى العلاقات الدولية، حيث اهتم العديد من الباحثين بدراسة المؤسسات الدولية وتأثيراتها المختلفة، ودورها في الصراع والاستقرار الدوليين.

لقد جاءت المؤسسة الحديثة كرد فعل لإخفاق الدراسات الأحادية النظر والتي تركز، إما على أبنية الدولة وبالمقابل تلك التي تركز على أثر التوازنات الاجتماعية (أثر المجتمع) وتجاهل مؤسسات الدولة، وأعلن الاقتراب المؤسسي الحديث أنه يحاول شرح التأثير المتبادل المفتوح بين الدولة والمجتمع، والطرق التي تؤثر بها الأشكال المؤسسية في عملي الدولة والمجتمع. فالمرسبون يقتضون دوراً أكثر ذاتية للمؤسسات، فالترتيبات المؤسسية تؤثر في الصراع بين فاعلي الدولة والمجتمع، حيث إن تلك الترتيبات توجد الساحات التي تنصارع فيها قوى المجتمع، بالإضافة إلى إيجاد الشروط والموارد المتاحة. كما أن المؤسسات سوف تكون وسيطاً بين مصالح وقدرة فاعلي الدولة والمجتمع<sup>(٢)</sup>.

وعموماً، فإن الاقتراب المؤسسي يرى أن السياسة هي نتاج المؤسسات التي تستطيع أن تؤثر بشكل كبير في العملية السياسية. إلا أنه ينبغي أخذ دور الأفراد وقيمتهم وكذلك السياق الثقافي والاجتماعي للمؤسسة في عين الاعتبار.

\*\*\*

(1) Marian fendius Elman, "the foreign policies of small states" in British Journal of political science, vol. 25 (April, 1995), pp. 181-190.

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ١٣٢.

٢- عدم مقدرة المدرسة التقليدية واقترباتها المختلفة ( الفلسفية، والتاريخية والفانونية ) على مجابهة التحديات المطروحة عليها وعجزها عن تفسير الأحداث الكبرى مثل الحرب العالمية الأولى وحتى الثانية، وبروز النازية والفاشية، والنهاية المنظمة ديمقراطية وصعود دكتاتوريات، وحدوث الكساد الاقتصادي العالمي الكبير، كل هذه الأحداث كانت بحاجة إلى تفسير. فازداد الانتقاد تلك الافتراضات التقليدية، وأصبح الباحثون والمفكرون يدعون إلى إيجاد وحدات تحليل جديدة، ومناهج وأقترابات جديدة تدرس الظواهر دراسة علمية وتستخدم أدوات وتقنيات جديدة على غرار ما حدث في العلوم الطبيعية والاجتماعية وعلم النفس على الخصوص الذي شهد ثورة علمية على يد «جون واطسون» الذي نشر مقالة تحت عنوان «علم النفس كما يراه السلوكي» عام ١٩١٣، لثبوت مرحلة جديدة في عمر الدراسات النفسية وهي إزلال النظرة السلوكية محل النظرات السابقة. وهكذا بدأت مفاهيم جديدة تدخل حقل علم النفس من مثل «الموضوعية، والأميريقية، والتجربة المتحكم فيها، وأدوات القياس، والتركيز على سلوك الفرد وليس على قيمه. وقد انتقلت هذه الرؤية السلوكية إلى علم الاجتماع ثم لاحقاً إلى علم السياسة. وكانت بعض الدراسات المتناثرة في علم السياسة قد بدأت تنحى منحى سلوكياً بافتراضها وحدة تحليل سياسية جديدة محل الوحدات القديمة، ومن هذه الدراسات دراسة «آرثر بنتلي» في كتابه «عملية الحكم» عام ١٩٠٨ والذي اعتبر فيه الجماعة كافتراق لتحليل العملية الحكومية.

وبعد الحرب العالمية الأولى ازداد اهتمام العلماء الأمريكيين بالداخل السلوكية وأدواتها في تحليل الظواهر السياسية والاجتماعية، وذلك ما فعلته الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية (A.P.S.A) التي انبثق منها مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية (S.S.R.C) عام ١٩٢٣. وكان لهذا المجلس دور كبير في تطوير العلوم الاجتماعية. وقد برز في هذه الحقبة العالم السياسي الأمريكي «تشارلز ميرهام» الذي عمل بقوة على تحويل علم السياسة إلى التركيز على دراسة السلوك الواقعي للناس، بدلاً من تحليل المؤسسات والدساتير وآراء الفلاسفة. ثم تبعه تلامذته رواد الثورة السلوكية من أمثال «هارولد لاسويل» و«ديفيد ترومان» و«هربرت سايمون» و«ولند».

وعلى الرغم من أن المدرسة السلوكية بدأت أعمالها مع مطلع القرن العشرين، إلا أنها تأخرت عن ذلك في حقل الدراسات السياسية. فإرساء قواعد التحليل السلوكي بشكل بارز فيها كان مع الحرب العالمية الثانية، حيث هيمنت السلوكية على الدراسات الاجتماعية<sup>(١)</sup>.

### تعريف السلوكية:

السلوكية هي حركة فكرية تعتمد السلوك كوحدة تحليل، وبصيغة أخرى الاقتراب السلوكي، هو محاولة للتقرب من الظاهرة السياسية عبر السلوك بالبحث عن تفسير الجوانب الأميريقية للحياة السياسية بواسطة اقترابات ومناهج ومعايير التحقق، واختبار الصدق أو صحة الافتراضات، وفق مبادئ وقواعد محددة، وتقاليده وأسس البحث الأميريقي الحديث. وتستهدف السلوكية جعل الدراسة السياسية أكثر علمية<sup>(٢)</sup>.

وقد حدد «ديفيد إستون» منطلقات الحركة السلوكية ومركزاتها فيما يلي:

- ١- هناك مظاهر للتمائل، وأوجه للتنظيم يحملها السلوك السياسي، هذه المظاهر يمكن التعبير عنها في شكل تعميمات أو نظريات، ذات قيمة تفسيرية وقبضية.
- ٢- إمكانية اختبار صحة التعميمات، وصحة النظرية.
- ٣- استخدام الأدوات الفنية وتقنيات البحث ووسائل الحصول على البيانات وتجميعها ولقسيها (توجه هذه الأدوات لملاحظة السلوك وتسجيله وتحليله).
- ٤- استخدام الأسلوب الكمي (لما تتطلبه الدقة في تسجيل البيانات وتقرير النتائج).
- ٥- الفصل والتمييز بين الافتراضات المرتبطة بالتقييم الأخلاقي، وتلك المرتبطة بالتفسير الأميريقي.

٦- إضفاء طابع نظامي على البحث، وتعني النظامية أن النظرية والبحث ينظر إليهما كاجزاء متماسكة لجسد مترابط، منطقياً، ومنظماً ومرتب للمعرفة.

٧- الاهتمام العلمي المجرد بالبحث في مفهوم السلوك وتفسيره قبل الاتجاه إلى استخدام

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ١٩٩-٢٠١.

(٢) رشاد، مرجع سابق، ص ٩٨.

المعرفة العلمية من أجل التعامل مع مشكلات المجتمع.

٨. التكامل بين البحث السياسي والبحوث في مختلف فروع العلوم الاجتماعية الأخرى؛ لأنها تعالج الموقف الإنساني ككل<sup>(١)</sup>.

ويمكن القول: إن السلوكية تعتبر السلوك السياسي هو وحدة التحليل وليست المهتسات، وفي هذا الصدد ركزت على دراسة السلوك الانتخابي وعملت على تكديس بيانات هائلة بشأنه. كما عملت على تجاوز أدوات الأتقنرات التقليدية واستخدمت بدلها أدوات البحث الأبريقي، كالقياس والمقابلة والمؤشرات الكمية المختلفة.

٩. لقد أدخل السلوكيون مصطلحات جديدة إلى حقل الدراسات السياسية، من مثل مفهوم النظام، والقرار، والسلوك، والحدود، والبيئة، كما عملوا على إغناء حقل الدراسات السياسية باقترايات جديدة وأدوات بحث عديدة استعاروها من الحقول المعرفية الأخرى. خصوصاً وأن السلوكية تركز على التعاون بين حقول العلوم الاجتماعية المختلفة.

وعموماً لقد سببت السلوكية إلى التوصل إلى صيغة علمية للعلوم السياسية، وهذا يتم خلال منظومة متكاملة من المبادئ والأفراضات العلمية. وتطويع التصميمات الأبريقيّة والنظرية المنظمة، واستخدامها في شرح الظواهر السياسية بالتركيز على السلوك البشري، والتركيز على الأنشطة وليس على المؤسسات أو الهياكل فهذه في المحصلة هي مجموعة نشاطات وسلوكيات، فلهذه ليست المؤسسة في ذاتها، ولكن الأنشطة التي تحدث داخلها<sup>(٢)</sup>. إلا أن المدرسة السلوكية لقيت انتقادات لأذعة في نهاية الستينيات بسبب تجاهلها قطاعاً مهماً من المجتمع، واهتمامها بالأطر النظرية البحتة، وبسبب الأحداث التي وقعت في حقبة هيمنة السلوكية وعجزها عن تفسيرها أو توقعها. وجاء النقد من السلوكيين ذواتهم، فقد دعا أحد أبرز علماء السياسة السلوكيين وهو «ديفيد إستون» عام (١٩٦٩) إلى ثورة جديدة في علم السياسة وقد سميت الثورة ما بعد - السلوكية؛ والتي لم تكن نظرية أو في ما يتعلق بالنظرية أو التغير في مناهج البحث، ولكنها تغير في التوجه بسبب عدم الرضا عن

(١) المرجع نفسه، ص ١١٠-١١٢.

(٢) نصر عارف، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

الفرجة السائد في البحث السياسي. وكانت هذه الثورة الجديدة تدعو إلى ضرورة انخراط البحث السياسي في قضايا المجتمع والمساهمة في حل مشاكله<sup>(٣)</sup>.

غير أن النقد اللاذع جاء من خارج السلوكيين، والذين رأوا في علم السياسة تحت المظلة السلوكية أنه قد فقد طابع السياسة وتفرداها وخصوصيتها؛ لأنه ابتعد عن احتياجات الناس، وأوغل في القضايا المنهجية والنظرية واهتم بالأدوات والتقنيات على حساب قضايا المجتمع واحتياجاته. كما اتهموا السلوكيين بأنهم محافظون وميالون إلى الترسيع الشديد للواقع القائم. وأن السلوكية قد اهتمت بدراسة السلوك التصوري وتجاهلت موضوعات علم السياسة الأخرى. كما زعمت السلوكية أنها تستبعد القيم من دراستها وهل يثنى للباحث ذلك ويحترق من قيمه وتصوراته المسبقة، والسلوكية ذاتها التي زعمت تحريها من القيم أرسيت قيماً وداقت عنها وسخرت لها معظم كتاباتها وذلك مثلاً في ما يتعلق بانتصاراتها للبرالية الغربية وديمقراطيتها. كما انتقدت السلوكية لتشبيهاها الظاهرة السياسية بالظاهرة الطبيعية، فالظاهرة الاجتماعية تفرق شكلاً ومضمناً عن الظاهرة الطبيعية، لذلك فإن تعقد الظاهرة الاجتماعية يحتاج إلى أساليب مختلفة عن الأساليب المستخدمة في دراسة الظاهرة الطبيعية.

وقد انتقد دعاة اليسار الجديد، علم السياسة السلوكي بأنه محافظ وبقل المجتمع القائم كما هو والذي هو مجتمع مادي وإمبريالي. وأن السلوكيين يتجاهلون الجوانب القيمة في كتاباتهم والمشاكل الضاغطة في حياة مجتمعهم اليومية، وقد أفستدتهم علاقاتهم مع الحكومة ومع المؤسسات المختلفة. إن الثورة (ما بعد السلوكية) هي اتجاه عريض يضم تيارات متعددة داخله ففيها من يسعى إلى ترشيد السلوكية ومنها من يعمل على تقويض بنيانها<sup>(٤)</sup>. وتراجع السلوكية لا يعني بالضرورة انتهاءها كإداة تحليل وبحث، ولكن تقلص دورها بسبب ظهور مداخل أخرى ونماذج مختلفة تسعى لتفسير الظواهر السياسية.

(1) Ada W. Finifter (ed.), Political Science: the state of discipline, (Washington D.C.: A.P.S. A., 1983), p. 27.

(٢) رشاد، مرجع سابق، ص ١٢٤-١٨٨.

## الاقتراب النسي (النظمي) Systemic Approach

يتميز اقتراب تحليل النظم مع غيره من الاقترابات الأخرى تحت مظلة التوجهات السلوكية، التي سعت لاقتفاء مناهج العلوم الطبيعية التي حققت إنجازات مشرفة في ميادينها.

وقد استمد الاقتراب النظمي فكرته الأساسية من « النظرية العامة للنظم » التي تمتد للمنطق النظري التحليلي لجميع المستخدمين المفهوم النظام في تحليلاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لقد أراد انتصار النظرية العامة للنظم أن يؤسسوا منهجية موحدة لتحليل مختلف القضايا.

ويرجع الفضل في إرساء قواعد هذه النظرية، وتطويرها إلى « برتالانفي » Bertalanffy. وقد طبقت هذه النظرية في علم الأحياء والفيزياء الحديثة، وفي الدراسات الأيكولوجية ثم انتقلت بعد ذلك إلى حقل الدراسات السلوكية والاجتماعية. وتتركز هذه النظرية على افتراض مفاده (النظام المفتوح) الذي ينظر إلى ظواهر الكون الحية على أنها نظم مفتوحة تتميز بوجود علاقات تبادلية مستمرة بينها وبين البيئة التي توجد فيها، وهذا بعكس التفكير الفيزيائي الكلاسيكي الذي غلبت عليه فكرة النظام المغلق<sup>(١)</sup>.

ويعود الفضل إلى عالم السياسة الأمريكي « ديفيد إستون » وتطوير اقتراب تحليل النظم وإدخاله إلى حقل علم السياسة، ثم تبعه آخرون من أمثال « كارل دويتش » و « الموند » و « برينشر » وغيرهم كثيرون، وقد عمل « إستون » على تطوير هذا الاقتراب عبر مراحل، كانت بدايتها عام (١٩٥٣) حينما نشر كتابه (النظام السياسي) Political System وتبع ذلك بمقالة شهيرة عام ١٩٥٦ أسهمت في توضيح أفكاره وجاء كتابه « تحليل النظم السياسية » Analysis Of Political Life عام ١٩٦٥ أكثر توضيحاً للنظام السياسي وطرق عمله

(١) حالة سمودي، « استخدام تحليل اقتراب النظم » في ودودة بدران (محرر)، اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص ٢١-٢٢.

ومكوناته والمفاهيم التي استخدمها.

لقد نظر « ديفيد إستون » إلى الحياة السياسية على أنها نظام (نسق) سلوك موجود في بيئة تتفاعل معها أخذاً وعطاءً من خلال فتحتي « المدخلات » Inputs « والمخرجات » Outputs وأن هذا النسق بمثابة كائن حي يعيش في بيئة فيزيائية مادية، وبيولوجية، واجتماعية، وسيكولوجية. هذا النسق السياسي هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثاً وتأثيرات يتطلب من أعضائه النسق الاستجابة لها. ينيق مفهوم « إستون » عن النسق من العلوم الطبيعية وعلم الأحياء حيث يقول: إن علم السياسة في حاجة إلى نظرية عامة في العملية الحيوية كتلك التي في علم الطبيعة وعلم الأحياء<sup>(١)</sup>.

لقد شبه « إستون » السلوك السياسي وناظره بالمعاملات الوظيفية للكائن الحي كما فعل « برستوز » في علم الاجتماع.

فالكائنات الاجتماعية وفقاً لاقتراب تحليل النظم يمكن أن نعتها بصفة النظام نظراً لأنها تفل مجموعة من العناصر أو المتغيرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بينها. هذه الكائنات مفصولة بحدود تفصلها عن بيئاتها، وأن كل واحد منها يسمى للحفاظ على ذاته بواسطة مجموعة من العمليات المختلفة، خاصة عندما يتعرض لاضطراب سواء من داخل حدوده أو من خارجها مع بيئته الأوسع. وهذا الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صوره كما يراه « إستون » هو دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع. وتبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية أي: بين المدخلات والمخرجات<sup>(٢)</sup>. لقد بنى « إستون » إطاره على مجموعة من الفروض التي تعتمد مجموعة من المفاهيم التي أدخلها إلى حقل الدراسات السياسية والتي تعينه في دراسة النظم السياسية، ومن هذه المفاهيم:

(١) رشاد، موجه سابق، ص ٢٤٦.

(٢) جابر سعيد عوض، « اقتراب تحليل النظم في علم النفس »، في ودودة بدران (محرر)، مرجع سابق، ص ٢-٣.

١- مفهوم النظام System والذي عده «إستون» بمثابة وحدة التحليل الأساسية في اقتراب التحليل النظامي، والنظام عنده هو : مجموعة من العناصر المتفاعلة والمتراصلة وظيفياً مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من أن التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية العناصر<sup>(١)</sup>. وأي نظام يمكن أن يشكل في ذاته نظاماً كلياً شاملاً (فالنظام السياسي) يشكل نظاماً كلياً بالنسبة إلى النظام الحزبي الذي يمثل نظاماً فرعياً من النظام السياسي الكلي، والنظام السياسي يتحول إلى نظام فرعي بالنسبة إلى النظام الدولي.

والنظام السياسي هو نسق من التفاعلات يسوده نوع من الاعتماد المتبادل بين مكوناته، وله حدود تفصله - (تحليلاً) - عن النظم الأخرى، وله محيط أو بيئة يتحرك فيها. كذلك فإن النظام السياسي هو جزء من النظام الاجتماعي الكلي، لقد اهتم «إستون» بالكبشقة التي يتمكن بها النظام السياسي من البقاء والاستمرار في ظروف تتميز بالضغط والتغير. والنظام السياسي عند «إستون» هو بنية نظري واسع وكامل ومرن، ويتكون من مجموعة من المتغيرات بغض النظر عن العلاقات الموجودة بينها - هذا النظام يعيش في بيئة يتبادل التأثير معها.

٢- البيئة Environment: يعيش النظام السياسي في بيئة، وتعني كل ما هو خارج النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته، غير أن كلا من النظام والبيئة يؤثر بعضهما في البعض الآخر. هذه البيئة تقسمها إلى بيئة داخلية وخارجية بالنسبة إلى المجتمع. والقسم الداخلي للبيئة يتضمن الأنساق المرتبطة بالمجتمع الذي ينتمي إليه النظام السياسي، إلا أنها منفصلة عن النظام السياسي. وتشمل النظم الداخلية (الأنساق الداخلية) : مجموعة السلوكيات، والاتجاهات والأفكار التي يمكن أن يطلق عليها (الاقتصاد، الثقافة، البناء الاجتماعي، أو الشخصية)، حيث تمثل محركات المجتمع ومجموعة أدواره، والنسق السياسي في حالة تفاعل معها، كما أن هذه الأنساق الأخرى تمثل مصدر الضغوط والتأثيرات المتعددة والتي تعمل على قلبية الشروط التي يتوجب على النظام السياسي أن ينشط ويتحرك في ظلها. وأما القسم الثاني من البنية المسمى البيئة الخارجية للمجتمع، ويتضمن كل الأنساق الواقعة خارج المجتمع المعني، وتتمثل في الأنساق الدولية (السياسية، الاقتصادية، الثقافية)

(١) عوض، مرجع سابق، ص ٤.

وتشكل النسق الدولي الكلي. ويمكن التمثيل لبيئة النسق كما حددها «إستون» في ما يلي (جدول ٢)

وتشكل البيئة الداخلية مع البيئة الخارجية البيئة الكلية للنظام السياسي، وتقع خارج النظام السياسي<sup>(٢)</sup>. وحيث إن النسق السياسي هو نسق مفتوح، فمخرجات البيئة بالنساقها المختلفة تؤثر في النسق السياسي من خلال فتحة المدخلات، كما أن النسق يؤثر في البيئة بما يخرجه من قرارات وأفعال وتصرفات وسياسات عبر فتحة المخرجات.

٣- الحدود Boudaries: سبق الذكر أن النسق السياسي لا يوجد في فراغ، ولكنه يعيش في بيئة يتفاعل معها. وحتى يتمكن «إستون» من عملية التحليل، رأى أن يفصل بين النظام السياسي وبيئته وذلك في إطاره التصوري الذي يجعل فيه للنظام بداية ونهاية، أي حدوداً توضح بداية النظام السياسي ونهاية الأنظمة الأخرى. هذه الحدود التصورية بين النظام السياسي وبيئته تختلف من مجتمع إلى آخر وتتأثر بالقيم والأوضاع الاجتماعية والثقافية السائدة، وهذا ما ذهب إليه «الموند» و «هال» في تطويرهما لاقترب تحليل النظم<sup>(٣)</sup>.

٤- المدخلات Inputs: هي كل ما يتلقاه النظام السياسي من بيئته الداخلية أو الخارجية، وهي جملة التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالنظام والتي تؤثر فيه، إنها تلك الأحداث الخارجية عن النظام، ولكنها تعمل على تبدله وتغييره، أو التأثير فيه بأية صورة كانت.

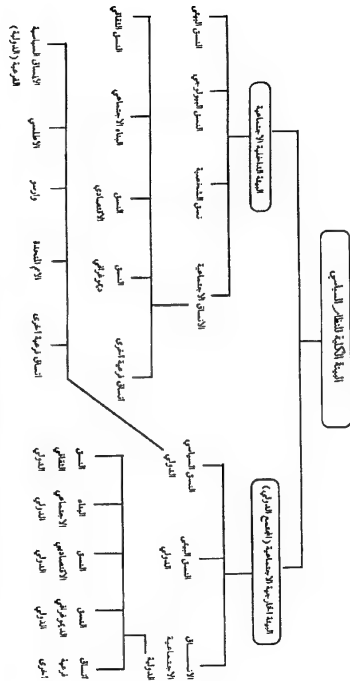
والمدخلات يمكن اعتبارها كمؤشرات لاختصار التأثيرات المهمة في تشكيل الضغوط التي تعبر الحدود الموجودة بين الأنساق المناظرة والنسق السياسي. ويقسم «إستون» المدخلات إلى : مطالب Demands وتأييد Support وقد أضاف «وليم ميتشل عام ١٩٦٢ عنصرًا ثالثًا سماه للموارد، وذلك في إطار تطويره لنموذج «إستون»<sup>(٤)</sup> - فالمدخلات هي بمثابة المادة الأولية

(1) David Easton, Analyse du systeme politique, Traduction de pierre Rocheron, (Paris: Armand colin, 1974) PP.22-24.

(٢) عوض، مرجع سابق، ص ٥.

(٣) المرجع نفسه، ص ٧.

## مكونات البنية النظامية للنسق السياسي (بحلول ٢١)



(الحام) والتي عليها يعمل النظام ويتحرك ويدور لإنشاج ما يمكن أن يطلق عليه المخرجات Outputs وتوجه الطلبات في مسار حركتها نحو السلطات المعنية، أصالة، بذلك. ويمكن توضيح ما يقصده «إستون» بالمطالب والتأييد فيما يلي:

أولاً: المطالب: تمثل حاجات الأفراد والمجتمع وتفضيلاتهم المتنوعة، حيث تتوجه إلى النظام السياسي في صورة مطالب تستدعي استجابة السلطات لها بصورة أو بأخرى. وتعمل الأبنية والتنظيمات الموجودة على تنظيم حجم وتعدد هذه المطالب، ومن أمثلة هذه البنى الجماعات المسلحة والأحزاب السياسية وقادة الرأي ووسائل الإعلام. وإلى جانب هذه البنى والتنظيمات قد توجد بعض القيود الثقافية والاجتماعية التي تعدل حجم المطالب ونوعها وتحدده، تلك المطالب الآتية من بيئة النظام السياسي والتي تختلف في قوتها وتأثيرها بحسب الجهة الصادرة عنها. وترد السلطات عليها، أيضاً، بحسب قوة الجهة التي وردت منها المطالب، ومكانتها، وهبتها من جهة، ووفق الموارد المتاحة لها من جهة ثانية<sup>(١)</sup>.

يقول «إستون»: حيث إننا ننصو الحياة السياسية على أنها نسق مفتوح، فإن الطلبات تقدم لنا بعض المفاتيح لفهم بعض الجوانب، غالبية الشاملة تترك بصماتها على سير النسق، هذه الطلبات تتضمن شبكة واسعة من الشروط والظروف والأحداث التي تحول إلى النسق السياسي وتشكل أحد مصادر الضغط الهامة التي تمارس على متغيراته الأساسية، ويمكن أن تصبح تلك المطالب خطراً محتملاً على استمرارية النسق السياسي ذاته<sup>(٢)</sup>.

ويمكن النظر إلى المطالب كمستغير محوري، إذ بدونها لا يمكن أن تكون هناك فرصة في أي مجتمع لاتخاذ قرار إلزامي، وإذا انخفضت مدخلات التنس إلى الصفر، فلنتوقع بأن هذا النسق في طريقه إلى التفتك والأنهيار، وبدون ورود المدخلات لا يمكن أن توجد المادة الأولية التي يشتغل عليها النظام، ومن ثم فلا يمكن أن يجري أي عمل تحويلي. وما يعمل أي نظام سياسي لا يتم بدون حوافز ومؤثرات، فكل القرارات، والأفعال ينبغي الإعلان عنها بحسب ما، وهذا يتخذ شكل الاقتراح أو دعوة أو اهتمام مؤثر ومثير يتم التعبير عنه من شخص

(١) زاهي المصيري، مرجع سابق، ص ١٥٠ - ١٥١.

(2) David Easton, Op.cit., P.37.



بغية قيام السلطات باتخاذ قرارات أو أفعال. وثاني للطلاب من البيعة الداخلية والخارجية كما يمكن أن تأتي من داخل النظام السياسي ذاته *Withinputs*.

وتتحول الطلبات إلى عناصر ضغط عندما لا يتمكن النظام السياسي من تلبية احتياجاتها بسبب قلة إمكانياته، أو بسبب كسرتها وكثافتها، وعدم مقدرة النظام على معالجتها والإجابة عنها دفعة واحدة، تحت ضغط عنصر الوقت، وقلة القنوات القائمة بمعالجة تلك الطلبات وتحويلها إلى قرارات. وإذا تضخمت تلك الطلبات الضاغطة ولم يتمكن النظام من تحويلها إلى قرارات وأفعال، فإن النظام يكون معرضاً للانهيار<sup>(١)</sup>.

والضغط قد يكون في حجم المطالب كما يمكن أن يكون في مضمونها مما يقلل من قدرة النسق السياسي على إنتاج المخرجات.

ويمكن القول: إن الرغبات (الرأي العام، التوقع، المصالح، الأيديولوجيا، البواعث، والتفضيلات) والتي تتحول إلى طلبات يلعب النسق<sup>(٢)</sup> السياسي دوراً في التعبير عنها ليحولها إلى قرارات إلزامية. وهذه المطالب تخضع بدورها لعملية التصفية، من القنوات الخاصة بذلك في النسق السياسي<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: التأهيد: إن النسق السياسي هو مجموعة تفاعلات خلالها تتحول الطلبات إلى مخرجات، وبصيغة أخرى هو وسيلة تجند خلالها وتوجه موارد المجتمع وطاقاته نحو السعي إلى تحقيق أهداف معينة. ويستخلص من هذا، أهمية تجميع دعم أعضائه من أجل أن يكسب النظام القدرة على الفعل والنشاط والحركة. وبدون التأهيد لا يمكن أن تتحول الطلبات إلى مخرجات، وبدون تأهيد يستحيل ضمان أي استقرار للقواعد القانونية والهياكل التي يتم خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات، وهذا الجانب من النظام السياسي يطلق عليه «إستون» النظام (المؤسسات الحاكمة *Regime*).

كما أن التأهيد يكتسي أهمية حيوية في المحافظة على الحد الأدنى من الانسجام بين

(1) Ibid., PP. 47-57.

(2) لقد استخدمت النظام بمعنى النسق والعكس صحيح.

(3) Easton, Op.cit., P. 83.

أعضائه، وهذا الجانب من النظام يطلق عليه «إستون» الجماعة السياسية، أو المجتمع السياسي<sup>(١)</sup>.

وبصيغة أخرى فإن التأهيد قد يكون موجهاً للمجتمع السياسي الذي يتكون من مجموع الأفراد في أدوارهم السياسية المختلفة، أولئك الذين تجمعهم المشاركة في العملية السياسية والإيمان بضرورة التعاون لحل مشاكلهم بصورة جماعية وسلمية، هذا التأهيد أو المساندة لا يتوجه إلى الحكومة أو النظام القائم، ولكنه يتوجه إلى مساندة المجتمع وأهدافه العامة، مثل حالة الحرب الأهلية التي تهدد أسس المجتمع، ومن ثم فالمساندة تنجم للجماعة السياسية عامة وليست لأي طرف من الأطراف. وهناك تأهيد ثانٍ يتجه إلى النظام ويساند القواعد العامة للعبة السياسية. وتأييد ثالث يساند الحكومة، غير أنه يوجد تأثير متبادل بين أصناف التأهيد الثلاثة المذكورة، فارتفاع مستوى أحدها أو انخفاضه يؤثر في مستويات الآخرين، كذلك فإن بقاء النظام واستمراره يتوقف على استمرار تدفق هذا التأهيد نحوه.

لذلك يتوجب على النظام إيجاد الدعم والمساندة والتأييد الضرورية لبقائه<sup>(٢)</sup>.

والمساندة إذا انخفضت عن حد معين، فإنها تؤثر سلباً في النظام السياسي، ومن ثم على النظام أن يعمل جاهداً لإيجاد المساندة الضرورية لسيره وحركته خلال نشاطات متعددة فعلية ورمزية وعبر أبنية وهياكل جديدة تسهم في دعمه وبقائه واستمراره.

وباختار التأهيد شكلين حسب تصنيف «إستون»: التأهيد الصريح، ويتمثل في تأهيد أي فرد لمجموعة من الأهداف، والأنكار، والمؤسسات، والأفعال، والأشخاص، كان يؤيد فرد فرداً آخر في الانتخابات بالتصويت لصالحه أو القيام بحملة انتخابية له، هذا التأهيد يمكن أن يكون بالأقوال والأفعال أو بهما معاً. وهناك صنف آخر سماه «إستون» التأهيد الضمني، حيث إن سلوك التأهيد يمكن أن يتضمن غير الأفعال والأقوال الظاهرة، فقد يكون الفرد في وضعية مساعدة لآخرين من الناس أو لهدف سياسي، ويطلق «إستون» على هذه الحالة (هي

(1) Ibid., PP. 148 - 149.

(٢) نصر عارف، مرجع سابق، ص ٢١٤-٢١٥.

- زاهي القوي، مرجع سابق، ص ١٥١-١٥٢.

شكل من السلوك الذهني، وهي توجه بتخذ شكل مجموعة من الاتجاهات، أو الاستعدادات للعمل لصالح طرف أو قضية معينة<sup>(١)</sup>.

وتختلف المساندة من حيث مصدرها، فالجهة الفاعلة والمؤثرة والتي تملك الإمكانيات والتنظيم الجيد، تستطيع أن تقدم تأييداً أكثر فاعلية، وهذا التأييد يأخذ أشكالاً عديدة وبما في من جهات متعددة (من البيئة الخاصة بالنظام ومن البيئة الداخلية والخارجية).

٥- التحويل Conversion: هي مجموعة النشاطات والتفاعلات التي يقوم بها النظام ويحول عن طريقها مدخلاته المتمثلة في المطالب والمساندة والموارد إلى مخرجات (قرارات، سياسيات، إعلام، أفعال) والتي تصدر عن أبنية النظام السياسي<sup>(٢)</sup>. فعملية التحويل تتم داخل أبنية النظام السياسي وتتولاها أجهزته المختلفة، حيث تقوم بعملية التصفية والترتيب والتقديم والتأخير للمطالب حسب الأهمية والحساسية.

لقد أعمل «إستون» ما يجري داخل النظام السياسي وركز على المدخلات والمخرجات فحسب، وأحل ما يجري داخل النسق مكانة ثانوية.

٦- المخرجات Outputs: وتتمثل في مجموعة الأفعال والقرارات الملزمة والسياسات والدعاية التي يخرجهها النظام السياسي، فهي ردود أفعال النظام أو استجاباته للمطالب الفعلية أو المتوقعة التي ترد إلى النظام من البيئة. فهي وسيلة تفاعل بين النسق وبيئته، وهي التعبير عن النشاط الداخلي للنسق. وتمثل المخرجات النقطة الختامية في العمليات المعقدة التي عبرها تتحول المطالب والتأييد والموارد إلى قرارات وأفعال. وتمثل المخرجات طرفي النسق والبيئة. وهي التي تبين طريقة تصرف النظام السياسي إزاء البيئة. ولا تتوقف المخرجات عند نقطة معينة، بل هي سلسلة متواصلة الحركة، فهي حلقة وصل بين النسق والبيئة، فالمخرجات تثير البيئة، فتولد البيئة مطالب ومساندة تعود إلى النسق عبر التغذية الاسترجاعية من خلال فتحة المدخلات، وتظل للمدخلات تؤثر في المخرجات والعكس، وجميعهم يؤثرون في بقية النسق السياسي وبيئته.

(٢) Easton, op.cit., P. 150.

(٢) عوض، مرجع سابق، ص ٨.

وتقوم المخرجات بتعديل الشروط البيئية غير الملائمة، كما يمكن أن تقوم السلطات بتعديل بعض عناصر النظام السياسي أو بتعديل الطلبات أو بزيادة المساندة، كما يمكن أن تلغى السلطات النظر عن الاستجابة للمطالب وتقوم بتوفير بعض المخرجات الرمزية كالوعود والثناء الحماسي والتخويف من الخطر الخارجي والتخريب الداخلي<sup>(١)</sup>.... وفي أسوأ الحالات، وقد تلجأ السلطات إلى المخرجات السلبية وذلك باستعمال القسر والقوة لضمان استمرار النظام وبقائه في السلطة دون الاستجابة للمطالب المجتمعية.

وتظل مقدرة النظام على الاستجابة للمطالب هي الضامن لاستمراره. غير أن قلة الإمكانيات وعدم قدرة السلطات أو عدم رغبتها في تلبية مطالب الأفراد والمجتمعات، بنسب معينة، ستجعل رصيد التأييد لصالح النظام يتناقص، وينضف إلى ذلك أن حجم المطالب، وكثرتها، ونوعها، وشدها قد تفرق النظام السياسي غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن استجابات الأنظمة تختلف من نظام إلى آخر حسب طبيعة النظام، وتركيبته، وتكوينه وثقافته<sup>(٢)</sup>.

وتتضمن المخرجات إلى جانب القرارات الملزمة، القرارات غير الملزمة، وكذلك التصريحات والأعمال الاقتصادية، والاجتماعية (الإنجازات) والقوانين والمراسيم، والتنظيمات، وقرارات العدالة والأحكام القضائية، والأفعال الملزمة مقرونة بالسياسات والتبريرات، والوعود والحوافز، والتفضيلات<sup>(٣)</sup>.

٧- التغذية الاسترجاعية Feedback ويقصد بها مجموعة ردود أفعال البيئة على مخرجات النظام السياسي، وذلك في شكل طلبات وتأييد وموارد جديدة توجهها البيئة إلى النظام السياسي عبر فتحة المدخلات. وتمثل رجعية الفعل (التغذية الاسترجاعية) ما يتلقاه أعضاء السلطة من معلومات عن نشاطاتهم. فالمخرجات تؤثر في المدخلات بتقليلها أو زيادتها، كما تمثل المخرجات معياراً لكل مصير النظام، فبدون كمية معلومات لا يستطيع أي

(١) يقول: إن الهيئات التي تغذي شعربها الشعارات ستحصد الأزمات. سواء كانت تلك الهيئات حكومات، أو أحزاباً، أو تنظيمات أخرى، كبيرة كانت أو صغيرة.

(٢) زاهي المغيري، مرجع سابق، ص ١٥٢-١٥٣.

(3) Easton Op.cit., PP. 321 - 322.

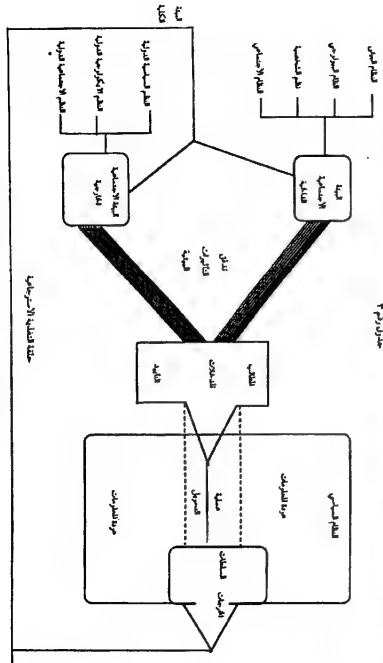
نظام أن يستمر في عالم مستقر، بله متغير. وتحتل عملية التغذية الاسترجاعية أداة أساسية تساعد السلطات على تعديل أهدافها وتشكيلها بطريقة تصونها من الضغط الملازم لقلة الموارد، كما تفيد المسؤولين في تصحيح سلوكهم. وإذا انتقر النظام إلى المعلومات ورودود الأعمال، فسيجد نفسه معرضاً للمخاطر (القموض، وانعدام التوقع، وانعدام الثقة به). فالتغذية الاسترجاعية هي طريقة مفيدة بها يقوم النظام السياسي بتقويم ذاته، وإصلاح اختلالاته. وهي معيار لتقويم فاعلية نظام سياسي أو عدم فاعليته. وبالتغذية الاسترجاعية يستطيع النظام السياسي أن يعرف ماذا حقق وماذا لم يحقق من أهدافه، أو هل اقترب من أهدافه؟ يقول «إسنون»: «إن التغذية الاسترجاعية تسمح لأعضاء النظام بإدراك ذواتهم ومعرفتها، ومعرفة الوضعية التي يوجدون فيها، كما تزود النظام وتعينه على اكتشاف وسائل جديدة واستطلاعها لمعالجة المشكلات وهكذا يكتسب النظام السياسي نضجاً سياسياً».

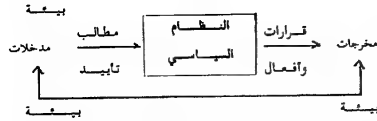
ويحل النظام السياسي على تخزين خبرته المتراكمة في مواجهة المشاكل لتساعده على مجابهة الواقع المتجدد في الحاضر والمستقبل، وتفيد التغذية الراجعة من خلال المعلومات التي تقدمها إلى النظام السياسي في معرفة حالة النظام، ونتائج افعاله وحالة البيئة ايضا<sup>(١)</sup>.

ثم إن معرفة النظام ودود أفعال البيئة عن تصرفاته، فلكنه من تقوم سياساته، فإن كانت إيجابية وأصل سيره باتباع السياسة ذاتها وتكوينها، وإن كانت سلبية توجب عليه أن يعدلها أو يتخلى عنها. إلا أن المعلومات التي تصل إلى النظام السياسي عبر قنواته المختصة بذلك لا تعني بالضرورة أن تكون الاستجابة في مستوى تلك المعلومات، فقد تتميز السلطات بالسلبية إزاء ردود الأفعال المختلفة، وقد تنفق إلى المراس السياسي والحكمة اللازمة، أو قد تنفق إلى الموارد اللازمة لتلبية تلك المطالب، مما يترتب عليه انخفاض المساندة والتأييد للنظام السياسي. ولذا يلي تصميم «إستون» لعمل النظام السياسي<sup>(٢١)</sup>.

(1) Ibid., PP. 343- 349.

(2) Ibid., P.31.





نموذج مبسط للنظام السياسي كما يراه «إستون»<sup>(١)</sup>. (جدول رقم ٤)

### استخدام الاقتراب النظامي:

يستخدم هذا الاقتراب في دراسة النظم السياسية، والمؤسسات السياسية المختلفة، والبرلمانات، والأحزاب، والجماعات، وفي صناعة القرارات، كما يستخدم في دراسة السياسة الخارجية، والمنظمات الدولية، والنظم الإقليمية.

**لقد الاقتراب النظامي:** على الرغم من إسهاماته المختلفة في تطوير الدراسات السياسية إلا أنه يؤخذ عليه ما يلي:

١- المحافظة والتحيز للوضع القائم، وإعطاء قيمة كبيرة جداً للاستقرار. فالاستقرار يمثل قيمة عليا تحكم في سلوك النظام وهي غايته المنشودة، لذلك فإن جل الدراسات التي استخدمت اقتراب النظم انتهت إلى نتائج محافظة أو مزيدة للوضع.

٢- لا يولي التغيير الثوري بما يعنيه من تحول جذري شامل للنظام السياسي أي اهتمام أو اتجاه، فاهتمامه ينصب على مقومات النظام وطرق دعمه، وليس على عوامل تغييره وتطوره، فهو يكشف عن عناصر الاستقرار والاستقرار في النظام دون أن يستطيع تفسير كيف ولماذا يتطور النظام من وضع إلى آخر بصورة دقيقة<sup>(٢)</sup>.

٣- النظر إلى الحياة السياسية نظرة ميكانيكية تبسيطية تتجاهل تعقيداتها وخصائصها المميزة، كما يميل إلى التجريد والعمومية.

٤- يتجاهل التاريخ، علماً بأن الظاهرة السياسية ليست مقطوعة الصلة بالماضي.

(1) Ibid., P. 33.

(٢) عوض، مرجع سابق، ص ١٦-١٧.

### الفروض التي بنى «إستون» إطاره التحليلي عليها.

بنى «إستون» إطاره التحليلي على مجموعة من الفروض يمكن إيجازها فيما يلي:

١- النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالنظمة الأخرى، ويمتلك مقدرة على التكيف مع الضغوط المختلفة.

٢- يسعى النظام إلى تحقيق التوازن والاستقرار وذلك من خلال الخصائص التي يمتلكها وتمينه على مواجهة متطلبات البيئة، فهو يمتلك قدرة ضيقية خلقة وبناءة.

٣- للنظام مجموعة من الوظائف لابد له منها لاستمراره.

٤- يشبه «إستون» النظام السياسي بالكائن الحي الذي يتطلب وضعاً بيئياً للحياة فيه.

٥- تمتلك النظم السياسية برامج وكتابات لمواجهة بيئتها، ويفضل هذه الآليات تستطيع النظم السياسية تنظيم سلوكها الخاص وتعديل أبنيتها الداخلية، وتستطيع حتى تغيير أهدافها الرئيسية.

٦- النظام السياسي في حالة حركة دائمة يأخذ من البيئة ويعطيها<sup>(١)</sup>.

### عمل النظام السياسي في شكله المبسط:

تأتي الطلبات والتأييد إلى النظام السياسي من البيئة الداخلية، والخارجية، وذلك من خلال فتحة المدخلات، فنقوم أجهزته الداخلية بمعالجتها ودراستها وتصفياتها، ثم بعد ذلك تحولها إلى مخرجات في شكل أجوبة تتخذ صفة القرارات والسياسات والأقوال والأفعال المختلفة. هذه المخرجات المتجهة إلى البيئة الداخلية أو الخارجية أو إليهما معاً، تجعل البيئة تنتج ردود أفعال تتخذ صفة الطلبات أو التأييد، تنتج مرة أخرى إلى النظام السياسي عبر فتحة المدخلات، وهكذا يظل النظام السياسي في حالة حركة مستمرة ويمكن التمثيل لذلك بهذا النموذج التصميمي المبسط «إستون»

(1) Ibid., PP. 19 - 21.

## اقتراب الاتصال Communication Approach

يحظى الاتصال في حياة الأفراد والجماعات والمنظمات والدول بمكانة كبيرة لا يمكن إغفالها، فالانصال يسري في المجتمعات سريان الدم في الشرايين، وإذا كان من المتعذر تصور جسم حي بدون ضخ دم، فكذلك يتعذر تصور مجتمع بدون تدفق الاتصال (والمعلومات) والاتصال لا يقتصر على الكلمة، ولكنه يمتد ليشمل صوراً متعددة، فالصرخة اتصال، والصورة اتصال، والضحكة اتصال، واللباس اتصال، والكهكاه اتصال، وغير هذا من المعاني والرموز التي تحدث أثرًا لدى الغير، وتثير لديه إحساساً معيناً.

إننا لا نستطيع التكيف مع المحيط الذي نعيش فيه إلا من خلال العملية الاتصالية. فنحن نلتقي رسائل من البيئة ملية مضامين نسمى لفكها والرد عليها، كما أننا نوجه رسائل إليها، وهكذا يحدث التفاعل في المجتمع، وبين المجتمع والنظم الحاكمة، وفيما بين المنظمات المختلفة، بل هناك عملية عمودية إلى جانب تلك العملية الأفقية، فالانصال بين الأحياء والأموات عبر الآثار والسجلات التي تركوها لنا.

وإذا كانت الاتصالات مهمة دائماً، فإن التوسع الحديث في وسائل الإعلام، واستخدام التكنولوجيا المتطورة والمالية، قد عظمت معارفنا بدلالات الاتصال، وقادت إلى العناية بالبحوث الاتصالية، ولقدرة على تحليل تبادل المعلومات، والعمليات التي تحدث بواسطتها.

وتعتبر الاتصالات بمثابة شريان الحياة للنظام السياسي، إذ بدونها لا يستطيع الاستقرار والحفاظ على وحدته وتكامله، وبدون تخزين ونقل السجلات التي حوت أعمال الماضي، فإن النظام يمحى عن الذاكرة (1). كذلك لا يمكن الحديث عن عملية سياسية دون الإشارة إلى عنصر الاتصال الذي يمثل محور التفاعل السياسي في الظواهر السياسية المختلفة، إذ لا يمكن تصور عملية التحكم - التي تعني في جوهرها عملية أمر وطاعة في نصب كبير منها - دون أن تكون العملية الاتصالية حاضرة فيها. كذلك تعتمد عملية القرار - الرشيد

مخصوصاً - على الاتصال وتبادل المعلومات بين صناعات القرار والمجتمع المعنى بالقرار المراد إتمامه. ولقد عبر «باي» عن ذلك بقوله: إن ثمة علاقة جوهرية بين العملية الاتصالية والعملية السياسية، فإذا كان عالم السياسة يقوم على القوة، فإن رغبات من يملكون القوة لا بد أن تنتقل إلى من يتوقعون أنهم سيستجيبون لها. وإذا كان عالم السياسة يبنى على شرعية السلطة، فإن الأمر يستلزم وجود الوسائل التي تقوم بالتعبير الرمزي عن القيم والمعايير الإجرائية لمثل هذه النظم. وإذا كان عالم السياسة يقوم على المشاركة، فإن ذلك يعني إيجاد القنوات التي تنقل مصالح المواطنين ومطالبهم إلى صانع القرار. ولو أن عالم السياسة يقوم على الاختيار بين البديلين، فإن ذلك يلزمه أن يحيط الملتزمين بالقرارات والسياسات ببديل الاختيارات (1).

والعملية الاتصالية في جوهرها هي عملية نقل معلومات، أو تبادل معلومات بين طرفين أو أكثر. أو هي مجموعة إشارات أو رموز تنبعث من طرف إلى آخر ولو تعددت وتنوعت وسائل نقل المعلومات أو الرموز أو الإشارات، فالعمليات العصبية أو الهرمونية تمثل عملية اتصالية، والإشارات الإلكترونية كذلك تؤدي وظيفة اتصالية، كما أن الكلمة المنطوقة أو المكتوبة تمثل عملية اتصالية. ويعد العالم الرياضي «نوربرت واينر» Norbert Wiener من الرواد الأوائل في نظرية الاتصال. لقد استخدم «واينر» وهو بصدد تطوير نظريته عن الرسائل - السبرنتيكا Cybernetics والتي تعود إلى اليونانية ومن مشتقاتها معنى الإدارة والحكم.

والسبرنتيكا التي طورها «واينر» وآخرون تعني جسم نظرية وتقنية لدراسة الاحتمالات المختلفة وفي العوالم المتماثلة مثل بعض الآلات، والحيوانات، والكيانات الإنسانية الفردية، والمجتمعات، والدول، والأوضاع التي تؤدي الرسالة فيها وظيفة ضبط هذه العوالم. وإن عملية استقبال المعلومات واستخدامها تعني ضبطنا للحوادث المحتملة من البيئة الأخرى، والتي نعيش فيها فعلاً (أي بيتنا كذلك). وعلى المستوى الميكانيكي يمكن تشبيه عملية السبرنتيكا بالترموستات الموجودة في ثلاجة والتي تسجل المعلومات المحيطة بها بشأن البرودة

(1) سيموني إهرهم حمادة، دور وسائل الاتصال في صناعة القرار في الوطن العربي، (ببروت: مركز

والحرارة، ومن ثم تضبط درجة حرارة التلاجة بواسطة (عملية التوجيه الذاتي).

لقد حاول «واينر» تطبيق ذلك على الجمعيات، والمنظمات، والمجتمعات. والدول ذاتها مبنية ومتصلة بواسطة الاتصالات، أي بواسطة الإدراكات، والقرارات والتوقعات والمعاملات. وأن السياسة لا يمكن أن توجد بدون اتصالات. والدولة ذاتها يمكن النظر إليها كقرار ونظام ضبط، والذي يعتمد على تباين الرسائل في كل شئون الدولة الداخلية وعلاقاتها الخارجية. وكل واحدة من عمليتي الضبط والاتصال يمكن أن تؤدي الوظيفة التي تؤديها الأخرى، حيث إن كلا منهما يستهدفان التأثير والتحكم في سلوك طرف آخر<sup>(١)</sup>. وتوجيه رسالة من طرف إلى آخر تعني الاتصال به من أجل ضبط سلوكه، أي إعلامه بالغرض المرجو منه. ونظرية الاتصال في أساسها حينما استخدمت السيبرنتيكا كانت تستهدف ضبط البيئة التي يوجد فيها الكائن والتحكم فيها للملاءمة احتياجاته.

وتقام العملية الاتصالية على المكونات التالية:

١- المرسل أو مصدر الرسالة: والذي تنطلق منه المعلومات سواء كان فرداً أو مجموعة أو مؤسسة.

٢- الرسالة: التي تتضمن معلومات أو مجموعة معلومات حملتها القناة التي من خلالها قام المرسل بإيصالها، والرسالة يمكن أن تصف حدثاً أو ظاهرة، أو مطلباً أو مشكلة، أو تاييداً أو احتجاجاً.

٣- القناة: وهي الأداة أو الواسطة التي تنقل الرسالة إلى الجهة المعنية بها. والقناة قد تكون لغة منطوقة أو مكتوبة أو عبر الصور أو وسائل الإعلام الحديثة المختلفة، وتختلف هذه الوسائل في ثقل نقلها للرسائل، وفي تأثيرها.

٤- المستقبل: وهو الجهة التي تتلقى الرسالة من أجل الاستجابة لمضمونها.

٥- التغذية الراجعة: وتعني مدى تأثير الرسالة في المستقبل واستجابته لها، ويتم

(1) Robert C. North "The Analytical Prospects of Communications Theory", In James Charlesworth, Contemporary Political Analysis, (New York: The free press, 1967), PP. 300 - 301.

معرفته ذلك من خلال ردود أفعال المستقبلين للرسالة بواسطة إرسالهم هم بدورهم رسائل ومعلومات جديدة إلى المرسل تعبر عن رضاهم أو سخطهم على مضمون سلوك معين، فهي تعني إعلام المرسل بنتائج أفعاله.

فيذا نظرنا إلى الانتخابات كنظام اتصالي، يمكننا أن نقول: إن المصدر (المرسل) هو المرشح للمنصب السياسي، والرسالة هي ما يطرحه على الناخبين من وعود وبرامج واقتراحات، والقناة قد تكون الإذاعة أو التلفزيون أو الصحف أو الاتصال المواجهي، والمستقبل هو جمهور الناخبين، والتغذية العكسية هي قبول أو رفض مقترحات المرشح<sup>(٢)</sup>.

وتلعب الاتصالات دوراً مهماً في العمليات السياسية، إذ لا يتصور صناعة قرار سياسي لا يعلب فيه الاتصال دوراً مهماً، ذلك أن صانع القرار السياسي يحتاج إلى المعلومات المتعلقة بهيوس الناس ومطالبهم، وهذا لا يتم إلا من خلال المعلومات المتبادلة بين نخبة صناعة القرار وأعضاء المجتمع الذي تنتسب إليه تلك النخبة. كما أن عملية تجنيد المجتمع وتعبئته تتم عبر العملية الاتصالية، وكذلك التنشئة السياسية وكل ما يتعلق بالثقافة السياسية وتناقلها عبر الأجيال.

وليلعب الاتصال دوراً مهماً في السياسة الدولية سواء تعلق الأمر بحالة الحرب أو السلم، ذلك أن العملية الاتصالية يمكن أن تسهم بشكل كبير في حل الصراعات وتسويتها، كما تمثل العملية الاتصالية قلب أسلوب الدرع. ويمكن أن تقع الحرب بسبب قيام طرف بإرسال إشارة أو رمز اتصالي فسرته غيره على أنه مقدمة إعلان حرب فكانت تلك الإشارة العامل الذي قدح زناد الحرب. وقد عبر «واينر» عن العلاقة بين السيبرنتيك (الدراسة المنظمة للاتصال والتحكم في النظم بكل أنواعها) والسياسة والاتصال عندما قال: إننا إذا أدركنا السياسة كنظام، فإن الاتصال هو العصب الذي يتحكم في هذا النظام. كما أن قدرة النظام على ممارسة السيطرة والتحكم ترتبط بقدرته على التعامل مع المعلومات، وأن الاتصال والتحكم معنيان مترادفان، ففي كل وقت نقوم فيه بالاتصال فنحن نقوم كذلك بالتحكم<sup>(٣)</sup>.

(١) للتونسي، نظريات النظم، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(٢) بيروني حمادة، مرجع سابق، ص ٥٩.

وينظر الذين يستخدمون اقتراب الاتصال إلى الامم وشركات على أنها أنظمة اتصال .  
وإننا نستطيع فهم المجتمع أو النظام أو للمنظمة كلما نظرنا إليها ودراسها عبر رسائلها  
الاتصالية، أي خلال دراسة عملية انتقال المعلومات وتبادلها عبر أجزائها وقنواتها المختلفة .

ويمكن استخدام اقتراب الاتصال لدراساته الطرق والكيفيات التي تنصرف بها النظم  
والجماعات الأخرى في العالم السياسي . ويمكن عبر استخدام اقتراب الاتصالات تصنيف  
الأنظمة من حيث الديمقراطية والشمولية . ذلك أن مصلحة الأنظمة الدكتاتورية في تأثيرها  
في الرأي العام، تبرز في استثماراتها الواسعة من الثروات والطاقة في وسائل الاتصال .

ويمكن حساب ذلك عن طريق النسبة التي تخصصها تلك الأنظمة الدكتاتورية لنشر  
الجرائد والإذاعة والتلفزيون من الدخل القومي، حيث نجد هذه النسبة مرتفعة في الأنظمة  
الدكتاتورية إذا ما قورنت بالأنظمة غير الدكتاتورية والتي لها مستوى من الدخل القومي  
مشابه .

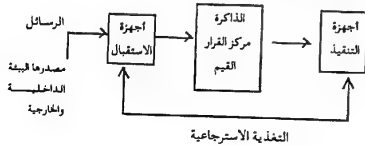
كما يمكن أن نقارن بين الدول باعتمادنا الطريقة التي أدت بها وظيفة الاتصال  
السياسي، وما هي الآثار التي أحدثتها، وقد اقترح الباحثون مجموعة من العناصر والمتغيرات  
للمقارنة بين الأنظمة السياسية، ويمكن إيجازها في ما يلي :

- ١- تجانس المعلومات السياسية .
- ٢- انسياب المعلومات السياسية .
- ٣- حجم المعلومات السياسية .
- ٤- اتجاه تدفق المعلومات السياسية<sup>(١)</sup> .

إن دراسة النظم السياسية من خلال اقتراب الاتصال تعني دراسة السلوكيات أو الأفعال  
المتعلقة بتبادل المعلومات ، أي تبادل الرسائل بين الفاعلين السياسيين . ومن ثم فإن اقتراب  
الاتصال يركز اهتمامه على القنوات التي تتدفق خلالها المعلومات (الرسائل) بين الفاعلين

السياسيين، وعلى أنواع المعلومات أو الرسائل . وكذلك يركز على القواعد والإجراءات التي  
تحكم الاتصالات داخل النظام السياسي، كما يهتم بحدة المشاعر المرتبطة برسائل معينة،  
وكذلك أنواع الاستجابات التي يمكن توقعها من الذين يتلقون الرسائل<sup>(٢)</sup> .

ويعد عالم السياسة الأمريكي «كارل دويتش» Karl Deutsch أول من قاد محاولة  
استخدام الاتصال كجورة اهتمام للتحليل السياسي، وذلك بعرضه أفكاره في مجموعة  
مقالات ومؤلفات أشهرها كتابه : «العصب الحكومي» و «السياسة والحكم» : كيف  
يقرر الناس مصيرهم» ويرى «دويتش» أن عملية الاتصال تعد جوهرية بالنسبة لأي  
نظام سياسي، فهو يستقبل الرسائل باستمرار ، وهذه تستدعي لقراءتها وتحليلها والاستجابة  
لها . وتقوم رسائل الاستقبال التي تتلقى المعلومات في صور رسائل بنقلها إلى مركز القرار  
الذي يعتمد على ذاكرته، أي للمعلومات المخزنة في العقل أو السجلات وعلى قيمه  
(أي تفضيل قرار على آخر) في التوصل إلى القرار الذي يبعث به إلى الأبنية للتنفيذ  
Effectors التي تتخذ الأفعال والإجراءات المناسبة لتنفيذه . وهذه القرارات والأفعال  
التنفيذية تثير ردود أفعال مختلفة تطلقها أجهزة استقبال المعلومات لتحولها بدورها إلى  
مراكز القرار، ويطلق على هذه العملية التغذية الاسترجاعية Feedback ويمكن توضيح  
ذلك في التصميم التالي<sup>(٣)</sup> . (جدول رقم ٥)



(١) لدونفي، مرجع سابق، ص ١٤٧ .

(٢) للرجع نفسه، ص ١٥١ - ١٥٢ .

(1) Conway and Feigert, Op.cit., PP. 313 - 315.

ويرى «دويتش» النظام في ذاته يمثل نظاما للمعلومات. والمعلومة هي علاقة تغطية بين الأحداث، والاتصال هو نقل هذه الأنماط من العلاقات. فالعملية الاتصالية تتضمن المعلومة والقناة التي يتدفق عبرها الاتصال (المعلومة). لقد اعتمد «دويتش» المعلومة كوحدة لتحليل النظم السياسية، واعتبرها جوهر العملية السياسية. ويقول بما أن الاتصالات هي عملية تبادل للمعلومات، فعلينا أن نتعامل مع مفهوم للمعلومات.

وتغدو الاتصالات أكثر فاعلية عندما نحدد مضمونها ونقوي شدته، وتؤثر مضامين الرسائل في الجهات الموجهة إليها بحسب ملائمة مضمونها وقوتها. ويختلف تأثير الاتصال بحسب الجهة المرسل والمرسل إليه، والجهة المستقبلية وخلفياتها، فالمعلومات المناسبة مع أوضاع الجماهير المستقبلية أو المستهدفة من عملية الاتصال، ومع خبراتهم وقيمهم، تكون أكثر تأثيرا وفاعلية واستجابة. كذلك يكون الأثر بالنسبة للطرق التي يتم بها الاتصال. ويتقدر الفهم واختيار الأسلوب التوصيلي يكون الأثر المرجو في إحداث تغييرات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية.

كما يمكن أن تفقد المعلومات قيمتها بسبب التشويه أو سوء الفهم، وعملية التشويه تلحق بالمعلومات خلال نقل الرسائل عبر الوسائط المختلفة، سواء تعلق الأمر بمضمون الرسائل أو من خلال القنوات أو التشويه الذي يلحقها في المصدر أو لدى المستقبل أو خلال التغذية الرجعية. ذلك أن مستقبل الرسالة يمكن أن يسيء فهم الرسالة ويترجمها ترجمة مشوهة مغالطة لغرض المرسل، فتتربط على ذلك نتائج سلبية يمكن أن تعود في صورة تغذية ومعلومات مشوهة. وعملية التشويه هاته كثيرا ما تصاحب تبادل المعلومات أو نقلها. ويمكن معرفة أثر العملية الاتصالية لدى المستقبل من خلال التغذية الاسترجاعية، والتي تلعب دوراً مهماً في تحليل «دويتش»<sup>(1)</sup>.

وتعني التغذية الاسترجاعية: شبكة الاتصالات التي تنتج الفعل في استجابتها لمدخل المعلومات، وتتضمن نتائج عملها في المعلومات والتي بها تعدل سلوكها اللاحق، وهذه

(1) Palmer, Op.cit., PP. 36 - 38.

الآلية تمكن النظام من تغيير وضعيته - عند الضرورة - وهي تتفاعل مع المعلومات، وإضافتها محالة من الحركية على نشاط النظام، وبواسطة التغذية الاسترجاعية يتدبر الفرد، أو الجماعات، أو النظام نتائج أفعالهم أو أفعالهم حتى يصبحوا سلوكهم الممكن اتباعه، فهي آلية تقويم، وتعليم، وتصحيح، تمكن النظام من النمو، والافتقار وتجنب الأخطاء السابقة، فهي مقياس لمعرفة حالة النجاح أو الفشل المترتبة على القرارات السابقة.

### المفاهيم التي استخدمها دويتش:

إذا كان «إنتون» قد استخدم، مفهوم النظام والمدخلات والمخرجات، و«الموند» استخدم مفهوم البنية والوظيفة والكفاءة والتعبير عن المصالح وغيرها من المصطلحات التي تعبر عن إطاره التحليلي، فإن «دويتش» قد ابتكر مفاهيم استخدمها للتعبير عن إطاره التحليلي وعملياته ويمكن تجميع تلك المفاهيم في أصناف أربعة:

#### أولاً- مفاهيم تتعلق بالأنشطة العاملة وتتضمن:

١- نسق الاستقبال Reception System ويشير إلى مجموعة الأجهزة والقنوات التي تنقل المعلومات من البيعة الداخلية والخارجية للنظام السياسي. والاستقبال ليس عملاً سهلاً بسيطاً، ولكنه يتضمن استقبال المعلومات وفحصها وتصفيها.

٢- نسق الذاكرة Memory، ويعني بها «دويتش»، أوعية اخزان المعلومات الخاصة بالأوضاع الداخلية والدولية.

٣- نسق القيم Value System: وتشير إلى مجموعة القيم التي على هديها يفاضل صناع القرار بين البدائل المختلفة.

٤- نسق التنفيذ Effectors وتعني أجهزة تنفيذ القرار.

#### ثانياً- مفاهيم تتعلق بتدفق المعلومات ومعالجتها، وتتضمن:

١- الحمل Load: ويعني مجموعة المعلومات والرسائل القادمة إلى النظام من البيعة، وكما زاد ثقل الحمل على النظام صعب على النظام التكيف والتفاعل معه. فالحمل يعني



باختصار ضغوط البيئة على النظام. ويعني الحمل بالنسبة للنظام السياسي مجموعة التغيرات التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية، وتستدعي النظام للإجابة عنها ومواجهتها، وبصيغة أخرى ما هو الحمل على نظام صنع القرار السياسي في الدولة؟

٢- طاقة التحمل Load Capacity: وتشير إلى القدرة على استقبال كل المعلومات الواردة ومعالجتها، وتتوقف هذه القدرة على عدد القنوات الاتصالية المتاحة وأنواعها وحالتها، وعلى درجة الدقة في جمع المعلومات ومدى التشويه الذي يطرأ على المعلومات عند استقبالها ولحظة الاستجابة لها. فكلما زاد التشويه كان على النظام أن يواجه متاعب؛ لأن استجابته (قراره) لن تكون للموقف الفعلي وإنما لتصور غير دقيق ولوقف مصطنع زائف.

٤- الاستدعاء Recall: يعبر عن قدرة النظام على استدعاء الخبرة السابقة التي يمكن أن تفيد في تحليل المعلومات الواردة إليه.

ثالثاً - مفاهيم تتعلق بالقرارات وآثارها، وتتضمن:

١- اغترجات Outputs: وتشير إلى القرارات التي يخرجهما النظام، استجابة للمعلومات الواردة إليه.

٢- الإبطاء lag: وهي المدة التي يستغرقها النظام ما بين استقباله المعلومات (الحمل) والرد عليه. وكلما طالت مدة الإبطاء كلما قلت كفاءة النظام وضعف تكييفه مع البيئة. وكلما قلت هذه المدة، دل ذلك على فاعلية النظام وكفاءته، وقدرته على الاستجابة لمطالب البيئة. وبصيغة أخرى ما هي المدة التي تستغرقها الحكومة أو الحزب للاستجابة للمستجدات والتحديات؟ وما هو الوقت المطلوب الذي يستغرقه صانع السياسة لإدراك الوضع الجديد وكه هو الوقت المضاف إليه للتوصل إلى صناعة قرار أو اتخاذ موقف؟

٣- الكسب Gain: ويشير إلى مقدار التغير الذي يحشده النظام في البيئة بما اتخذته ونفذته من قرارات، وهو يعبر عن مدى قدرة النظام للاستجابة للحمل بهدف التكيف مع البيئة، ويتوقف ذلك على حسن تدبير المعلومات، فكلما كان التغير كبيراً، دل ذلك على أن الكسب كان أيضاً كبيراً. ويمكن صياغة السؤال التالي: ما هو الكسب المقترتب على

الاستجابة، بمعنى ما هي سرعة وحجم رد فعل النظام السياسي على البيانات الجديدة التي تم قبولها؟

٤- التغذية الاسترجاعية؛ أولى «ويتش» أهمية كبيرة لهذا المفهوم، بل عده الفكرة الأساسية في العملية الاتصالية الكاملة والصحيحة. ويقصد بها عملية تدفق معلومات جديدة من البيئة إلى النظام كتعبير ورد فعل عن نتائج أفعاله وقراراته السابقة، فهي المعلومات التي يستقبلها النظام، وهي تمثل حملاً جديداً على النظام، إلا أنها يمكن أن تكون بمثابة مقياس للكسب الذي حققه النظام، فهي تعلم النظام عن تصرفاته السابقة حتى يواصل السير في المنحى ذاته أو يعدل فيه أو يترك. فالتغذية الاسترجاعية وما تتضمنه تصبح بالنسبة لصانع القرار السياسي بمثابة المرشد والدليل. وتتخذ التغذية الاسترجاعية الصور التالية منفردة أو مركبة:

١- تغذية استرجاعية إيجابية Positive Feedback: وتشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام بشأن قراراته المتخذة، وتتضمن رموزاً ودلالات يترجمها النظام على أنها نوع من الرضا يدعو لمواصلة انتهاج السلوك نفسه للوصول إلى الهدف.

ب - تغذية استرجاعية سلبية Negative Feedback: وتشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام بشأن قراراته المتخذة سابقاً وتتضمن دلالات ورموزاً يترجمها صانع القرار على أنها تعبير عن عدم رضا البيئة عن تلك القرارات، وهذا ما يدفعه إلى تعديل سلوكه اللاحق لبلوغ الهدف المطلوب. فالتغذية الاسترجاعية تمثل تياراً مستمراً من المعلومات يتجه إلى النظام يحثه في الحالة السلبية على تعديل سلوكه نحو الهدف المنشود والسرعة اللازمة لذلك.

ج - تغذية استرجاعية تستتبع تغير الهدف الأصلي Goal Changing Feed-back: وتشير إلى تدفق المعلومات إلى النظام عن نتائج قراراته تحمله على تغيير هدفه الأصلي، فقد يدرك النظام أن هدفه الأصلي قد تحقق، فيضع لنفسه هدفاً جديداً، أو يدرك أن هدفه الأصلي صعب التحقيق، فيتحول عنه إلى هدف آخر. غير أن تغيير الهدف يتضمن

تغييرات في وظيفة صنع القرار وعمله وبناؤه.

رابعاً - مفاهيم تتعلق بالتحديد والتكيف، وتتمثل:

١- القدرة على التعلم Learning Capacity: وتعني قدرة النظام على تصحيح سلوكه وتطويره بما يملكه من المعلومات التي جمعها سابقاً وخزنها وحفظها، فالنظام حينما يتصرف تصرفاً معيناً أو يتخذ قراراً معيناً ثم تأتيه ردود الأفعال، فإنه يحتفظ في ذاكرته بصورة عن نتائج أفعاله، سلبية كانت أو إيجابية، وحينما تعرض عليه مواقف جديدة، فإنه يستدعي ذاكرته ليتصرف مسترشداً بتلك المعلومات المختزنة بها.

وعملية التعلم هاته تدفع النظام إلى التحلي عن تصرفات سابقة، وعن عادات وإجراءات وتصورات قديمة مستقرة، مع إرساء مجموعة من العادات والتصورات، والرتيبات الجديدة، فعملية التعلم توفر للنظام السياسي معلومات عن البيئة والتغيرات التي تحدث فيها نتيجة تفاعله السابق معها. فالمعلومات المخزونة تفيد صانع القرار حينما ينشأ موقف جديد مشابه لموقف سابق تعامل معه النظام.

٢- التحول الذاتي Self-Transformation: ويشير إلى قدرة النظام على أن يتغير ذاتياً في كثير من جوانبه وكثير من أهدافه، وبعبارة أخرى قدرة النظام على تجديد مؤسساته ومؤسساته بشكل يضمن الحفاظ على تكامل المجتمع واستقراره<sup>(١)</sup>.

٣- المبادرة Lead: وتشير إلى مقدرة النظام السياسي على توقع مطالب البيئة. أي: مقدرة النظام على توقع التغييرات التي يمكن أن تحدث في البيئة كما يمكن أن تحدث في النظام السياسي.

والقدرة على التوقع تمكن النظام<sup>(٢)</sup>، تحقيق أهدافه بما فيها هدف المحافظة على بقائه واستمراره، لذلك يتوجب على صناع القرار في النظام السياسي أن يضعوا في عين اعتبارهم التغييرات المتوقعة في النظام السياسي وفي البيئة المحلية والدولية. ويرى «دويتش» أن أهم خاصية في النظام السياسي هي قدرته على مواكبة البيئة المتغيرة من خلال عملية

(١) المنوفي، مرجع سابق، ص ١٥١-١٥٤.

الابتكار. لقد ركز اقتراب الاتصالات على المعلومات وعلى قدرته على التعلم وقدرته على تغيير أنماط سلوكه ومؤسساته الأساسية<sup>(٣)</sup>. فالمبادرة تعني مقدرة الحكومة على توقع المشاكل وسبقها فعليا من خلال القيام بالدراسات الاستراتيجية وأبنية التخطيط والتوقع<sup>(٤)</sup>.

تقوم الاتصالات المختلفة (التي تنشر معلومات) بإداء مهام كبيرة من شأنها إحداث تغييرات في النظم السياسية، بما يحقق نموها وتعمدها ومرونتها وزيادة قدراتها. وقد أصبح لاقتراب الاتصال دور لا ينكر في دراسة مشكلات وقضايا عديدة، من حيث التركيز على مضمون قنوات الاتصال واطر وسائل الإعلام في التنشئة السياسية، وفي نشر القواعد (النظم) في المؤسسات، والنظم البيروقراطية. وقد استخدم «دويتش» اقتراب الاتصالات وطلبه على عملية التكامل الأوربي. ويغيد هذا الاقتراب في دراسة صناعة القرار، ودراسة النظم السياسية كشبكة اتصالات، هذه النظم التي تملك مقدرة على التوجيه الذاتي.

ويمكن دراسة النظام السياسي بترسيم صورة أو خارطة للنظام الذي يزودنا بصورة للتدفق الحالي للمعلومات عبره، بالإضافة إلى توصيف شبكة الاتصالات وقنواتها التي عبرها تتدفق المعلومات، ومعرفة قواعد سير الاتصالات وإدارتها داخل النظام، ووسائل الاتصال وأنواعها ومضامين الرسائل المختلفة.

### التغذية

على الرغم من الإضافات الجديدة التي قدمها هذا الاقتراب مثل مفهوم تغير الأهداف، ووظيفة التحول الذاتي. إلا أن هذا الاقتراب يدرس الظواهر الإنسانية كما يدرس الظواهر الطبيعية. كذلك فإن محاولة استخدام القياس لا يمكن أن تطبق على الكثير من الظواهر الكيفية (معنى الرسالة وشدتها، نبرة الصوت)<sup>(٥)</sup>.

\*\*\*

(١) زاهي المغربي، مرجع سابق، ص ١٦٦-١٦٩.

(2) Karl W. Deutsch, "Communication Models and decision systems", In Charlesworth, op.cit., Pp. 283 - 286.

(3) Palmer, op.cit., PP. 40 - 41.

- المنوفي، مرجع سابق، ص ١٥٥.

## اقتراح صناعة القرار Decision-making Approach

### مقدمة

صناعة القرار عملية ملازمة لجميع النظم، على الرغم من اختلاف توجهاتها، ومسئولياتها، سواء كانت حديثة أو تقليدية، ديمقراطية أو مستبدة، ومهما كانت الأيديولوجية التي تنضوي تحتها.

إن دراسة موضوع القرار وعملياته لا يختص بها علم السياسة وحده، ولكن تدرسها العلوم الأخرى من زواياها الملائمة لها. بل القول الصواب: إن علم السياسة استفاد من دراسة علم النفس لقرارات الأفراد والدوافع الكامنة خلفها، كما استفاد من دراسة الاقتصاد لقرارات الأفراد الاقتصادية المتعلقة بالسلوك الاستهلاكي وغير ذلك من موضوعات الرشادة القرارية. ودراسة صناعة القرار ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحركة السلوكية ونظرية النظم، فعملية صنع القرار تعبر عن حركة مستمرة من الفعل ورد الفعل.

أولاً: مفهوم صنع القرار السياسي:

يعرف «ريتشارد سنايدر» عملية اتخاذ القرارات، بأنها «العملية التي ينتج عنها قرار محدد من بين بدائل عدة يجري تعريفها اجتماعياً، وذلك بهدف التوصل مستقبلاً إلى وضع معين كما يتخيله واضع القرارات»<sup>(١)</sup>.

ويعرف «حامد ربيع» القرار السياسي على أنه «نوع من الإعلان السلطوي عن أسلوب التخلص من حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة»<sup>(٢)</sup>. فالقرار السياسي هو مجموعة من النشاطات والأفعال التي يقوم بها أصحاب الشأن لمواجهة موقف، بغية تغييره

(١) Richard C. Snyder et ad, Foreign Policy decision-making, (New York: The free Press of glencoe, 1962), P.90.

—إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، (جامعة الكويت)، ١٩٨٢، ص ١٨٥.

(٢) حامد ربيع، إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٨)،

أو تعديله. والسلطات السياسية تختار بديلاً من مجموعة بدائل متاحة أو متوقعة، قصد حل مشكلة عادية أو مستعصية في ظروف عادية أو متزاومة. والذي يميز القرار السياسي عن غيره من القرارات الأخرى، هو علاقته بالنشاط الذي يرتبط بالظوار السياسية، وإن تعددت تعريفاتها، (التوزيع السلطوي للقيم، أو النشاط الذي يتضمن عنصر الحيز والإذعان، أو القسر والطاعة، أو الرعاية والتدبير).

وهناك من وضع معايير لتحميز القرار السياسي عن غيره من القرارات، وهذه المعايير هي:

١- بنية القرار.

٢- المشاركون في القرار.

٣- النظم التي اتخذ فيها القرار.

٤- عملية صنع القرار.

٥- نتيجة القرار.

وهناك من اعتبر القرار سياسياً، إذا كان متعلقاً من يمتلكون السلطة السياسية مهما كانت خصائصهم واتسماءاتهم، فلا يسمى القرار قراراً سياسياً، إلا إذا أصدره من يمتلكون سلطة إصدار القرار، ويستخدمون أو يحق لهم استخدام وسائل الإكراه الشرعي إذا ما رغب طرف أن يتصل بما يقرضه القرار من التزامات<sup>(٣)</sup>.

واقتراب القرار ليس نظرية علمية شاملة تتضمن مجموعة من الفروض المترابطة والمختبرة وتسمى لتفسير الظواهر السياسية من خلال الربط بين متغيراتها في صيغة: إذا وجد كذا، فإنه يحدث كذا.

ولكن اقتراب القرار هو إطار فكري يساعد الباحثين والمحللين على التعرف على العوامل والمتغيرات التي تشكل عناصر الموقف الذي يتخذ القرار في خضوعه. ولا يملك هذا الإطار التحليلي مقدرة على التوقع بحدوث نتائج بناء على توفر بعض المتغيرات، ومن ثم لا يمكن القول: بأن السلوك كذا يستدعي مواجهته بكذا<sup>(٤)</sup>.

(١) حمادة، مرجع سابق، ص ٨٩-٩٦.

(٢) دورتي وبلستراف، مرجع سابق، ص ٣٠٧.

وتستخدم صناعة القرار كقاعدة للتحليل يحاول بواسطتها بعض علماء السياسة التعامل مع السياسة على مستوى واسع. هذا الاقتراب يعتبر القرار والاحداث التي تحيطه كاساسي ووحدة مستقرة للتحليل. والقرار السياسي يعد ضرورة ملازمة للحياة السياسية، فلا يمكن تصور عملية سياسية لا تتضمن نغماً من القرار. إن القرار السياسي ليس قضية تعامل مع بعض الجوانب الخاصة في العملية السياسية، ولكن هو يتعامل مع صلبها المركزي. ومن ثم، فإن عمليات التصويت والعملية التشريعية والعملية القضائية، والعملية الإدارية ينبغي النظر إليها كعمليات صنع قرارات وفقاً لاقتراب صنع القرار. فإذا كان جوهر العملية السياسية هو ما يتعلق بالتوزيع التحكمي أو السلطوي للمكاسب والأضرار في المجتمع، فإن ذلك لا يتم إلا من خلال قرارات<sup>(1)</sup>.

وعملية صنع القرار لا تتوقف على صنعته أو إعلائه ولكنها تشمل عمليات ما قبل القرار وعملية اختيار القرار وصناعته وعملية تنفيذ القرار وتوقيمه. وعملية صناعة القرار تتضمن كل العناصر المتشابهة والمتغيرات ذات العلاقة والتي من شأنها التأثير في سلوك وحدات صنع القرار وأهدافها وتصوراتها.

ومن ثم فإن اقتراب صنع القرار يتضمن مستويات عديدة للتحليل تشكل في مجموعها إطاراً واسعاً وترتبط بمساعد على استيعاب الجوانب المختلفة للظاهرة السياسية، ومن خلال ذلك كله يتناول المحلل الجوانب النفسية التي من شأنها التأثير في سلوك صانع القرار، كما يتناول تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبنية والمؤسسات وأثرها في سلوك صانع القرار.

فهذا الاقتراب ليس قالباً جامداً على نغمة معين، ولكنه إطار فكري مرن قابل للتوسع ليتواءم مع الظواهر المختلفة.

ثانياً - وحدة اتخاذ القرار:

هي ذلك الإطار الذي يتولى دراسة البدائل ومناقشتها ثم اختيار أحدها والإعلان عنه،

(1) Conway and Feigert, Op. cit., PP. 235 - 237.

ويختلف هيكلها من حيث تنظيمه، وعدد أفراد من دولة إلى أخرى. هذه المؤسسات والتنظيمات ينص عليها الدستور والقوانين الأساسية للدولة على الرغم من أن عملية اتخاذ القرار لا يمكن أن تفسر بواسطة المؤسسات الرسمية، وذلك لتداخل عناصر عديدة فيها، منها الرسمي وغير الرسمي.

ويهتم اقتراب صناعة القرار بوحدة صنع القرار، ومكوناتها وتنظيمها، والعلاقات التي تربط أجزائها، ونمط تلك العلاقات، والأفراد الذين يمثلونها، وقيمهم، ومصالحهم، وشخصياتهم، وخبراتهم، وأرباطاتهم المختلفة، فعلى سبيل المثال:

يشترك في صناعة القرار السياسي الخارجي العديد من الأفراد والأعضاء ينتمون إلى مؤسسات تنفيذية وتشريعية. وإعلان حكومة الدولة الغلانية عن قرار معين، فإن ذلك يخفي وراءه حقيقة أن فرداً واحداً أو مجموعة من الأفراد عملت نيابة عن مؤسسات عديدة في صناعة ذلك القرار. فاتخاذ القرار تتولاه وحدة محددة تمثل قطاعاً معيناً في هيئة أكبر. وهذه الوحدة يصعب تمثيلها، فأشخاصها يتغيرون وفقاً لتغير العملية السياسية وطبقاً للنظام السياسي السائد<sup>(1)</sup>.

فالوحدة القرارية تمثل مجموعة الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ القرار وما تضمه من أفراد، وإجراءات تنظيمية وقواعد ضابطة للسلوك. ويتوجب على مستخدم اقتراب صنع القرار أن يلم بوحداث صنع القرار، وتشكيلها وأجهزتها، وأثر عمليات الاتصال التي تنقل المشاورات، والمحاورات، والنقاشات، وتبادل الآراء، والمعلومات بشأن البدائل المختلفة. والعلاقة الموجودة بين مختلف الأجهزة فيما بينها، وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى، وبالهيكل السياسي والاجتماعي والثقافي السائد في الدولة. فوحدة صنع القرار تختلف من نظام سياسي إلى آخر، فدورها في نظام ديمقراطي غير دورها في نظام مستبد. كذلك. فإن فاعلية الوحدة القرارية تزداد، كلما كانت أطول عمراً، وأكثر استقراراً،

(1) P.A. Reynolds, An Introduction to International Relations, Third Edition, (London: Longman, 1994), PP. 21 - 22.

## ثالثاً - بيئة صناعة القرار (الموقف القراري Setting Decisional)

قسم «سبروت» Sprout البيئة إلى: بيئة عملية، وبيئة نفسية، فعملية صنع القرار تتداخل فيها قيم صانع القرار وتتضارب أو تتشابه مع صورته عن البيئة المادية والاجتماعية التي تحيط به بما فيها وضعية صانع القرار في المؤسسة التي تتخذ القرار والتي تحد من سلطات صانع القرار، وتفرض عليهم قيوداً<sup>(١)</sup>.

ويمكن تقسيم البيئة العملية إلى بيئة داخلية وبيئة خارجية.

### ١ - البيئة العملية (المادية)، وتتضمن:

أ - البيئة الداخلية: وتشير البيئة الداخلية لعملية صنع القرار، إلى الأوضاع الداخلية، من أبنية اجتماعية، وأنساق ثقافية وقيمية، وتنظيمات سياسية كالأحزاب والجماعات الضاغطة ووسائل الاتصال المختلفة، والمكونات الاقتصادية المختلفة، وطبيعة النظام السياسي السائد والأيديولوجية التي يمتثلها، والرأي العام وتأثيراته، والموقع الجغرافي والسياسي للدولة، والعلاقات الاجتماعية السائدة والوضع الطبقي والحالة الاجتماعية للناس. والعلاقات السائدة بين النظام السياسي (جهاز الحكم) والمجتمع أي العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومدى شرعية النظام السياسي. وكذلك الرضا الاقتصادي أو التآزم، كل هذه العوامل وغيرها تؤثر في عملية صنع القرار، فهي بمثابة القيود التي ترد على حركة صانع القرار، ولا يمكن للقرار أن يكون رشيداً وفعالاً، إذا لم يأخذ في عين اعتباره هذه القضايا أو الأهم منها.

### ب - البيئة الخارجية:

وتشمل كل عناصر البيئة الدولية والتي تقع خارج حدود الدولة، وتتضمن سلوك الوحدات الدولية الأخرى سواء كانت دولاً أو منظمات دولية أو شركات اقتصادية وتجارية. وبصيغة أخرى فالبيئة الخارجية تضم كل تفاعلات عناصر البيئة الدولية وأوضاعها والتغيرات التي تطرأ عليها، وتأثير الأوضاع بتوقف على إدراك صانع القرار والصور التي تعلق بذهنه عنها، وخبراته السابقة في التعامل معها. ويتوقف القرار الرشيد على الإدراك

وتحتك تقاليد، ولها إمكاناتها الخاصة، فالاستقرار يورثها نمطاً عربيقاً في التفكير وإجراءات أكثر استقراراً، وهذا ما يميز نمط الإدارة بالأهداف، وعلى العكس من ذلك، فإن إنشاء إدارات مؤقتة لمواجهة مواقف محددة ثم اختفائها، سيضعف مردود قراراتها<sup>(٢)</sup>.

كما تتميز أجهزة صنع القرارات بالتعقيد والتشابك عبر وسائل الاتصال وعلاقات السلطة، ومن خلال المنافسة المدفوعة بالمصالح، وتأثيرات البيئة، والقوى الاجتماعية والسياسية.

فعملية صنع القرار غالباً ما تعكس المنافسة والصراع، والمساومة، وكذلك التعاون بين أجهزة وعناصر وحدة صناعة القرار بشأن اختيار بديل معين من مجموعة بدائل يثيرها النقاش. وينظر كل طرف إلى البديل الأمثل من خلال مصالحه أو تأثير ذلك القرار الذي يراد اتخاذه في مصالحه، وهل سيعظم مكاسبه ويعزز موقعه في العملية السياسية أو يقلصها؟ إن معرفة الأطراف التي كانت خلف القرار ودوافعها، ستفيد في معرف المصالح التي تردها، والسياسات التي تريد أن تتمكن لها.

ومعرفة الأشخاص المشاركين في قرار معين تساعدنا على معرفة لماذا اتخذ القرار وكذلك أهميته، على الرغم من أن القرار يصدر باسم مؤسسة ما، ولكن هذه المؤسسة يتخفى خلفها أشخاص لهم قيمهم، ومصالحهم، وتصوراتهم وآراؤهم بشأن القضايا السياسية المختلفة. كذلك فإن تقوم قرار معين ببنينا - إلى حد بعيد - على معرفة الأشخاص الذين اتخذوه واتجهاتهم، وخبراتهم وقدراتهم.

فالوحدة القرارية Decisional Unit تتضمن مجموعة الأجهزة المكلفة بالقرار، وكذلك الأفراد وقيمهم وتصوراتهم ومصالحهم.

(1) Joseph Frankel, The Making of Foreign policy An Analysis of Decision - making, (London: Free press, 1967), pp. 9 - 10.

الدقيق لطبيعة القيود الخارجية التي يحتمل أن يواجهها صانع القرار، وتلعب الأجهزة الحكومية المختلفة (السفارات، أجهزة التجسس والاستعلامات ومراكز الرصد) أدواراً مهمة.

٢- البيئة النفسية (السيكولوجية) لصانع القرار: وتشير إلى اتجاهات أعضاء وحدات القرار وتصوراتهم، ومعتقداتهم، وقيمهم، وخبراتهم وآرائهم السابقة، ودوافعهم، وخلفياتهم الاجتماعية وأحوالهم النفسية وهم يتخذون القرارات. والأفراد يتصرفون في مواجهة الأوضاع المختلفة تبعاً لصورهم المكونة عن تلك الأوضاع، وتعني الصور إدراك الأفراد للمواقف المختلفة، وكذلك تبعاً لاتجاهاتهم، وقيمهم ومعتقداتهم التي يتمسكون بها ويرون الحقيقة من خلالها<sup>(١)</sup>.

فصانع القرار لا يتأثر بالأوضاع الاقتصادية والمؤسسات السياسية والإدارية، والأوضاع الدولية فحسب، ولكنه يتأثر بهذه متشابكة مع مجموعة قيمه وتصوراته أي بيئته النفسية التي تشكلت عبر الزمن. ثم كذلك يجب التفرقة بين الأوضاع المختلفة، فهناك الأوضاع العادية التي يصنع فيها القرار، وهناك الأوضاع للالتزمة التي تتميز بحدة الضغوط وشدتها، إلى جانب تضافر عناصر المفاجأة وضيق الوقت والشعور بالخطر الداهم، بحيث تتراكم تلك العناصر الضاغطة وتشكل توتراً كبيراً، يصيب الأداء المعتاد لاسلوب صنع القرار بالاضطراب والحلل<sup>(٢)</sup>.

وأبداً - مرحلة اتخاذ القرار، وتتضمن هذه العملية ثلاثة عناصر:

أ- مرحلة ما قبل اتخاذ القرار. ب- مرحلة اتخاذ القرار. ج- تنفيذ القرار وتقويمه. (إن يولي الباحث لتنفيذ القرار أهمية هنا).

١- مرحلة ما قبل القرار، وتتضمن هذه المرحلة، تعريف الموقف، ومكوناته، وخصائصه ومآلاته، وتتوقف عملية إدراك الموقف على أجهزة صناعة القرار المختلفة، وعلى مكاتب الدراسات، والأجهزة الأمنية، ووسائل الإعلام، وعلى ذاكرة هيئات صناعة القرار، وعلى

(1) K. J. Holsti, International Politics: A Framework For Analysis, 5th Edition, (Columbia: Prentice - Hall, 1988), pp. 320- 323.

(٢) عباس وشندي العامري، إدارة الأزمات في عالم متغير، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،

خبرات الأشخاص الذين سبق لهم التعامل مع مواقف أخرى مشابهة للمواقف الحالية. كما تتوقف على تقويم ردود الأفعال المحتملة من عناصر البيئة المختلفة، ومن يشعرون أنهم معنيون بذلك الموقف. كما تتوقف عملية تشخيص الموقف وتوصيفه وتحليله على إدراك الأشخاص والصور التي تنطبع في أذهانهم، والمعاني التي يفسفونها على المواقف بسبب خلفياتهم الفكرية وقدراتهم العلمية وخبراتهم السابقة.

كما يتوقف توصيف الموقف على المعلومات المنقولة عنه ومدى صحتها، فكلما كانت المعلومات دقيقة وسريعة، كان ذلك عنصرأ مهماً في عملية تشخيص الموقف وصناعة القرار الرشيد. في حين تلعب التشوهات الإعلامية، وتزييف الحقائق، والتلاعب بالمعلومات أو نقصها، دوراً سلبياً في تحديد الموقف وينعكس ذلك على القرار المتخذ. كما تتضمن مرحلة ما قبل اتخاذ القرار، تحديد الأهداف التي يهدف صانع القرار لتحقيقها، وينبغي تحديد الإمكانيات اللازمة لذلك، كما ينبغي أخذ ردود أفعال الأطراف الأخرى، وسميهم هم بدورهم إلى تحقيق أهداف مماثلة.

ب- مرحلة اتخاذ القرار، وتعني اختيار بديل من بدلين أو أكثر، بناء على نقاشات، ومفاضلات، وترتيب أولويات، وتقييم كل بديل وما يترتب عليه من مكاسب وأضرار، وما يتوفر لصانع القرار من موارد مالية متاحة، وإطارات تنفيذ، ووقت مناسب. كما يفترض في عملية اتخاذ القرار أن تعكس النقاشات المتعددة بين عناصر الوحدات القرارية، وتضارب آرائهم ومصالحهم، ومن ثم فإن هذه العملية تتضمن - أيضاً - أساليب متعددة في التوصل إلى القرار المحتمل، حيث تتضمن المساومات، والمناقصات، والتسارع، والتعاون بين الأطراف المشاركة، وتلعب التوازنات السياسية دوراً جوهرياً في هذه العملية.

وتختلف عملية اتخاذ القرار من بلد إلى آخر، ففي الدول الديمقراطية تلعب الأحزاب، والرأي العام، وجماعات الضغط، ووسائل الإعلام دوراً مذكوراً في العملية القرارية، في حين تظل هذه القوى، وإن وجدت محدودة التأثير في الأنظمة الشمولية.

إن اتخاذ القرار هو محصلة عمل جماعي، ويفترض في الانتهاء إلى اتخاذ قرار معين، أن التشاور قد بلغ مداه عبر المستويات التنظيمية المستقلة عن هذه العملية المعقدة. فصانع القرار يجمعون البيانات والمعطيات والحقائق المرتبطة بموضوع القرار، ثم يحللونها،

ويتناقشونها، ويقسمونها، ويربطون عناصرها المختلفة في إطار صورة محددة ومعبرة بدقة عن رؤية جهاز اتخاذ القرارات للموقف الذي يتعامل معه<sup>(١)</sup>.

وهكذا يتبين لنا أن عملية اتخاذ القرار عملية معقدة، تلعب فيها التوازنات المختلفة أدواراً كبيرة. وعلى الدارس لهذه العملية، أن يضع في عين اعتباره كل مكوناتها ليدرك نتائجها. فكل اختبار يمكن أن يقابل باختبار آخر، وكل هدف يسعى إليه طرف يحتمل أن يواجهه هدف معارض، بالإضافة إلى قيود الإمكانيات للمادة وربما قلة المعلومات أو تشوهها، وضغط الوقت وعناصر البيئة المحلية والدولية معاً.

لقد حظيت عملية اتخاذ القرار باهتمام الكثير من علماء السياسة وغيرهم، فحاولوا وضع نماذج لتفسيرها، انطلاقاً من رؤية كل واحد منهم لتلك العملية. ويمكن الاقتصاد على أهم تلك النماذج فيما يلي:-

١- نماذج «اليسون» Allisons' Models، رأى «اليسون» ثلاثة نماذج يمكن استخدامها لتفسير القرارات السياسية، وهي:-

١- نموذج «السياسة العقلانية (الرشيده)» Rational Policy Model  
يفترض هذا النموذج أن صانع القرار فاعل عقلاني رشيد ومن ثم، فإن سلوكه وتصرفاته تتميز بالعقلانية وأنها هادفة، وإذا أردنا أن نفسر سياسة ما أو قراراً معيناً، فلننضج أنفسنا محل صانع القرار الأصلي، وتتعرف بعقلانية، بمعنى: نسعى لتحقيق المكاسب بأقل التكاليف. هذا النموذج يرى أن الأحداث الهامة تسببها أسباب هامة. وأن قرارات الدولة تتشكل في معرض أهدافها. وأن تصرفات الدولة تفسر من خلال اعتبار أن صانع القرارات عقلانيون يخططون سياساتهم التي يستهدفون تحقيقها<sup>(٢)</sup>.

٢- نموذج «العملية التنظيمية» The Organizational Process Model

ويشير إلى كون الحكومات هي منظمات واسعة مع مجموعة إجراءات ثابتة، ومن ثم،

(١) مقلد، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(2) Michael P. Sullivan, International Relations: Theories and Evidence, (New Jersey: Prentice - Hall, Inc, 1976), P.72.

فإن سلوكها يتبع هذه الإجراءات والقواعد. إن الأطر التنظيمية والقواعد المنظمة تؤثر في سلوك أفرادها، وتقيد تصرفاتهم، وتضيق من حرية اختياراتهم مهما كانت درجة مسئوليتهم وموقعهم في السلطة. فالقرار لا ينظر إليه من خلال مفهوم العقلانية والرشادة، ولكن ينبغي النظر إليه كنتيجة لمجموعة قواعد وضرابط وأطر تنظيمية، فالقرارات وفق هذا النموذج ليست نتيجة عمليات ذهنية رشيدة، ولكنها نتاج التفاعل، والتسوية، والتفاوض<sup>(١)</sup>.

ج- نموذج «السياسات البيروقراطية» The "Bureaucratic Politics" Model

وهو يختلف مع النموذج العقلاني الرشيد بالنسبة لتفسير القرار السياسي، حيث تنتج القرارات في ظل هذا النموذج من المساومة، والتفويق، والمفاوضة داخل الوحدة القرارية، فكل «لاعب» بيروقراطي، له إدراكاته المختلفة، وأولوياته، وكل واحد منهم ينافس من أجل السلطة والقوة، والترقية، ويعمل على أن يحجز لنفسه موقعاً ملائماً حتى بعد نهاية الأزمة. فالاعتبار في هذا النموذج لدور الجهاز البيروقراطي وتصرفاته ومصالحه وعلاقاته وطرق عمله، وليس للاختيارات العقلانية<sup>(٢)</sup>.

وبعد عملية اتخاذ القرار باتي تنفيذه وتقومه<sup>(٣)</sup>.  
وهناك من يضيف تصنيفات أخرى مثل: النموذج الإدراكي، والنموذج الذي يركز على الاهتمام بكل العناصر التي تدخل في عملية صنع القرار.

٢- النموذج الإدراكي أو المعرفي Cognitive Model:  
يرتبط هذا النموذج بالدراسات التي اهتمت بالطريقة التي يعرف بها صانع القرار الموقف، لذلك يتم التركيز على مجموعة المتغيرات التي أكدت عليها دراسات علم النفس

(1) Bruce Russett and Harvey Starr, World politics: the menu for Choice, second Edition, (New york: W.H. Freeman and Company, 1985), PP. 278 - 279.

(2) Russett and Starr, Op. Cit., PP. 270 - 280.

(٣) تنصب هذه المرحلة على اختيار الوقت والأداة التنفيذية والشاكل التطبيقية، كما تهتم برود الأفعال وتقوم الآثار الناجمة أو الناجمة عن تطبيق القرار.

### نظرية اللعب Game Theory (المباريات)

لقد دأب علماء السياسة كغيرهم من علماء الاجتماع والنفس والاقتصاد على مناظرة الكثير من العلوم الطبيعية في مناهجها، وكان هذا مع الدراسات السلوكية أي منذ العشرينيات من هذا القرن. فقد بنوا الاقتراب الوظيفي مناظرة للكيان البيولوجي (الكائن الحي)، كما اعتمدوا الاقتراب الانصالي والنظامي مناظرين للميكانيكا وعلوم الاتصال والضبط (السيرتيكا). وهناك من استخدم اقتراب القرار مناظراً للعبة أو المباراة.

أولاً - مفهوم نظرية اللعب (المباراة):

تستخدم نظرية المباراة في دراسة المسائل الاستراتيجية المتعلقة بالمنافسة والصراع على المكاسب. فهي أسلوب منطقي ورياضي يستخدمه رجل السياسة أو الفاعل السياسي، من أجل تحقيق المكاسب، وتجنب الخسائر.

فالمناقسة أو الصراع بين الدول في ميدان نزع السلاح يمكن النظر إليه كلعبة، ومنافستهم على الأسواق التجارية، والمنافسة بين الأحزاب على الناخبين وضم المناضلين تعتبر لعبة، وتسوية النزاعات. ونظرية الألعاب هي إطار للتحليل أكثر من كونها نظرية علمية، إطار تحليلي يفترض أن الموقف محل الدراسة يتكون من فاعلين (Actors)، ومن قواعد تحكم طريقة اللعب، وتحدد مركز الحاسرين والمتنصرين، ويكون في حوزة كل لاعب وتحت تصرفه قدر من الموارد التي تُعَيَّن قواعد اللعبة كيفية استخدامها.

وبصيغة أخرى، فنظرية اللعب تفترض وجود مجموعتين من متخذي القرارات الذين تتداخل أهدافهم، التي يعملون من أجلها، والذين يتوفر لكل منهم بعض السيطرة الجزئية أو المحدودة على الموقف الذي يتعاملون جميعاً معه، وخطتهم واستراتيجيات الحركة التي تنفذها هذه الأطراف غير محكومة بمصالحهم وحدهم، وإنما تأخذ في اعتبارها كذلك مصالح الآخرين<sup>(١)</sup>.

يعرف «مارتن شوييك» نظرية اللعب بأنها «طريقة لدراسة صناعة القرار في حالة

الاجتماعي، وعلى جذورها في تفسير السلوك الفردي أو الجمعي سواء.

وبين أكثر المتغيرات النفسية انتشاراً، واستخدماً، متغيرات «الصورة» Image، و«النظام العقيدي» Belief System، و«الإدراك» Perception، و«دوره الإدراك» Misperception.

فهذا النموذج يركز على الخلفية النفسية لصانع القرار وكيفية إدراكه للموقف بمعنى: أننا إذا أردنا تفسير قرار معين، ينبغي معرفة البيئة النفسية لصانع القرار، وطريقة إدراكه للموقف، والصورة المنطبقة في ذهنه عن الموقف.

٣- النموذج الذي يركز على مفاهيم الجماعة والبنى الدستورية والهياكل الرسمية وغير الرسمية التي تسهم في عملية اتخاذ القرار: الرأي العام، جماعات الضغط، الأحزاب، وسائل الاتصال، والوكالات والهيئات الحكومية، فالقرار في هذا النموذج يتم بناء على المقايضة، والاتفاق بين كل الأطراف المشاركة، ومن خلال المساومة، والمفاوضة. هذا النموذج يتضمن عمليات فكرية واجتماعية من ناحية، وعمليات الإدراك والاستبصار، والتحالفات، والتفاعل بين الجماعات والمشاورات، والدوافع والمصالح، بالإضافة إلى الجوانب الإجرائية: القانونية والإدارية، وأساليب العمل داخل الوحدة القرارية.

فهذا النموذج أشمل من النماذج السابقة التي يركز كل واحد منها على متغير وبهميل المتغيرات الأخرى، لذلك يحظى هذا النموذج بأهمية كبيرة لدى دارسي العلوم السياسية، والسياسة الخارجية منها على وجه الخصوص<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١) يسبرني حمادة، مرجع سابق، ص ١٠٠ - ١٠١. وانظر مازن الرمضاني، «صنع القرار السياسي الخارجي في الجامعات العربية»، في عبد النعم سعيد (محرر)، «تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي» (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠)، ص ٥٣ - ٥٤.



الصراع) ويقول «توماس شيلنج» عن هذه النظرية إنها «معنية بأوضاع يكون السلوك الأفضل لكل طرف معتمداً على قدرته على توقع ما سيقبله الطرف الآخر وهذا يعني التمييز بين ألعاب الاستراتيجية وألعاب الحظ»<sup>(١)</sup>.

لقد استخدم هذه النظرية العالم الرياضي «جون نيومان» والعالم الاقتصادي «أوسكار مورجنسترن» في بداية عهدهما في الدراسات الاقتصادية، ثم انتقلت بعد ذلك إلى العلوم السياسية وأصبحت تستخدم في دراسة العلاقات الدولية والحروب، والمفاوضات، وصناعة القرارات الداخلية، وفي المنافسة الحزبية، والتحالفات، والتكتلات البرلمانية. والفاعل السياسي (سواء كان حزباً، أو تكتلاً، أو دولة) باستخدامه نظرية الألعاب، فإنما يتصور الفاعل الآخر الذي ينافس معه على مجال ما، على أنه فاعل عاقل وذكي يمتلك من الأساليب والإمكانات ما يمتلكه هو.

واللاعب يستخدم كل الوسائل الممكنة (المتاحة) ويسمى لتوظيف المنظورة. فهو يستخدم المهيلة، وإخفاء الحقيقة والتشويه، والتحالف، وغير ذلك من الأساليب، كما يتصور اللاعب أن غيره (الطرف الآخر) يستخدم الوسائل نفسها من أجل الفوز بالهدف محل التنافس.

فالنظرية ترشد صانع القرار في اختيار البديل الأفضل بتقديمها له تصوراً عقلياً ورياضياً يساعده على تقدير السلوك الأفضل لتتجاه في مواجهة خصم يفترض فيه أن يلجأ إلى انتهاج السلوك ذاته. هذه النظرية تعتبر النشاطات السياسية بمثابة لعبة تمثل صراعاً بين استراتيجيات يديرها أطراف أو فاعلون (دول، أحزاب، تحالفات، تنظيمات). ويفترض هذا الإطار التحليلي (نظرية المباريات) وجود أربعة عناصر أساسية وهي:

- أ- اللاعب، ويمثل وحدة اتخاذ القرار المستقلة في المباراة.
- ب- القواعد، وتحدد كيفية استخدام الموارد المتاحة في المباراة، حيث إنها تحدد لكل لاعب مدى الخيارات المتاحة أمامه.
- ج- الاستراتيجية، وتحدد تحركات اللاعب في حالة تحرك الخصم في اتجاه النتيجة (المحصلة).

(١) بلستغراف، مرجع سابق، ص ٣٣٧.

د- النتيجة أو المحصلة (Pay off)، والتي يحصل عليها اللاعب كنتيجة لاتباعه استراتيجية معينة، ويعبر عن المحصلة عادة بتعبير رقمي<sup>(٢)</sup>.

يرى «مورتون كابلان»: أن اللاعب هو الوحدة الأساسية للتحليل باعتباره الطرف الفاعل في الموقف. والطرف يقصد به وحدة اتخاذ القرارات في الموقف الذي يتناوله التحليل. واللعبة قد تتضمن مجالات تقع تحت سيطرة اللاعبين، ومجالات تقع خارج دائرة سيطرتهم. وأبرز القضايا التي تقع خارج نطاق سيطرة اللاعبين هي قواعد اللعبة نفسها.

وتزعم نظرية اللعب على أنها تملك قواعد بإمكاناتها أن تقدم توصيفاً شاملاً لكل التحركات البديلة المتاحة للاعبين، وأن توفر كذلك كل المعلومات، التي تعين على الاختيار من بين تلك البدائل، وذلك في ضوء العوائد والمردودات، التي يمكن أن يقود إليها كل تحرك بديل. كما تفترض هذه النظرية أن كل طرف له المقدرة على اختيار المسلك الذي يحتمل أن يقوده للانتصار على خصمه، ويعتمد هذا الاختيار على نيات الخصم الذي يفترض أن يكون هو كذلك<sup>(٣)</sup>.

ويقترن بنظرية اللعب استخدام أسلوب المحاكاة (Simulation)، ويشير إلى سعي الباحث لمعرفة جانب معين من ظاهرة معقدة، ويتم ذلك بإيجاد بيئة مشابهة لبيئة الظاهرة المعقدة، وذلك بملاحظة ما يجري في هذه البيئة لاكتشاف الجوانب المقصود<sup>(٤)</sup>. كما تستخدم نظرية اللعب أسلوب المساومة، والذي يقوم على التنازلات المتبادلة من أجل المصلحة المشتركة.

ثانياً - أنواع اللعب: هناك أنواع عديدة للعب غير أننا نقتصر على الصنفين الأكثر شهرة، وهما اللعبة الصفيرية واللعبة غير الصفيرية.

أ- اللعبة الصفيرية Zero Sum Game، وتعني كل مكسب يحققه أحد أطراف اللعبة يمثل خسارة مقابلة للطرف الثاني. وتعبر عن التعارض المطلق بين الأطراف المتصارعة.

(١) حامد أحمد هاشم، نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربي - الإسرائيلي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤)، (المقدمة).

(٢) مقلد، مرجع سابق، ص ١٩٦-١٩٧.

(٣) بلستغراف، مرجع سابق، ص ٣٥٨.

## Structural- Functional Approach

### مقدمة:

تعود فكرة الوظيفة ومنها الوظيفية إلى العلوم البيولوجية التي تركز على وظائف أعضاء الكائن الحي، ومنها انتقلت إلى الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية لبتلفها بعد ذلك علماء السياسة وبكيفوها مع طبيعة حقل الدراسات السياسية.

لقد ناظر علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع بعدهم المجتمعات بالكائنات الحية (العضوية)، وبلغت تلك المناظرة ذروتها عند «أوجست كونت»، و«هربرت سبنسر»، و«راد كليف براون» و«مالينوفسكي». وقد أدت المناظرة بكونت و«سبنسر» إلى المناظرة الحرفية بين الكائن الحي والمجتمع، كما انتهت بهما إلى وضع تفسير طبيعي للمجتمع يستند إلى مجموعة من المتغيرات التفسيرية البيولوجية كالفرايز مثلاً، على أنها الأساس الذي يستند إليه النظام الطبيعي.

وقد شبه هؤلاء العضويون المجتمع بالكائن الحي في نموه وتطوره وتعهده ثم انضمحلته، فالمجتمعات عندهم كذلك يكبر حجمها، وتزداد تعقيداً في نظمها ومؤسستها، وما يحدث فيها من عمليات اجتماعية. ويعبر «هربرت سبنسر» عن هذا الاتجاه بقوله: تتشابه المجتمعات مع الأفراد في سمات أربع واضحة... ثم يشرع في توضيحها: كلاهما يبدأ صغيراً ثم يزداد حجماً، ويتسم البناء في كليهما (الفرد والمجتمع) منذ البداية بالبساطة ثم ينمو ويتعقد، ومع تعقد النمو يؤدي إلى نشأة التماسك المتبادل بين الأجزاء، كما تتميز حياة المجتمع باستقلالها عن حياة أفراد<sup>(١)</sup>.

والى جانب استخدام الوظيفيين العضويين لمفهوم النمو في عملية المناظرة بين المجتمع والكائن الحي، فقد استخدموا مفهوم البناء، فالمجتمع هو هيكل أو بناء يتكون من عناصر

(١) محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، ج ١، مرجع سابق، ص ٢٠١١.

ويغتر الطرفان إلى الاتصال فيما بينهما، فلا تفاوض ولا مساومة، وكل طرف يشعر بغياض المصلحة المشتركة. والمثال على ذلك الصراعات المطلقة كما هو الشأن في الصراع العربي - الإسرائيلي. أو تنافس طفلين على عصافور، أو تنافس خطيبين على فتاة، فإذا تزوجت أحدهما ضيعها الثاني.

ب- اللعبة غير العنصرية، حيث لا تكون مصالح الأطراف متعارضة متعارضاً مطلقاً، ولكن يمكن لكل منهما أن يكسب دون أن يثقل الكسب خسارة مطلقة للطرف الآخر. وتلعب المساومة والتنازلات المتبادلة دوراً مهماً. ومحصلة اللعب لا تساوي صفراً. واللعبة تضم جانب المناقصة والتعاون معاً.

### النقد:

على الرغم من مساهمة نظرية اللعب في علم السياسة إلا أنها تعرضت لانتقادات عديدة منها:-

- ١- تهمل الصراعات الأيديولوجية، وتهمل الجوانب الأخلاقية.
- ٢- لا تولي أهمية لعنصر المفاجأة.
- ٣- تبالغ في عنصر الصراع على حساب التعاون والوفاق.
- ٤- تفترض أن اللاعبين ينطلقان من مستوى واحد.
- ٥- تهمل الآثار السيكلوجية وتبالغ في عقلانية القرار.

\*\*\*

مثله مثل الكائن الحي الذي يتكون من أعضاء مترابطة ومتساندة وتؤدي وظائف من أجل المحافظة على الكائن جميعه، فعلى سبيل المثال: «استخدم» راد كليف براون» البناء الذي نقله من البيولوجيا إلى دراسة المجتمعات، حيث يقول: إذا انتقلنا من مجال الحياة العضوية إلى مجال الحياة الاجتماعية، وتناولنا جماعة محلية مثل قبيلة. لكان بوسعنا أن نتعرف ونذكر وجود بناء اجتماعي. ذلك أن الكائنات الحية البشرية -الأفراد- وهم الوحدات الجوهرية في هذه الحالة يرتبطون فيما بينهم بواسطة مجموعة محددة من العلاقات الاجتماعية تؤلف منهم كلاً متكاملًا، ولهذا فإن العلوم الاجتماعية في رأي «براون» تقوم بمهمتين:

١- تحديد الأسلوب الذي يتحقق في ضوئه للانساق الاجتماعية الاستقرار، وذلك بواسطة الحفاظ على شكل بنائها الاجتماعي

٢- وكيف يغير النسق الاجتماعي شكله بواسطة إجراء تعديل وتحوير في شكله البنائي<sup>(١)</sup>.

كما استخدم الوظيفيون مفهوم التوازن الذي نقلوه من الكائن الحي، فجسم الإنسان يستطيع أن يحافظ على توازنه بواسطة عمليات أعضائه الخاصة بذلك، فكذلك يمكن للمجتمع أن يحافظ على توازنه من خلال وظائف محددة لذلك، وللتوازن يعني التنظيم التلقائي لعناصر الجسم، ويؤدي المجتمع هذه الوظيفة من خلال عملية الأخذ والعطاء. وقد استخدم «تالكوت بارسونز» مفهوم التوازن في نظريته الوظيفية للمجتمع، فالمجتمع في حالة تغير وحركة دون أن يؤدي ذلك إلى الانحراف، فإذا حاول الانحراف عن الحالة الطبيعية التي تفسد التوازن، يواجه من جانب الانساق باليات التوازن التي تعيد المجتمع إلى حالته الطبيعية<sup>(٢)</sup>.

والدراسات الوظيفية لم تكف بمنظرة المجتمع بالكائن العضوي ولكن ناظرته كذلك بالجهاز الميكانيكي كآلي الحركة والتوجيه، حيث تصور المجتمع على أنه آلة تشبه النموذج

(١) المرجع نفسه، ص ٢٥٢٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٧٢٦.

السبرنتيكي (يتضمن وظيفتي الاتصال والضغط) والقدرة على التوجيه الذاتي، مثل جهاز منظم الحرارة (الترموستات). فكذلك المجتمع يمتلك خاصية التنظيم والتوجيه الذاتي. وفكرة المناظرة للميكانيكية هاته تستند إلى فكرة الفريق، وفكرة الآلات ذات التوجيه الذاتي وفكرة التوازن. وهكذا يتم النظر إلى المجتمع على أنه نسق يعني: كلاً مركباً يتألف من مجموعة من الأجزاء المتميزة عن بعضها ولكنها متساندة، ويطلق «بارسونز» على هذه الأجزاء الانساق الفرعية. والمجتمع هو المركز الذي تتجمع فيه كل هذه الانساق الفرعية مكونة بناءً لديه القدرة على تحقيق كل الحاجات الاجتماعية لسكان هذا المجتمع. وكل نسق فرعي يسهم في مواجهة واحدة من الضرورات الوظيفية الأربع اللازمة لبقاء أي مجتمع وهي:

١- التكيف، وهو من الضرورات الاجتماعية، التي ينبغي أن توجد في كل مجتمع بطريقة تمكنه من التلازم مع التغيرات التي تحدث داخل المجتمع أو خارجه، ويقوم بهذه الوظيفة أساساً للنسق الفرعي الاقتصادي.

٢- تحقيق الهدف، حيث يحتاج المجتمع إلى معرفة أهدافه وإلى أين يتجه لتحقيقها، ولابد أن تتحقق له الوسائل أو الآليات لاتخاذ القرارات وتنفيذها ويتولى هذه الوظيفة النسق السياسي بمفهومه الواسع.

٣- التكامل، أو ما يسميها الرابطة الجماعية، وظيفه هذا النسق الفرعي مواجهة حاجة المجتمع إلى التكامل يعني: الحفاظ على تماسك المجتمع، وصيانة التساند الذي يضمن عدم خروج الجماعات عن مسارها، وتقوم بهذه الوظيفة الروابط الاجتماعية بالإضافة إلى الدين وللمؤسسات التربوية.

٤- المحافظة على النمط، أي ضرورة استمرار المجتمع وبقائه على مر الزمن، ونقل القيم إلى الأجيال اللاحقة، وتقوم بهذه الوظيفة أساساً المؤسسات الثقافية والدينية والأسرة ومؤسسات الإعلام<sup>(١)</sup>.

(١) المرجع نفسه، ص ٣٥٣٢.

تعود فكرة الوظيفية البنائية إلى علم الاجتماع وإلى أفكار «بارسونز» حيث استخدم الموظفون مفهوم البناء ليشير إلى مجموعة من العلاقات بين الوحدات الاجتماعية بحيث تنسجم هذه العلاقات بالاستقرار النسبي وبأنها تتخذ شكل النمط . أما فكرة الوظيفة عندهم فهي تشير إلى ما يترتب على نشاط اجتماعي من نتائج تؤدي إلى تكيف أو تلاؤم هذا النشاط مع بناء معين أو مع جزء منه . ثم جمعت الوظيفية البنائية المعاصرة ، الوظيفة والبناء في إطار تصوري ، ونسق منهجي تحليلي واحد يتناول بناء المجتمع ، في ضوء الوظائف التي تقوم بها هذا البناء لإشباع حاجات ذلك المجتمع .

وقد استعار علماء السياسة الموظفون مفاهيم الوظيفية - البنائية من الدراسات الاجتماعية ومن أفكار «بارسونز» علي الخصوص .

يعد «جابريل الموند» Gabriel Almond رائد البنائية - الوظيفية في علم السياسة . فقد نشر أول عمل له في عام ١٩٥٦ وذلك في مقال حمل عنوان «النظم السياسية المقارنة» . وكان متأثراً في ذلك بكتاب «ديفيد استون» «النظام السياسي» بالإضافة إلى استخدامه مفاهيم الوظيفية لدى «تالكوت بارسونز» كمفهوم البنية ، والوظيفة وغيرهما . ثم نشر «الموند» و«كولمان» كتابهما «السياسة في البلدان النامية» وذلك عام ١٩٦٠ . حيث ركزا فيه على الأبنية والوظائف وتجنبوا التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكومية الرسمية في المناطق التي تنجبه إلى تغيرات عميقة وشاملة (مناطق العالم النامي) . وقد استخدم الكاتبان مفهوم النظام محل الدولة ، والوظيفة محل السلطة والقوة ، والأدوار محل المناصب ، والأبنية بدلاً من المؤسسات .

وقد ركز «الموند» على ثلاثة متغيرات أساسية ، هي : البنية ، والنظام ، والوظيفة . وتشير البنية إلى الأنشطة القابلة للملاحظة التي تشكل النظام السياسي ، وهي أنشطة منتظمة الحدوث يعبر عنها بالأدوار . فالبنية بصيغة أخرى هي ، تشير إلى مجموعة أو فئة من الأدوار المترابطة بعلاقات متبادلة ، وتتناسق الأدوار وتتكامل فتشكل بنية<sup>(١)</sup> .

(١) وشاد ، مرجع سابق ، ص ٣٠٥٣٠٢ .

أما النظام السياسي عند «الموند» فيشير إلى كل التفاعلات التي تؤثر في الاستخدام أو التهديد بالاستخدام الشرعي للإكراه .

وتعني الوظيفة عند «الموند» مدلولات عدة ، فقد تدل على معنى سلوك ، أو عملية ، أو عامل ما ، أو الأنشطة الموكولة إلى شاغل مركز أو منصب معين ، أو تشير إلى المهنة خصوصاً لدى الاقتصاديين . وقد استمد الموند مفهوم الوظيفة من المفهوم البيولوجي ، فالوظيفة عند علماء الأحياء تعبر عن العمليات الحيوية التي تسهم في بقاء الكائن العضوي<sup>(١)</sup> .

والوظيفة لدى «الموند» هي مجموعة الأنشطة الضرورية أي التي بعد إنجازها ضرورياً لبقاء النظام واستمراره ككل . وأن أهداف النظام السياسي تتحقق عندما تنجز الأبنية ووظائفها المحددة لها<sup>(٢)</sup> .

وتعود الوظيفية كما صيغت عند «الموند» إلى مصادر أربعة أساسية :

١- البنائية - الوظيفية في الأنثروبولوجيا كما صاغها «راد كليف براون» ، و«الينوفسكي» .

٢- نظرية الجماعة - خصوصاً صياغة «ديفيد ترومان» واستخدامه المتبادل بين البناء والجماعة ، بحيث يحل أحدهما محل الآخر .

٣- نظرية النظم كما صاغها «ديفيد استون» ، فقد مثلت إطاراً تحليلياً أو هيكلًا للتحليل الوظيفي الذي قدمه «الموند» واستعار الكثير من مفاهيمه من اقتراب النظم ، كمفهوم المدخلات ، المخرجات ، التحويل ، التغذية الاسترجاعية ، الحدود .

٤- أنماط الشرعية عند «ماكس فيبر» (الاستخدام الشرعي للقوة ، الإكراه المادي للمشروع) حفاظاً على النظام .

وقد ركز «كولمان» و«الموند» في كتابهما السالف الذكر على وظائف النظام السياسي

(٢) السيد عبد المطلب غام ، الاقتراب البنائي - الوظيفي واستخدامه في البحوث السياسية ، في ودودة بدران ، مرجع سابق ، ص ١١٠ ، ١١٩ .

(٣) وشاد ، مرجع سابق ، ص ٣٠٦ .

وقسما إلى مجموعتين: ١- وظائف المدخلات، وتشمل: التنشئة السياسية، والتجنيد السياسي، والاتصال السياسي، والتعبير عن المصالح، وتجميع المصالح. ٢- وظائف المخرجات وتشمل: صنع القاعدة، وتنفيذ القاعدة، التفاضل طبقاً لها.

إلا أن النقد الذي وجه إلى الكتاب دفع الموند إلى تطويره، فكان ذلك مع «باول» في كتابهما الجديد «السياسة المقارنة» عام ١٩٦٦<sup>(١)</sup>. في هذا الكتاب نظر الموند إلى وظائف النظم السياسية عبر مستويات ثلاثة هي:

١- المستوى الأول: وظائف التحويل، وتضم التعبير عن المصالح، وتجميع المصالح، والاتصال السياسي، وصنع القاعدة، وتطبيق القاعدة، والتفاضل بموجب القاعدة.

٢- المستوى الثاني: عمل النظام السياسي كقرد قائم بذاته في بيئته، ويشير إلى أداء النظام السياسي تبعاً لقدراته.

٣- المستوى الثالث: ويشير إلى الطريقة التي تبقى بها النظم وتتكيف مع ضغوط التغيير عبر فترة من الزمن، وتشمل: وظائف الحفاظ على النظام، والتكيف -التجنيد السياسي، والتنشئة السياسية<sup>(٢)</sup>. إلا أننا في معالجتنا للموضوع نتبع الترتيب التالي:

أولاً - المستوى الأول: قدرات النظم السياسية، وتشمل:

١- القدرة الاستخراجية: وتشير إلى قدرة النظام السياسي على جلب الموارد للمادة والبشرية من البيعتين؛ الداخلية والدولية، وتمكن القدرات الأخرى من تحقيق أهداف هذه القدرة، وتتناول هذه القدرة الكيفية التي يتم بها جمع الموارد، والأهنية، وأهمية الموارد والجهات الأكثر إسهاماً.

٢- القدرة التنظيمية: وتشير إلى ممارسة النظام السياسي للرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام. فاستخدام القوة الشرعية لضبط السلوك هو بالتعريف الشائع

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ٢٢٤-٢٢١.

(٢) جبريل الموند «و بنفهام باول» الابن «والسياسة المقارنة»، ترجمة أحمد علي عاني، (القاهرة: مكتبة الروعي العربي، د.ت.د)، ص ١٦.

القدرة المميزة للنظم السياسية. وكذلك تنظيم العقود وحماية الحقوق كلها تندرج ضمن هذه القدرة. إلا أن هذه القدرة إذا خرجت عن حدودها المشروعة، فتتحول إلى أداة قهر سافر يحارب التنظيمات، ويحرم النشاطات السياسية ويكتم الأنفاس، ويقيد حرية التجمع والتنقل، فتكون إزاء نظام شمولي.

٣- القدرة التوزيعية: وتشير إلى توزيع السلع، والخدمات، ومظاهر التكريم، والمراتب والقرص من مختلف الأنواع التي يقوم بها النظام السياسي نحو الأفراد والجماعات في المجتمع، فهي تشير إلى النظام السياسي كصانع وموزع للمنافع بين الأفراد والجماعات.

٤- القدرة الرمزية: ويعني بها «الموند» معدل تدفق الرموز الفاعلة من النظام السياسي إلى داخل المجتمع أو البيئة الدولية. وتتضمن مخرجات الرمزية التأكيدات على القيم التي تقوم بها النخب، واستعراض الأعلام، وقرق الجنود.

٥- القدرة الاستجابية: وتتكون من العلاقة بين المدخلات والمخرجات، وتمثل أداة تفسيرية جيدة بقولنا: لمن يستجيب النظام السياسي؟ في أي مجال من مجالات السياسة يكون مستجيباً؟.

٦- القدرة الداخلية والدولية: وتتضمن القدرة الدولية (القدرات السابقة المذكورة ولكن على المستوى الدولي)<sup>(١)</sup>.

ثانياً - المستوى الثاني: وظائف التحويل، وتشمل:

١- التعبير عن المصلحة: تشير هذه الوظيفة - عند «الموند» - إلى العملية التي يبرز بها الأفراد والجماعات مطالبهم لصانعي القرار السياسي. وتمثل هذه الخطوة الأولى في عملية التحويل السياسي المتعلقة بتحويل المدخلات إلى مخرجات، ويتم التعبير عن المصلحة بواسطة أبنية عديدة مختلفة، وبوسائل متعددة متنوعة، مثل: التظاهرات والبيانات. وعدم وجود قنوات التعبير يؤدي إلى العنف من جانب الجماهير، أو القمع من طرف النخبة. ويمكن أن يفيد أسلوب التعبير عن المصلحة في تكثيف حدة الصراع أو في تسويته أو

(١) لرجع نفسه، ص ١٩٧-١٨٦.

إضعافه. وتغيب هذه العملية على نوعية الأبنية التي تؤدي وظيفة التعبير عن المصالح، ومجموعة القنوات التي خلالها يتم التعبير عن المطالب، وأساليب التعبير عن المصالح، وآثار التحديث في التعبير عن المصالح. ومن هذه الجماعات، النقابات، وجماعات المصلحة، ووسائل الاتصال والأحزاب السياسية<sup>(١)</sup>.

٢- تجميع المصلحة: يسمى «الموند» وظيفة تحويل المطالب إلى بدائل لسياسة عامة بتجميع المصلحة Interest Aggregation. فمؤتمر الحزب السياسي عندما يتلقى الشكاوى والمطالب من نقابات العمال، ومنظمات الأعمال، ويزن ويساوم، ويحاول التوصل إلى تسوية هذه المصالح المتصارعة في شكل معين من اقتراح سياسة، يكون مثلاً لتجميع المصلحة، ويختلف أداء هذه الوظيفة من نظام إلى آخر، وتلعب الأحزاب السياسية والبيروقراطية دوراً أساسياً في أداء وظيفة تجميع المصلحة<sup>(٢)</sup>.

٣- الوظائف الحكومية وأبنيتها: وتشمل ثلاث وظائف، هي وظيفة صنع القاعدة، ووظيفة تطبيق القاعدة، ووظيفة التقاضي بموجب القاعدة.

١- وظيفة صنع القاعدة Rule - making يستخدمها «الموند» بديلاً لمصطلح «التشريع»، فالتشريع يرتبط أكثر ببنية متخصصة (السلطة التشريعية)، بينما وظيفة صنع القاعدة أوسع من ذلك، فقد تتسع وتشمل أبنية عديدة وقد تفيق في أحيان أخرى فتقتصر على الرئيس ومقربيه، ويصعب تحديد أبنية صنع القاعدة، أي يصعب تحديد الهيئات والمؤسسات المنخرطة في هذه العملية وطرقها وأنماطها.

ب- وظيفة تطبيق القاعدة Rule Application: وتتلخص بالاجهزة التنفيذية، وتزداد قدرة النظام للسيطرة على بهنته بشكل كبير، كلما تضمنت أبنية متميزة ومتطورة بشكل جيد لتطبيق القاعدة.

وترتبط هذه الوظيفة بالاجهزة البيروقراطية المختلفة، ويتوقف الأداء الفعال على نمط

(١) المرجع نفسه، ص ٩٩-٧٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٠١-١١.

## البيروقراطيات الموجودة.

ج- وظيفة التقاضي بموجب القاعدة: وتتعلق بعملية التقاضي، وفرض النزاعات، وإيقاع الجزاءات، وبصفة أخرى، ترتبط بالنظام القضائي السائد في نظام معين<sup>(١)</sup>.

٤- وظيفة الاتصال The Communication function، وتشير إلى عملية انتقال المعلومات من البيئة نحو النظام السياسي، وانتقال المعلومات من النظام السياسي إلى البيئة. ويتم ذلك عبر وسائل الاتصال المختلفة. وتعد الوظيفة الاتصالية هامة جداً بالنسبة إلى النظم السياسية، فإداء هذه الوظيفة يمكن أن يحوق أو يساعد على تنمية الأنواع الأخرى من نشاط النظام. فالقرار الرشيد يعتمد إلى حد كبير على المعلومات الصحيحة، وعلى نقل الرسائل بشكل ناجح إلى أجهزة انخاذ القرارات<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً- المستوى الثالث: وظائف الحفاظ على النمو والتكيف:

الاتصال السياسي والتنشئة السياسية: تلعب وسائل الاتصال الجماهيري أدواراً كبيرة في ترسيخ المعتقدات المشتركة عن السياسة. وقد تكون قوة لمساندة الوحدة الوطنية، كما تساعد على عملية التحديث. وتساعد على الاندماج وتذويب الفوارق المتعلقة بالعادات والتقاليد. وتلعب الأحزاب كبنية اتصال بسيطة، وكذلك الجماعات، وقادة الرأي، هذه الوسائط بسبب اتصالها بالمواطن بشكل مباشر، تلعب دوراً في تطور ثقافة سياسية مستقرة وموحدة. وإلى جانب الأدوات الرسمية والتنظيمات السابقة، كذلك الأمر<sup>(٣)</sup>.

وكذلك تجنيد الموظفين والجيش والدبلوماسيين وتدريب الإطارات لاستمرار النظام. ولم يحدث تغييرات كبيرة «الموند» في الطبعة الثانية عام ١٩٧٨، على الرغم من وجود تعديلات فيه مع بعض الإضافات. إلا أن المفاهيم والإطار التحليلي ظل هو نفسه. إذ بعدما قدم «الموند» (المفاهيم الأساسية للتحليل والمتمثلة في: النظام وبيئته، المدخلات والمخرجات،

(١) المرجع نفسه ص ١٢٥-١٠٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٠٧-١٠٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٦٦-١٦٨.

## اقتراب الطبقة الاجتماعية

لقد حظيت دراسة الطبقات الاجتماعية باهتمام كبير في العلوم الإنسانية عموماً وفي علم الاجتماع السياسي خاصة، وكذلك في علم السياسة، وإن بصفة أقل. ولقي الاقتراب الطبقي الانصار المشيئين به كمفتاح تحليل وتفسير للتطور التاريخي، وللظواهر الاجتماعية المختلفة، وأنه محرك للتفاعل الاجتماعي بجميع ابعاده: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية. والثقافية. كما لقي هذا الاقتراب المعارضين الذين نظروا إلى الطبقة في ظل سياقات أخرى كالنظمات، والمؤسسات، والأحزاب، والجماعات المصلحية. ولعل مرجع الصراع بين هذين التيارين الكبيرين بشأن مفهوم الطبقة الاجتماعية؛ هو الخلفية الفكرية والفلسفية والسياسية التي يحملها مفهوم الطبقة لدى الاتجاه الذي عرف باستخدامه الطبقة الاجتماعية كوحدة تحليل، وهو الاتجاه الماركسي، الذي حمل تصورا مغيرا للكون والمجتمع، وبالتالي شحن مفهوم الطبقة بمضمون مغاير للمضامين الليبرالية، والتي جاءت في أغلبها كرد عليه، علي الرغم من استخدامها لمفهوم الطبقة ولكن بمنظور مغاير للمنظور الماركسي.

وعموماً، فإن هذين المنظورين الكبيرين وما ينطوي تحتها من تفرعات يشتركان في القول: « بأن التفاعل الاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع، يعود إلى قوى اجتماعية فردية او جماعية، ومن ثم فإن تفسير الظواهر السياسية ينبغي أن ينظر إلى تلك القوى (القوة) كمعبر يملك قوة الشرح والتفسير لتلك الظواهر. وقد تقاسم هذه الفكرة رؤيات ثلاث:

١ - الرؤية التعددية: وينهض هذا الاتجاه على افتراض أساسي مؤداه أن القوة السياسية لا تتركز في أيدي قلة من الناس تملك القدرة على ممارسة نفوذها وسيطرتها على الأغلبية الساحقة، ولكن المجتمع يزخر بالكثير من الجماعات المتعددة والمتنوعة. والمتنافسة أو المتعارضة لاقتسام القوة وممارستها ويوفر لها ذلك وجود فرص متكافئة لكل الجماعات الموجودة في المجتمع.

البيئة والثقافة، أولى اهتمامه إلى وظائف النظم السياسية، ورأي أنها تتم في نظام عبر مستويات ثلاثة: مستوى النظام، مستوى العملية، ومستوى السياسة. وقد تحورت أهم بل معظم فصول الكتاب حول هذه المستويات. وفي المستوى الأول (مستوى النظام) تضمن وظائف المحافظة على النظام والتكيف، المستوى الثاني (مستوى العملية) ويتضمن وظائف التمويل، المستوى الثالث (مستوى السياسة policy) وتتضمن التركيز على سلوك النظام في بيئته وتقابل قدرات النظام<sup>(١)</sup>.

النقد: على الرغم من المساهمات الكبيرة التي قدمها «الموند» في دراسة النظم السياسية إلا أنه أخذ على اقترابه الوظيفي ما يلي:

- ١- اقتراب محافظ همه المحافظة على الوضع القائم وتصحيح الخلل فقط.
- ٢- سيطرة الأيديولوجية الليبرالية على فكر الموند ونموذجه (خصوصاً الديمقراطية الانجلوساكسونية) والديمقراطية هي النموذج للميار.
- ٣- تشبيه النظام السياسي الاجتماعي بالنموذجين البيولوجي والآلي.
- ٤- إهمال القيادة في عملية التحليل.

وعموماً لقد جاءت الوظيفية لخدمة البراغمية الأمريكية، بحيث غدا العلم في خدمة السياسة الأمريكية، لذلك جاءت الكثير من الدراسات السياسية المقارنة في خدمة المصالح الأمريكية، واعتبارها أن النموذج الأمريكي هو النموذج الأمثل لعملية التنمية في المجتمعات الأخرى (العالم الثالث)، فلا عجب أن توصف هذه الدراسات بالتحيز والتمحور حول الذات.

\*\*\*

(1) Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell, Comparative Politics, systems and policy, second edition, (Boston: little Brown and Company, 1978), pp. 13-15.

ومن أبرز أنصار هذا الاتجاه «روبرت داهل» و«ديفيد رابسن» والنظام السياسي القائم في البلاد الرأسمالية في الوقت الراهن، لا تسيطر فيه طبقة اجتماعية وحيدة على بقية الطبقات الأخرى، وإنما هو نظام تشارك فيه - وعلى قدم المساواة - الطبقات كافة، والجماعات المهنية والعرقية وغيرها الموجودة في المجتمع، وذلك بسبب طبيعة النظام التي توفر الشروط الموضوعية لذلك (حسب قولهم).

٢ - الرؤية التخويلية (الصفوة): ويرى أنصار هذا الاتجاه أن حقائق الأشياء تقول إنه في أي مجتمع مهما كان هناك نخبة متميزة تتوفر على خصائص تؤهلها لإدارة شئون البلاد والعباد في جميع المناحي، وأن سلطة صناعة القرارات تكمن في مجموعة محددة من الناس من ذوي المكانة المتميزة والتي تكسب تلك الصفوة قوة إدارة الأمور في المجتمع. وإذا أراد أي محلل سياسي معرفة من يصنع القرارات وأين يكمن مركز القرارات الفاعلة في أي بناء سياسي، فما عليه إلا أن يبحث عن تلك النخبة، وبصفة أخرى: أن يبحث عن مضادها، ومن أبرز من تزعم هذا الاتجاه «هنتز». وهذان الاتجاهان (التعدد، والتخويل) على الرغم من استبطانتهما نظرة طبقية، إلا أنهما في حقيقة الأمر، جاءا كرد فعل على المنظور الطبقي الماركسي وما يحمل من تصورات نظرية وعملية لهذا كيان الرأسمالية.

٣ - الرؤية الطبقيّة: ترى أن المجتمعات تنقسم طبقياً وتاريخياً بين طبقتين متعارضتين: طبقة تملك وسائل الإنتاج وتسيطر، وطبقة لا تملك إلا قوة عملها وتخضع للسيطرة والاستغلال<sup>(١)</sup> إلى أن تحين الفرصة لتحطيم ذلك البناء الطبقي الاجتماعي وإقامة بناء طبقي جديد. هذا الاتجاه تزعمه ماركس وإنجلز ولينين، ومجموعة من الماركسيين المحدثين والمعاصرين الذين عملوا على تطوير المنظور الماركسي، ومنهم «التيوسر» و«غرامشي» و«نيكوس بولا نتزاس» و«سمير أمين».

وهؤلاء يطلق عليهم اسم الماركسيين، وهناك غيرهم من تبني التحليل الطبقي على الرغم من رفضه للمنظور الفكري والعقدي للماركسية.

(١) السيد عبد الحليم الزيات، سرسولوجيا بناء السلطة: الطبقة، القوة، الصفوة، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. ١٩٩٠) ص ١٣١ - ١٣٥.

لقد اختلفت وجهات النظر بشأن دراسة الطبقات الاجتماعية والنظر إليها كذلك بين اتجاهين كبيرين يستوعبان الرؤيات الثلاث السابقة إلى حد كبير، وبمحملان تصوريين مختلفين وأدوات للتحليل متباينة.

ويمكن تقسيم هذين للمذاهب أو التيارين إلى :

١- الماديين التاريخيين. ٢- البنائيين الوظيفيين.

١- الماديون التاريخيون: ينظرون إلى الطبقات الاجتماعية باعتبارها ظاهرة غير أصلية في تكوين المجتمع البشري، بل هي سمة ملازمة لانتظمة الاستغلال والتميز الطبقي، وبرزت مع امتلاك بعض الناس لوسائل الإنتاج وحرمان غيرهم من ذلك، فالطبقات تجد سندها في نظام الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وبخفتي النظام الطبقي باختفاء عناصر وجوده (زوال الملكية الخاصة، وإحلال شيوع وسائل الإنتاج محلها). ويقود هذا التيار ماركس والذين تبينوا تصوره للأشياء على الرغم من إدخالهم عناصر جديدة للتحليل الماركسي.

لقد عرّف «لينين» الطبقة الاجتماعية بقوله: إن الطبقات الاجتماعية عبارة عن جماعة من الناس كبيرة العدد، تتميز عن بعضها تبعاً لموقعها في أحد أنساق الإنتاج الاجتماعي التاريخية، وتبعاً لعلاقة كل منها بوسائل الإنتاج وهي علاقة يمكن التعبير عنها وصياغتها في قوانين محددة واضحة، وتبعاً لدورهم في التنظيم الاجتماعي للعمل. وبالتالي تبعاً لنوع حصولها على نصيبها من ثروة المجتمع وحجم نصيبها هذا، فالطبقات عبارة عن جماعات من الناس تستطيع إحداها استغلال عمل الآخرين تبعاً لتيابن موقع كل منها في نسق الاقتصاد القائم في المجتمع... والطبقات الاجتماعية هي مجموع سكان التشكيلة الاجتماعية المحددة التي يستطيع بعضها استغلال عمل الآخرين تبعاً لتيابن موقع كل منهما في الأساليب الإنتاجية السائدة في تلك التشكيلة<sup>(١)</sup>.

وينطلق هذا الاتجاه من افتراض مؤداه، أن مجال الإنتاج الاقتصادي يعد محورياً أساسياً لفهم الطريقة التي توزع بها المصادر المالية، وأن هناك ارتباطاً بين الطبقة ونوع النتائج المحصل

(١) محمود جاد، الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع في البلاد النامية، ط٢، (القاهرة: دار العالم الثالث،



عليها، فكل موقع طبقي يقابله نوع معين من المكائآت<sup>(١)</sup>. وأن تحليل أي بناء اجتماعي يتوقف على فهم العلاقات الإنتاجية السائدة في ذلك البناء كما يتوقف على الأسلوب الإنتاجي السائد فيه. فهذان العنصران يعدان ركيزتين أساسيتين في التحليل الماركسي الكلاسيكي.

ويفترض المنظور الماركسي أن الأفراد الذين يحوزون موقعاً طبقياً واحداً في المجتمع، تجمعهم مصلحة اقتصادية مشتركة، هذه المصلحة المشتركة ترتبط بظروف حياة متشابهة. وبمجموعة من القيم متجانسة، وأنماط متقاربة من السلوك الجماعي في مبادي عديدة. فالموقع الطبقي هو المحدد للسلوك، وهو بهذا يعتبر أداة تفسير تختلف الظواهر والتي منها السياسية. كما يفترض أنصار هذا الاتجاه أن الانقسام الطبقي سمة ملازمة أو موجودة في أغلب المجتمعات، لذلك يمكن اعتبار مفهوم الطبقة كوحدة للتحليل، وكمفهوم أساسي للمقارنة<sup>(٢)</sup>.

٢ = البنيائيون والوظيفيون: ينطلق هؤلاء من الافتراض القائل: بأن عدم المساواة بين الناس أمر طبيعي، وضرورة وظيفية مصاحبة لحياة البشرية في مختلف المجتمعات ذلك أنه يوجد في كل مجتمع نظام للتراتب الاجتماعي منشؤه التنوع الموجود في الكائنات البشرية، والتي يمكن توارثها من مثل العوامل العرقية، والقيم الثقافية أو بسبب العوامل الاقتصادية والمهنية ونظام التربية، أو عوامل السن أو الجنس، أو اللون، أو اللغة، إنها أمور فطرية متفرسة في الكيان البشري، ومن ثم فإن عدم المساواة بين الناس هي نتاج ذلك التنوع. والحديث عن مجتمع غير طبقي يعتبر ضرباً من الخيال، فعدم المساواة بين الناس حالة طبيعية وواقعية عندهم. ومن أبرز مفكرين هذا الاتجاه دافيس، K.Davis و «ولبرت مور» W.Moore وغيرهما<sup>(٣)</sup>، لقد أكدوا على الضرورة الوظيفية الوجود للشائع للتدرج الطبقي في المجتمعات البشرية كافة، حيث قالوا: «إن الضرورة الوظيفية التي تعلل الوجود

(1) Richard, Breen and David Rottman, " Class Analysis and Class Theory" In The Journal of British Sociological Association, vol, 29, No.3 (August, 1995), P.458.

(٢) مصطلحي كامل السيد، « المنظور الطبقي ودراسة الظاهرة السياسية» في علي عبد القادر، مرجع سابق، ص ٤٤-٤٥.

(٣) الزيات، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٦.

الشائع للتدرج الطبقي، هي الحاجة إلى توزيع الأفراد على المواقع المختلفة في البناء الاجتماعي إلى جانب إمدادهم بالدافعية لشغل مثل هذه المواقع<sup>(١)</sup>.- وحينما يتم توزيع المكائآت وفقاً للموقع، بشكل متفاوت وتفاضلي، ويصبح ذلك جزءاً من النظام الاجتماعي، فإن ذلك يُغضى إلى ظهور التدرج الطبقي وفقاً لهما، فإن عدم المساواة الاجتماعية ليس إلا انعكاساً اجتماعياً للتفاوت القائم بين الأفراد في القدرات الفطرية، لذلك يوصيان بضرورة تقنين عدم المساواة تقنيناً اجتماعياً<sup>(٢)</sup>.

### الاقترب الطبقي والتحليل السياسي.

قبل التعرض إلى هذا الموضوع أشير إلى نقطة أساسية تتعلق بمفهوم الطبقات، حيث يمكننا القول: إن هناك اتفاقاً في المعنى العام للطبقات بين الكثير من الباحثين، إلا أن هذا الاتفاق الواسع يضيق فيما يتعلق بالتفاصيل المتعلقة بمعنى الطبقات، فهناك من يعتبر الطبقات مجموعة مواقع بنائية، وتحدد هذه المواقع وتعرف من خلال العلاقات الاجتماعية داخل الأسواق في أسواق العمل خصوصاً وداخل الشركات<sup>(٣)</sup>.

وعرف لينسكي « الطبقة بقوله: إنه من الأفضل لنا أن نحدد الطبقة كمحشد من الأشخاص الذين يشغلون موقعاً واحداً بالنظر إلى شكل معين للقوة والامتيازات والهبة<sup>(٤)</sup>»، كما يعرفها أحدهم بالنظر إلى تعدد المعايير التي يمكن أن تؤخذ في عين الاعتبار بقوله: « من الواضح أنه ليس هناك معيار واحد لتحديد هذه الطبقة. وما على المرء إلا أن ينظر من الزوايا كافة ثم يقرر بعدئذ، إلى أي طبقة اجتماعية هو ينتمي، إن قرار انتماء فرد معين إلى طبقة اجتماعية تحكمه عوامل عدة تتضمن، الدخل، والوظيفة، والنهجة، وعادات الإنفاق، والإقامة، والثقافة، وقضاء أوقات الفراغ، والملبس، والتعليم، والمواقف الخلقية، والصلات بالآخرين<sup>(٥)</sup>»، إن هذه التعاريف والسابقة يتوقف عليها التحليل

(١) محمود جاد، مرجع سابق، ص ٦١.

(٢) المرجع نفسه، ص ٦٢.

(3) Breen And Rottman, Op.cit., P.456.

(٤) جاد، مرجع سابق، ص ١٢٧.

(٥) المرجع نفسه، ص ٧٥.

الطبيقي، فقد تضيق الطبقة (لدى الماركسيين) بتقليلها للمتغيرات والعناصر الداخلة في تشكيل مفهوم الطبقة، وقد تتسع فيتسع المفهوم، وسوف نتناول التحليل الطبقي عند الماركسيين وغير الماركسيين معاً.

إن أنصار الاقتراب الطبقي، يعتبرون الطبقة هي الوحدة الأساسية للتحليل، وإنها تمثل عنصراً مفسراً وشارحاً للظواهر السياسية، كالسلوك الانتخابي، والاحتجاجات السياسية، والثورات السياسية والتحول الاجتماعي والسياسية المختلفة، والطبقة الاجتماعية أو الوضع الطبقي السائد في المجتمع يمثل المتغير المستقل، في حين يمثل النظام السياسي المتغير التابع. فالطبقة الاجتماعية تمثل مُركَّباً اجتماعياً عبره يتم إنجاز السلوك السياسي إلى حد بعيد وهذا ما ذهب إليه «جولد ثورب» Goldthorpe، ويرى أنصار التفسير الطبقي للأحداث أن الملامح الأساسية للحياة السياسية في العالم المعاصر يمكن فهمها بلغة العلاقات بين القوى الطبقة المتصارعة. كما يولي «جولد ثورب» أهمية كبيرة للطبقات في عملية الانتقال والحراك الاجتماعي وذلك في كتابه «الحراك الاجتماعي والبناء الطبقي في بريطانيا الحديثة» (١٩٨٠).

ويقول: «إن الفرصة الواقعية والوحيدة لإحداث التغيير الاجتماعي في بريطانيا هي الصراع الطبقي، فلن يتغير الوضع إلا من خلال الصراع الطبقي، وغير النشاط الجماعي للطبقة العاملة، والتي ينبغي أن تعتمد على أعدادها وتضامنهم وتنظيمهم ويولي «جولد ثورب» أهمية قليلة للتنظيمات الأخرى، كالأحزاب السياسية، والاتحادات، وأصحاب العمل، ووكالات الدولة. فهو يهمل أشكال الصراع السياسي في المجتمع البريطاني، أو أشكال الحسابات السياسية، التي توجه الصراع وتجند للسائدة»<sup>(١)</sup>.

ويرى أنصار التحليل الطبقي أن دراسة العملية السياسية تتعضي البحث عن طبيعة القوى الاجتماعية الفاعلة، والتي كان لها تأثير في تلك العملية. لقد استخدموا هذا الاقتراب في تفسير السلوك السياسي، ودراسة الرأي العام والعلاقات الدولية، وكذلك في دراسة الأيديولوجية وذلك فيما يتعلق بارتباط أيديولوجية معينة بطبقة أو طبقات محددة

(1) Barry Hindess, Political choice and Social Strucuture, (London: Edward Elgar Publishing Limited, 1989) PP: 103 - 110.

كما استخدم الاقتراب الطبقي في دراسة العلاقات الدولية، وذلك بتصنيفهم دول المجتمع الدولي إلى طبقات عليا ووسطى ودنيا (تصنيفاً هرمياً). وكذلك استخدم في السياسة المقارنة كدراسة النظم السياسية المقارنة من خلال المفهوم الطبقي (أي مقارنة النظم عبر مقارنة أهم طبقاتها)، وكذلك في دراسة الاحتجاج السياسي من خلال الإشارة إلى الخلفية الطبقة للمشاركين فيه، أو تفسير تصاعد أعمال الغمغ التي تمارسها الدولة ذاتها ضد المحتجين<sup>(١)</sup>.

فأصحاب الاقتراب الطبقي، يعتبرون اكتشاف الطبقة في حد ذاته بعداً مفتاحاً للحل بامتلاكه قدرة تفسيرية تفتقر إليها الاقترابات الأخرى. يقول «داهرنورف» إن هناك أقلية طبقية من العناصر الواسعة الثراء - في أمريكا - والتي تتحكم في الاقتصاد الأمريكي، وتمتص نصيب الأسد من دخل المجتمع وثروته، وتمتدورها الوصول إلى كل مواقع القوة ومستوياتها، والتغلغل في مختلف مؤسسات المجتمع، والظفر بعضوية الجماعات التي تباشر سلطة اتخاذ القرارات السياسية والاستراتيجية، وتمثل هذه الطبقة أقل من خمسة في المائة من مجموع السكان<sup>(٢)</sup>.

لقد لقيت التحليلات الماركسية انتقادات واسعة الانتشار عبر المراحل المتعددة، وذلك ما دفع الكثير من الماركسيين وغير تلك المراحل لتطوير مقولاتها، بإدخال عناصر جديدة في تحليلاتهم أو بزيادة أوزان بعض العناصر الداخلة في نماذجهم وتقليل أوزان بعض العناصر الأخرى. أو بصياغة نماذج جديدة تعمل على استيعاب الظواهر السياسية المختلفة والتطورات التي شهدتها العالم الرأسمالي، والانعكاسات التي سببتها الاختراعات العلمية، والتطور المذهل للتكنولوجيا، كل ذلك كان له انعكاساته على الأبنية الاجتماعية والسياسية، في تلك الدول، وعقد الأمر على عود الماركسية، وبالتالي على المثبتين بتحليلاتها، مما دفعهم إلى المزيد من العمل والبحث الذي لا يكمل من أجل الإبقاء على ذلك الاتجاه وصلاحيته

(١) كامل السيد، مرجع سابق، ص ٤٥ - ٤٦.

(٢) الزيات، مرجع سابق، ص ١٣٥ - ١٣٦.

لتحليل الظواهر الاجتماعية ومنها السياسية، ورات الفلسفة الماركسية تجديدات على أيدي «أنطوني جراسمي» و«لوي ألتوسير» و«نيكوس بولاتنزاس» و«جولد ثروب» و«مايلند» و«أوكنور» و«سمير أمين» و«اسبنج» وغير هؤلاء كثير. وجاءت دراساتهم في الغالب مركزة على المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وإن كان هناك من تناول أوضاع البلدان النامية كما فعل «سمير أمين» و«كوردوسو» و«جاندر فرائك». فقد أولى «ألتوسر» أهمية للتفاعل بين البناء الفوقي والبناء التحتي، إذ بقدر ما تتأثر البنية الفوقية بالبناء الطبقي في المجتمع، فإنها بدورها تؤثر فيه، وهي بذلك تضمن استمراره، كما أن التغيير فيها يعد مقدمة للتغيير في البناء الطبقي، وتلعب أجهزة الدولة القهرية والأيدولوجية دوراً جوهرياً في نجاح الطبقة المسيطرة اقتصادياً عبر بسط هيمنتها الأيدولوجية.

أما «نيكوس بولاتنزاس» فقد نظر إلى الدولة كحلبة للصراع الطبقي بخلاف الرؤية الماركسية التقليدية التي كانت تنظر إلى الدولة كأنعكاس للبنية الطبقية. وأن الطبقات في نظر «بولاتنزاس» - في البلدان الرأسمالية المتقدمة - لا تتحدد بحسب وظائفها في العملية الإنتاجية فحسب، ولكن كذلك بحسب علاقتها بالسلطة السياسية، وباجهرة الدولة المختلفة التي أصبحت في هذه الحالة حلبة للصراع بين هذه الطبقات. ومن ثم، فإن موقع الطبقة يتحدد بحسب عملها الاقتصادي والسياسي معاً. وأصبحت الدولة في تلك البلدان تفصل ما بين الاقتصاد والسياسة، حيث تبقى على عدم المساواة الاقتصادية، ولكنها تفسح المجال للمساواة في ميدان النشاط السياسي (حيث حق التصويت للجميع). وهكذا ينتقل الصراع من عالم الإنتاج إلى الأوعية السياسية (للمنافسة على السلطات التشريعية وأجهزة الدولة)، ويترتب على هذا تشوه صورة الصراع الطبقي وبالتالي الوعي الطبقي. كذلك فإن توسع دور الدولة وتدخلها وإتباعها سياسات اجتماعية، وتحولها إلى مستودع ضخم للخبرة والمعرفة جعلها كجهاز متفوق على غيره، ويمتلك مقدرة على قيادة الحشود للطبقة خلفه<sup>(١)</sup>.

أما «إسبنج» والذي اهتم بتحليل تنوع وتحول العلاقة بين سياسات الدولة والصراع الطبقي في مختلف الأمم الرأسمالية المتقدمة، حيث يرى أن سياسة الدولة تبلور الشكل الخاص والمميز للصراع الطبقي داخل أي مجتمع. فالتحدي السياسي بواسطة الطبقة العاملة يقسم

(١) كامل السيد، مرجع سابق، ص ٥٤-٥٨.

التطور التاريخي لبناء الدولة. والأبنية الحالية للدولة ليست - بالتالي - انعكاساً بسيطاً للمصالح الرأسمالية، ولكنها انعكاس - بشكل معارض - للصراع الطبقي بين العمال والرأسماليين<sup>(٢)</sup>.

### النقد

على الرغم من الإسهامات الكبيرة للاقترب الطبقي في إثراء التحليل السياسي، إلا أنه تعرض لانتقادات كبيرة منها:

١ - يهمل العناصر الأخرى والتي قد تكون أكثر تأثيراً من الطبقات فهناك التنظيمات السياسية، العديدة، كالأحزاب والنقابات والاتحادات المختلفة، وجماعات المصالح، والجماعات العرقية والطائفية التي قد تكون العناصر الفاعلة في المجتمع وليست الطبقات (الصراع في جنوب إفريقيا كان عرقياً) (والصراع بين الفلسطينيين واليهود صراع حضاري وليس طبقياً).

٢ - لا يعني بالضرورة تلازم امتلاك السلطة مع امتلاك وسائل الإنتاج.

٣ - إن من يصنع القرارات ليست الطبقات ولكن الأحزاب، ووكلاء الدولة وكذلك المؤسسات والنقابات التي تمتلك وسائل اتخاذ القرارات، كذلك فإن جماعات المصالح تستطيع أن تزودنا بإطارات تفسيرية، فالؤسسات، السياسية ومصلحتها وحساباتها السياسية، هي التي تصنع السياسات.

لقد قلص «جولد ثروب» الحياة السياسية إلى صراعات وكلاء وهمية تماماً بزعمه أن السياسة تختصر كلياً في الطبقات والعلاقات بينهم، وإنما عندما تبحث الصراعات السياسية نجد وكلاء الدولة، والأحزاب السياسية والمنظمات الأخرى، ولكننا لا نجد الطبقات في حد ذاتها<sup>(٣)</sup>. وأن الأحداث الكبرى صنعتها السياسة والسياسيون، والقيم والثقافة والحضارة أكثر من أن تصنعها الطبقات. إن الطبقة لا تصلح أداة لتفسير الصراعات العرقية والمذهبية، والحروب الصليبية.

(1) Contori and Ziegler op.cit., P.120

(2) Hindess, Op.cit., PP.107 - 111.

## اقتراب التبعية

يأتي اقتراب التبعية، أو ما أطلق عليها أصحابها «نظرية التبعية» كرد فعل على عجز الاقتربات السلوكية والتنموية التي سادت في الخمسينيات وشر من الستينيات هذا من جهة، ومن جهة أخرى جاء كتطوير للمنظور الماركسي الذي فقد بريقه في تحليل الظواهر الجديدة في العالم الرأسمالي المتقدم، والعالم النامي الخارج من وطأة الاستعمار حديثاً.

كما بعد هذا الاقتراب ثمرة للتآمل المعرفي الجديد في العلوم والمتمثل في الارتباط بين الحقول المعرفية المختلفة Interdisciplinary حيث الارتباط بين علم السياسة وعلم الاقتصاد، والنظر للمظاهرة السياسية، من خلال البعد الاقتصادي أو ما سمي بالاقتصاد السياسي للمظاهرة السياسية، وهذا يعني أنه لا يمكن عزل المظاهرة السياسية عن الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالظاهرة التي محورها الإنسان تنطوي على كل تلك الأبعاد وغيرها. واقتراب التبعية لا يمكن أن يخرج على اقتراب أشمل وهو اقتراب الاقتصاد السياسي الذي يربط النظم السياسية وسلوكاتها الداخلية والدولية بمستويات التنمية الاقتصادية، ويستهدف هذا الاقتراب تفسير السلوك السياسي للفاعلين السياسيين من خلال نظرية اقتصادية للسياسة. لقد أثرت النظريات الاقتصادية في الكثير من المداخل التحليلية لعلم السياسة، كاقتراب صناعة القرار ونظرية الألعاب وتأثرهما بفكرة الفعل الرشيد (نظرية الفعل الرشيد)، والتي تعني أن الفاعل السياسي يتصرف بعقلانية وبرشادة، وأن فعله دائماً يكون محسباً.

لقد وسع الاقتصاد السياسي نظرية الاقتربات السياسية الأخرى في فهم الظواهر السياسية وأصبح يستخدم كمدخل لدراسة السلوك السياسي الخارجي للدول ويعتمد مؤشرات عديدة منها ربط السلوك التصويتي للدولة للتلقي للمساعدة المالية بسلوك الدولة الماتحة. كما يستخدم في دراسة التحولات الديمقراطية وربطها بالأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد محل تلك التحولات وغير ذلك. واقتراب التبعية يولي أهمية كبرى للعوامل الخارجية للدولة التابعة - (دول العالم الثالث) - وتأثيراتها المختلفة في مساراتها السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية. بمعنى أن سلوك الدولة في العالم الثالث يأتي انعكاساً للعوامل الدولية، وتجيئاً لرغبة الرأسمالية العالمية.

ووفقاً «لنظرية التبعية» لم يعد مبدأ سيادة الدول قادراً على الصمود أمام النظام الدولي الذي تهيمن عليه القوى الغربية الكبرى، حيث إن هناك كليات محت سيادة الدول، وأن هناك نماذج سياسية تقوم بالانتقال والانتشار وتفرض نفسها خارج ديارها. لقد قام النظام الاقتصادي بنقض ما كان النظام السياسي قد جعله رسمياً<sup>(١)</sup>.

ولقد اشتهرت «نظرية التبعية» على أيدي الكتاب الماركسيين وفي أمريكا اللاتينية على الخصوص إلا أن هناك عدداً هائلاً من الكتاب غير الماركسيين قد استخدموها في تحليلاتهم وأضافوا إليها العديد من تصوراتهم واقتراحاتهم. لقد لاحظ الكثير من مفكري أمريكا اللاتينية أقطارهم وهي تعاني مشاكل التخلف وتزداد تبعيتها ولا حظوا أن النظريات السابقة التي حاولت تفسير ذلك، كانت نظريات تتميز بالتحيز والتحيز حول الذات ونسبة التخلف إلى العوامل الداخلية وربما إلى عوامل حضارية ذاتية. وحاولوا دحض ذلك بإرجاع تخلف تلك البلدان إلى طبيعة النظام الرأسمالي العالمي المهيمن الذين اخترق الحدود وفرض قيوماً على أنظمة العالم الثالث (في الأطراف).

لقد جاء اقتراب التبعية كنتيجة لمجموعة من الحقائق أو المسلمات والتي منها :

١ - على الصعيد المعرفي يجسد وحدة العلوم الاجتماعية (تعاون الحقول المعرفية وتكاملاً) أي دراسة ظاهرة التنمية دراسة سياسية واقتصادية معاً. فالفصل بين الاقتربين السياسي والاقتصادي يؤدي إلى تشوية الحقيقة أو ابتسارها، ومن لم الإبقاء على وهم سيادة الدولة. والتي هي عبارة عن سيادة رسمية شكلية بينما الواقع يفند ذلك.

٢ - البعد الدولي للتنمية، فما دام التحليل الداخلي المحض يمكنه حجب الأسباب الحقيقية للتخلف الاقتصادي، وتحليل العوامل الحضارية وحدها مسؤولة هذا التخلف، فلذلك نهض أصحاب اقتراب التبعية بدحض ذلك. وإرجاع التخلف إلى النظام الرأسمالي

(١) برتران بادى، الدولة المسوودة «تخريب النظام السياسي»، ترجمة: لطيف فرح، (القاهرة: دار

٣ - هيمنة طبيعة العلاقات العابرة للقارات والأوطان والحاسمة التي تقلب الحدود وسيادة الدول، وتجمع بين دراسة السلطة على المستويين الوطني والدولي، وتؤدي إلى اكتشاف نظام رأسمالي موحد على مستوى المعمورة، ومزود بمراكز وباطراف ويتم التلاعب بهذه الأطراف من خلال نهب المراكز لها وتغذية التنمية الاقتصادية في الدول المهينة، وتزداد سيطرة المراكز بمقدار زيادة تخلف الأطراف. كما تقوم الأطراف المقيدة بتنفيذ الوظائف التي يتولها بها التقسيم الدولي للعمل ولا تستفيد من وراء ذلك<sup>(١)</sup>.

لقد نظر «سمير أمين» إلى التنمية في العالم الثالث من خلال (نظرية التبعية) حيث ينقسم العالم إلى المركز والأطراف، إن المركز هو حاصل التاريخ، فقد أدى التاريخ إلى إمكان تبلور هيمنة برجوازية وطنية في بعض مناطق النظام الرأسمالي كما أدى إلى تبلور دولة ذات طابع برجوازي وطني أيضا. أما الأطراف فهي معرفة بطريقة النفي: هي المناطق التي اندمجت في النظام العالمي دون أن تبلور إلى مراكز. فهي تلك المناطق التي لا توجد فيها قوى قادرة على السيطرة على عملية التراكم، وهي تلك المناطق التي تتحكم القوى الخارجية في تحديد مدي واتجاه التراكم المحلي فيها. ويستطرد «سمير أمين» قائلا: إن هناك قانونا اقتصاديا رأسماليا يحكم النظام الرأسمالي العالمي في مراكزه وأطرافه... وأن التكوينات المحلية (الوطنية) لا تعمل مستقلة ولكنها تعمل تحت آليات هيكل النظام الرأسمالي العالمي... وأن هناك عدم تناسب في العلاقات بين المراكز والأطراف، ففي المركز تحكم القوى الاجتماعية الداخلية بصفة أساسية عملية تراكم رأس المال ثم تخضع العلاقات الخارجية لتخدم هذا المنظور الداخلي، بينما في الأطراف ليست عملية التراكم إلا ناتجا مطعما على التراكم المركزي<sup>(٢)</sup>.

وتنطلق مدرسة التبعية من النظام العالمي كوحدة للتحليل، فالدولة لا تصلح كوحدة للتحليل والتفسير في ظل وضع دولي يتميز بهيمنة الاقتصاد العالمي الرأسمالي. ومن ثم، فإن النظر إلى الحركة السياسية، والتطورات داخل الدول (الوطنية) كنتائج وآثار لحركة

(١) المرجع نفسه، ص ١٤.

(٢) سمير أمين، «حول التبعية والتوسع العالمي الرأسمالي»، المستقبل العربي، ع ٩٣ (نوفمبر ١٩٨٦)، ص ٩٠-٩٤.

النظام الرأسمالي العالمي، بمعنى أن المحددات الخارجية والتي تنبع من النظام الرأسمالي العالمي هي العنصر الأساسي لتفسير سلوك الدول (الوطنية) على الصعيد الداخلي وكذلك الدولي. لذلك تسمى «نظرية النظام العالمي» والتي تفترض أنه لا يوجد سوى عالم واحد وسوق عالمية واحدة وتقسيم دولي موحد للعمل تسيطر عليه المراكز الرأسمالية العالمية، وأن أغلب الظواهر والعمليات التي يظن أنها تجري في إمارات قومية ووطنية، إنما تنأثر حقيقة بالتفاعلات على المستوى العالمي. يقول «بول بران» (الاقتصادي الأمريكي الماركسي): «إن تاريخ مجتمعات العالم الثالث يرتبط بتاريخ العالم الرأسمالي المتقدم. وأن تخلف العالم الثالث هو نتاج موضوعي لتقديم العالم الرأسمالي. كما ذهب «جوندر فرانك» و«سمير أمين» و«الششتين» إلى أن هناك تطورا غير متكافئ: يطبع العلاقة بين المراكز والأطراف. والنظام العالمي هو وحدة التحليل الأساسية، ويسيطر على هذا النظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي، والدولة ليست كذلك، حيث إنها هي ذاتها تكونت في ظل النظام العالمي، لذلك لا تعتبر فاعلا أساسيا<sup>(١)</sup>.

وتبقى وظيفة الدولة التابعة أداء دور الوسيط بين رأس المال والطبقة العاملة المحليين والراسمال العالمي، وهي بصفة أخرى أداة تنفيذية في يد البرجوازية العالمية في المركز، وحامية لمصالحها، كما تسهم في إدماج الأبنية الاجتماعية والاقتصادية في عملية التراكم لرأس المال العالمي وهذا ما ذهب إليه «فرانك»<sup>(٢)</sup>.

لذلك يتوجب على التحلل السياسي تبعا لهذه النظرية أن ينطلق في تحليله لسلوك دول الجنوب، سواء تعلق هذا السلوك بالوضع الخارجي، أو بالوضع الداخلي فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، أو العسكرية، أو قواعد النظام الحاكم وأسمه، من الأوضاع الخارجية التي تسود النظام العالمي، أي لا بد من دراسة الاقتصاد السياسي العالمي وأساليب السيطرة والتقنيات والأدوات التي يستخدمها ذلك النظام المسيطر (الشركات المتعددة الجنسية، صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمؤسسات المالية والبنوك

(١) أحمد ثابت، الدولة والنظام العالمي: مؤثرات التبعية ومصر، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣) ص ١١-٢٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣١.

## اقتراب الجماعة Group Approach

### مقدمة

لقد ظلت الدراسات السياسية لعمود طويلة أسيرة الاقترابات القانونية، والتاريخية، والمؤسسية، وذلك قبل اكتشاف اقتراب الجماعة ثم استخدامه بشكل واسع بعد أربعة عقود وأزيد. وقد كان الفضل في ابتكار اقتراب الجماعة إلى العالم الأمريكي «آرثر بنتلي» Arther Bentley عام (١٩٠٨). «إلا أن شهرة استخدامه جاءت على يدي (ديفيد ترومان) عام (١٩٥١)».

لقد أحدث اقتراب الجماعة تحولاً كبيراً في منظور علم السياسة، حيث حول اهتمامه من التركيز على الأبنية والمؤسسات الرسمية، إلى العمليات والنشاطات والتفاعلات، أي الانتقال من الدراسة الجامدة السكونية (Static) إلى ديناميات الحياة السياسية، كما نقل محور اهتمام علماء السياسة من التركيز على الدولة والتي هي مؤسسة المؤسسات (قضايا واسعة) إلى الجماعة (قضايا أضيق)؛ ولكنه وسع من مجال علم السياسة.

ولم يمكن اقتراب الجماعة كرد فعل على الاقترابات المعيارية فحسب، ولكنه جاء كبديل تحليلي للماركسية، أي جاء كبديل لاقتراب الطبقة، كما هو الشأن بالنسبة لاقتراب النخبة، والاقترابات الليبرالية الأخرى التي عملت على وقف زحف الاقتراب الطبقي ومضامينه الأيوبولوجية الماركسية. على الرغم من وجود أساس مشترك لكل من اقتراب الجماعة والطبقة والنخبة، فكل هذه الاقترابات تنظر إلى الظاهرة السياسية عبر التفاعل الاجتماعي، أو النظر إلى العملية السياسية، على أنها نتاج تفاعلات اجتماعية. وعلى أن هذه التفاعلات تعبر عن انقسام المجتمعات أو انقسام المجتمع عند الماركسيين إلى طبقات (طبقتين كبيرتين) وعند أنصار الجماعة إلى مجموعة من الجماعات التي يحكمها الصراع والتعاون من أجل السيطرة على صناعة السياسات، وعند أنصار النخبة إلى أقلية ماهرة متحركة وأكثرية خاضعة. وينظر الاقتراب الطبقي مثلما يفعل الاقتراب النخبة إلى الصراع بين الطبقات أو

الحفظة). وأن السلوك السياسي الخارجي للدول التابعة يعتبر من المدفوعات الجزئية في مقابل الحفاظ على الفوائد التي تعود من الروابط الاقتصادية لتلك الدول مع البلد المسيطر<sup>(١)</sup>. وتعمل المراكز كل ما في وسعها لعرقلة أي مشروع تنموي في الأطراف، بل أكثر من ذلك تدبم سيطرتها من خلال الجزر التي توجد داخل الأطراف، والتي تتمثل في الدولة التابعة (أجهزة الدولة التابعة) وكليات الإنتاج السائدة والتي تظل تعمل من تلقاء نفسها من أجل استمرار النخبة، وفي هذا يقول على مزروعى: «إن البشع نكتة للغرب على حساب أفريقيا، هي أنه خلق سجنين حديديين على شعوب القارة، الأول وطني صارم، والثاني: عبر دولي لا يقارم، أحدهما هو الدولة السيادة بكل سلطاتها السياسية والعسكرية، والسجن الثاني هو الرأسمالية العابرة للوطنيات، والتي لا تكف عن الاستخفاف بمبدأ السيادة الوطنية ذاته»<sup>(٢)</sup>.

### النقد

١ - تهمل هذه النظرية البعد السياسي في عمليات الإخاق الاستعماري، حيث إن هناك دوراً للمفاعلين السياسيين في بناء علاقة التبعية وتوسط الدولة الفاعل الحاسم لإقامة منهج التبعية<sup>(٣)</sup>.

٢ - تتجاهل الأبنية الداخلية للدول ودينامياتها، وكذلك خصوصيات الدول، فكتيراً ما تكون العوامل الداخلية هي الخامسة في إحداث التغييرات وليست الخارجية.

٣ - هناك الكثير من الدول من تمرت على أساليب النظام العالمي ولم تخضع لشروطه (رفض الجدولة وشروط الدول الرأسمالية وسيطرة أجهزتها).

٤ - قد توجد تناقضات بين مصالح المراكز والقيادات الميدانية في الأطراف<sup>(٤)</sup>.

(١) ثارلي معوض وأحمد يوسف «بعض التجمعات الحديثة في دراسة السلسلة الخارجية، لدول العالم الثالث» في علي عبد القادر، مرجع سابق ص ٣٥٨.

(٢) سعد الدين إبراهيم، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، (الأردن، عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨)، ص ٧٤.

(٣) بادوي، مرجع سابق، ص ١٧.

(٤) أحمد ثابت، مرجع سابق، ص ٣٨-٣٩.

النخبة والأغلبية الساحقة من الناس، على أنه صراع صفري، بمعنى أن تركز القوة والقيم في يد طبقة أو جماعة واحدة، بينما تحرم الأغلبية من تلك القيم<sup>(١)</sup>.

كذلك أولى اقتراب الجماعة<sup>(٢)</sup> الاهتمام للجماعات دون أن يعير أدنى اهتمام للأفراد، فالسلوك الفردي يصاغ من خلال الجماعة حسب زعمهم، فهي التي تضبط سلوك أعضائها وتوجهه، وتمثل مرجعية فكرية له، على هديها يتصرف ويتحرك ويشكل سلوكه، وتنمو اهتماماته، ويطور مفاهيمه، فهي سياق فكري واجتماعي يتحرك خلاله نشاط الفرد. لقد أولى «باتلي» أهمية كبرى للجماعة في العملية السياسية بدلاً من الأفراد، والدول، والدساتير، وموضوعات السيادة.

#### مفهوم الجماعة واستخداماته

توجد الجماعة عندما ينظم الناس، الذين لهم مصالح مشتركة، ويتفاعلون، ويسعون إلى الأهداف عبر العملية السياسية<sup>(٣)</sup>.

ويمكن تعريف الجماعة بصيغة أخرى على أنها: الجماعة هي نظام مؤسس على مصلحة مشتركة وعلى تفاعل أعضائها<sup>(٤)</sup>. هذه الجماعة تعيش في بيئة تتفاعل معها أخذاً وعطاءً، وتتبادل معها التأثير، ويتوقف تحول الجماعة إلى مؤسسة على البيئة الاجتماعية السائدة، كما أن هذا الأخير يتأثر به بدوره بميلاد الجماعات وتنظيمها.

(١) أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، (الدوحة: دار فكري بن الدجاية للنشر والتوزيع، ١٩٨٨) ص ٩١.

(٢) يعتبر اقتراب الجماعة وليدًا شرعيًا لعلم السياسة، حيث إنه نشأ في حقل علم قساسة ولم يستعمره علماء السياسة من الحقول الأخرى كما هو الشأن بالنسبة للاقتراب الوظيفي وغيره من الاقترابات الأخرى.

(3) Alan Isaak, Scope and Methods of Political Science, (Illinois: the Dorsey press, 1969), P.208.

(4) Jean et Monica Charlot "les Groupes Politiques dans leur environnement". In Jean leca et Madeleine Grawitz, Traite' de science politique, vol.3, (Paris: P.U.F, 1985) P.431.

وقد ربط «باتلي» بين الجماعة والمصلحة حيث يقول: إن المصلحة التي لا تبرز في حركة الضغط لا توجد. فالمصلحة هي حركة الضغط، وحركة الضغط هي الجماعة والمصالح وحدها تلك التي يمكن ملاحظتها امبريقيا.

أما «ترومان» فيرى المصلحة على أنها اتجاه أو ميل مشترك للجماعة تجاه احتياجاتها ومتطلباتها الاجتماعية وأهداف الجماعة هي التي تحدد المصلحة وتعرفها وليست نشاطاتها<sup>(١)</sup>.

فوجود الجماعة يقتضي مجموعة من الشروط منها - وجود تفاعل بين الأعضاء الذين يفترض أنهم يكونون الجماعة.

- تقاسم الأعضاء الاتجاهات نفسها نحو واحد أو أكثر من الدوافع والغايات التي تحدد الوجهة التي ينبغي للجماعة أن تتجهها.

- يطور الأعضاء مجموعة المعايير التي تمثل الإطار الذي تؤسس العلاقات ما بين الأشخاص ضمنه.

- يتحول التفاعل المتراثر إلى مؤسسة (جماعة منظمة متميزة عن الجماعات الأخرى)<sup>(٢)</sup>.

- وجود وضع اجتماعي وسياسي يسمح بذلك.

ويستخدم اقتراب الجماعة لدراسة سلوك الجماعات وتأثيراتها المختلفة، سواء تعلق الأمر بالتأثير المباشر في أفرادها أو غير أفرادها، وكذلك تأثير الجماعات في النظام السياسي، وخصوصاً في عملية صنع القرارات. لذلك يلجأ الباحثون إلى استخدام هذا الاقتراب، معبرين الجماعة كوحدة للتحليل، بدلاً من الأفراد أو الدول، ويتبعون أنماط التأثير التي تتركها الجماعات التماثلة أو المختلفة قصد التوصل إلى عملية التعميم التي هي غاية تشدها مختلف العلوم.

(1) Op. cit., P.459.

(2) John H. Kessel et al., Micropolitics Individual and Group level Concepts, (U.S.A: Copyright (c) by Holt, Rikehart, 1970) PP.210-211.

لقد تعامل مستخدمو اقتراب الجماعة تساؤلات منهجية تكون الجماعة محورها، كقولهم: ما فائدة الجماعة للدراسات السياسية؟ هل تؤثر الجماعات في أعضائها، وكيفية ومدى ذلك التأثير؟ وهل تؤثر الجماعات في عمل النظام السياسي وما مقدار ذلك التأثير؟

اما فيما يتعلق بفائدة اقتراب الجماعة فهي عديدة منها: إنشاء الجماعة طابعاً ديناميكياً على الدراسات السياسية، حيث نقلتها من مجرد الاهتمام بالأطر الهيكلية الرسمية والدستورية، ومن الدراسات المعيارية إلى دراسة العمليات والنشاطات المختلفة، وكذلك إلى الاهتمام الأميرقي محل المعايير. كما تنفذ الجماعة في المساعدة على معرفة التوجهات والسلوك الانتخابي لبعض الجماعات، وتنفذ الجماعة في التنشئة السياسية لأعضائها، والالزمة لاداء الوظائف السياسية التي تتطلبها الحياة السياسية.

وتفيد دراسة الجماعات في معرفة الأسس التي تقام عليها كثير من النظم، حيث إنه في الكثير من دول العالم الثالث تقام الأنظمة السياسية على الأسس الإنشائية، والتي تعتبر الجماعات محورها.

وكذلك يفيد علم السياسة من اقتراب الجماعة، في معرفة أسس توزيع القوى في المجتمعات وفي الأنظمة السياسية والفرعية منها، ومعرفة أنماط ذلك التوزيع، ومفهوم الجماعة يصلح كموضوع للمقارنة السياسية.

وفيما يتعلق بالسؤال الثاني: (تأثير الجماعة في أعضائها)، فقد قامت العديد من الدراسات لاختبار هذا التساؤل أو الافتراض، وتوصلت إلى أن الجماعات تؤثر في أعضائها (وغير أعضائها أيضاً) إذ غالباً ما يتبع الفرد الجماعة التي ينتمي إليها في سلوكه وتصرفاته التي يجابه بها المواقف التي تعرض له في حياته. وتلمب تنشئة الجماعة لأعضائها سياسياً دوراً مهماً في تكوين اتجاهاتهم وميولهم، فتنشئة الأسر لأطفالها، وتكوين اتجاهاتهم نحو السلطات الحاكمة، والوطن، والنظام السائد، والجماعات الأخرى، له أثر في سلوك الطفل المستقبلي حينما يصير راشداً. ففي الجماعات الأولى يتلقى الفرد تدريباً لاداء الأدوار المطلوبة منه في المستقبل في الموقع الذي يوجد فيه. ذلك التدريب الذي يتلقاه الفرد في الجماعات الأولى (الأولية) تكون له انعكاساته عليه في المستقبل في المواقف السياسية والاقتصادية التي قد يشغلها.

لقد لوحظ أن المشاركة السياسية في الجماعات الأولية تؤدي إلى مشاركة سياسية في النظام، وكذلك المشاركة في صنع القرارات في المستويات الدنيا لها آثارها بالنسبة للنظام السياسي. وتعتبر المشاركة في الجماعات الصغيرة سهلة على عكس المشاركة في الجماعات الكبيرة، التي تفقدها الضرورات التنظيمية المرتبطة بابتداء واسعة تجعل للمشاركة صعبة، إن لم تكن مستحيلة، وتلعب البيروقراطية دوراً كبيراً في تعقيد المشاركة. لقد أثبتت دراسات أجريت على أطفال مدارس ابتدائية وإعدادية في الولايات المتحدة الأمريكية، أن الانجماحات العنصرية للأبناء لها تأثير كبير في اتجاهات الأطفال، كما أن السلوك التصويتي للمصوتين يتأثر بسلوك آبائهم، حيث أثبتت إحدى الدراسات أنه من ثلثي إلى ثلاثة أرباع المصوتين الأمريكيين يصوتون للحزب الذي صوت له آباؤهم<sup>(1)</sup>.

إلا أن تأثير الجماعات في الأفراد يتوقف على درجة انتماء الفرد إلى الجماعة، فالانتماء القوي يقوي بدوره تأثير الجماعة في أعضائها، ويزداد تأثير الجماعة كلما كانت لها علاقة بالعملية السياسية أو بعالم السياسة.

لذلك حاول بعض الباحثين التوصل إلى تعميمات احتمالية واسعة بشأن تأثير الجماعة ووجدوا أنه:

- ١- كلما كان انتماء الأفراد قوياً كان تأثير الجماعة في أفرادها عالياً.
- ٢- كلما كان للجماعة علاقة بالسياسة يمكن أن يكون لها تأثير في أعضائها.
- كما أن هذا التأثير الذي نحدثه الجماعة يمكن أن يتخذ شكلين:
- أ- تستطيع الجماعة أن تؤثر في طريقة تفكير الشعب وإحساسه بالقضايا السياسية.
- ب- ويمكن أن تصبح الجماعة مصدراً لأدلة سياسية موثوق بها.

وبناء على ذلك، فإن التفاعل مع الجماعة يسهل الوصول إلى المعلومات السياسية، كما أن

(1) Sidney Verba "The Small Group and Political Behavior in Robert T.Golembiowski (Ed.), The Small Group In Political Science, (U.S.A:Georgia press, 1978, PP.87-88.



إذا كانت الجماعة تضم عدداً كبيراً من الأعضاء تستطيع أن تؤثر بهم، كما أن التنظيم الجميد والانسجام داخل الجماعة له دوره في تقوية تأثير الجماعة في النظام السياسي عموماً والأنظمة الفرعية خصوصاً (البرلمان، الأجهزة البيروقراطية)، وكذلك حيابة الجماعة على كفاءات بشرية عالية المهارة، شديدة المراس، تمتلك خبرة كبيرة، امتلاكها لقنوات إعلامية، وشبكة علاقات واسعة عبر المجتمع، كذلك صورة الجماعة لدى المجتمع، ومدى نفوذتها سياسياً واجتماعياً<sup>(1)</sup>.

وينصب تأثير الجماعات على أعضاء البرلمان والأجهزة التنفيذية، والبيروقراطية، والقضاء وتستخدم الجماعات أشكالاً من الضغط متعددة (حتى تحصل على غاياتها كتعديل قانون أو إصدار آخر أو إلغاء قانون تشعر بضربه عليها). ومن أشكال الضغط تلك الإقناع، والتشديد، واستخدام المال، والعنف وغير ذلك من الوسائل التي يمكن أو يسمح باستخدامها.

وعموماً، فإن تأثير الجماعات في النظام السياسي يتوقف على مجموعة متغيرات، منها ما ينبغي تولره في الجماعة (كالقوة المالية، والعددية والتنظيمية والمكانة... إلخ) ومنها ما يتعلق بالوضع السياسي والاجتماعي السائد، وطبيعة النظام السياسي الحاكم.

كذلك، فإن تأثير الجماعات في النظام السياسي لا يعني بالضرورة أن ذلك التأثير هو دائماً سلبي، بل قد تسهم الجماعات في استقرار النظام، وتعظيم فاعليته، ومساندته في إغازر الكثير من أهدافه.

#### الافتراضات التي يقوم عليها اقتراب الجماعة:

١- إن الجماعة هي وحدة التحليل التي يمكن أن ينطلق منها الباحث في دراسة الظواهر السياسية، فهي محور العملية السياسية.

٢- يتم النظر إلى المجتمع أو مفهوم المجتمع على أنه شكل نفسي-اجتماعي من الجماعات المتعددة في حالة من التعاون والصراع.

(1) Charlot, Op, Cit., P. 497.

عضوية الجماعة يمكن أن تشجع المشاركة السياسية. ومختصر القول: إن العضوية في أية جماعة لها تأثيرها في الاتجاهات السياسية للأفراد وسلوكهم، خصوصاً إذا كان الفرد ينتمي إلى الجماعة ويرى أن لها علاقة بالسياسة<sup>(1)</sup>.

وفيما يتعلق بتأثير الجماعات في النظام السياسي، توصل الباحثون إلى أن الجماعة يمكن أن تؤثر في قرارات الحكومة على الأقل في بعض القضايا، كان تحصل على بعض الأهداف من الحكومة.

غير أن الباحثين اختلفوا بشأن درجة ذلك التأثير، فقد رأى «باتلي» في الحكومة مجرد مسجل للضغوط الجماعية، فإجراءات الحكومة الرسمية هي تقنيات عبرها تعمل الجماعات الضاغطة كقوى مستقلة في العملية السياسية<sup>(2)</sup>. هذا الاتجاه يرى أن السياسة هي نتاج عمل الجماعة أو الجماعات، إلا أن الكثير من المفكرين ممن ينتقدون هذا الرأي، يعتبرون الزعم بأن الحكومة مجرد صدى أو مسجل لضغوط يجانب الحقيقة، وبهمل متغيرات أساسية قد تكون أكثر تأثيراً من الجماعة، حيث لا ينكر دور المؤسسات، والقيادات، والأوضاع السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع. لذلك يرى أنصار مدرسة النخبة أن هناك قلة متجانسة تحتكر القوة في البلد وتعمل كسمفونية لفهم عملية صنع القرارات. أما التعدديون، فيقولون: إن السياسة تعكس صراع مجموعة عديدة من الجماعات<sup>(3)</sup>.

إلا أن هناك شروطاً ينبغي توفرها في الجماعات، حتى يكون لها التأثير في سلوك النظام السياسي، أو يزداد تأثيرها، ومن هذه الشروط:

حيابة الجماعة على ثروات مالية كبيرة تمكنها من التأثير في سلوك النظام السياسي، فقد تستخدم أموالها لتجنيد الرأي العام أو في الحملات الانتخابية وامتلاك وسائل الاتصال المؤثرة، وشراء الذم والتأثير في الاقتصاد من خلال البنوك والاحتكارات المختلفة. وكذلك

(1) Kweit, Op.cit., PP. 96-98.

(2) Isaak, Op.cit., PP., 210 - 211.

(3) Kweit, op.cit., PP.98-99.

٣- النظام السياسي هو عبارة عن مركب معقد من الجماعات المتفاعلة فيما بينها باستمرار، حيث يتضمن هذا التفاعل إشكالات من التداخيل بين الجماعات أو الضغط والضغط المضاد الذي يحدد حالة النظام السياسي في وقت معين، هذا الصراع بين الجماعات هو الذي يقرر من يحكم، ومن ثم، فإن التغيير الذي يطرا على تكوين الجماعات وعلاقاتها يؤثر في النظام السياسي وفي تغييره.

٤- يتوقف تأثير الجماعة في أعضائها على شدة انتمائهم من جهة، واهتماماتها بالموضوعات السياسية من ناحية أخرى.

٥- يتوقف تأثير الجماعة في النظام السياسي، على مكونات القوة بالنسبة إلى الجماعة (المال، العدد، المكان التنظيمي...) (الخ) وعلى طبيعة النظام السياسي، وعلى العلاقة الموجودة بين النظام والجماعة<sup>(١)</sup>.

تصنيفات الجماعات.

٦- تعدد تصنيفات الجماعة بتعدد المصنفين ورؤياتهم التي ينظرون منها إلى خصائص الجماعات؛ فهناك من صنف الجماعات على أساس التحام الفرد مع الجماعة أي على درجة قرب الفرد من الجماعة.

وهناك من صنف على أساس الأمد، وهناك من صنف على أساس التنظيم، إلا أننا سنكتفي بهذه التصنيفات:

أ- تصنيف «جابريل الموند»: صنف الموند الجماعات إلى أربعة أصناف:

١- جماعات المصلحة غير الترابطية: وتشير إلى جماعات القرابة، والجماعات العرقية والقبلية، والقائمة على المكانة، والطبقة، والتي تعبر عن مصالحها بشكل دوري من خلال الأفراد أو العائلة أو الرؤساء الدينيين، ويتميز هذا النمط من الجماعات بغياب إجراء تنظيمي، لتسيير طبيعة وأساليب التعبير، والافتقار إلى الاستمرارية في البنية الداخلية.

٢- جماعات المصلحة المؤسسية: توجد هذه الجماعات داخل تنظيمات كالأحزاب

(١) المترقي، النظام السياسي، مرجع سابق، ص ٢٩ - ٣٠.

السياسية، والهيئات التشريعية، والجيش، والبيروقراطيات، والكنائس، إنها تنظيمات رسمية مشكلة من اناس يعملون بشكل حر، وهي تعبر عن المصالح وتستهدف وضع السياسات العامة وتنفيذها.

٣- جماعات المصلحة الترابطية: تقوم على الترابط الاختياري بقصد التعبير عن مصالح أعضائها والدفاع عنها، ومثالها النقابات، والاتحادات المختلفة.

٤- جماعات المصلحة المفتقرة إلى المعايير: Anomic Interest Group هي جماعات يفتقر أعضاؤها إلى معايير تضبط سلوكهم، فهي بنى تفتقد المعايير القيمية، وتفتقر إلى التنظيم، وغالباً ما يتصرف أعضاؤها بشكل فردي، وكثيراً ما يلجؤون إلى العنف للتعبير عن حاجاتهم بسبب الحرمان والأفشاء<sup>(١)</sup>.

ب- تصنيف زمني: حيث يصنف الجماعات على أساس الاستمرار والدوام أو الظهور ثم الاختفاء وتضمن:

١- جماعات مصلحة دائمة: ارتضى لها أصحابها الدوام والاستمرار حتى وإن اختفى مؤسسوها.

٢- جماعات مصلحة مؤقتة: تظهرها الحاجة وتختفي باختفتها.

ج- تصنيف جغرافي: يصنف الجماعات على أساس الوجود الجغرافي والاهتمام الجغرافي كذلك، وتضم:

١- جماعات مصلحة محلية: تهتم بالشؤون المحلية وضمن الرقعة التي توجد فيها.

٢- جماعات مصلحة وطنية: تهتم بكل قضايا الوطن أو بالتراب الوطني كله.

٣- جماعات مصلحة دولية: يتعدى اهتمامها التراب الوطني إلى غيره.

د- تصنيف «ترومان»: ويتضمن:

١- جماعات قشرية: هي مجموعة من الشعب الذي يشترك في بعض السمات العامة،

(١) جابريل الموند، ومرجع سابق، ص ٧٦ - ٧٩.

## اقترب الصلوة Elite Approach

### مقدمة

يرى أنصار اقتراب الصلوة أو النخبة أنه ما من مجتمع - مهما كان مستواه من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي - لا يخلو من أقلية ماهرة تسيطر واكثرية تخضع لحكم تلك الأقلية، ويطلقون على تلك الأقلية الحاكمة المنتفذة اسم «الصلوة» أو «النخبة» وأحياناً يطلقون عليها اسم «الطبقة الحاكمة» أو «الطبقة السياسية» أو «الطبقة المسيطرة» أو «السلطة الحاكمة» أو «أصحاب النفوذ».

ويمكن إرجاع فكرة النخبة إلى عهود قديمة، ذلك أن النخبة أو الأقلية الحاكمة قد لازمت الوجود الإنساني في أبسط تكويناته الاجتماعية.

فقد امتدح «افلاطون» الحكام الفلاسفة ودعا إلى ضرورة الجمع بين الحكم والفلسفة ليلاد الدولة (المدينة - الحضارة) ونموها وكمالها.

كما رأى ابن خلدون أن الأديمين «يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع وحاكم يزع بعضهم عن بعض»<sup>(١)</sup>.

إلا أن بروز نظرية النخبة كان أكثر وضوحاً مع نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، وكان ذلك على أيدي مجموعة من المفكرين الغربيين ومنهم على وجه الخصوص : «فلوريدو باريتو» و«جيتانو موسكا» و«روبرتو ميشلز» و«رايت ميلز» و«برنهام». وقد رأى هؤلاء جميعاً، على الرغم من اختلافهم في تناول ظاهرة النخبة، أن هناك، دائماً، في المجتمعات طبقة صغيرة متحكمة في الأغلبية الساحقة من الناس.

وقد برزت أفكار أنصار نظرية النخبة الكلاسيكيين في ظروف انتشار الفكر الاشتراكي والماركسي، وتهديده للبراليين وأسسهم الفكرية التي يبنون عليها أنظمتهم ومؤسساتهم

تلك السمة لا تكون أكثر من سمة ديموغرافية أو خاصة مادية، مثل، الشعب الذي يتميز بمستوى اجتماعي واقتصادي مرتفع كجماعة، أو أشخاص ويصنف الناس على أساس لون أعينهم وغير ذلك.

٢- جماعات تفاعلية: هي تلك المجموعات من الناس الذين يلتقون معاً لاشتراكهم في سمة معينة، ولكنهم لا يشكلون بناءً منظماً رسمياً.

٣- الجماعات المؤسسية: تتميز ببناء رسمي منظم، وتتراوح الجماعات التنظيمية من العائلات إلى السلطات التشريعية إلى منظمة الأمم المتحدة.

٤- الجماعات المحتملة: وهي مجموعة من الأفراد يشتركون في سمة معينة، هؤلاء الأفراد قد يتفاعلون وينتظمون في بعض الأوقات؛ على الرغم من أن الجماعة المحتملة لا توجد في زمن من الوقت محدد، والمثال عليها: مجموعة المستهلكين الذين يشكلون جماعات محتملة<sup>(١)</sup>.

### النقد

على الرغم من الإسهامات الكبيرة التي قدمها اقتراب الجماعة إلى علم السياسة، حيث وسع مجاله من دائرة ضيقة تمثلت في الدولة إلى دائرة العمليات المختلفة، ومساهمة في دراسة الأنظمة الرسمية وتأثيراتها المختلفة إلا أنه قد أهمل:

- ١- دور الأفراد والمؤسسات، والأوضاع السائدة في دراسة الظواهر السياسية المختلفة.
- ٢- يغفل إلى نظرية عامة على الرغم من سعي أنصاره إلى ذلك، حيث لا يربط أي متغير بآخر ولا يحدد أية علاقة بين المتغيرات.
- ٣- يتحدث عن موضوع التوازن داخل الجماعات بشكل ميكانيكي ويغفل إلى الاختيار الأميري<sup>(٢)</sup>.

(1) Kwiet, Op.cit., P.95.

(2) Conway, Op.cit., PP. 226 - 227.

المختلفة. ومن ثم جاءت نظرية النخبة كرد على مفهوم الطبقة الذي تبنته الماركسية كوحدة للتحليل. لقد نظرت الماركسية إلى أن الظاهرة السياسية ظاهرة تابعة للبيئة الاقتصادية، ومن ثم، فإن دراسة الظاهرة السياسية (أو العملية) يتوقف على دراسة البناء الطبقي الذي يمثل التغير المستقل المتحكم في تشكيل البناء الفوقي (النظام السياسي). ومن هذا الجانب قد تلشق النظرية الماركسية ونظرية النخبة فكلتاهما تنظران إلى المجتمع على أنه منقسم إلى قسمين (الماركسية تنظر إلى المجتمع على أنه منقسم بين من يملك ومن لا يملك، والنخبة تنظر إليه على أنه منقسم بين أقلية واكثريّة) هذا من جهة، ومن جهة أخرى كلتاهما تقولان بتبعية السياسة للنظام الاجتماعي السائد.

غير أن نظرية النخبة بعكس نظرية الطبقة تفترض وجود منافسة مفتوحة بين الأفراد ينتج منها وصول أكثر الناس قدرة وموهبة إلى أعلى مستوى السلم الاجتماعي. كما تدعو نظرية النخبة إلى ضرورة التسليم والقبول بانقسام المجتمع إلى فئتين، نخبة حاكمة قليلة العدد، وفئة محكومة واسعة العدد<sup>(١)</sup>. واعتبرت هذا الوضع طبيعياً في حالة جميع المجتمعات بغض النظر عن توجهاتها وتطوراتها، في حين ترى الماركسية أن حالة الانقسام الطبقي لا صلة لها بالظاهرة الإنسانية وأنها حالة عارضة ولدهتها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وستزول مع زوالها.

أما نظرية النخبة فتقر الانقسام بين الأقلية والأكثريّة في المجتمع سمة ملازمة لجميع المجتمعات الإنسانية. لقد أكد كل من «باريتو» و«موسكا» أن حكم الصفوة أمر لا بد منه، وأن سيطرة الأقلية المنظمة على الأغلبية غير المنظمة أمر ضروري لا مفر منه، وقد نظر كل منهما إلى النخبة على أنها أقليات تتمتع بالموهبة والثروة وكأفراد ذوي منزلة رفيعة<sup>(٢)</sup>.

لقد استخدم أنصار نظرية النخبة هذه النظرية استخداماً أيديولوجياً قادهم إلى تبرير الأنظمة السياسية الشمولية في القرن التاسع عشر. ودافعوا عن الطبقة المتوسطة، واعتبروا

(١) علي الدين هلال، التنظيم السياسية للمقارنة، (القاهرة: دار الطالب، ١٩٧٦)، ص ٩٧-٩٨.

(٢) السيد حنفي عرّض، علم الاجتماع السياسي، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٥)، ص ٥٣-٥٨.

النخبة وسيطرتها حتمية اجتماعية ويجب أن تتألف النخبة من الطبقة المتوسطة. لذلك يقول «بوتومور»: «إن هذه النظريات (النخبة) كانت ترفض انتشار الحقوق الديمقراطية الحديثة، وترفض مبدأ المساواة بين البشر. واعتبرها أحدهم نظرية تفود إلى الفاشية كما تفود الماركسية إلى الشيوعية»<sup>(١)</sup>.

هذه نبذة تاريخية عن مفهوم النخبة، إلا أن الذي يهمنا في دراستنا فيما يتعلق بموضوع النخبة هو الإطار التحليلي، أي الاقتراب من الظاهرة السياسية عبر وسيط النخبة أي النظر إلى عملية صنع القرار أو صنع السياسات عامة على أنها نتاج أقلية متنفذة تسيطر على المجتمع والدولة، بما توفر لها من إمكانيات مادية وفكرية وتنظيمية، حيث تتركز فيها عناصر القوة التي تمكنها من رسم السياسات وترجيح المجتمعات.

لذلك يتوجب أن ينصب التحليل السياسي على هذه النخبة كمفتاح لفهم العملية السياسية. لذلك سعى الكثير من الباحثين إلى استخدام مفهوم النخبة كإقتراب لتحليل العمليات السياسية في البلدان المختلفة، وفي المواقع المتباينة. وهكذا وجدنا من يدرس النخبة في الجزائر كما فعل «وليم كوانت»، أو النخبة في الشرق الأوسط كما فعل «زارتمان» أو دراسة النخبة أو النخب في مدينة من المدن كما فعل «روبرت داهل».

#### تعريف الصفوة السياسية

توجد تعريفات متعددة لمفهوم الصفوة أو النخبة Elite. وسأقتصر على أهمها: الصفوة الحاكمة هي الأفراد المهيمنون على عملية صنع القرار السياسي، وتخطيط سياسات المجتمع بوجه عام. وهناك تعريف آخر: «الصفوة السياسية هي مجموعة صغيرة، نسبياً، منظمة بشكل عضوي، تمارس السلطة بشكل شرعي أو غير شرعي، أو تطلب بحقها في ممارستها، أو تعتقد أن لها حق ممارستها على الجماعات الأخرى التي ترتبط بها في علاقات سياسية أو ثقافية». وهناك من يعرفها على أنها: «الصفوة السياسية هم كبار موظفي الحكومة،

(١) فاروق يوسف أحمد، القوة السياسية، اقتراب والهي من الظاهرة السياسية، ط ٢، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٥)، ص ١١٩-١١٧ وعلي الدين هلال، مرجع سابق ص ٩٧-٩٩.

والإدارات العليا والأسر ذات النفوذ السياسي كالأمر المالك والارستقراطية.

ويعرفها «أبو نعيم» صاحب حلية الأولياء من منظور إسلامي مخالف للتعريف السابقة التي يوجهها المنظور الغربي المادي، حيث يقول «أبو نعيم»: «الصفوة هم المتسمون بحسن المعرفة بالله، وحسن الطاعة له، وحسن الصبر على ما أمر به، هم الباذلون للفضل، الحاكمون بالعدل، المبادرون إلى أداء الحقوق من غير تشويف، المعروفون بالطاعات من غير تطليف، المتبعون لرسول الله، والمقيمون لكتاب الله، الذين لا يفرغهم ذو سلطان غير الله، العافون عن ظلمهم، المحسنون إلى من يسيء إليهم، المصنون عن الضرر برتبة الدنيا»<sup>(١)</sup>.

#### افتراضات اقتراب النخبة

١- تبعية الظاهرة السياسية وعدم استقلاليتها: تفترض نظرية النخبة شأنها شأن النظرية الماركسية أن الظاهرة السياسية ظاهرة تابعة لقوى وظواهر أخرى، ومن ثم فإن إدراك الظاهرة السياسية في ذاتها أمر غير متمم بل يعد محاولة مضللة، وأن المسلك السليم لإدراك الظاهرة السياسية وفهمها يتم عبر تحليل الظواهر المستقلة التي أوجدتها، ذلك أن النظام السياسي متغير تابع للنظام الاجتماعي. فلا يمكن فهم الظاهرة السياسية إلا خلال فهم البنية الاجتماعية القائمة على افتراض هيمنة فئة تمتلك عناصر القوة بمناها الواسع وتسيطر على الدولة والمجتمع<sup>(٢)</sup>.

٢- انقسام المجتمع إلى فئتين: أقلية صغيرة تمتلك قدراً كبيراً من النفوذ والتأثير في عملية صنع القرارات والسياسات، هذه الأقلية يطلق عليها النخبة أو الصفوة، وأكثرية تفتقر إلى عناصر الاقتدار التي تملكها النخبة، وبين هاتين الفئتين توجد علاقات، حيث إن لمحة هذه العلاقات هو الذي يتحكم في شكل السياسات، وتسود المنافسة والصراع بين هذه الفئات

(١) السيد محمد عصر، الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام، رسالة دكتوراه، غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١)، ص ١٢١ - ١٢٩. هذا التعريف وما سبقه من الرسالة نفسها.

(٢) نصر هارف، نظرية النخبة ودراسة النظم العربية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص ٤.

وهذا الصراع هو الذي يحدد محتوى العملية السياسية واتجاهها.

ونظرة النخبة لا تعترف بالتقسيم الطبقي ولا الإنثي ولا الجغرافي أو الديني. وإن فهم النظام السياسي يتوقف على معرفة انقسام المجتمع إلى طبقة دنيا وطبقة عليا، ومعرفة العلاقة بينهما والخصائص الأساسية للغة الحاكمة<sup>(١)</sup>. ذلك أن العلاقات التي تقوم بين هاتين الفئتين تتخذ أبعاداً وأشكالاً مختلفة حسب كل بلد وتبعاً لكل موقف. وهذا بإمكانه أن يساعد على إجراء المقارنة بين تلك الأنماط ومعرفة أسباب اختلافها.

٣- تركيز القوة في يد أقلية وعدم انتشارها في المجتمع: ترى النخبة أن القوة في المجتمع مركزة في جماعة واحدة يعكس التعددية التي تتمسك بتوزيع القوة وانتشارها. فأنصار النخبة يفرقون بين النخبة والجماهير تبعاً لامتلاك القوة السياسية (ثروة، سلطة، نظام اتصال جماعي، أو تحكم في سرعان الأفكار والمعلومات لتكشيل الرأي). وكل النظم السياسية تنقسم إلى شريحتين: الحكام والمحكومين، الحكام هم النخبة وهم الأكثر أهمية في النظام السياسي؛ لأنهم يملكون عناصر الاقتدار السياسي، ومن خلال فهم وتحليل تلك الشريحة (النخبة) يمكن فهم النظام السياسي. وقد اضاف «بروتومور» مفهوم «النخبة المضادة» التي تتحضر للحلول محل النخبة القائمة<sup>(٢)</sup>.

٤- إن خلف من يملكون زمام السلطة في الدولة توجد جماعة ثابتة تمتلك صفات معينة تميزها عن غيرها، وتظهر هذه الجماعة نفوذاً سياسياً حاسماً. واعتماد هذه الجماعة كمدخل للتحليل يفيد علم السياسة في عملية التفسير التحليلي والموضوعي<sup>(٣)</sup>.

#### أنواع النخب

تتنوع النخب وتعدد بحسب الزاوية التي ينظر منها إليها، فهناك نخبة سياسية، ونخبة اقتصادية، ونخبة عسكرية، ونخبة ثقافية. ويمكن أن ننظر إلى المجتمع الدولي على أنه يضم نخبة، أي أقلية من الدول القوية المتقدمة صناعياً، والمؤثرة سياسياً وإستراتيجياً، وإعلامياً

(١) المرجع نفسه، ص ٤ - ٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥ - ٦.

(٣) حنفي حوض، مرجع سابق، ص ٦٠.

والتي لها المقدرة على توجيه شبكة العلاقات الدولية وأهنتها ، ويميز البعض بين ثلاثة أنواع من النخب الاستراتيجية :

١ - النخبة التي تعمل على تحقيق الأهداف العامة، للمجتمع وهي النخبة السياسية

ب - النخبة التي تعمل للتكيف مع البيئة المحيطة بها، وهي النخبة الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية.

ج - النخبة التي تعمل من أجل تحقيق التكامل في المجتمع، وهي نخبة المفكرين والمثقفين والفنانين، الذين يحققون الوحدة المعنوية والنفسية للجماعة<sup>(١)</sup>.

بينما صنف «باريتو» النخبة إلى حاكمة وغير حاكمة. وقسم «كارل دويتش» النخبة إلى ثلاث مراتب: النخبة العليا، والنخبة الوسطى، والنخبة الهامشية، وقد رأى إمكانية تحديد النسبة بواسطة اقتراب المنصب أو الموقع الرسمي، فهم أولئك الذين يشغلون المواقع الاستراتيجية في عملية صنع القرار، والذين يتحكمون في نقاط تقاطع اتسباب المعلومات وهم يشاركون يومياً في صنع القرارات لملايين البشر. ورتب «هوتومور» النخبة ثلاث رتب: الأولى، هي الجماعات الوظيفية والمهنية التي تغطي إمكانية عالية في المجتمع، والثانية الطبقة السياسية وتضم الجماعات كافة التي تمارس القوة والنفوذ، والثالثة وهي أقل حجماً داخل الطبقة السياسية، ولكنها تضم الممارسين الفعليين للقوة السياسية في المجتمع<sup>(٢)</sup>.

اتجاهات دراسة النخبة :

يختلف انصار الصنف بشأن مصدرها إلى أربعة اتجاهات وهي :

١ - الاتجاه النفسي: وقد مثل هذا الاتجاه «باريتو» الذي يرى أن النخبة ليست نتاج قوى اقتصادية أو مهارة تنظيمية، وإنما نتاج سمات إنسانية وعوامل نفسية معينة وهي ما أسماه «الخصائص الإنسانية الثابتة عبر التاريخ»، إن الناس مختلفون بطبيعتهم، من حيث قواهم الفيزيولوجية أو ملكاتهم العقلية أو تكوينهم النفسي ومرجع ذلك كما يقول: إلى ما

(١) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص ٩٥.

(٢) نصر عارف، مرجع سابق، ص ٦ - ٧.

يحملونه من «رواسب» من شأنها أن تحدد أنماط سلوكهم، والجماعات بالنسبة لهذه الرواسب تنقسم إلى شريحتين منفصلتين من الأفراد :

• شريحة عليا: تضم أولئك الذين يتمتعون بالملكات والمواهب الفطرية كصفة (الرواسب) المؤهلة للتفوق. ويشكلون في مجملهم صفة المجتمع، هذه الصفة تنقسم إلى قسمين: أ - الصفة الحاكمة؛ وتشمل جميع الذين يمارسون السلطة السياسية - بطريق مباشر أو غير مباشر تبعاً لما يحملونه من رواسب تؤهلهم لذلك. ب - الصفة غير الحاكمة؛ وتشكلون من أولئك الذين لا يمارسون السلطة السياسية، وإن كانوا يحملون رواسب الصفة ويحلون بكل سماتها وخصائصها.

• شريحة دنيا: تشترك أغلبية أفراد المجتمع الذين لا يملكون مواهب الشريحة العليا، وهؤلاء يمثلون شريحة «عديمي الصفة» أو اللاصفوة فهم أولئك الذين تعوزهم القدرة على ممارسة السلطة، ولا يمثلون قوة سياسية معتبرة، ومن ثم يخضعون لسيطرة جماعة الصفة الحاكمة وغير الحاكمة على السواء<sup>(١)</sup>.

٢ - الاتجاه التنظيمي: يرجع هذا الاتجاه سيطرة النخبة إلى ما تملكه من مهارات تنظيمية، ويمثل هذا الاتجاه (موسكا) ، و «ميشلر»، فموسكا يعتبر أن قوة النخبة وسيطرتها وتحكمها ترجع بالدرجة الأولى إلى ما لديها من قدرات تنظيمية كبيرة، وتحاسن في مواجهة القوى الأخرى في المجتمع، وأن صغر حجم الصنف وفرص وسائل الاتصال وبساطتها، والمتوفرة لديها تمنحها هذه المقدرة التنظيمية العالية التي تمكنها من صياغة سياستها بشكل سريع، ومواجهة الإخطار الخارجية ومواجهة القوى المناوئة. وهذا يعكس الأغلبية التي تفتقر إلى التنظيم وغياب الهدف المشترك، وانتماءها إلى نظام اتصال معروف أو سياسات متفق عليها. ويقول «ميشلر»: إن كل التنظيمات الاجتماعية يحكمها القانون الحديدي، بمعنى: خضوعها لصفوة تستمد قوتها من مهارات أعضائها التنظيمية. إنها قلة متماسكة منظمة تحتكر صناعة القرارات<sup>(٢)</sup>.

(١) الزيات، مرجع سابق، ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

(٢) الزيات، مرجع سابق، ص ٤٨ - ٥٠.

٣- الاتجاه الاقتصادي - الإداري: وقد دعا إلى هذا الاتجاه «برنهام» الذي حاول المزاجية بين مقولات الصقوة والمقولات الماركسية بشأن الطبقة الحاكمة. والتي تستمد قوتها من ملكيتها لوسائل الإنتاج وتجمع ثروات كبيرة تفتح لها أفاق السيطرة السياسية. وإذا ظهرت قوة اقتصادية جديدة بفعل ابتكار فن إنتاجي جديد أو توصلها إلى السيطرة على وسائل الإنتاج، فإن النخبة تفقد قوتها لتحل محلها القوة التحفزة الجديدة. إلا أن هناك عوامل عديدة منها أزمات النظام الرسمالي، وتعدد الشركات المسهمة وضعف الأسهم بين الكثير من المشاركين يفسح المجال للمسييرين الإداريين ويضعف سلطات الرأسماليين بسبب ابتعادهم عن العمليات الإنتاجية، وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى بروز صفوة إدارية وتكون قراطية تتحول إلى صفوة سياسية حاكمة تجمع لها السيطرة السياسية والاقتصادية معاً<sup>(١)</sup>.

٤- الاتجاه المؤسسي: وصاحب هذا الاتجاه «رايت ميلز» الذي يرى أن القلة المتحكمة (النخبة) تستمد قوتها من سيطرتها على الأبنية والمؤسسات الكبيرة التي تميز المجتمعات الحديثة. فميلز يتركز على الأبنية والأطر الاجتماعية والاقتصادية يلتقي مع برنهام ويخالف الاتجاهين الآخرين اللذين يشددان على الخصائص النفسية والملكيات التنظيمية. يقول «ميلز»: إن تلك القلة الحاكمة في المجتمع وهي قلة من الأفراد الأقوياء الذين يمثلون المراكز الحاكمة في المؤسسات الكبيرة في ذلك المجتمع. وتتألف صفوة القوة من مركب متجانس؛ قوامه رجال الحكم والإدارة، وأساطين الصناعة، والقادة العسكريون، الذين يستمدون قوتهم من المؤسسات والمنظمات السياسية والاقتصادية، والعسكرية التي يسيطرون عليها ويديرونها، مما يمكنهم من صنع القرارات السياسية الملزمة. فالصفوة التي قام «ميلز» بدراستها في أمريكا تتكون من أولئك الذين «يحكمون الشركات الضخمة ويديرون آلة الدولة، ويطلبون بامتيازاتهم». كما أنهم يديرون المؤسسات العسكرية ويحتلون الوظائف الاستراتيجية القادرة في البناء الاجتماعي<sup>(٢)</sup>.

والخلاصة فيما يتعلق بالاتجاهات الأربعة السابقة والتي يرى فيها كل اتجاه مصدر القوة في

(١) المرجع نفسه، ص ٥٥.

(٢) الزيات، مرجع سابق، ص ٢٤٩.

— حنفي عوض، مرجع سابق، ص ٥٥.

جانب معين وبهمل الجوانب الأخرى، هذه الرؤية الأحادية من شأنها أن تحجم دراسة النخبة وربما تشوهها، لذلك يستحسن المرحج بين تلك الاتجاهات الأربعة لاستيعاب الظاهرة في جميع جوانبها، بل لابد من إدخال عناصر جديدة أخرى تعمق التحققي.

تحديد النخبة وتحليلها.

إذا تقرر أن النخبة أو مفهوم النخبة يصلح كافتراض مناسب لدراسة الظاهرة السياسية، فما هو السبيل إلى تحديد تلك النخبة في المجتمع، وكيف يمكن التعرف على هويتها بمعنى التعرف على من يكونون ؟

لقد رأى الباحثون في دراسة النخبة أن هناك اقترابات معينة تساعد الدارسين على تحديد النخبة والتعرف عليها وهذه الاقترابات تتمثل فيما يلي:

١- اقتراب المناصب: ويعني أن أولئك الذين يتصدرون المناصب العليا في المؤسسات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والإعلامية، والعسكرية هم الذين يشكلون نخبة ذلك المجتمع وأصحاب القوة والقرار فيه. لذلك على الباحث للتعرف اقتراب النخبة أن يقوم بتحديد تلك المناصب الهامة ليتعرف على النخبة الحاكمة أو المسيطرة. إلا أن المناصب الرسمية وتصدرها لا يعني بالضرورة أن يحتل لها هو صاحب القوة في المجتمع والقرار، بل على العكس يمكن أن يكون أداة طيعة في أيدي أصحاب القوة الفعلية التي تدير الأمور في الظل وخلف الستار.

ب- اقتراب السمعة: ويشير هذا الاقتراب إلى أن الناس الذين يشتهرون على أنهم هم صفوة المجتمع أو أصحاب القوة والقرار والنفوذ في المجتمع، أولئك فعلاً هم الصفوة حسب هذا الاقتراب. ويتم دراسة بناء القوة تبعاً لهذا الاقتراب عبر احتساب أحكام العارفين ببواطن الأمور والمتخصصين والملاحظين للعمليات السياسية في المجتمع. ويكون ذلك إما عن طريق قائمة معدة بأسماء من يعتقد أنهم أصحاب القوة تقدم هؤلاء الحكام، لترتيب أعضائها طبقاً لقوة كل منهم مع حريتهم في إضافة أسماء إليها. أو أن تترك لهم حرية الاختيار في وضع القائمة أساساً، وذلك تبعاً لتقديراتهم لأصحاب القوة وفقاً لمقاييسهم هم.

إلا أن هذا الاقتراب قد تعرض لانتقادات عديدة منها على وجه الخصوص أن تقدير القوة قد تشوبه الذاتية ولا يعبر عن القيمة الحقيقية للقوة<sup>(١)</sup>.

جـ - اقتراب صنع القرار: يرى أنصار هذا الاقتراب أن معرفة الصقوة تتوقف على معرفة المشاركين في صناعة القرارات الهامة في المجتمع. ومن ثم لابد من تحديد القرارات الهامة، وتحديد المشاركين فيها لمعرفة أصحاب القوة والقرار والنفوذ في المجتمع. إلا أن تحديد القرار الهام وغير الهام أمر نسبي، ثم إن المشاركة في المناصب الرسمية لا تعني القوة الفعلية<sup>(٢)</sup>.

د - اقتراب المدخلات والخرجات: لقد قدم كل من «باجراش» و «بارانز» إضافة هامة، وذلك بإيضاحهما أن للسلطة جانبين وأنها لا تقتصر على أحدهما وهما:

١ - جانب المدخلات: أي سلطة تحديد الموضوعات التي يواجهها النظام السياسي أو يتعرض لها بالبحث لاتخاذ القرار، وكيفية عرض هذه الموضوعات، ذلك أن الذين يمارسون وظيفة عرض القضايا على صانع القرار يؤثرون بدرجة كبيرة في عملية صنع القرار، وذلك عبر طريقة عرض المعلومات وترتيب القضايا، وعرض المقترحات والبدائل، فالنفوذ يمكن أن يعبر عن نفسه إما في شكل التأثير في مسار القرار ونوعه أو في منع قضايا من أن تثار في إطار النظام السياسي.

٢ - جانب الخرجات: حيث يرتبط مفهوم النخبة بالسلطة التي تمتلك القدرة على توزيع النقيم في المجتمع وصنع السياسات. وهي تضم جانبين: التأثير في صنع القرار السياسي، والتدخل لمنع قضايا معينة من أن تثار أو تحتل أولوية في مدخلات النظام السياسي. ذلك أن كل نظام سياسي يتطوي على انحياز لقيم وقضايا ومصالح على حساب أخرى، مما يترتب على ذلك أن تسمح قنواته لإبراز قضايا وإهمال أخرى أو تشوبها، وهذا هو واحد من مجالات سلطة النخبة السياسية. فتحديد النخبة لا يتوقف على عملية صنع القرار، ولكن إلى جانب ذلك على قدرة النخبة على إثارة القضايا أو عدم إثارتها، أو في القدرة على منع

(١) فاروق يوسف، القوة، مرجع سابق، ص ٣٦ - ٤١.

(٢) للرجع نفسه، ص ٤٤ - ٤٥.

اتخاذ القرار إذا أثبتت القضية، فعدم اتخاذ القرار في قضية مثارة هو قرار أيضاً. ويمكن التعرف على النخبة في النظام السياسي من خلال تحديد من لهم القدرة على إثارة القضايا، ومن يتدارسونها ومن يصنعون القرار بشأنها<sup>(١)</sup>.

#### تحديد هوية أعضاء النخبة

وينصب النشاط هنا على البحث عن الحلقة الاجتماعية، طبقية كانت، أو عرقية، أو دينية، أو إقليمية أو تعليمية أو مهنية.

ومن ثم معرفة مدى تمثيلية تلك النخبة للمجتمع، أو للمصالح الاجتماعية. كذلك لابد من التعرف على السلوك الاجتماعي والسياسي والقيم التي يتبنونها، وتصوراتهم عن ذواتهم وعن غيرهم وتحليل خطاباتهم. ومعرفة العلاقات السائدة بين أفراد النخبة، وكذلك العلاقة بين النخبة والجماعات أو النخب الأخرى، والمواقع التي يحتلونها في المنظمات العديدة (شبكة السيطرة) التي يمكن أن يمتلكوها. وتخط حياة النخبة على المستوى الفردي والأسري، وارتباطاتها المختلفة<sup>(٢)</sup>.

#### التجنيد ودوران النخبة:

ويشير التجنيد إلى الأساليب والمسالك التي يتبعها الطامحون إلى القيادة في الوصول إلى قمة الهرم السياسي، هل هي قنوات التعبير عن المصلحة وتجميعها أو غيرها؟ وهل التجنيد يتم بناء على الإنجاز والكمالية (النخبة المفتوحة) أو طبقاً للوراثة والتميين (النخبة المغلقة)؟ أما دوران النخبة، فيشير إلى مدى انتقال السلطة من نخبة إلى أخرى أو صعود الأفراد ونزولهم، وهل يتم ذلك بالطرق السلمية أو عبر القوة والعنف.

#### الكوربوراتية (التعاضدية) والنخبة: Corporatism and Elite

وتعني التعااضدية، وجود بنية لهيمنة الدولة وسيطرتها على نشاط الجماعات المصلحية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية الأخرى، ويشمل على وجه الخصوص دمج الجماعات

(١) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٢) حنفي عوض، مرجع سابق، ص ٦٤.



## اقترب علاقات الدولة - المجتمع

لقد اهتمت الدراسات السياسية التقليدية بالأطر الشكلية الرسمية للعملية السياسية، كدراسة الأبنية السياسية دراسة دستورية قانونية تتجاهل العمليات. ومن ثم جاءت المدرسة السلوكية وما تفرع عنها، وما صاحبها، كمدرسة الجماعة والوظيفية، والطبقة، والنخبة لتتولى العملية السياسية أهمية كبيرة، وتحدد من دور المنظور التقليدي، بل وتغيبه في دول من العالم.

إلا أن هذه الدراسات ظلت في فترة الخمسينيات والستينيات تركز على مدخلات النظام السياسي، متجاهلة إلى حد بعيد مخرجات النظام السياسي على الرغم من اهتمامها بعملية التفاعل الاجتماعي. أما موضوع الدولة في هذه المرحلة الأميركية فقد تجاهلته الدراسات بشكل كبير، وحتى الدراسات التي كانت تتناول موضوع الدولة، غالباً ما كانت تنظر إلى الدولة على أنها جهاز تسجيل للسياسة التي تصنعها الجماعات المتنافسة في المجتمع. وإن الدولة لديهم مجرد انعكاس لما يجري في المجتمع، هذه الفكرة نجدها لدى أنصار المدرسة الماركسية، ومدرسة الجماعة. أو يمكن أن تكون الدولة قناة لنقل الهيمنة الحارضية إلى المجتمع، أي بمعنى أنها مجرد تابع لمراكز الدول الكبرى أو للنظام العالمي السائد حسبما ترى مدرسة التبعية.

لقد انتقد «جويل ميجدال» Joel Migdal الدراسات التي تناولت العالم الثالث وخصوصاً عملية التغيير فيه، فقد انتقد نظريات التحديث والتنمية. والنظرية الماركسية، ونظرية المركز المحيط لأنها افتقرت إلى تفسير علمي للعديد من ديناميات مجتمعات العالم الثالث. ودعا إلى صياغة اقتراب يستوعب العلاقات بين الدولة والمجتمع، ويهتم بعملية التفاعل بينهما، لقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الدولة والمجتمع، ولكنها لم تضع إطاراً تحليلياً يستوعب تلك العلاقة، ويسير أغوارها؛ للوصول في النهاية إلى معرفة خصائص تلك العلاقات وأنماطها، والعوامل المؤثرة فيها. غير أن «ميجدال» أسس هذا الاقتراب الذي أولى اهتماماً كبيراً للتغير والنظام في الدولة. وفي دول العالم الثالث

المصلحية في البنية التنظيمية لجهاز الدولة الحديثة. وقد عرفها «شموتز» نظام لتمثيل المصالح تنتظم فيه وحدات تنظيمية في عدد من الفئات المتمايزة وظيفياً والهيكلية تنظيمياً، والإكراهية في الانتماء إليها، وغير التنالسية، والتي ترخص لها الدولة عادة أو أنشأتها، وتجمع هذه الواحدات حتى احتكاك تمثل الفئات للدرجة داخلها مقابل مشاركتهم في اختيار القيادة وتنظيم المطالب للمساعدة<sup>(١)</sup> وبهذا المعنى يمكن النظر إلى المجتمع على أساس أنه مجموعة من التنظيمات التعااضدية. وتمثل النخبة ممثلي المؤسسات التعااضدية أو ما سماه أحدهم «كارتل النخبة»<sup>(٢)</sup>.

## النتقد

- ١- يصعب تحديد أعضاء النخبة، وجمع المعلومات عنهم.
- ٢- تعدد المفاهيم المستخدمة لدى أنصار النخبة، من مثل النخبة، السلطة، الطبقة السياسية، النفوذ، وعدم التحديد هذا يورث الغموض وعدم الدقة العلمية ويعقد السعي لبناء النظرية<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ١٧. وانظر زاهي المغنبري، مرجع سابق، ص ١٩٤-١٩٦.

(٢) المنوفي، مرجع سابق، ص ٧٠-٧١.

الضبط الاجتماعي في مقياس له ثلاثة مؤشرات :

١- الإذعان: حيث يتم الانقياد والإذعان من قبل الشعب للدولة، وتلعب القوة دوراً تقليدياً في عملية الإخضاع.

٢- المشاركة: إن قادة تنظيم الدولة يسعون إلى أكثر من الإذعان، فهم يحصلون على القوة أيضاً من خلال تنظيم الشعب لاداء مهام خاصة في التكوينات المؤسسية لتنظيم الدولة، والمشاركة الفعلية في الأنشطة التي تحددها الدولة.

٣- الحصول على الشرعية، ذلك أن أعظم عامل قادر على تحديد قوة الدولة هو الشرعية، فهي أكثر شمولية من الإرغام والمشاركة. فالشرعية تعني قبول المكونات الرمزية، تلك التي تجسدها المكافآت والعقوبات. إنها اعتراف شعبي بأي نظام اجتماعي معين، وأن قوة تنظيم الدولة في أية بيئة صراع، تنترق في قسم كبير منها، على الضبط الاجتماعي الذي تمارسه (الإذعان، المشاركة، الشرعية)، وبالمقابل، فإن التنظيمات الاجتماعية الأخرى تحاول مدافعة سيطرة الدولة وهيمنتها، ويسعون بدورهم إلى تحقيق ضبط اجتماعي من خلال استخدام العملية ذاتها والمتشكلة في الإذعان، والمشاركة، والشرعية لحماية مناطقهم وتقويتها، حيث يحاولون فيها تحديد الكيفية التي ينبغي بها تنظيم الحياة الاجتماعية، ويحددون قواعد اللعبة التي ينبغي أن تسود<sup>(١)</sup>.

والفارق بين الدولة القوية والدولة الضعيفة، هو أن القوة تمتلك قدرات تمكنها من إنجاز أنواع التغيير في المجتمع، فهي تملك قدرة التخليط، وصناعة السياسة وتطبيقها على وحدات المجتمع، في حين أن الدولة الضعيفة تفتقر إلى تلك الطاقات والإمكانات التي تمكنها من فرض إرادتها<sup>(٢)</sup>.

وفي المقارنة بين تنظيم الدولة والتنظيمات الأخرى، يظل تنظيم الدولة أقوى، نظراً لحضورها في مواقع لا تيسر للتنظيمات الاجتماعية الأخرى، فالدولة تملك القدرة

محصراً، ذلك أن بحث الدور الذي تلعبه، فعلياً، تلك الدول يتطلب اقتراحاً متشككاً للمحافظة على الأنواع الخاصة من النظام وعملية التغيير في المجتمع ككل. ولفهم كيفية بقاء المجتمعات وتغييرها يتوجب البدء بالمنظمات التي تمارس الضبط الاجتماعي والتي تخصص الميول الفردية للسلوك الذي تصفه تلك التنظيمات، وتتراوح هذه التنظيمات الرسمية وغير الرسمية، ما بين الأسر، وجماعات الجيرة وحتى الشركات الكبرى، حيث تستخدم أنواعاً من العقاب والثواب والرموز، لإقناع الشعب بأن يتصرف تبعاً لقواعد اللعبة، والتي تمثل بدورها المعايير والقوانين التي تعين حدود السلوك المقبول في المجتمع.

إن هناك منافسة وصراعاً بين تنظيم الدولة الذي يسعى إلى بسط نفوذه، وفرض قواعده، ومعاييرها في التراب الوطني كافة وعلى جميع التنظيمات والأفراد، والتنظيمات الاجتماعية التي تريد أن تنمرد على ذلك. وتنافس الدولة في عملية الضبط الاجتماعي وفرض أنماطها وقواعدها على تلك التنظيمات. وتاريخ العلاقات بين تنظيم الدولة والتنظيمات الاجتماعية كان دائماً وفي الغالب محكوماً بالمواجهة بين دولة تسعى إلى فرض أنماطها ومعاييرها وقرود التنظيمات الأخرى عليها. لقد كان الصراع على من يصنع القواعد ومن يفرض الحقوق الخاصة التي تحدد استخدام الممتلكات والموارد في المجتمع<sup>(١)</sup>. وتسعى الدولة لإنجاز هيمنتها وسيطرتها على التنظيمات الاجتماعية الأخرى المتمتعة إلى استخدام الرموز والقيم والإكراه.

إن صراعات الدولة يمكن أن تكون مع الأسر فيما يتعلق بقواعد التربة والنسب، ويمكن أن تكون مع الجماعات الإثنية على الوحدة الإقليمية وتكون مع المنظمات الدينية على العادات اليومية. «فكسالم أتاتورك» صارع العلماء من بين ما صارعهم عليه هو فرضه «البرنيطة» القهبة والقيم. أي دار الصراع على من له الحق والقدرة على صناعة القوانين والقواعد في المجتمع. إن المستوى العالي من الضبط الاجتماعي الذي تمارسه الدولة يمكنها من تجنيد شعوبها بفاعلية من أجل الحصول على قوة عظيمة لمواجهة الخصوم في الخارج. كما تسعى الدولة إلى تحقيق السيطرة على التنظيمات الاجتماعية الداخلية (في المجتمع) ومن ثم تستطيع الحصول على الموارد اللازمة لتنظيم شؤونها. وتنعكس تنمية مستويات

(1) Op.cit., PP. 52-53.

(2) Joel S. Migdal, "Strong, Societies and Weak States, (New Jersey: Princeton university press, 1988), P.5.

(1) Joel S. Migdal " A Model of State - Society Relations", In Wiarda, Op.cit., PP. 50-51.

الدبلوماسية، والمالية، والمفاوضات الدولية، بالإضافة إلى نحو بيروقراطية الدولة. غير أن قوة الدولة واتجاه سياساتها تتأثر بطبيعة المجتمع الذي تعمل فيه.

وإذا كانت الدولة تلعب دوراً مهماً في بناء المجتمع، فإن التنظيمات الاجتماعية الأخرى تلعب هي أيضاً دوراً في تشكيل ذلك البناء. كذلك فإن كلا من الدولة والمجتمع يتبادلان التأثير.

ويعرض «ميجدال» في اقتراحه هذا أجندة بحثية (مشروعاً بحثياً) يمثل هيكلاً مكوناً من مجموعة من الأسئلة التي تساعد على دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتفيد في بناء مدخل تحليلي يستوعب العلاقة المذكورة، كما يفيد في مقارنة الأنظمة السياسية وهي كما يلي:

١- تحت أي ظروف يختلف توزيع الضغط الاجتماعي في بيئة صراعية؟ وكيف يمكن تفسير الاختلافات في السيطرة الاجتماعية من مجتمع إلى آخر؟

٢- هل نستطيع التعميم بشأن تأثير القوى عبر الوطنية في توزيع الضغط الاجتماعي؟ وكيف تؤثر هذه القوى في الدور الذي تلعبه بواسطة التنظيمات الاجتماعية المحلية في الحفاظ على أي نظام معين أو تعزيز بعض أنواع التغيير الاجتماعي؟

٣- كيف يتأثر شكل السياسة، أو نمط النظام السياسي، سواء كان ديمقراطياً أو سلطوياً بواسطة توزيع الضغط الاجتماعي؟

٤- متى تخارس التنظيمات الاجتماعية الأخرى إلى جانب الدولة ضغطاً اجتماعياً فاعلاً وذا دلالة؟ وكيف تتأثر قدرة الدولة في مختلف المناطق والقضايا؟

٥- ما هي طبيعة الصراع بين الدولة والتنظيمات الاجتماعية الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية؟ وما هي التنظيمات الاجتماعية التي كان لها أكثر النجاحات في الحفاظ على توسيع الضغط الاجتماعي في مجتمعاتها؟

وهل تغير هذا النمط عبر الزمن؟ وهل أن هذا النمط موجود عبر الثقافات؟

٦- ما هي مضامين ميزان التغيير بين الدولة والمجتمع في الدول المتطورة وكذلك في الاتحاد

السوفيتي وأوروبا الشرقية (وهذا كان قبل انهيار المنظومة الاشتراكية) ؟

٧- كيف تتواءم الدول والتنظيمات الاجتماعية الأخرى فيما بينها في المجتمعات التي لم تنجز الدولة فيها هيمنتها <sup>(١)</sup> ؟

لقد لاحظ «ميجدال» أن أنماط الضغط الاجتماعي تختلف عبر المجتمعات، ففي الدول المتقدمة تتميز بارتفاع مقدار الضغط (أي أعلى تمركزاً وانتشاراً)، حيث إن المستوى الكلي للضغط الاجتماعي يكون عالياً في هذه المجتمعات، كما يتركز الضغط الاجتماعي في قمة هرم الدولة. بينما في الضغط الاجتماعي الآخر ينتشر عبر مختلف المنظمات الاجتماعية المستقلة بشكل ملائم. وهذه الأنماط تختلف عن أنماط المجتمعات الضعيفة، حيث يكون المستوى الكلي للضغط الاجتماعي متدنياً. لقد قدم «ميجدال» مصفوفة يبرز فيها صور توزيع الضغط الاجتماعي بين الدولة والمجتمع كما يلي <sup>(٢)</sup> :

الدولة			
ضعيف	قوي	المجتمع	
منتشر سيراليون	-		
فوضي	هرمي	ضعيف	
(١٩٢٠-١٩٢٠)	الصين (١٩٢٩-١٩٤٠)، المكسيك (١٩١٠-١٩٢٠)		
	فرنسا، وإسرائيل،		

لقد استخلص ميجدال أربعة أنماط وهي : أن يكون المجتمع قوياً، والدولة هـ قوية وهذا لم يحدث. وأن يكون المجتمع قوياً والدولة ضعيفة وهذا النموذج مثلته «سيراليون». أن يكون المجتمع ضعيفاً والدولة ضعيفة وحالاته الفوضى التي عمت الصين ما بين (١٩٢٩-١٩٤٠) والمكسيك (١٩١٠-١٩٢٠). نموذج المجتمع الضعيف والدولة القوية (فرنسا) والكيان الصهيوني في فلسطين.

(1) Migdal, "A Model " in Wiarda, op.cit., P.57.

(2) Migdal, Strong Societies, op.cit., P.35.

## اقتراب القيادة السياسية

تندرج دراسة القيادة السياسية ضمن الدراسات السياسية التي تتناول الظواهر السياسية على المستوى الجزئي (الأصغر) (Micropolitics)، حيث تركز على دراسة الأفراد، والجماعات الصغيرة كوحدة للتحليل. على الرغم من أن الكثير من الظواهر السياسية تحتاج إلى تكامل الاقترابين الكلي والجزئي.

وفي معرض تناول موضوع القيادة كاقتراب لدراسة العمليات السياسية، ينبغي التذكير بأن القيادة السياسية تستدعي النظر إليها في السياق الثقافي الذي توجد فيه، حيث إن موقع القيادة ومكانتها وتأثيرها، تتأثر بالقيم السائدة في المجتمع الذي توجد فيه تلك القيادة محل الدراسة. وكذلك النظر إليها في المحيط السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد في ذلك المجتمع أيضاً.

ومن ثم، فإن المقارنات التي يراد إجراؤها بين تأثيرات الأنماط القيادية في العمليات والأنية السياسية تقتضي التشابه بين سياقات تلك الأنية، حيث لا تنجح المقارنة بين الأنماط القيادية أو النظم السياسية المقارنة عبر مفهوم القيادة، إذا كانت المقارنة بين نظام ديمقراطي وآخر شمولي.

فلا بد أن تكون أوزان المتغيرات متشابهة في المناطق التي تخضع القيادة فيها للمقارنة.

وحيث إن القيادة تتأثر بالسياق الثقافي والسياسي الذي توجد فيه، لذلك فلا بد من تعدد الأطر التحليلية وتنوعها، أو على الأقل إغنائها بمتغيرات جديدة تعادل أوزانها الأوزان التي توجد في الوقائع السائدة في الظواهر محل الدراسة. بمعنى أن يكون المركب التحليلي متكافئاً مع الظاهرة محل الدراسة والتحليل. فالإطارات التحليلية التي تصلح للأنظمة الليبرالية الديمقراطية في ما يتعلق بدراسة القيادة لا تصلح للأنظمة الشمولية والعسكرية والديكتاتوريات المطلقة، على الرغم من أنه يمكن الاستفادة منها<sup>(١)</sup>.

(1) Alistair Cole, "Studying Political leadership, The case of fascios Miterrand", In Political Studies, Vol. 42, No.3. (september 1994), P. 466.

لقد اهتمت الكثير من الدراسات بموضوع القيادة وتأثيراتها المختلفة في العمليات السياسية، حيث تم الربط بين القيادة والتنمية، أو بين القيادة والنظام السياسي، وبصيغة أخرى الربط بين أنماط القيادة السياسية وأنماط النظم السياسية، حينما اعتبروا المتغير القيادي متغيراً مستقلاً واعتبروا العمليات والنظم السياسية متغيرات تابعة.

طبيعة القيادة السياسية ووظائفها:

تعددت تعاريف القيادة السياسية في المنظور السياسي الغربي حيث بلغت نحو (١٣٠) مائة وثلاثين تعريفاً، ويرجع ذلك التعدد إلى اختلاف زوايا النظر إلى ظاهرة القيادة؛ فهناك من يوليه اهتماماً كبيراً حتى أنه لا يرى عملية سياسية داخل النظام السياسي، أو الجماعات السياسية والتنظيمات المختلفة لا تتأثر بالمتغير القيادي، وهناك من ينظر إلى القيادة ضمن شبكة من التفاعلات والعلاقات المتبادلة، كعلاقة القيادة بالخبذة وعلاقتها بالجماعات وعلاقتها بالمؤسسات المختلفة. ومن ثم لا يمكن تناول القيادة بمزمل عن تلك الأطراف، فدراسة القيادة عندهم ينبغي النظر إليها كمركب (تفاعل ثلاثي بين قائد، وأتباع، وموقف) أو تفاعل رباعي بإضافة عنصر المهمة أو المنظمة أو تباين المسؤوليات<sup>(١)</sup>. هناك من يعرف القيادة على أنها مجموعة السلوكيات التي يمارسها القائد في الجماعة، والتي تعد محصلة للتفاعل بين خصائص شخصية القائد والأتباع، وخصائص المهمة والنسق التنظيمي، والسياسات الثقافية المحيط، وتستهدف حث الأفراد على تحقيق الأهداف المنوطة بالجماعة. بأكبر قدر من الفاعلية التي تتمثل في كفاءة عالية في أداء الأفراد، مع توفير درجة كبيرة من الرضا، وقدراً عالياً من تماسك الجماعة، وطبقاً لهذا التعريف فإن المكونات الرئيسية لعملية القيادة تتضمن (القائد، والجماعة، والأهداف، والتأثير)، كما تتضمن التفاعل بين تلك المكونات، ذلك التفاعل الذي ينطوي على إمكانات التأثير المتبادل فيما بينها، والذي يعد سلوك القائد محصلة له<sup>(٢)</sup>.

(١) نيفين عبد المنعم سعد، «القيادة كمختبر في العملية السياسية، بين العالمية والخصوصية»، المستقبل العربي، ع ١٥٥، يناير ١٩٩٢، ص ٤٣-٤٤.

(٢) طريف شوقي، السلوك القيادي وفعالية الإدارة، (القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٩٣) ص ٤١.

وبهذه «بابلي» Bailey إلى تعريف القيادة على أنها « قدرة القائد على اتخاذ القرارات في مواجهة الموقف وإقناع الآخرين من أعضاء النخبة السياسية والجماهير بهذه القرارات ، وبهذا المعنى تصبح القيادة في جوهرها عملية إقناع»<sup>(١)</sup>.

ويمكن تعريف القيادة كعملية Process بأنها « قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي - بمحاورة النخبة السياسية بغي تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعدياً حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرضها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع»<sup>(٢)</sup>.

وأما الوظائف التي يمكن أن تؤديها القيادة السياسية فهي :

- ١- وظيفة تحديد أهداف المجتمع وتعريفها ووضع برنامج بالأوليات.
- ٢- التوسط بين المصالح المتصارعة وتسوية الخلافات والنزاعات.
- ٣- تجنيد المساندة داخل التنظيمات المختلفة وكسب الدعم والتأييد.
- ٤- صناعة القرارات وتنسيق السياسات.

- ٥- وظيفة القدوة في المجتمع للنخب والأفراد والجماعات المختلفة، فالقيادة تمثل نموذجاً للمثاليات الاجتماعية (الشجاعة، الشرف، الكرم، التضحية، علو الهمة... إلخ)
- ٦- كرمز للمجتمع ونمطه سيمد طموحاته ويوجد الشعور بالثقة<sup>(٣)</sup>.

(١) خليفة علي البكوش، التغيير القيادي في مصر والصراع العربي - الإسرائيلي - رسالة دكتوراة غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤) ص ٤٠.

(٢) جلال عبد الله معوض، «القيادة السياسية كآحد مداخل تحليل النظم السياسية» في علي عبد القادر، مرجع سابق، ص ١٧٦.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٧٨ - ١٧٩. وانظر أيضاً:

غير أن هذه الوظائف قد تتسع لتشمل مجالات عديدة يفترض أن تقوم بها جهات وأطراف أخرى، ويلاحظ هذا الاتساع والتضخم في الأنظمة الشمولية، حيث تتداخل شخصية القائد مع المؤسسة، بل تدمج المؤسسة في شخصية الزعيم. وقد تضيق كما هو الشأن في الديمقراطيات.

### نشأة القيادة وتفاعلاتها

تختلف الظروف التي تؤدي إلى بروز القيادات السياسية من مجتمع إلى آخر، وحسب نمط القيادة ذاتها. كذلك فإن نمط وصول القيادة إلى السلطة له تأثيراته المختلفة، فالأشكال المختلفة للصعود إلى القمة وطريقة صعودها سيكون لها أبعاد الأثر في طبيعة النظام السياسي عامة، وكذلك في مختلف العمليات السياسية.

فالقيادة الجماهيرية (الكاريزمية) تعكس نشأتها تفاعل مجموعة عناصر شخصية، واجتماعية، وتاريخية، وهذا يعني: أن القيادة تمتلك قدرات تؤهلها لإنجاز تفاعل إيجابي بين خصائصها الشخصية وخصائص الإطار الاجتماعي والثقافي، الذي توجد فيه، وكذلك قدرتها على تكتيل الجماهير وتقديم القدوة الصالحة لهم، وقدرتها على التعبير عن الشعور الجماعي.

إن شكل الوصول إلى السلطة يترك أثره في ممارستها وعلاقتها بالجهات المختلفة. إن القيادة التي تعتمد في الوصول إلى السلطة على القوى الأجنبية، سبهر ذلك لاحقاً في القرارات التي تصدرها، والسياسات التي تتبعها محلياً ودولياً، ذلك أن نمط السلوك التابع سيطبع تصرفاتها، ويسهل استخدام اقتراب التبعية تفسير سلوكياتها المختلفة. وإذا تعارضت المصالح الداخلية للدولة مع مصالح القوى الخارجية صاحبة النعمة والفضل على الزعيم، فإن المصالح الخارجية هي التي تسود. ويمكن ملاحظة ذلك في عمليات التصويت في المحافل الدولية، كما يمكن قياس استجابة سلوك الدولة التابعة بناء على ذلك.

والقيادة التي تعتمد على العسكر في الوصول إلى السلطة تتميز في الغالب باللجوء إلى الإكراه والقهر، وحسم القضايا عن طريق القوة والعنف. والقيادة التي تعتمد على المساندة القبلية في وصولها إلى السلطة، فإن الطابع القبلي يميز أبنيتها وتصرفاتها وعلاقتها، وأسلوب

تجسيدها، ونمط توزيعها للمنافع والأضرار، ونمط التفرقات فيها، وخصائص عملياتها الانتخابية<sup>(١)</sup>.

إلا أن هناك بعض الاستثناءات ترد على هذه المقولات، فقد تنصرف قيادات متنوعة - في حالات قليلة - عكس رغبات من أوصلوها إلى السلطة، حينما تفتتح على الجماهير وتكون قوى إساند جديدة تضعف بها القوى التقليدية وتمكن للمشروع الديمقراطي.

إن الحديث عن القيادة السياسية يقتضي الحديث عن تفاعل ذلك المركب من القادة والجماهير والمؤسسات.

وتفاعل القيادة مع الجماهير قد يتخذ صوراً ثلاثاً: تفاعل قوامه النفوذ ويعبر عن الحب والاحترام للمتبادلين والذين يتحولون إلى محور للطاعة وأسسها. والتفاعل الثاني: ينتج من ظاهرة السلطة وقوامه الخوف والرهبة، وتفاعل ثالث: قوامه المساواة وتبادل المصالح بين الطرفين، فالناس يطيعون ويمثلون لقاء مصلحة بصيبيتهما، والجماهير يمكن أن تتفاعل مع القائد سلباً أو إيجاباً حسب تعلقها به، وتبعاً لإحرازاته ومواعبه، ومدى تجسيده لطموحها.

كما تتفاعل القيادة مع النخبة التي تمركز مكان القرب من القيادة، والتفاعل بين الطرفين يأخذ أشكالاً وصوراً من التعاون والصراع والمساواة. وتتاثر العلاقة بين الطرفين بحسب القرب والبعد، وكذلك تبعاً لبنية السلطة، والنخبة.

بالإضافة إلى تفاعل القيادة مع المؤسسة أو المؤسسات، حيث تلعب المؤسسات دوراً مهماً - في الديمقراطيات - في التأثير في سلوك القادة، وعلى العكس من ذلك في الأنظمة الشمولية<sup>(٢)</sup>.

#### مداخل دراسة القيادة السياسية

إذا اخترنا مفهوم القيادة كعنصر للتحليل وتفسير الظواهر السياسية أو للمقارنة بينها، فما هو المدخل المناسب لدراسة القيادة ذاتها وتفسيرها؟ لقد تعددت مداخل تفسير القيادة

السياسية، فهناك من نظر إلى المتغير القيادي على أنه مفتاح كل الألفاظ، وتتوقف أنماط العمليات السياسية عليه. وهناك من لم يول القيادة دوراً إلا داخل الموقع الذي توجد فيه، أو الموقف الذي تواجهه وخصائص البيئة التي تحيط بها.

١- مداخل السمات الشخصية: يشدد أنصاره على السمات الشخصية للقائد، والتي لها تأثير كبير في ناتج العملية السياسية أكثر من تأثير القوى الاجتماعية والاقتصادية، والأبنية المؤسسية. ومن ثم فإن معرفة نمط التنشئة التي تلقاها القائد، وخبراته المختلفة، والثقافة التي تلقاها، وما يتحلى به من مهارات فردية وقدرة على الإبداع، وكذلك طريقة عمله وأسلوبه، فسلوك القائد يتشكل ويتحدد، إلى حد بعيد، تبعاً لتصوره وتشخيصه وتقديره وإدراكه للموقف، ومن ثم، فإن إدراك العمليات السياسية وفهمها تستدعي التركيز على القائد وتركيب شخصيته النفسي، أي معرفة دوافعه، وإدراكه، وثقافته، ومعتقداته<sup>(١)</sup>، وخبراته التاريخية، وتجاربه القاسية التي مر بها، وتنشئته وطفولته، وتقدير القائد لذاته، وذلك من حيث الصورة التي يكرنها عن نفسه.

يقول «روبرت لين» Robert Lane: «إن الفرد الذي يصاب بخيبة أمل في نفسه، أو في واقعه يعكس ذلك على من حوله وماحوله»<sup>(٢)</sup>.

كما يهتم هذا الاقترب بالهارات السياسية للقائد، ووضوح أهدافه، وقدرته على التجنيد ومهاراته الاتصالية، وثقافته السياسية وذكاؤه وحكمته، وميزاته الفردية الأخرى كالشجاعة، وأسلوبه في التعامل مع القضايا السياسية هل هو متفاعل أو عقائدي صلب المزاج أو هو براجماتي، وكذلك قدرته على لعب أدوار متعددة<sup>(٣)</sup>.

٢- مداخل المكانة (الموقع): ويشير إلى موقع القائد داخل مؤسسات النظام،

(١) سولي شعراوي جزمة، الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات، ترجمة عطا عبد الوهاب، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨) ص ١٧.

(٢) البكوش، مرجع سابق، ص ٥.

(٣) Alistair, op.cit., P.456.

(١) جلال معوض، مرجع سابق، ص ١٨٠ - ١٨٢.

(٢) نيفين مسعد، مرجع سابق، ص ٤٦ - ٥٠.

## أساليب البحث وأدواته

وتعني الطرق والإجراءات التي يستخدمها الباحث لجمع البيانات والمعطيات الضرورية لاختبار الفروض، أو للكشف عن الظواهر المختلفة أو الإجابة عن الأسئلة البحثية وتعدد هذه الأساليب والأدوات وسنعرض لها في ما يلي:

### البحث الأول

#### أسلوب تحليل المضمون Content Analysis

يعد أسلوب تحليل المضمون من أهم الأساليب البحثية التي تستخدمها الدراسات الإعلامية، وهذا لا يعني أن العلوم الإنسانية الأخرى لا تستخدم هذا الأسلوب، ذلك أن الكثير من الحقول المعرفية الأخرى كالادب وعلم النفس وعلم الاجتماع تستخدم هذا الأسلوب.

كما أن علم السياسة يستخدم هذا الأسلوب بشكل كبير في تحليل الخطابات السياسية المختلفة، وخطاط القيادات، ومضامين الخطابات الدبلوماسية والخطب، وكذلك اهتمامات الرأي العام وخطابات المعارضة السياسية، وصورة الأمة عند الغير. وقد كان الفضل لتطوير أسلوب تحليل المضمون إلى العالم السياسي الأمريكي «هارولد لاسويل» حيث أدخل تطورات هامة على هذا الأسلوب أضفت عليه جاذبية، وزودته بأسس وقواعد أغرت مختلف حقول المعرفة باستخدامه.

#### تعريفه وأهميته

يعرفه «برلسون» Berelson «تحليل المضمون أسلوب للبحث يستهدف الوصف الموضوعي، المنظم، الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال»<sup>(1)</sup>.

(1) Klaus Krippendorff, Content Analysis An Introduction, to its Methodology, (Beverly Hills: sage Publications, 1980), P.21.

والصلاحيات التي تخولها له الدساتير، وعلاقاته المختلفة بالمؤسسات الأخرى التشريعية والتنفيذية والبيروقراطية، ومن ثم فإن تفسير القيادة ينبغي أن يأخذ في اعتباره موقع القيادة من كل ذلك وصلاحياتها، أي يفسر السلوك القيادي بالنظر إلى البناء المؤسسي الذي توجد فيه، ودرجة هامش الحركة والحرية الذي تتوفر عليه. وإن النظر إلى رئيس دولة في بلد قد يختلف من حيث الصلاحيات عنه في بلد آخر. فاقتراب المكانة يفسر سلوك القيادة تبعاً للقيود والمفروض التي تكون على القيادة أولها. وبصفة أخرى، يتوقف السلوك القيادي على المدة الزمنية التي يقضيها القائد في المنصب، وكذلك على الإطار المؤسسي السائد، والتفاعلات الداخلية عبر الأجهزة المتعددة؛ تفاعل الرئيس مع الوزير الأول، أو القيادات المعارضة داخل البرلمان، وكذلك علاقة الرئيس بمحيطه، والمؤسسات الأخرى، كالأحزاب والجماعات المختلفة والمؤسسة العسكرية.

٣- المدخل البحثي : هذا المدخل لا يعطي أهمية كبيرة للقيادة ولكنه يركز على البيئة الداخلية والخارجية وما تتضمنان من قيود على حرية حركة القيادة، أو من فرص تلعب دور الموارد والمساندة للقيادة. ومن ثم، فإن تفسير السلوك السياسي، للقائد ينبغي ربطه بالوضع الداخلي (الاقتصادية، الاجتماعية، الرأي العام، الأحزاب)، والوضع الدولي السائد (الموارد والضغط)، إلا أن الدجج بين هذه المدخل الثلاثة يقوي القدرة على التحليل أفضل من الاعتماد على مدخل منفرد قد يبتسر الحقيقة<sup>(1)</sup>.



(1) Alistair, op.cit., P.456.

ومعرفة « كريندورف، Krippendorff » تحليل المضمون هو أسلوب للبحث يستخدم في تحليل البيانات والمواد الإعلامية من أجل الوصول إلى استدلالات واستنتاجات صحيحة ومتطابقة في حالة إعادة البحث والتحليل<sup>(١)</sup>.

ومعرفة « سمير حسين » تحليل المضمون هو « أسلوب أو أداة للبحث العلمي يمكن أن يستخدمها الباحثون في مجالات بحثية متنوعة وعلى الأخص في علم الإعلام، لوصف المحتوى الظاهر، والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها - من حيث الشكل والمضمون - تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث، أو فروضه الأساسية، طبقاً لتصنيفات الموضوعية التي يحددها الباحث، وذلك بهدف استخدام هذه البيانات بعد ذلك إما في وصف هذه المواد الإعلامية التي تعكس السلوك الاتصالي العلني للقائمين بالاتصال، أو لاكتشاف الخلفية الفكرية، أو الثقافية، أو السياسية، أو العقائدية التي تنبع منها الرسالة الإعلامية، أو للتعرف على مقاصد القائمين بالاتصال من خلال الكلمات والجمل والرموز والصور وكافة الأساليب التعبيرية - شكلاً ومضموناً - والتي يعبر بها القائمون بالاتصال عن أفكارهم، ومفاهيمهم. وذلك بشرط أن تتم عملية التحليل بصفة منتظمة، ووفق أسس منهجية، ومعايير موضوعية، وأن يستند الباحث في عملية جمع البيانات وتبويبها وتحليلها على الأسلوب الكمي بصفة أساسية<sup>(٢)</sup>.

يحظى تحليل المضمون بأهمية كبرى في الدراسات الإعلامية وكذلك السياسية وهو أسلوب يتميز بسهولة الاستخدام، وقلة التكلفة مقارنة مع الدراسات الاستبطنية، ويسر الحصول على البيانات في كثير من الأحيان. وتقدم لنا النتائج المتحصلة عيلاً من استخدام هذا الأسلوب كماً هائلاً من المعلومات، فهو أسلوب يزودنا بالمعرفة وبرؤيات جديدة ويرشدنا في نشاطاتنا البحثية. إننا نستطيع معرفة الكثير من أحوال الأمم وأنماطها الثقافية والمعيشية من خلال استخدام تحليل المضمون، كما نستطيع معرفة التطورات التي لحقت ثقافة معينة، أو نمطاً من التفكير، أو الأساليب اللغوية والأدبية من خلال استخدام هذا الأسلوب.

(1) Loc. cit.

(٢) سمير حسين، مرجع سابق، ص ٢٢

ويندرج أسلوب تحليل المضمون ضمن الدراسات التي تعتمد التحليل الكمي، والعد، والقياس في الدراسات الإنسانية، وهو ما يجعله يزودنا بكميات كبيرة من المعلومات والبيانات. وهو أسلوب يمكن أن يقرى كفاءة التحليل ودقته وشموليته وتعميره تعبيراً صحيحاً عن المضمون واستيعاده للتفديرات الذاتية للباحث. ويتميز هذا الأسلوب باشتراطه الموضوعية في تناول موضوعاته، فكل المحطرات التي يتبناها الباحث المستخدم لهذا الأسلوب تستدعي انضباطها بقواعد وإجراءات واضحة ودقيقة، حيث يتوجب على الباحث أن يجيب عن مجموعة التساؤلات، والتي من أهمها: ما هي الفئات أو الفصائل أو التصنيفات التي تستخدم في التحليل؟

- كيف يمكن التفريق بوضوح بين كل فئة وأخرى؟

- ما هو الحد أو المقياس الذي سيستخدم في اختبار وحدات معينة (الكلمة - العبارة -

للموضوع - الشخصية... إلخ) في عملية التصنيف دون غيرها من الوحدات؟

- ما هي المسببات التي تقود إلى استدلالات وتفسيرات معينة دون غيرها بعد ظهور نتائج التحليل؟

فالموضوعية تستدعي الإجابة عن هذه التساؤلات، والتزام الموضوعية وتلافي التحيز. ويتم التأكيد من فكرة الموضوعية من خلال إجراءات الثبات وتطبيقاتها، وذلك باستخدام مقاييس عدة من أهمها: قدرة باحثين آخرين على التوصل إلى النتائج نفسها التي توصل إليها الباحث باستخدام الأساليب والإجراءات البحثية نفسها وللمادة ذاتها. كما يستدعي أسلوب تحليل المضمون الحياد الذي يفرض على الباحث أن يبعد تحيزات وأفكاره المسبقة وتصوراتاته الذاتية، ولكن يركز على المضمون موضع الدراسة، ويقوم بتحليله ليتوصل إلى النتائج، والمؤشرات والتفسيرات التي تقوده إلى المزيد من الفهم والإدراك للمشكلة التي يتولى دراستها<sup>(١)</sup>.

كما يفيد أسلوب تحليل المضمون في تحقيق الدقة والوضبط، وفي مواجهة كثرة المواد

(١) نادية سالم، «أسلوب تحليل المضمون، عرض منهجي لعينة من الدراسات المصرية»، في ودودة بدران

(مصدر)، البحث الأمسي في الدراسات السياسية، مرجع سابق، ص ٢٨ - ٢٩.



موضوع التحليل وتنوعها إلى الدرجة التي يصعب السيطرة عليها بدون استخدام إجراءات التحليل الكمي<sup>(١)</sup>. كما يفقد في معرفة الجول المختلفة.

وتتعدد استخدامات تحليل المضمون، حيث يستخدم لمعرفة الشخصيات وتصوراتها وقيمتها، وذلك من خلال دراسة محتويات خطبها، ومذكراتها، وتصريحاتها. ويمكن أن يستخدم هذا الأسلوب في معرفة توجهات دولة إزاء أخرى، وذلك بدراسة مضمون الصحافة الرسمية إزاء الدولة المعنية. ويستخدم هذا الأسلوب، أيضاً، في معرفة مصدر المعلومات مما يتيسر معه اكتشاف التحيز أو الموضوعية في وسائل الإعلام، فعلى سبيل المثال. قام أحد الباحثين بتحليل مضمون برامج للمقابلات السياسية في الشبكات الثلاث الأمريكية (CBS, ABC, NBC) ووجد أن هذه البرامج قد استضافت (٣٨) شخصية «إسرائيلية» بين عامي ١٩٦٥، ١٩٧٤، بينما استضافت (٩) شخصيات عربية فقط من جميع أجزاء الوطن العربي). وكذلك يفيد في التعرف على خصائص البرامج الإذاعية والتلفزيونية<sup>(٢)</sup>.

#### خطوات تحليل المضمون:

ينبغي للباحث الذي يختار أسلوب تحليل المضمون أن يتبع الخطوات التالية:

١- تحديد مشكلة البحث أو موضوعه: كان يقوم الباحث بتحديد ميول الصحافة الحكومية الجزائرية إزاء أزمة الخليج الثانية.

٢- صياغة الفروض (افتراض وجود علاقة بين المتغيرات) ولا يشترط في البحث دائماً، أن يصوغ فروضاً، بل يكفي أن يجيب عن أسئلة.

٣- تحديد مجتمع البحث: وتشير هذه الخطوة إلى المادة أو المواد التي سوف تخضع للبحث والدراسة. فقد يتضمن مجتمع البحث مقالات الأعمدة الصحفية المنشورة بمجموعة من الصحف خلال فترة من الزمن محددة.

٤- اختيار العينة: ينبغي أن تكون العينة ممثلة لمجتمع البحث كله تمثيلاً صحيحاً وتتضمن هذه الخطوة ثلاث مراحل:

(١) سمير حسين، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٢) محمد الوفاي، مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية)، ١٩٨٩، ص ١٤٥-١٤٧.

١- اختيار عينة من المصدر بمعنى تحديد الأساس الذي في ضوئه يتم اختيار عينة من المصدر محل الدراسة والتحليل، وذلك لصعوبة إجراء الدراسة على المجتمع الأصلي كله. فمثلاً عند دراسة ميول الصحافة الحكومية في الجزائر نحو أزمة الخليج الثانية، يختار الباحث الشعب، والمجاهد، والمساء.

ب- اختيار العينة الزمنية، وتشير إلى المدة الزمنية التي ستغطيها العينة.

ج- اختيار عينة من فئات التحليل ووحداته. وتشير إلى وحدة الإحصاء أو العد، وتمثل أصغر وحدة في عملية التحليل كلها. لذلك لابد من صياغة تصنيفات ثابتة، مثل وحدة الكلمة، والخبر، أي القصة الإخبارية، المقالة كلها كوحدة للتحليل، الفيلم أو القصة أو الرواية، المشهد داخل فيلم (كم مشهد استخدمت فيه القوة والعنف)، والشخصية، والموضوع، والمفردة، ومقاييس المساحة والزمن، وفئات التحليل مثل، فئة مضمون المادة محل التحليل واتجاهها، والشكل، أي القالب التي أفرغت فيها مادة التحليل، أو كيف قيل وهي فئة شكل أو نوع المادة وفئة شدة التعبير<sup>(١)</sup>.

٥- الثبات: يعني قياس مدى استقلالية المعلومات عن أدوات القياس ذاتها، وبصيغة أخرى، يمكننا التوصل إلى المعلومات ذاتها إذا ما أردنا إعادة البحث التحليلي، إذا توافرت الظروف ذاتها وكذلك الفئات والوحدات التحليلية والعينة الزمنية. فالثبات يفيد في أنه أي باحث تتوفر له الظروف ذاتها والمعطيات نفسها يتوجب أن يحصل على النتائج نفسها التي حصل عليها سابقه.

٦- الصدق، يشير إلى مدى ملائمة أسلوب القياس المستخدم في قياس الموضوعات والظواهر التي يسعى المحلل إلى قياسها، ومدى قدرة هذا الأسلوب على توفير المعلومات المطلوبة، ويتضمن الصدق، والدقة في تحديد المفاهيم، واللجوء إلى المحكمين عند الانقضاء<sup>(٢)</sup>.

#### وحدات تحليل المضمون

حيثما أن تحليل المضمون يعتمد الوصف الكمي للظواهر لمضمون الاتصال، فلا بد من

(١) نادية سالم، مرجع سابق، ص ٣٤-٣٧. ومحمد الوفاي، مرجع سابق، ص ١٥٢.

(٢) سمير حسين مرجع سابق، ص ١٢٦-١٢٩.

تقسيم المضمون إلى وحدات، أو فئات، أو عناصر معينة، حتى تتم الدراسة كل عنصر أو فئة منها وحساب التكرار الخاص بهاء وفي هذا الصدد ينبغي التمييز والتفريق بين وحدة التسجيل التي هي أصغر جزء في المضمون يتم عده، وهي الوحدة التي نحلل بمقتضاها. إنها أصغر وحدة يظهر خلالها تكرار الظاهرة. ووحدة السياق التي هي أكبر جزء من المضمون يمكن بحثه للتعرف على وحدات التسجيل. فقد تكون وحدة السياق؛ فقرة أو مجموعة فقرات، أو موضوعاً كاملاً يتولى الباحث دراسته للتعرف على وحدات التسجيل، أو العدد واستخراجها منه. ويرى الباحثون الخبراء أن هناك خمس وحدات رئيسية في تحليل المضمون هي: الكلمة - الموضوع أو الفكرة - الشخصية - الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية - مقاييس المساحة والزمن.

١- وحدة الكلمة: أصغر وحدة تستخدم في تحليل المضمون، فقد تعبر الكلمة عن رمز أو مفهوم أو مدلول، ويختلف معناها باختلاف السياق الذي توجد فيه.

٢- وحدة الموضوع أو الفكرة: تعد هذه الوحدة أكبر وحدة وأهمها بالنسبة لتحليل المضمون، وأجداها لتحليل المراد الإعلامية، والدعائية، والاتجاهات، والقيم، والمعتقدات. هذه الوحدة هي عبارة عن جملة، أو عبارة تتضمن الفكرة التي يدور حولها موضوع التحليل.

ويرى «برلسون» إمكانية تقسيم الفكرة إلى مجموعة عناصر كما يلي:

- الموضوع الذي تركز عليه الفكرة - الجوانب التي تتناولها الفكرة - القيم المتضمنة في الفكرة - الطريقة أو الأسلوب المتبع في عرض الفكرة<sup>(١)</sup>.

٣- وحدة الشخصية: وتشير إلى الأشخاص أو (الشخص) الذي تدور عليه الرواية أو الفكرة، أي الشخص محور الاهتمام.

٤- وحدة المفردة أو الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية: وتشير إلى الوحدة الإعلامية التي يتولى الباحث تحليلها، وهي التي يستخدمها منتج المادة الإعلامية لتقديم هذه المادة إلى جمهور القراء، أو المستمعين، أو المشاهدين خلالها، ومن أمثلتها: الكتاب، الفيلم، القصة،

(١) سمير حسين، مرجع سابق، ص ٧٩ - ٨٠.

المقالة، الحديث، البرنامج الإذاعي، الخطاب، البرنامج التلفزيوني، العمود، المسلسلات، المسرحيات، الرسوم المتحركة، الإعلانات، الكاريكاتير. ويستطيع الباحث تصنيف البرامج التلفزيونية، مثلاً، إلى برامج سياسية، واقتصادية، وثقافية، واجتماعية، وترفيهية.

٥- مقاييس المساحة والزمن: وتشير إلى المقاييس المادية التي يتبعها الباحث للتعرف على المساحة التي تشغلها المادة الإعلامية المنشورة في الكتب أو الصحف، أو المطبوعات المختلفة. والمدة الزمنية التي استغرقتها المادة الإعلامية المذاعة بالراديو أو المعروضة بالتلفزيون أو السينما. وذلك من أجل معرفة أهمية الموضوع<sup>(٢)</sup>.

#### فئات تحليل المضمون

وهي عبارة عن الأسلوب الذي تصنف به وحدات التحليل، وتقسم فئات التحليل إلى فئتين: ١- فئة الموضوع أو المضمون (ماذا قيل؟) ٢- فئة الشكل (كيف قيل؟)

أولاً: ماذا قيل؟: وتنصب على المحتوى المكتوب والمشور والمذاع، وتتضمن:

أ - فئة الموضوع: وتشير إلى القضية التي تدور حولها مادة الاتصال.

ب - فئة الاتجاه: وتشير إلى اتجاه المنتج المادة الاتصالية سواء كان كاتباً، أو صحافياً، أو إذاعياً، أو منتج فيلم - نحو قضية معينة - هل هو مؤيد أو معارض أو محايد.

ج - فئة المعايير التي تطبق على مضمون الاتصال: وتشير إلى الأسس التي يصنف اتجاه المضمون وفقاً لها (أي مجموعة المعايير التي يحكم بها باحث معين على مقالة على أنها معارضة أو مؤيدة أو محايدة، وفي العادة، يلجأ الباحث إلى «د.ج. مقياس كمي».

د - فئة القيم: وتشير إلى الأهداف المرجوة أو القيم المتضمنة.

هـ - فئة الطرق المتبعة: وتشير إلى الوسائل المتبعة لتحقيق الغايات وتتضمن كافة الوسائل والأساليب المتبعة لعرض الفكرة وشرحها.

هذه الأساليب قد تكون: تحليلية، دعائية، من خلال المناقشة، إملاً آراء واتجاهات معينة، أو طلب الآراء والاقتراحات.

(١) المرجع نفسه، ص ٨١.

## الملاحظة

الملاحظة هي وسيلة من وسائل جمع البيانات التي تستخدمها مختلف العلوم، ولو بنسب مختلفة.

تعريف الملاحظة: تتعدد تعريفاتها ويمكن الإشارة إلى بعضها: «تعرف الملاحظة بصفة عامة بأنها إدراك الظواهر والواقف والوقائع، والعلاقات عن طريق الحواس، سواء وحدها أو باستخدام الأدوات المساعدة، وذلك في ما يتعلق بالغير»<sup>(١)</sup>.

وبعربها «كارتزجود»: «الملاحظة هي الوسيلة التي نحاول بها التحقق من السلوك الظاهري للأشخاص، وذلك بمشاهدتهم بينما هم يعبرون عن أنفسهم في مختلف الظروف والواقف التي اختيرت لتمثل ظروف الحياة العادية أو لتمثل مجموعة خاصة من العوامل»<sup>(٢)</sup>.

ويشترط «سيلتز» في الملاحظة لتصبح وسيلة علمية: ١- أن تخدم الغرض أو الأغراض المحددة للبحث. ٢- أن تصمم بشكل منظم. ٣- وتسجل نتائجها بانتظام وترتبط بافتراضات أو افتراضات عامة. ٤- وتخضع لاختبارات وضوابط «الصدق» و «الثبات»<sup>(٣)</sup>.

### استخدامات الملاحظة في الدراسات السياسية

تستخدم الملاحظة في الدراسات السياسية لفهم أنماط التفاعلات السياسية المختلفة، ولاخذ صورة حية عن تصرفات الأفراد، والجماعات ودون افتعال اختبارات اجتماعية قد لا تعبر عن الواقع كما هو، أو قد تفقد كثيراً من التلقائية في السلوك. فباستخدام الملاحظة يمكن تصوير المشاهد، والأنماط، والكيفيات، التي يتم بها الفعل السياسي. وبالملاحظة المباشرة يمكن دراسة عملية اتخاذ القرار في المؤسسات السياسية دراسة عميقة، خصوصاً في المؤسسات الإدارية والتشريعية. إن كثيراً من القرارات السياسية التي تؤثر في العامة تتخذها البيروقراطية على مستوى الشارع (مثلاً يفعل ضباط البوليس، وعمال الخدمة العامة)، كما يمكن ملاحظة حملة انتخاب شعبي وفهم إلى أي المجموعات ينتمي المرشح، وما هي الأدوات

و- فئة السمات: وتشير إلى الخصائص والقدرات التي يتصف بها أشخاص المادة الانصالية.

س- فئة الفاعل أو الممثل: وتشير إلى الشخص المحوري الحركي للأحداث.

ص- فئة المصدر: وتشير إلى جهة ومصدر للمعلومة، وتتضمن هذه الفئة، الأشخاص، والصحف، والإذاعات، والقنوات التلفزيونية، ووكالات الأنباء، والأفلام، والوثائق وغيرها.

ض- فئة المكان: الذي صدرت منه مادة الاتصال (البلد مصدر المادة الانصالية).

ع- فئة الجمهور المستهدف: من هو الفرد أو الجماعة أو المجتمع أو الحكومة أو الدول الأجنبية التي يتوجه إليها المشرف على العملية الانصالية؟

ثانياً - فئات كيف قيل؟ : وتُعتنى بالأشكال والقوالب التي صبت فيها مادة الاتصال، هل هي اخبار، تحقيقات، مقالات، قصص، كانكاتير، تعليقات، إعلانات، وفي البرامج الإذاعية والتلفزيونية فيمكن أن تصنف على هذا النحو: اخبار، تحليلات، منوعات، تعليقات. كما يتم الاهتمام بشكل العبارة أو الجملة من الناحية اللغوية أو الفنية (هل العبارة تمكس أو تؤكد حقائق أو آراء أو استفسارات. وكذلك شكل المادة التحريرية. وموقع المادة في أي صفحة؟ وفي أي عمود؟ وكذلك الصورة المنشورة مع المادة الصحفية. وطرق عرض البرامج التلفزيونية والألوان، والشدة، والإثارة، والأشخاص الذين ترد على استنهم المادة الانصالية، والمدة الزمنية، والوقت المختار، والتدوير... إلخ.

وبعد ما ينتهي الباحث من إتمام الخطوات البحثية السابقة المتمثلة في طرح الإشكالية، وصياغة الفروض، وتحديد مجتمع البحث والعينة المثلة له، واختيار وحدات تحليله وفئاته، ومراجعتها وترميزها وتبويبها، وتفرغها في جداول، ثم بعد ذلك القيام بتفسيرها في إطار تصوري معين، حتى تأخذ معنى ودلالات علمية وتضيف لبنة إلى صرح المعرفة<sup>(٤)</sup>.

\*\*\*

(١) جمال زكي، والسيد بسين، أسس البحث الاجتماعي، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٧)، ص ٣٨١-٣٩٠. وانظر أيضاً: - سمير حسين، مرجع سابق، ص ٨٩-٩٠.

- محمد الوفاي، ص ١٥٩-١٦٢.

(١) فاروق يوسف أحمد، وسائل جمع البيانات، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٥) ص ١٠.

(٢) الترمي الشبكي، مرجع سابق، ص ٢٢٠. (٣) المرجع نفسه، ص ٢٢١.

المستخدمة في الحملة الانتخابية. وكذلك تفيد الملاحظة الدراسات السياسية في مجال بحوث التقوم (التقييم) . ومعرفة آثار القرارات<sup>(١)</sup>.

كما تفيد في معرفة مدى التزام الأنظمة بالديناميات والقوانين التي يصدرونها، وذلك بمقارنة تصرفات ممثلي السلطة وتلك النصوص. إننا نستطيع الحكم على نظام سياسي بأنه ديمقراطي ليس من خلال النصوص الدستورية والقانونية والخطب، والشعارات، ولكن خلال ممارسة أعوانه وممثليه وموظفيه وأجهزته المختلفة في الشارع، ومع العامة في الحياة الاعتيادية.

كما نستطيع أن نثبن طبيعة نظام معين ينتمي إلى مجتمع تتعدد فيه الأعراق، والألوان، وذلك من خلال الملاحظة المباشرة لتصرفات موظفيه وأجهزته، إزاء مختلف الاجناس والألوان. وتعد الملاحظة المباشرة - على الصعيد النهجي - مفيدة للبحوث السياسية، لأنها تجنب التشخيص المتفعل والمصطنع، وغير الحقيقي للتجارب والمسح الميداني، كما تمكن الباحث من دراسة الأفراد وهم في الواقع الاجتماعي والسياسي فعلاً. بمعنى أنها تزودنا بتقدير للسلوك الاجتماعي بدرجة كبيرة من الواقعية، مقارنة مع التقديرات التي يتم الحصول عليها بالتجربة الاجتماعية المتفعل أو المسح<sup>(٢)</sup>.

فالملاحظة المباشرة هي أسلوب بسيط يتبعه الباحث السياسي لفهم الطريقة التي يتصرف بها الأفراد إزاء المواقف المختلفة، وإمكانية رصد التلقائية التي يتصرفون بها، وهذه التلقائية التي تعبر عن مكونات الأفراد يصعب إدراكها بوسائل بحثية أخرى.

وتفيد الملاحظة في معرفة المؤثرات التي تؤثر في الجماعات والتنظيمات، ودرجة كل مؤثر ومستواه، ومعرفة ردود الأفعال مختلف تلك المؤثرات وأوزانها.

كما تفيد الملاحظة المباشرة في معرفة توجهات الرأي العام، حينما يصعب استخدام وسائل قياس الرأي العام وتوجهاته، لضعف الإمكانيات، أو بسبب تمتع الناس من الإدلاء بأرائهم خوفاً من الإحراج والمضايقة والمضايقة أو بسبب صعوبات أخرى.

فالملاحظة قد تتغلب على كثير من مصاعب البحث التي تستخدم أنواع الاستبيان،

(١) جارول ماثام وريتشارد ريتش، التحليل السياسي، «ميربي»، ترجمة عبد المطلب غلام وآخرين، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦، ص ٣١٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣١٢-٣١٣.

بسبب اتعدام الخبرة وعزوف الناس عن الاستجابة. ذلك أن الملاحظ يستطيع ان يندمج في المجتمع البحوث وعمايشه، ويلاحظ تصرفاته على السليقة بدو تصنع، ويذهب إلى أبعد من وصف التصرفات، بل إلى معرفة القيم التي تنطلق منها تلك التصرفات. لذلك يمكن القول: إن الملاحظة المباشرة تفيد كثيراً في البحوث الوصفية والاستطلاعية، والتي هي بدورها، كثيراً ما تكون قاعدة انطلاق لبحوث تفسيرية واختبارية، أي اختبار الفروض وتطوير النظريات، وتفيد البيانات المجموعة من خلال الملاحظة في صياغة المفاهيم وتطوير النظريات<sup>(١)</sup>.

### أنواع الملاحظة:

يختلف المتخصصون في مناهج البحث العلمي بشأن تصنيف أساليب الملاحظة، وذلك بسبب التغير الذي يعتمد كل باحث في عملية التصنيف. فهناك تصنيف يعتمد القصدية، فيصنف للملاحظة إلى ملاحظة مقصودة (علمية) وملاحظة غير مقصودة (عادية)

١- الملاحظة العادية: وهي ملاحظة يمارسها كل إنسان في حياته الاعتيادية، حينما ينظر ويلاحظ ما هو موجود ويجري في بيئته، وهو لا يستهدف إخضاع ذلك للبحث والدراسة العلمية المنظمة، ولا يسعى إلى اختبار فروض أو الكشف عن حقائق علمية إلا أن الملاحظة قد تكون بداية سبباً في ملاحظة علمية، وبعثاً على الكشف والتحقق والاختبار.

٢- الملاحظة العلمية: وهي أسلوب علمي يتبعه الباحث قصد الوصول إلى حقائق علمية سواء عن طريق الوصف، أو عبر تعميق ذلك من خلال عملية التفسير إذا تيسر الأمر، وذلك بالكشف عن طبيعة الظواهر والعلاقات الخفية التي توجد بين عناصرها، أو بينها وبين بعض الظواهر الأخرى، فهي ملاحظة هادفة ومنهجية ودقيقة: غالباً ما تقوم على التسجيل والقياس<sup>(٢)</sup>.

وهناك تصنيفات أخرى، منها ما ينهض على فكرة اندماج الملاحظ في الموقف المراد دراسته وملاحظته، فيصنفون الملاحظة إلى ملاحظة بمشاركة وملاحظة بغير مشاركة، وهناك من يصنف على أساس التنظيم، فيصنف الملاحظة إلى ملاحظة منظمة، وملاحظة غير منظمة. إلخ. غير أننا سنقتصر على الملاحظة العلمية لأهميتها لموضوعنا، ويمكن تقسيمها إلى:

(١) المرجع نفسه، ص ٣١٩.

(٢) فاروق يوسف، وسائل جمع البيانات، مرجع سابق، ص ١٥-١٦.

١ - ملاحظته بسيطة بمعنى مشاركة : وهي الملاحظة العلمية التي يجريها الباحث بهدف ملاحظة مظاهر السلوك المختلفة ومراقبتها.

وهو يلاحظ ولا يشارك فعلياً في الموقف، إلا أنه قد يختلط بالجمهور، وينصت إلى ما يدور بين الأفراد من أحاديث وهرائب سلوكهم وآثار انفعالاتهم. هذه الطريقة تمكن الباحث من الحصول على بيانات، ربما يتعذر عليه الحصول عليها من غير هذه الطريقة.

فالباحث لا يشارك في الأحداث، ولا يخضعها للضبط العلمي، ولا يستخدم الأدوات الدقيقة للقياس للتأكد من دقة الملاحظات وموضوعيتها.

ويستخدم هذا النوع من الملاحظة في الدراسات الاستطلاعية التي تتوخى جمع بيانات أولية عن ظاهرة ما، أو موقف معين، أو جماعة تعيش في بيئة محددة وتحت ظروف معينة. ويقوم بها الباحث دون المشاركة في أي نشاط تقوم به الجماعة موضوع الملاحظة.

ب - ملاحظة بسيطة بمشاركة : حيث يشارك الملاحظ الجماعة التي يلاحظها، ويعايشها لمعرفة خباياها، وقيمها، وتصوراتها عن القضايا التي يود أن يعرف موقفها واتجاهاتها نحوها. ومعايشته الحميمة هي التي تمكنه من معرفة آثار العوامل المختلفة في سلوكيات تلك الجماعة أو التنظيم، ونحط استجاباتهم لتلك المؤثرات. لقد لجأ الكثير من علماء الأنثروبولوجية، والكثير من المبرهنين والمنصرين، والمستشرقين إلى هذا الأسلوب لاستيعاب قيم المجتمعات الأخرى وقدّموا تصورات كبيرة عنها إلى الدوائر الاستعمارية التي ينتمون إليها، فكان ذلك حال «لويس ماستيون» الذي لبس لباساً أزهرياً وتظاهر بالإسلام وهو في حقيقته كان ضابطاً فرنسياً شارك في الحملة الفرنسية والحروب التي شنتها فرنسا على سوريا. وكذلك المستشرق الهولندي (هون خرونيه) في الحجاز وأندونيسيا.

ج - الملاحظة للمقننة : ويتميز هذا الأسلوب من الملاحظة، بأن الملاحظ يضع مجموعة مسبقة من المفاهيم، والجموعات، والرموز، حيث يقوم الملاحظ بتصميم خطة تنم عن معرفته بالموضوع الذي يستهدف ملاحظته أو على الأقل يعرف أهم عناصره. لذلك يلجأ الباحث إلى إعداد الأدوات والوسائل التي يحتاجها للقياس والتقدير. هذا الأسلوب يقوم على الضبط العلمي للأفراد والموقف الذي يجري فيه الملاحظة، كما أن للملاحظة تنحصر في موضوعات محددة سلفاً. ويستخدم هذا النوع من الملاحظة في الدراسات الاستطلاعية

والوصفية، ولي الدراسات التي تختبر فروضاً عن علاقات محددة بين متغيرات. وتركز الملاحظة المقننة عادة على خصائص محددة من السلوك أو على عدد قليل من السمات، وتستخدم في دراسة القيادة والاتصال، والتكامل الاجتماعي. وعادة ما يُعد البيانات المجمعة من الملاحظة المقننة بيانات كمية تفيد في اختبار الفروض. وهذا بعكس الملاحظة غير المنظمة أو غير المقننة، التي لا تشترط قيوماً على عملية الملاحظة. أما المعلومات المستخلصة من الملاحظة غير المقننة تكون في العادة بيانات كيفية، لذلك يعد هذا الأسلوب أكثر ملائمة للبحث الوصفي والاستكشافي. إلا أن هناك قداخلاً بين هذين الأسلوبين من الملاحظة، مما حدا بالكثير من الباحثين إلى المزج بينهما في عملية البحث<sup>(١)</sup>.

#### شروط الملاحظة الجيدة

إذا أراد الباحث للملاحظة أن تكون ذات أهمية علمية، فعليه أن ينضبط بمجموعة من الضوابط والقواعد التي تواضع عليها أهل الاختصاص، ومن هذه الشروط والقواعد ما يلي:

١ - يتوجب على الباحث الملاحظ تجنب تسجيل ملاحظاته بحضرة من يخضعون للملاحظة، حتى لا يتأثروا بذلك، ويضطرب سلوكهم التلقائي. إلا أن هذا لا ينفي امتلاك الباحث كنهشاً يدور فيه بعض الملاحظات التي تُعينه على التذكر لاحقاً عندما يخلو لتدوين ملاحظته كاملاً.

٢ - تسجيل الملاحظات الميدانية بأسرع ما يمكن بعد إتمام الملاحظة مباشرة<sup>(٢)</sup>.

٣ - يجب أن تكون الملاحظات الميدانية تفصيلية وشاملة ودقيقة، وذلك بملاحظة كل العوامل التي قد يكون لها أثر في إحداث الظاهرة، وأن تحدد وحدات الملاحظة، هل هي الأفراد أو الجماعات؟ وتحدد الوحدات الزمنية التي تجري فيها الملاحظة وأن تختار الأوقات المناسبة للملاحظة، والجماليات التي تتجلى فيها الظاهرة أكثر من غيرها، والاستعانة بالأجهزة والآلات المساعدة (كوسائل التسجيل والتصوير) والبعيد عن التحيز والهوى<sup>(٣)</sup>.

(١) جازول مانهام، مرجع سابق، ص ٣٢٣. وانظر أيضاً :

- فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ١٦ - ١٧.

- محجوب الفالدي، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٢) مانهام، مرجع سابق، ص ٣٢٤.

(٣) التومي الشيباني، مرجع سابق، ص ٢٢٣ - ٢٤٠.

## الاستبيان والاستبان (المقابلة)

من أكثر الأدوات الميدانية استخداماً في البحوث الاجتماعية والسياسية والإعلامية. وذلك لمعرفة سلوك الأفراد واتجاهاتهم إزاء قضية معينة، كما تستخدم لقياس اتجاهات الرأي، ففي كثير من الأحيان يلجأ الباحثون إلى الاستبيان والاستبان، لجمع المعلومات والبيانات عن المواقف والظواهر التي يودون معرفتها وأبداً يتناول الاستبيان ثم الاستبان.

## المطلب الأول - الاستبيان

تعريف الاستبيان : « يمكن دراسة السلوك اللفظي للأفراد، واتجاهاتهم، وقياس الرأي العام للجماعة، وجمع المادة العلمية عن بعض الظواهر، عن طريق مجموعة من الأسئلة توجه إلى عينة محددة من الأفراد، في ما يتعلق بالموضوع المعين، فإذا ما تمّ ذلك بإجابة المبحوث عن عدد من الأسئلة المكتوبة في نموذج معد لذلك مقدماً، يقوم المجيب بملفه بنفسه أو بمساعدة شخص آخر ينحصر كل دوره في عملية كتابة إجابات المبحوث سمي ذلك استبياناً<sup>(١)</sup>. ويمكن تعريفه أيضاً الاستبيان هو « أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين. ويقدم الاستبيان في شكل عدد من الأسئلة يطلب الإجابة عنها، من قبل عدد من الأفراد المعيّنين بموضوع الاستبيان ».

وبالتالي يعتبر الاستقصاء (الاستبيان) أحد الأساليب الأساسية، التي تستخدم في جمع معلومات أولية أساسية أو مباشرة من العينة المختارة، أو من جميع مفردات مجتمع البحث عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة المعدة مقدماً وذلك بهدف التعرف على حقائق معينة، أو وجهات نظر المبحوثين واتجاهاتهم، أو الدوافع والعوامل والمؤثرات التي تدفعهم إلى تصرفات سلوكية معينة<sup>(٢)</sup>.

وتجب الإشارة إلى تعدد تسميات استبانة الاستبيان، فهناك من يطلق عليها الاستبانة،

وهناك من يسميها الاستبيان، وهناك من يستخدم كلمة الاستقصاء. وهي جميعاً بمعنى واحد يفيد بوجود صحيفة مدون عليها مجموعة من الأسئلة هادفة توجه إلى من يستهدف المشرف عليها معرفة مواقفهم واتجاهاتهم إزاء قضية معينة.

واستخدام أسلوب الاستبيان ينتشر في أنحاء العالم، وإن اختلفت درجاته، والنتائج المترتبة عليه. ذلك أن الوضع السياسي، والثقافي، والاقتصادي، والاجتماعي السائد في المجتمع الذي يجري فيه الاستبيان، يترك بصماته بقوة في نتائج ذلك الاستبيان. إن الاستبيان الذي يجري في بلد يدعمه الاستبداد السياسي، حيث يتحكم الحرف وتصادر الحرية، ويكثر التفاف والتلف، في الغالب تأتي نتائجه مخيبة، ذلك لأن الناس يتخوفون من الباحث، خصوصاً، في ما يتعلق بالقضايا السياسية، إذ ينظرون إلى الباحث على أنه يجمع تقارير عنهم، ليسلمها إلى السلطات الحاكمة. ومن ثم، فإن الكثير من الناس يحجمون عن ملء الاستبانة ويرفضون التعاون مع الباحث، وفي أغلب الأحيان إن أجابوا، أخفوا الحقيقة أو أجابوا إجابات غير صحيحة.

كما أن هناك عائقاً آخر يواجه استخدام أسلوب الاستبانة في المجتمعات المتخلفة التي تكثر فيها الأمية. مما يستدعي من الباحثين اللجوء إلى استخدام وسائل مكملة لفظي تلك الثغرات، وفي الغالب يلجأ إلى أسلوب المقابلة، ومقابلة النخبة خصوصاً<sup>(٣)</sup>.

وتستخدم الدراسات السياسية الاستبانة في العديد من موضوعاتها، كالانتخابات، والمشاركة السياسية، والسلوك التصويتي، ومعرفة مستوى الثقافة السياسية، واثار الاتصال السياسي، ومعرفة توجهات الرأي العام إزاء القضايا المحلية والدولية، ومعرفة صور الآخرين عن الذات، وقياس التغيير الذي يحدث نتيجة مؤثر من المؤثرات، وقياس الرضا عن الاداء السياسي، وغير ذلك من القضايا.

ويتضمن أسلوب الاستقصاء مجموعة من الخطوات العلمية يتوجب اتباعها، إذا ما أريد للاستبيان أن يكون ناجحاً، وهذه الشروط تتعلق بمجتمع الدراسة، والعينة المختارة،

(١) أسامي فتيل، «الاستبيان كأداة للبحث مع التركيز على نماذج من استطلاعات الرأي العام»، في

ودودة بدران، المرجع السابق، ص ٢٢٤.

(١) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٢) عبد الحبيب محمود، عطاء، «الاستبانة كأداة البحث الأميريقي»، في ودودة بدران

(محرر)، مرجع سابق، ص ١٧٧.

وبالاستشارة وتصميمها وشكلها ومضمونها، وعلاقة الباحث بالمبحوثين.

أولاً: تحديد مجتمع البحث والدراسة واختيار العينة:

إن اللجوء إلى استخدام العينة، بدلاً من دراسة المجتمع موضوع البحث كله، يرجع إلى الكلفة الكبيرة التي يفرضها هذا الأسلوب الأخير، وكذلك الوقت المستغرق، والجهد الكبير؛ لذلك يلجأ الباحثون إلى اختيار عينة تمثيلية لمجتمع البحث. ويعني مجتمع البحث أو ما يسمى إطار البحث، الجماعة التي تجرى عليها الدراسة، ويشترط في مجتمع البحث أن يكون محدداً محدداً دقيقاً وواضحاً، والتحديد يتناول المنطقة وأعمار السكان الذين سوف يتناولهم البحث، ونوعهم، وأعمارهم، كما يتناول الجنسية، والمستوى التعليمي، والمهنة، والحالة الاجتماعية، والمنطقة التي قضى فيها الفرد معظم حياته، ومستوى الدخل.

ويقصد بالعينة ذلك الجزء الصغير من المجتمع محل الدراسة، أي بعض أفراد ذلك المجتمع الذي نريد دراسته. فهي صورة مصغرة للمجتمع، حيث تتوفر في ذلك الجزء خصائص الكل، بمعنى أن يكون الجزء ممثلاً تمثيلاً صحيحاً للكل. فالعينة ينبغي أن تكون ممثلة لمجتمع البحث. وبدون عنصر التمثيل لا يمكن التعميم، كما ينبغي أن تتوفر في العينة العشوائية، بمعنى أن تتاح لكل عنصر من عناصر المجتمع فرصة متكافئة للظهور في العينة. وينبغي في نوع العينة وحجمها أن يتناسب مع أغراض البحث. والقبالية للتكسيم. وأن تكون العينة كافية ومعمرة عن المجتمع الأصلي وتمثل مختلف فئاته، لذلك لا بد من تحديد إطار العينة، وهو الفئات التي تضم جميع وحدات المجتمع، ومن هذه القائمة تختار العينة، وأن يراعى في الإطار الشمول، بحيث يضم كل أفراد المجتمع. وأن تكون العينة عملية، أي تلائم طبيعة البحث، وأن تكون اقتصادية، تحقق الحد الأقصى من المعرفة بالحد الأدنى من التكلفة. كما ينبغي للعينة أن تبعد عن التحيز، بحيث تتساوى معالم العينة مع معالم المجتمع الذي تمثله.

وينبغي أن تختار العينة الضابطة بالطريقة نفسها التي يتم بها اختيار العينة التجريبية، بحيث تمثل كل العناصر بفئاتها المختلفة لكل من الفئات التجريبية والضابطة بنسبة واحدة، حتى يمكن قياس أثر المتغير موضوع الدراسة في الموضوعات التي تتطلب ذلك<sup>(١)</sup>.

(١) عطا، مرجع سابق، ص ١٨٠ - ١٨٢. وانظر الزياتي، مرجع سابق، ص ١٢٧.

ثانياً: تصميم صحيفة (استمارة) الاستبيان:

استمارة الاستبيان، هي تلك الصحيفة التي يقوم الباحث بتدوين فيها مجموعة من الأسئلة المغلفة أو المفتوحة، والتي توجه إلى المبحوثين بالبريد، أو تسلم باليد، أو تنشر في الجرائد والمجلات، أو تعرض على شاشات التلفزيون، أو تذاع في الإذاعة، وتستهدف جمع بيانات ومعلومات عن سلوكهم، ومواقفهم، وآرائهم بشأن قضية من القضايا.

وتتطلب الاستمارة الجيدة الالتزام بمجموعة من الشروط والضوابط، حتى تمكن صاحبها من الحصول على المعلومات والبيانات التي تمكنه من تلبية احتياجات تساؤلاته العلمية. لذلك يوصي الخبراء والمتخصصون المنهجيون بحملة ضوابط وتصالح يتوجب على الباحث أن يتبعها ويسترشدها. هذه النصائح هي كما يلي:

١- تحديد كمية المعلومات المطلوبة ونوعها التي تستدعيها الدراسة: وهذا يقتضي في حد ذاته، أن تكون الأسئلة المنضمة في الاستمارة وثيقة الصلة بالموضوع، أي تدور مع إشكالية البحث وفروعه وتساؤلاته العلمية ولا تخرج عن تلك الدائرة، إذ الغرض من الاستمارة هو جمع معلومات محددة عن موضوع محدد. ويتم هذا من خلال المراجعة الدقيقة لمشكلة البحث وفروعه وتساؤلاته، وما يستهدف الحصول عليه من معلومات وإجابات واستفسارات معينة. فإذا كانت الدراسة تتعلق بمستوى المشاركة السياسية بالنسبة لمقياس التعلم، ينبغي أن تتضمن الاستمارة مجموعة من الأسئلة توجه إلى المتعلم والمعلم.

٢- تحديد الهيكل العام للاستمارة: وذلك بتقسيم المعلومات والبيانات المطلوبة، وتصنيفها وتبويبها، وترتيبها ترتيباً منطقياً متسلسلاً متكاملًا، بحيث تبدو الصورة النهائية لصفحة الاستقصاء عبارة عن مجموعة من الوحدات المتتابعة والتي تتضمن كل واحدة منها نقطة أو قضية معينة بتفصيلاتها المختلفة التي يراد جمع البيانات عنها. بحيث يشكل تكامل هذه الوحدات الهيكل العام للصحيفة، ويظهر هذا الهيكل منسجماً منطقياً وهو يضم تلك المحاور والفقرات<sup>(٢)</sup>.

ويعتاد على تقسيم الاستمارة إلى ثلاثة أبواب أو محاور، يتضمن الباب الأول: بيانات

(٢) عطاء مرجع سابق، ص ١٨٥ - ١٨٦.

حول البحث والجهة التي تشرف عليه، ويتضمن الباب الثاني؛ معلومات عامة عن اشخاص الباحثين؛ مثل: معلومات عن العمر، والمهنة، والدخل، والسكن، والمستوى التعليمي، ويتضمن الباب الثالث معلومات حول جوهر الموضوع المراد معرفة البيانات والمعلومات عنه، كعمق اتجاه الراي العام في الغرب العربي عن إمكانية اتساع هذا الاتحاد لجمهورية مصر العربية.

٣- إعداد مسودة الاستمارة في صورتها الأولية: بعد إتمام هيكل الاستمارة، ويتم الانتقال إلى تحويل وحدات الاستمارة، وفقراتها، وقضاياها بتفصيلاتها المختلفة إلى مجموعة من الأسئلة متتابعة تشكل في النهاية مسودة الصحيفة (الصورة الأولية لاستمارة الدراسة) إن الأسئلة التي تتضمنها الاستمارة تنقسم إلى أسئلة مفتوحة، وأسئلة مغلقة أو مقفلة وهناك من يضيف أسئلة نصف مقفلة.

١- الأسئلة المغلقة: هي تلك الأسئلة التي تلزم الباحثين باختيار إجابة من بين عدد محدد من البدائل. ففي الأسئلة المغلقة تحدد فئة الإجابات المحتملة، حيث تدون الإجابات بجانب السؤال وعلى الباحث أن يختار الإجابة، والمثال عليها: هل تؤيد انضمام مصر إلى الاتحاد المغاربي (نعم) أو (لا).

وميزة الأسئلة المغلقة، أنها تبسط المقارنة بين الإجابات، وتسهل عملية الترميز والتفريع، وتقيد الإجابة عنها بالموضوع. وعيوبها، هي إمكانية تأثير الباحث في الباحثين من خلال عملية توجيه الأسئلة. وقد لا تتضمن رأي الباحث مما يجعله يشعر بالإحباط، أو لم يعبر عن رأيه بشكل واضح ودقيق، واحتمال الوقوع في الخطأ عند وضع علامة الإجابة في غير مراد البحث، أي يضع العلامة في خانة (نعم) وهو أصلاً يعتقد أنه وضعها في خانة (لا). ومثل هذه الأخطاء لا تقع إلا في الأسئلة المغلقة<sup>(١)</sup>.

ب- الأسئلة المفتوحة: وتشير هذه النوعية من الأسئلة إلى السماح للمبحوثين باستخدام صياغاتهم الخاصة، حيث لا توجد بدائل مفروضة عليهم، بل تترك الحرية للمبحوث في

الإجابة بلغته وطريقته الخاصة، والمثال عليها ما الذي تعتبره أهم القضايا في الانتخابات الرئاسية هذا العام؟ وميزة هذه الأسئلة هي أنها تسمح للباحث باكتشاف الأنماط غير المتوقعة في إجابات الأفراد. كما أنها تحدد من تحيز الباحث وتوجيهه للمبحوثين.

وعيوبها في كونها تجعل المقارنة بين إجابات الباحثين صعبة للغاية، حيث إن كلا منهم يتأثر بإطار مرجعي في إجابته. كذلك يمكن أن تأتي الإجابة بعيدة عن الموضوع وسهبة مما يتطلب جهوداً كبيرة، ويصعب ترميزها وتصنيفها بالإضافة إلى صعوبات أخرى<sup>(٢)</sup>.

وفي ما يتعلق بمضمون الأسئلة، فلها تدور حول الحقائق، والراي، والدوافع، والمعرفة. وكثيراً ما تتداخل هذه المضامين في الاستمارة الواحدة.

٤- التصميم النهائي للاستمارة: ينبغي للباحث قبل اعتماد الاستمارة في صورتها النهائية أن يعرضها على أهل الاختصاص والخبرة لتصويبها وتحسينها ما أمكن، كما يتوجب عليه أن يختبرها على هيئة صغيرة من مجتمع البحث، وذلك بهدف التعرف على مدى فهم مفردات العينة (المبحوثين) للأسئلة والأنماط المستخدمة، ودرجة وضوحها وسهولتها ومدى تجاوب المبحوثين مع كل سؤال، ونوع الإجابات البديلة المحتملة للأسئلة، والوقت الذي تستغرقه عملية جمع البيانات، وكذلك الملاحظات المتعلقة بكل جوانب الاستمارة

وأن تخضع الاستمارة لاختبار الثبات، والذي يشير إلى الاتساق بمعنى: الحصول على النتائج نفسها أو الإجابات ذاتها عند إعادة إجراء القياس، أو عند تكرار توجيه الأسئلة نفسها تحت الظروف نفسها. وأن تخضع لاختبار الصدق كذلك، والذي يقصد به، أن السؤال يقيس حقيقة ما يفترض أن يقيسه<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً- الشروط الواجب مراعاتها عند صياغة أسئلة الاستمارة:

ينصح علماء المناهج والخبراء الباحثين عند إجراء بحوثهم بالتصائح التالية:

١- أن تكون الأسئلة الاستيعابية وثيقة الصلة بموضوع البحث.

(١) ماتهام، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

(٢) عطلا، مرجع سابق، ص ١٩٩-٢٠١.

(١) الهاملي، مرجع سابق، ص ١٨٧-١٨٨.



٢- أن تكون أسئلة الاستمارة واضحة سهلة لا تحتمل معان عديدة، حتى لا تثير اجوبة عديدة لاعلاقة لها بموضوع الدراسة.

٣- أن تكون الأسئلة في حدود المعقول، بحيث لا تكثر حتى تصل إلى مدى يدفع المبحوث إلى العزوف عنها.

٤- أن تتلافى إخراج المبحوث.

٥- أن تكون قائمة الأسئلة مشوقة في وضعها مثيرة للاهتمام.

٦- أن يرتبط كل سؤال في الاستمارة بمشكلة البحث، وأن يحقق هدفًا جزئيًا من أهداف الدراسة.

٧- أن يتضمن السؤال الواحد فكرة واحدة، وأن لا يحتمل اجوبة متعددة.

٨- أن تستعد الأسئلة عن الأساليب الإيحائية، التي تشعر المبحوث أن الباحث يهتد جواباً معيناً.

٩- أن تمتنع عن التعقيد والتفكير الدقيق الذي لا تستطيعه إلا النخب المتخصصة في فن من فنون العلوم.

١٠- ضرورة تحديد التعريفات المستخدمة في الأسئلة والوحدات، أو المقاييس المطلوبة، تحديداً دقيقاً واضحاً، حتى تتحقق درجة من التماثل في جمع البيانات.

١١- إضراح الاحتمالات الممكنة للإجابة وسردها بطريقة سهلة واضحة، مثل (مؤيد - معارض)، مع إتاحة الفرصة للمجيب بعدم ذكر رايه في الأسئلة، حذراً من دفعه إلى الكذب أو التحريف أو التخمين، وذلك عن طريق تضمين الإجابة عبارة «لا أذكر» أو «لا أعرف» أو «أسباب أخرى»<sup>(١)</sup>.

وبعد أن يتم إنجاز الاستمارة في شكلها النهائي توزع على المبحوثين، يبدأ بهد أو عبر البريد، أو تنشر على صفحات الجرائد، والمجلات، أو تذاع عبر الإذاعة، أو تعرض على شاشة

(١) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ٤٩ - ٥١. وانظر أيضاً:

- عبد الحبير عطا، مرجع سابق، ص ١٩٣ - ١٩٧.

- الهمامي، مرجع سابق، ص ١٨٥ - ١٨٦.

التلفزيون. وبعد ملؤها تعاد إلى الباحث، ليبرغها في جداول، ويحللها، ويفسرهما، ويكتب التقرير النهائي بشأنها. وهذه المرحلة الأخيرة هي ما يطلق عليه، مرحلة تجهيز البيانات، والتي تضم الخطوات الثلاث التالية (مراجعة البيانات الواردة - ترميز الإجابات - جدولة البيانات)<sup>(٢)</sup>. وعرض البيانات في جداول، أو رسوما لا يكتفي، بل لابد من تفسير تلك البيانات في إطار تصوري أشمل يعطي تلك البيانات والمعلومات دلالات علمية قد تغيد في عملية التعميم.

## المطلب الثاني - المقابلة (الاستبصار).

أسلوب أساسي من أساليب جمع البيانات والمعلومات لدراسة الموضوعات السياسية المختلفة. ويعرفها «فاروق يوسف» بأنها «اتصال موجه بين شخصين بهدف فيه أحدهما إلى التعرف على بيانات من الطرف الآخر في موضوع محدد، أو عن رايه فيه أو الكشف عن اتجاهاته الفكرية ومعتقداته عن طريق تبادل الحديث معه، ومن ثم فالمقابلة هي سلوك لفظي وعملية من عمليات التفاعل الاجتماعي»<sup>(٣)</sup>.

وقوام المقابلة هو التفاعل بين الباحث والمبحوث، فهي تمكن الباحث من رصد مختلف التفاعلات التي تحدث خلال عملية المقابلة، من انفعالات وتقطعات الجبين، أو ابتسامات، أو ضحكات أو إشارات باليدين... إلخ. كذلك تمكن المبحوث من استيضاح الكثير من الأسئلة؛ وهذا ما لا يتسرله مع استمارة الاستبيان المنشورة، أو المرسله إليه. ويمكن للباحث أن يوجد علاقة حميمة مع المبحوث، تيسر له الأمور وتعينه على طرح المزيد من الأسئلة، ومعرفة الكثير عن اتجاهه، أو رأي، أو موقف المبحوث بشأن الموضوع المدروس. إن مواجهة الباحث للمبحوث تعطي الباحث انطباعاً عن مدى جدية المبحوث في إجابته، وهذه في حد ذاتها تمثل مقياساً لفاعلية البحث أو عدم فاعليته.

وتتعدد تصنيفات المقابلة بحسب رؤية المصنف؛ فهناك المقابلة الفردية، والجماعية، ومقابلة النخبة، والمقابلة المتخصصة، والمقابلة المفتنة، والمقابلة غير المفتنة. وفي هذا المطلب

(١) عطا، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

(٢) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ٣٠.

سيعتم التركيز على شروط المقابلة الجيدة عامة ومقابلة النخبة خاصة.

#### أولاً - شروط المقابلة الجيدة:

ينصح المختصون المهنيون والخبراء الباحثين اتباع مجموعة من القواعد المرشدة ، لإجراء المقابلة كما يلي:

١- تحديد موضوع المقابلة تحديداً جيداً ودقيقاً، بحيث يكون محدد الفروض والتساؤلات، والأهداف والغايات، وتدور الأسئلة مع الموضوع وحوله، حتى لا يضيع الوقت وتشتت الانتباه. وأن يكون الهدف واضحاً من المقابلة لدى الباحث والباحث معاً.

٢- وضوح المفاهيم والعبارات المستخدمة في الأسئلة، حتى يتمكن الباحثون من استيعابها جيداً والإجابة عنها بما تحتمل. ولا مانع من شرح بعض العبارات للمبحوث تسهيلاً للإجابة، ودفعاً للحيرة واللبس والغموض.

٣- أن تراعي المقابلة الزمان الذي يتم إجراؤها فيه وكذلك المكان، بحيث لا يشعر الباحث بالملل. ويفضل أن تكون المقابلة على أفراد. كذلك لابد من طلب موعد مسبق للمقابلة مع المبحوث.

٤- عدم مقاطعة المبحوث، ولكن هذا لا يمنع من إعادته إلى صلب الموضوع.

٥- إشاعة جو من التودد والتفاعل بين الباحث والمبحوث؛ لإيجاد جو من التفاعل والتجاوب، والاسترسال في الإجابة، وتفسير حاجز التجسس والتمنع.

٦- يتوجب على الباحث أن يسجل إجابات السؤال أثناء توجيهه للسؤال الموالي إن أمكن، وذلك بهدف استرسال المقابلة.

٧- ضرورة تسجيل الإجابات دون أن يلفت المبحوث إلى ذلك.

٨- ضرورة أن يقرأ الباحث ويسجل الإجابات كافة بنفسه ولا يدع المبحوث بمسك جدول المقابلة كما لو كان يجب عن ورقة استبيان.

٩ - يتوجب تسجيل تعليقات المبحوثين - في حالة تسجيلها - بالكلمات نفسها التي

يستخدمها المبحوثون بدلاً من تلخيصها.

١٠ - يتوجب على الباحث أن يلح في الحصول على إجابات أكثر تحديداً من المبحوث إذا كانت إجابته غير محددة.

١١ - لا تغيب المبحوثين بما قاله الآخرون، حتى ولو طلبوا ذلك.

١٢ - على الباحث أن لا يجري مقابلة اعتماداً على ذاكرته، ولكن يجب عليه أن يضع الجدول أمامه، ويرجع إليه في صياغة السؤال وترتيب الأسئلة حتى ولو كانت الاستمارة مألوفة لديه.

١٣ - ينبغي أن يكون السؤال موجزاً دون إخلال بالوضوح، بعيداً عن التعقيد والغموض، وكذلك ينبغي أن تكون صياغة الأسئلة بعيدة عن أسلوب الإيهام المفضي إلى تشويه النتائج، والاعتماد عن الأساليب الناقية التي تخفي الغموض على السؤال<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً - مقابلة النخبة:

مقابلة النخبة أسلوب من أساليب جمع البيانات عن موضوعات معينة، يصعب الحصول عليها بالطرق الأخرى، نظراً لما تتميز به النخبة كاتلوية تحوز معلومات ومعطيات بحكم مواقعها الحالية أو المواقف التي سبق لها أن شغلها ولها أهمية كبيرة بالنسبة لموضوع البحث.

وفي مقابلة النخبة يعامل كل مبحوث معاملة متميزة بغية الحصول على المعلومات التي يمتلكها. ولا تقتصر مقابلة النخبة على جمع البيانات، ولكن جمع معلومات مفيدة من شأنها أن تساعد على بناء الأبعاد الخاصة بحدث معين، أو تحديد أنماط معينة من السلوك. فإذا أردنا معرفة المزيد من المعلومات عن ظروف نشأة الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، لجأنا إلى النخبة المشاركة في قيادة أجهزة الثورة، وإذا أردنا معرفة المزيد عن التدخل المصري في اليمن، لجأنا إلى النخبة السياسية والعسكرية التي احتلت مواقع رسمية وفعالية في تلك الحقبة.

(١) مانهام، مرجع سابق، ص ٢٤٢ - ٢٤٥. وانظر أيضاً:

Grawitz, Methodes, Op.cit., PP.593-594.

- عقيل حسين، مرجع سابق، ص ١٨٨ - ١٩٠.

## شروط مقابلة النخبة.

إلى جانب النصائح والإرشادات التي تحيط بالمقابلة عامة، هناك نصائح أخرى يحث المتخصصون وذوو الخبرة الباحثين على اتباعها، لترشيد مقابلاتهم وتفعيلها وتحذيرهم من التشويه للتصدد، وللعلومات المبالغ فيها، هذه النصائح تكون كما يلي:

١- إلمام الباحث بموضوع مقابله إلماً كبيراً، وذلك حتى يشعر للمبحوث بجديته، ويسد الطريق أمام المبحوث من التلاعب، بتعظيم مواقف وتقدير أخرى.

٢- وإن لا يكتفي الباحث بمبحوث واحد لجمع معلوماته، وإنما يجب أن يعدد مصادره، باللجوء إلى مسخوثين آخرين لهم صلة بالموضوع، حتى تكتمل الصورة لدى الباحث، ويعرف أوزان الأطراف المشاركة في الحدث المراد كشفه ومعرفته.

٣- والبحث المستمر عن طرق أخرى لمقارنة تلك المعلومات التي أدلت بها النخبة، إذ يمكن اللجوء إلى الوثائق والسجلات المختلفة.

٤- يفضل مقابلة الشخصيات الثانوية أولاً ثم الرئيسية لاحقاً.

٥- الاستمانة بتراكيب بعض الأطراف الذين يثق فيهم أفراد النخبة.

٦- إبراز هويتك وهوية الجهة التي تشرف على البحث وهذا ما يفرض عليك أن تحمل أوراقك الخاصة وهوية الجهة المشرفة إن كانت.

٧- إيجاد جو من التفاهل بينك وبين المبحوث، وشعر المبحوث، باستماعك إليه باهتمام واقتناع، ولا تقاطع المبحوث، وحسنه وكذلك تتعلم منه وتستفيد.

٨- ضرورة طمأنة المبحوث المتردد، بإبلاغه أن معلوماته لن تستخدم للإساءة إليه.

٩- ضرورة تدوين المعلومات، ومراجعة ما دون فور انتهاء المقابلة، لتوسيع ما أوجز خلال المقابلة حتى لا ينسى، وتصوير عدة نسخ حتى لا تضيع<sup>(١)</sup>.

١٠- تلعب الوسيلة دوراً مهماً في الوصول إلى النخبة، وخصوصاً في دول العالم

(١) مائهم، مرجع سابق، ص ص ٢٥٠-٢٥٩.

الثالث، وفي القضايا ذات الطابع السياسي. لذلك ينبغي للباحث أن يتوكل بمن يرى أنهم يحظون بثقة الأشخاص الذين يود مقابلتهم. وإذا كانت الوسيلة تمثل أحد المفاتيح للوصول إلى عناصر النخبة، واطمئنتها إلى الباحث، فإن عناصر النخبة، يذل بعضها على البعض الآخر، مما يفيد في معرفة الارتباطات والعلاقات الموجودة بين بعضهم إزاء موقف معين. غير أن بعض أفراد النخبة يذكر البعض من كانت لهم صلة بالموقف، والذين يعتقد في الغالب أن وجهات نظرهم تتطابق مع وجهة نظره، في حين يهمل خصومه ومعارضيه والذين كانت لهم أدوارهم أيضاً، لذلك ينبغي للباحث أن يتنبه لذلك.

١١- التأكيد من سلامة تمثيل الأفراد الذين ستم مقابلتهم لمجتمع البحث، خصوصاً في حالة عدم المعرفة الجيدة بمجتمع البحث.

١٢- ضرورة تحلي الباحث بالصبر وتحمل تجاوزات المبحوثين.

١٣- الاحتراز من لجوء المبحوثين إلى تشويه الحقائق، سواء بتضخيم أدوارهم في النجاحات ورمي تبعات الهزائم على الغير. كذلك، فإن الأفراد كثيراً ما يميلون إلى تقديم أجوبة عامة بسبب قيود المواقف التي يشغلونها، أو بسبب طموحاتهم لشغلها أو بسبب الخوف عموماً<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) أحمد يوسف أحمد، «مقابلة الصفوة: ملاحظات من الخبرة العملية»، في «دودة بدران (محرر)،

مرجع سابق، ص ص ٢٤٩-٢٤٨.

## المحاكاة Simulation

يمكن اعتبار المحاكاة - في جانب منها - كاسلوب من أساليب جمع البيانات الأولية عن موقف، أو سلوك، أو قرار يراد استظهاره، إذ تتضمن عملية المحاكاة شروط الواقع أو جزءاً كبيراً من ذلك الواقع في نموذج مصطنع يحاكيه. فالمحاكاة هي شكل من التجربة أو الاختبار، حيث يزود مجموعة من الأفراد بالموارد المالية، والزمن، والقواعد التنظيمية وغير ذلك، ثم يمكن بعد ذلك ملاحظة كيف يتصرفون، وماهي القرارات التي يتخذونها. فالمحاكاة توفر لنا وسائل من خلالها يمكن التحكم في بعض خصائص العالم الواقعي ورؤيته بشكل جيد.

كما تمكن الباحثين من ملاحظة السلوك أثناء إجراء عملية التمثيل واللعب لتحديد ماهي أنماط السلوك التي تحدث. وبصيغة أخرى استخلاص المزيد من المعلومات عن القرار الذي يتوخى صناعه من الغير، أو المزيد من كسب المعلومات عن ردود أفعال الناس عن سياسات يستهدف صانع القرار اتخاذها<sup>(١)</sup>.

وأسلوب المحاكاة أسلوب حديث، نسبياً، في الدراسات السياسية. فقد استخدم عملياً بين الحربين العالميتين، إلا أنه دخل الساحة الأكاديمية في الخمسينيات من هذا القرن. وبعد عالم السياسة «جيوستكو» أول من وضع أسس هذا الأسلوب. فقد اختار ست دول وهمية، ووزع عليها ستة أشخاص يقومون بدور صانع القرار الرئيسي على المستوى المحلي والخارجي. وفي اختياره للدول الوهمية، كان يستهدف إعداد أمة فرضيات أو أفكار مسبقة لدى اللاعبين، وفي الوقت نفسه مراقبة الكيفية التي يتصرف بها هؤلاء اللاعبون فيما لو كانوا زعماء أو صنّاع قرار حقيقيين، ويزود اللاعبون بمعلومات كافية عن هذه الدول الوهمية، ويوضعون في جو يوحى إليهم بأنهم يقومون بدور زعماء تلك الدول. ويتم اختصار الوقت الحقيقي للأحداث. ثم تحدد الأهداف الوطنية لكل دولة من الدول الوهمية. وتبين الموارد المتاحة لصانع القرار والتي على أساسها يتصرف إزاء المواقف الداخلية والخارجية، ويتم مراقبة

(1) Kweit, op.cit., P.207.

التفاعل الذي يحدث أثناء أداء الأدوار المختلفة، كإبرام الانفصالات، وإعلان الحرب... إلخ<sup>(٢)</sup>. وتعرف «سافنيون» Savignon المحاكاة على أنها «أسلوب المحاكاة على أنه تبسيط لمواقف واقعية، حيث يجد الطلاب أنفسهم ممارسين ومؤدين لأدوار معينة»<sup>(٣)</sup>. والذي يهمننا من المحاكاة هو كونها أسلوباً ينفذ في جمع البيانات الأولية التي يحتاجها الباحث عن أحد المواقف التي يدرسها، إلى جانب الأساليب الأخرى.

\*\*\*

(١) دورني ولينغراف، مرجع سابق، ص ٣٥٩-٣٦٠.

(٢) فحسي حامد عبد الكريم، استخدم أسلوب المحاكاة في تحليل المشكلات الدولية، رسالة

ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢)، ص

## الأساليب الكمية في الدراسات السياسية

### (المقاييس والمؤشرات)

على الرغم من تاخر دخول الدراسات الكمية إلى حقل الدراسات السياسية، إلا أنه سرعان ما انتشرت الأساليب الكمية، من رياضيات، وإحصاء، ومقاييس مختلفة، ورسوم بيانية وجداول مختلفة، والمؤشرات للمتعددة. وقد انتشرت هذه الأساليب أول ما انتشرت في أمريكا. لقد استهدفت هذه الأساليب جمع البيانات، وتصنيفها، وتبويبها، وعرضها، وتخزينها من أجل استخدامها في دراسة الظواهر السياسية المختلفة. وقد ارتبطت بالطرق الأمريكية في البحث، مثل: الاستبيان والمقابلة والمحاكاة والتحليل الكمي للمحتوى وغيرها. كما وظفت الحاسوب في تصنيف المعلومات، وتبويبها، وتخزينها، واستدعائها عند الضرورة. لقد وفرت الحاسبات الآلية معلومات هائلة قابلة للاستخدام، مثل: (بنك معلومات الصراع والسلام) (COPDAB) الذي أنشأه إدوارد هازار، ومشروع «هرمان» المسمى (Creon)، هذان المشروعان متخصصان في العلاقات الدولية. ومشروع جامعة «ييل» من المؤشرات السياسية والاجتماعية. لقد أجريت العديد من الدراسات التي اعتمدت الطرق الإحصائية والرياضية، مثل: تلك الدراسات التي اعتمدت النماذج الرياضية لتحليل المهارات، والتفسير الكمي للاداء السياسي الوطني، ونخب السياسة الخارجية، والقرار السياسي، والأزمات الدولية، وقياس قوة الدولة، وقياس العنف السياسي، ونظام القيم والمصور القومية، والتصورات والكتل التصويتية في المنظمات الدولية<sup>(١)</sup>. وتستطيع الدراسات الكمية أن تفيد في تحليل الظواهر وقد تفيد في تفسيرها أيضاً بشكل ناجح إذا ربطت ذلك بالدراسات الكيفية من جهة، وأحسنست في تحديد المفاهيم وبناء المؤشرات بدقة.

### القياس

يعرف القياس بأنه العملية التي تحدد من خلالها القيمة Value، أو المستوى Level كميًا أو كيفيًا، لما يوجد في وحدة التحليل من خاصيات أو سمات، ومن هنا، فإن عملية القياس

(١) مصطفى علوي، «الاتجاهات الكمية في التحليل السياسي والواقع العربي»، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع ٢، ١٩٨٨. ص ٤٠-٤٤.

ليست مرتبطة بالعوامل الرسمية والكمية فقط، ولكنها مرتبطة بالعوامل الكيفية أيضاً. والخاصيات الكيفية تتعلق بالأسماء أكثر منها بالأرقام، فمتغيرات اللون، والانتماء السياسي، والديني، هي متغيرات كيفية<sup>(٢)</sup>.

يُعرف القياس أيضاً على أنه يعني تحديد خصائص الشيء، وتقديرها، أي صياغتها من خلال مقادير، وأرقام، وأعداد، ورتب، وأوزان، وما إلى ذلك من نوعيات ترتبط بطبيعة الشيء للقياس، كان ترتبط وحدة القياس بالطول أو الوزن أو الكثافة أو الشدة وما شابه ذلك. وتتضمن عملية القياس ثلاثة أبعاد أو مكونات أساسية هي: واقعة أمريكية قابلة للملاحظة والقياس قد تكون جماعة أو شخصاً أو شيئاً أو فكرة، ومقياس قيم أو عدد أو مقدار، وأخيراً مجموعة أو مجموعة قواعد تربط منطقياً بين الواقعة والمقدار<sup>(٣)</sup>.

### المؤشرات

المؤشرات جمع مؤشر، وهو معطى قابل للملاحظة، يفيد في إدراك المدى (الحدود، الأحجام والأوزان)، كما يسمح بمعرفة حضور الشيء أو غيابه في الواقع المدروس.

ويُعبّر المقياس عن مركب من مجموعة مؤشرات، فعلى سبيل المثال، فإن مقياس تكاليف الحياة هو مقياس مركب من كل القيم والتكاليف المختلفة لعناصر الميزانية العائلية مقدرة حسب أهميتها.

فالمؤشر هو عنصر دال قابل للتكمية (ياخذ كماً)، بينما المقياس يتضمن تقدير مجموعة وتكميتها<sup>(٤)</sup>.

ويمكن تعريف المؤشرات أيضاً على أنها أدوات تستخدم الوقائع الاجتماعية في التعبير عن التغيرات الاجتماعية، وتسعى لقياس مدى تحقق الأهداف الاجتماعية<sup>(٥)</sup>. فهي بصيغة أخرى دلالات لوقائع، وسلوك، وأبنية، وعلاقات مختلفة. وهي تعبيرات لأوضاع معينة يمكن للباحث أن يدركها، والمؤشرات غالباً ما تفيد في كشف حقائق الأشياء والتعبير عنها بشكل

(١) الهسالي، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٢) حسن أبو طالب، «قياس التعاون في علاقات مصر العربية»، مجلة السياسة الدولية، ع ١٢٢، أكتوبر ١٩٩٥، ص ٢٤، ٢٥.

(٣) Grawitz, Op.cit., PP. 336 - 337.

(٤) هبة رؤوف عزت، «تأملات ونظرات في مسألة المؤشرات»، مبشر الحوار، ع ٣٣/٣٢، ربيع وصيف

١٩٩٤، ١٣٩.

علمي . ويمكن للمفاهيم أن تتحول إلى مؤشرات دالة، يمكن تعريفها إجرائياً وإعطائها أوزاناً ومقادير . وإذا كانت المؤشرات ملازمة للاتجاه الأميريقي في تناوله للظواهر الاجتماعية والسياسية بدعوى التخلص من الانحياز الذاتية، فإن صياغة المؤشرات وصكها، لا يمكن فصلها عن سياقها الحضاري<sup>(١)</sup>، والاجتماعي، والسياسي، إن مؤشر الانتخاب كتعبير ودلالة على ديمقراطية النظام السياسي يحمل كثيراً من المحاذير، فالكثير من الأنظمة الاستبدادية تلجأ إلى الانتخابات التي لا تسمن ولا تغني في مواجهة التسلطية.

### أنواع المقاييس وتصنيفاتها

لقد تعددت تصنيفات المقاييس وأصبحت عصبية على المحصر لكثرتها، فكل حفل من الحفول المعرفية يشمل العديد من المقاييس . فعلماء النفس لهم مقاييسهم، وعلماء الاقتصاد كذلك، وعلماء الاجتماع وكذلك علماء السياسة . فعلى سبيل المثال، تتضمن المقاييس الاجتماعية - السياسية عدداً كبيراً من المقاييس، منها: مقياس الاندماج القومي (الوطني)، ومقياس اليسار الجديد، ومقياس قيادة الرأي، ومقياس القيم، ومقاييس التنديد... إلخ. وتضمن المقاييس مستويات (تراكيب) متعددة، قسمها ستيفنس Stevens إلى أربعة مستويات. وهي<sup>(٢)</sup>:

١- المقياس الاسمي Nominal: هو مقياس نوعي، يستهدف تحديد نوعية المتغير من خلال وصفه وتوصيفه وإعطائه اسماً. والعمليّة هي عملية تصنيف ولا تستهدف إعطاء قيمة كمية.

والمثال على ذلك تصنيف الأشياء والأشخاص إلى فئات، فالتنوع مقياس (ذكر، أنثى) وكذلك اللون، والانتماء السياسي والديني. وشرط هذا المقياس، هو التمييز بين الفئات حتى لا يحدث التداخل.

٢- المستوى الترتيبي Ordinal Level: هذا النوع من المقياس يتضمن خصائص المقياس الاسمي ذاتها، ويضيف إليها خاصية الترتيب، حيث تكون في هذا المقياس أمان فئة أكبر، أو أصغر من الفئة التي تسبقها. والمثال عليه تصنيف التعليم أو المستوى التعليمي إلى: ابتدائي، إعدادي، ثانوي، جامعي. وتصنيف الدول إلى كبيرة، ومتوسطة، وصغيرة، وصغرى.

(١) المرجع نفسه، ص ١٣٩ - ١٤١.

(٢) الوفاقي، مرجع سابق، ص ٤٤، ٤٥.

٣- مستوى المسافات المتساوية Interval Level: ويعتبر هذا المستوى ارتقي من المستويين السابقين، وذلك أنه يشمل صفاتهما بالإضافة إلى صفة أخرى، وهي تساوي المسافات بين فئات وحدة القياس. وسمي بالتساوي المسافات، لكون المسافات بين كل فئتين متجاورتين متساوية، ويمكن التمثيل لهذا المستوى بنظام تقدير الطلاب في المراحل التعليمية، فالتقدير، عادة، يكون متدرجاً من ممتاز، وجيد جداً، وجيد، ومقبول. فالطالب الذي تحصل على جيد أعلى من الطالب الذي تحصل على تقدير مقبول كما يعتبر أقل من مستوى الطالب الذي تحصل على جيد جداً.

٤- المستوى النسبي Ratio Level: ويتميز هذا المقياس بأن له وحدات متساوية ونقطة صفر، حيث لا تتضمن المقاييس السابقة نقطة الصفر. وباستعمال القياس النسبي يمكن الحصول على نسب مغوبة يسهل معها القول: بأن قيمة معينة تساوي ضعف قيمة أخرى أو نصفها، ومن أمثلة هذا النوع من القياس النسبي، الوزن، والعمر، والإنتاج. وإن أصغر قيمة يمكن الحصول عليها هي الصفر. ويتداخل هذا المستوى مع المستوى التساوي المسافات حتى أن الكثير من الباحثين يعدونه جزءاً من المستوى التساوي. وللتقسيمات السابقة أهمية كبيرة، حيث إن معظم العمليات الإحصائية تتوقف عليها. كما يختلف معنى المصطلحات الإحصائية من مستوى إلى آخر. فالمتوسط مثلاً لا يمكن حسابه في حالة المستوى الاسمي، ولكن يمكن حسابه في المستوى النسبي وهلم جرا. لذلك تزداد أهمية معرفة نوعية المقاييس<sup>(١)</sup>.

وميزة المقاييس، قدرتها على توليد البيانات وتلعب المؤشرات دوراً مهماً في عملية توليد البيانات، حينما تتمكن من تحويل المفاهيم إلى متغيرات قابلة للقياس، وقبل ذلك إمكانية تعريف تلك المفاهيم تعريفات إجرائية ورشقتها بمؤشرات تساعد على القياس.

### مقاييس الاتجاهات السياسية

لقد اشتهرت أربعة مقاييس من بين الكثير من المقاييس التي تختص بقياس الاتجاهات الاجتماعية والسياسية، وهذه المقاييس هي: مقياس «ليكرت»، ومقياس «جوتمان»، ومقياس «فرستون»، والمقياس للبيان الدلالة.

(١) المرجع نفسه، ص ٤٦ - ٤٩. وانظر كذلك:

- الفالدي، مرجع سابق، ص ١٣٧ - ١٣٩ ج. - الهامي، مرجع سابق، ص ٩٨ - ١٠١.

أو « لايكرت » Likert Scale: يعتبر هذا المقياس أبسط المقاييس المذكورة  
وأنه الأكثر شيوعاً، حيث تعرض على المبحوث مجموعة من العبارات تتطلب حكماً تقويمياً.  
وهذا المقياس يوزع وحدات القياس على الأشخاص الذين يريد الباحث قياس اتجاهاتهم، ويطلب  
منهم الإجابة عن هذه الأسئلة، وذلك باختيار الإجابة المناسبة من بين الإجابات المقترحة على  
السؤال المطروح. فإذا أردنا قياس اتجاه جماعة معينة عن السماح بإنشاء حزب إسلامي،  
فيمكن أن نستخدم مجموعة من العبارات، وكل عبارة تقابلها خمسة أسئلة كما يلي :-

- ١- هل أنت موافق بشدة وتقبلها خمس درجات، و٢- هل أنت موافق وتقبلها أربع  
درجات، و٣- هل أنت محايد وتقبلها ثلاث درجات، و٤- عدم الموافقة وتقبلها درجتان، و  
٥- عدم الموافقة بشدة وتقبلها درجة واحدة. ويمكن التمثيل لذلك كما يلي :

١- إنشاء حزب إسلامي ضروري للاستقرار.

٢- إنشاء حزب إسلامي يقوّي الديمقراطية.

٣- وجود حزب إسلامي يساعد على الاندماج الاجتماعي.

٤- وجود حزب إسلامي يمتنع التطرف.

فإذا سألنا فرداً معيناً عن موقفه من ذلك، وجاءت إجابته عن العبارة الأولى والثانية بالموافقة  
بشدة بمعنى إعطاء خمس درجات لكل منهما. وجاءت إجابته عن العبارة الثالثة محايد (أو  
لا رأي له) وتقبلها ثلاث درجات، وإجابته عن العبارة الرابعة لا رأي له وتقبلها ثلاث  
درجات.

بعد ذلك نجمع هذه الدرجات ونقسم على عدد العبارات هكذا:

$$5 + 5 + 3 + 3 + 16 = 44 \text{ تقسم الـ } (16) \text{ على عدد العبارات وهي أربع. } 44 / 16 = 2.75$$

ويفيد هذا الرقم على أن المبحوث يوافق بشكل كبير على السماح باعتماد حزب إسلامي في  
بلد مسلم.

ثانياً - مقياس «جوتن» Guttman Scale

يعد مقياساً ترتيبياً، ويتطلب مجموعة من الوحدات التي يجب أن تنظم بشكل ثابت،  
ولهذا المقياس ميزة تراكمية، بحيث إن الشخص الذي يوافق على الفقرة الأخيرة يكون  
بالتالي قد وافق على جميع الفقرات التي قبلها. فلو قمنا بوزن شخص فوزن (٨٠) كلف،  
فلسنا بحاجة إلى إعادة وزنه لنعرف أنه أثقل من شخص وزن (٧٠) كلف. فهذا المقياس يحير

عن ترتيب العبارات الخاصة بالاتجاه المراد قياسه، وذلك حسب درجة شدتها في التعبير.  
هذا الاتجاه مع دعوة المبحوثين إلى إبداء مواقفهم من كل عبارة سواء بالرفض أو بالقبول. ومن  
ثم، فيحين نريد قياس الاتجاه بشأن قضية معينة وفق مقياس «جوتن»، نقوم بوضع العبارات  
في نظام يبدأ بأقلها شدة وينتهي بأكثرها شدة. والشخص الذي يوافق على أكثرها شدة فهو  
يوافق على أقلها. فلو أردنا قياس اتجاه فرد في بلد تنصري نحو فكرة المساواة، فإن أسئلةنا  
وينبغي أن تدرج ترتيبياً كما يلي :-

١- هل توافق على مشاركة السود في الانتخابات البلدية؟

٢- هل توافق على أن يترشح أسود لحكم البلدية؟

٣- هل توافق على أن يترشح أسود للانتخابات البرلمانية؟

٤- هل توافق بأن يترشح أسود للانتخابات الرئاسية؟

وبالتالي، فإن الشخص الذي يوافق على العبارة الرابعة يفترض فيه أنه يوافق على العبارات  
التي قبلها، ويتميز بأنه قوي الإيمان بفكرة المساواة أو أنه يؤمن بالمساواة بين الأجناس  
والألوان.

ثالثاً: - مقياس «ثurston Scale»: وهو أسلوب يعتمد على المسافات  
المتساوية، وتتكون وحدات هذا المقياس من (١١) نقطة، وهو يندرج من الإيجاب إلى  
السلب، بحيث تكون الوحدات الست الأولى موجبة، والثلاث التي بعدها محايدة،  
والاثنتان الباقيتان سلبيتان.

ويعتمد المقياس هذا على المحكمين، حيث يتم اختيار عدد من المحكمين بطرق عشوائية من  
مجتمع البحث. ويعطى كل محكم مقياساً من (١١) نقطة تتراوح ما بين مؤيد (١١)  
ومحايد (٦) وغير مؤيد (١)، ومجموعة من البطاقات تطبع عليها إحدى العبارات (على  
كل بطاقة عبارة). ويطلب من كل محكم أن يفحص علاقة كل عبارة بالموضوع محل  
البحث، وأن يضع كل بطاقة في إحدى المجموعات الإحدى عشرة والتي تتوافق مع تقييمه  
لها، فالعبارات التي يعتبرها المحكمون أكثر تأييداً بضعها في المجموعة (١١) والأقل تأييداً  
في المجموعة (١٠) وهكذا. ومن ثم فإن الباحث يحصل على تقييم كل محكم لكل عبارة.  
وبهذه الطريقة يمكن أن نحدد لكل عبارة قيمة على المقياس توضح موقعها النسبي على  
متواصل التأييد - عدم التأييد، مع إعطاء قيم أعلى لتلك العبارات التي اعتبرها المحكمون

أكثر قابلية. ويحدد كثير من الباحثين هذه القيم عن طريق حساب الوسط الحسابي، وذلك بجمع كل القيم الفردية بالنسبة لكل بُعد (عبارة) وقسمتها على عدد المحكمين. وبغضل «مانهايم» تحديد قيمة الوسيط بالنسبة لكل عبارة.

وأخيراً - مقياس تبين الدلالة Semantic Differential: يستخدم هذا المقياس من أجل قياس آراء الناس ومواقفهم عبر مقارنة زوجية أو ثنائية الدلالة، مثل:-

جيد	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	ودي
نظيف	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	قذر
كبير	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	صغير
قوي	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	ضعيف

وتوضع سبع درجات ثابتة تقع بين طرفي المقياس وهي كما يلي:-

١	:	٢	:	٣	:	٤	:	٥	:	٦	:	٧
جداً		نسبياً		قليل		جداً		نسبياً		قليل		جداً

هذا الأسلوب يعتمد على سلسلة من الصفات المتناقضة لإبراز المعنى الذي يعطيه شخص معين لمفهوم ما. وعادة ما تقدم هذه القائمة للمبحوثين على بطاقة منفصلة، ويطلب منهم تقييم موضوع ما باستخدام مقياس مكون من سبع نقط، بناء على هذه الصفات. وبغضل هذا الأسلوب من المقاييس بإبراز حدة وتوجه الاتجاه الذي يتم قياسه. فمثلاً يمكن قياس اتجاه الرأي العام على الأداء السياسي للسلطة في قضية معينة.

وهذا المقياس لا يقدم قيماً ذات دلالة كما تفعل المقاييس السابقة، إلا أنه يستخدم كأساس للمقارنة بين شيء وآخر (هل يشابه المبحوثون في رؤيتهم للأشياء المتماثلة) <sup>(١)</sup>.

والخلاصة: إن المقاييس والمؤشرات يمكن أن تقيد في توليد المعلومات، والمساعدة على تفسير الظواهر السياسية. ولكن ينبغي أن نتعاضد وتقوى بالأساليب الكيفية. كما ينبغي أن نحدد المفاهيم تحديداً يأخذ السياق الحضاري والتاريخي، والاجتماعي، والسياسي في عين الاعتبار.

(١) مانهايم، مرجع سابق، ص ٢٧١-٢٨٣. وانظر أيضاً:

الهسالي، مرجع سابق، ص ١٣٣-١٣٦. والقلاوي، مرجع سابق، ص ١٤٠-١٤٧.

الوقائي، مرجع سابق، ص ٥٦-١٦٠. والمرواني، منابع وطرق البحث، مرجع سابق، ص ١٥٢-١٥٨.

وفي الختام أذكر أن هذه الاقتراعات والمناهج والأساليب المختلفة، التي تناولتها في هذا الكتاب، ليست حكرًا على علم السياسة، بل الكثير منها تمت استعارته من المقول المعرفية الأخرى وخاصة علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الاقتصاد. وليس في الأمر ما يشير التعجب، ذلك لأن هذه العلوم تتمحور حول الإنسان ذي الأبعاد المتعددة، والذي لا يمكن النظر إليه على أنه كتلة اقتصادية، أو سلوك عقلائي فحسب، بل الإنسان بفكره، وبطبعه، ويسمى إلى القيم والمجد، ويمتنع لأنكاره وعقائده، كما يعيش في بيئة يتبادل معها التأثير، ويسعى لإشباع رغباته المتعددة. وهكذا تتمتع الظاهرة التي يكون محورها الإنسان، وتتطلب تضامراً مجموعة كبيرة من المناهج والمداخل وتكاملاً، للإحاطة بتلك الظواهر. إن الكثير من العمليات السياسية تكون بوقفة لجوانب عديدة، ودوافع مختلفة، تبعت الإنسان على التصرف والتحرك أو توجه الوجهة التي تريد.

لهذا السبب ينصح للتخصصون والمحللون السياسيون بضرورة الاستعانة بمجموعة من الاقتراعات، للإحاطة بالجوانب المتعددة للظاهرة السياسية، سواء أكانت عملية (صناعة قرار) أو بنية سياسية (جماعة)، (هيئة تشريعية) أو نظاماً سياسياً. وهذا ما يطلق عليه بالتكامل المنهجي.

إن هذا الكتاب يعد محاولة إضافية مع محاولات سابقة لباحثين آخرين في هذا الصدد؛ من أجل المساهمة في تشييد صرح المعرفة في وطننا العربي. وهو جهد متواضع يسهه باحث إلى جهود إخوانه من أجل تطوير القدرة التحليلية لدى طلاب العلوم السياسية خصوصاً والعلوم الإنسانية عموماً. والله وحده أسأل أن يوفقني إلى كتابة أفضل وأعمق، وخصوصاً فيما يتعلق بالسعي لبناء منهجية إسلامية تكون أكثر استجابة وكفاية، لدراسة واقع أمتنا العربية الإسلامية ويبقى هذا أملاً أنشده مع غيري.

والله أسأله السداد والرشاد، والإخلاص في القول والعمل إنه نعم المحيِب.



## أولاً - المراجع بالعربية

### أ - الكتب

- ١- ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق حامد الفقي، (القاهرة: مكتبة السنة الحميدة، ١٩٥٣).
- ٢- أبو الحسن الماوردي، قوانين الوزراء وسياسة الملك، تحقيق صلاح الدين بسيوني، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦).
- ٣- أبو الحسن الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر، تحقيق وضوان السيد، (بيروت: دار العلوم العربية، ١٩٨٧).
- ٤- أحمد ثابت، الدولة والنظام العالمي: مؤثرات التنمية وسهر، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢).
- ٥- أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، (الدوحة: دار قطري بن الفجاعة للنشر والتوزيع، ١٩٨٨).
- ٦- برتران بادى، الدولة المستوردة، «غريب النظام السياسي»، ترجمة لطيف قرج، (القاهرة: مكتبة العالم الثالث، ١٩٩٦).
- ٧- بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صناعة القرار في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).
- ٨- جابر عصفور (محرر)، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، (الكويت: دار العروبة للنشر والتوزيع، ١٩٨٨).
- ٩- جازول مانهام، وريتشارد ريتش، التحليل السياسي الأمريقي، ترجمة السيد عبد المطلب غام وآخرين، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦).
- ١٠- جبرييل الموند، وبنغهام بأول الابن، السياسة المقارنة، ترجمة أحمد علي عتاني، (القاهرة: مكتبة الوحي العربي، د.ت.).
- ١١- جمال الدين بن منظور، لسان العرب، ج٦، (بيروت: دار صادر للطباعة، ١٩٦٢).
- ١٢- جورج كلاوس، لغة السياسة، ترجمة ميشيل كيلو، ط ٢، (بيروت: دار الحقيقة: ١٩٩٠).

- ١٤- جيمس دورني، وروبرت بلستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحلي، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥).
- ١٥- حامد أحمد هاشم، نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية، (القاهرة: مكتبة مديبولي، ١٩٨٤).
- ١٦- حامد ربيع، نظرية التحليل السياسي، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، محاضرات ٧٠ / ١٩٧١).
- ١٧- حامد ربيع، علم السياسة عن طريق النصوص، (مكتبة القاهرة الحديثة: د.ت.).
- ١٨- حامد ربيع، إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٨).
- ١٩- خليفة على البكوش، المتغير القيادي في مصر والصراع العربي - الإسرائيلي، رسالة دكتوراة غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤).
- ٢٠- سعد الدين إبراهيم، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، (الأردن: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨).
- ٢١- سلوى شعراوي جمعة، الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات، ترجمة عطا عبد الوهاب، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).
- ٢٢- سمير محمد حسين، تحليل للغموض، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٣).
- ٢٣- السيد حنفي عوض، علم الاجتماع السياسي، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٥).
- ٢٤- السيد عبد الحليم الزيات، سوسيولوجيا بناء السلطة، الطبعة، القوة، الصقوة، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠).
- ٢٥- السيد علي شتا، نظرية علم الاجتماع، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٣).
- ٢٦- السيد علي شتا، الكتاب السنوي للمعلوم الاجتماعية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٣).
- ٢٧- السيد محمد عمر، الدور السياسي للصقوة في صدر الإسلام، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١).
- ٢٨- صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، (جامعة الكويت: ١٩٨٢).
- ٢٩- صلاح قنصوه، فلسفة العلم، ط ٣، (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣).

- ٣٠- طريف شوقي، السلوك القيادي ونمالية الإدارة، (القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٩٣).
- ٣١- عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣).
- ٣٢- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط ١، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٠).
- ٣٣- عبد الحفي المنكوني، ظفر الاماني في مختصر الجرجاني، تحقيق تقي الدين الندوي، (دبي: دار القلم، ١٩٩٥).
- ٣٤- عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ط ٣، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٧).
- ٣٥- عبد الرحمن الشيزي، المنهج لملوك في سياسة الملوك، تحقيق عبد الله الموسى، (لوزقاه: مكتبة المنار، ١٩٨٧).
- ٣٦- عبد الرحمن عيس، مبادئ الإحصاء في التربية وعلم النفس، ط ٦، (الأردن: عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥).
- ٣٧- عبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣).
- ٣٨- عبد الفتاح أبو غدة، السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي، (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٩٩٢).
- ٣٩- عبد المعطي محمد عساف ومحمود علي، مقدمة إلى علم السياسة، (الأردن: عمان، مكتبة الحاسب، ١٩٩٤).
- ٤٠- عبد الله عامر الهامالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، (بنغازي: جامعة قار يونس، ١٩٨٨).
- ٤١- عبد المنعم الدسوقي الجميحي، منهج البحث التاريخي، دراسات وبحوث، (القاهرة: مطبعة الجيلوي، ١٩٩٢).
- ٤٢- عبد المنعم سعيد، تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠).
- ٤٣- عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع السياسي، (أسبوط: مكتبة الطليعة، ١٩٧٩).
- ٤٤- عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، (بيروت: ٥.٥، ١٩٨٦).
- ٤٥- عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، (مالطا: منشورات، ELGA، ١٩٩٥).
- ٤٦- علا مصطفى أنور، التفسير في العلوم الاجتماعية، دراسة في فلسفة العلم، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٨).
- ٤٧- علي الدين هلال، محاضرات النظم السياسية المقارنة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٦/٧٥).
- ٤٨- علي عبد القادر وآخرون، اتجاهات حديثة في علم السياسة، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧).
- ٤٩- عمر الترمي الشيباني، مناهج البحث الاجتماعي، ط ٣، (ليبيا: منشورات مجمع الفايح للجامعات، ١٩٨٩).
- ٥٠- فاروق يوسف أحمد، مشكلات وحالات في مناهج البحث العلمي، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٨).
- ٥١- فاروق يوسف أحمد، وسائل جمع البيانات، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٥).
- ٥٢- فاروق يوسف أحمد، القوة السياسية، اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية، ط ٢، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٥).
- ٥٣- فهمي حامد عبد الكريم، استخدام أسلوب المحاكاة في تحليل المشكلات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢).
- ٥٤- فؤاد البهي السيد، علم النفس الاجتماعي، ط ٢، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨١).
- ٥٥- كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٥).
- ٥٦- كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٤).
- ٥٧- محبوب عطية الفاتدي، طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، (ليبيا: البيضاء، منشورات جامعة عمر المختار، ١٩٩٤).
- ٥٨- محمد الجوهري وعبد الله الحريجي، طرق البحث الاجتماعي، (القاهرة: مطبعة المجد، ١٩٧٨).

٥٩- محمد الوفاي، مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٩).

٦٠- محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، (بيروت: المكتبة الأموية، ١٩٨٧).

٦١- محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٦، (القاهرة: دار الحديث، ١٩٩٤).

٦٢- محمد زاهي الخيري، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهجية، ومداخل نظرية، (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ١٩٩٤).

٦٣- محمد عارف، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، (مصر: د. د.، ١٩٩٠).

٦٤- محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، ج١، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨١).

٦٥- محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، ج٢، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٢).

٦٦- محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، (الإسكندرية: منشورات كلية التجارة، ١٩٧٩).

٦٧- محمد كلاس، محاضرات في الإحصاء التطبيقي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٣).

٦٨- محمد محمود ربيع، مناهج البحث في السياسة، (جامعة بغداد: كلية القانون والسياسة، ١٩٧٨).

٦٩- محمد معون صديقي، الأسس الإسلامية للعلم، (أمريكا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٨٩).

٧٠- محمود جاد، الاتجاهات النظرية لعلوم الاجتماع في البلاد النامية، ط ٢، (القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٣).

٧١- موريس ديلميرجي، علم اجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩١).

٧٢- ميخائيل إدراهم أسعد، فنون البحث في علم النفس، (بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٨).

٧٣- نصر محمد عارف، نظريات السياسة المقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥).

٧٤- نصر محمد عارف، نظرية النخبة ودراسة النظم الضمنية، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات والبحوث، ١٩٩٥).

٧٥- نور الدين حاطوم وآخرون، المدخل إلى التاريخ، (سوريا: المطبعة العصرية، ١٩٦٤).

٧٦- ودودة بدران (محرر)، العنبريات البحث في العلوم الاجتماعية، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢).

٧٧- ودودة بدران (محرر)، البحث الأميري في الدراسات السياسية، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١).

٧٨- ودودة بدران (محرر)، تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢).

٧٩- يوسف القرضاوي، المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٢).

## ب- الدوريات

٨٠- حسن أبو طالب، قياس التعاون في علاقات مصر العربية، مجلة السياسة الدولية، ع ١٢٢، أكتوبر ١٩٩٥.

٨١- سمير أمين، حول التبعية والتوسع العالمي الرأسمالي، المستقبل العربي، ع ٩٣، نوفمبر ١٩٨٦.

٨٢- مصطفى علوي، والاتجاهات الكمية في التحليل السياسي والواقع العربي، مجلة السياسة للعلوم السياسية، ع ٢، ١٩٨٨.

٨٣- نيفين عبد المنعم مسمد، القيادة كمتغير في العملية السياسية بين العالمية والخصوصية، المستقبل العربي، ع ١٥٥، يناير ١٩٩٢.

٨٤- هبة رؤوف عزت، تأملات ونظرات في مسألة المؤشرات، المستقبل العربي، ع ٣٢/٣٣، ربيع/صيف ١٩٩٤.

- 14- Frankel, Joseph. The making of Foreign Policy, an Analysis of Decision - making, (London: Free press, 1967).
- 15- Gibbs, Brian H. and singer, J. David. Empirical Knowledge on world politics, (U. S. A. Greenwood press, 1994).
- 16- Golembiowski, Robert T. (ed.), The Small Group In political Science, (U. S. A: GEORGIA PRESS, 1978).
- 17- Grawitz, Madleine. Methodes des sciences Sociales, Ge (Ed.) (Paris: Editions Dalloz, 1993).
- 18- Hague, Rod and Harrop Martin. comparative Government, second Edition, (U. S. A: Humanities press International, 1990).
- 19- Hindess, Barry. Political Choice and Social structure, (London: Edward Elgar Publishing Limited, 1989).
- 20- Holsti, J. K. International Politics: framework for Analysis, 5 th Edition, (Columbia: prentice - Hall, 1988).
- 21- Isaak, Alan C. scope and Methods of Political Science, (Illinois: The Dorsey Press, 1969).
- 22- Johnson, Janet B. and Joslyn Richard A. Political science Research Methods, second Edition, (Washington D.C: Cq press, 1991).
- 23- Kaplan, Abraham. The Conduct of Inquiry, (Pennsylvania: Chandler Company, 1964).
- 24- Kessel, John H. et al., Micro politics Individual and Group Level Concepts, (U. S. A: Copyright (c) by Holt, Rikehart, 1970).
- 25- Krippendorff, Klaus. Content Analysis: An Introduction to Its Methodology, (Beverly Hills: Sage Publications, 1980).
- 26- Kweit, Mary Grasez and Kweit Robert w. Concepts and Methods for Political Analysis, (U. S. A: Printice - Hall Inc., 1981).
- 27- Lasswel Harold. Politics: Who? Gets what? when? How? (New york: Miridian Book, 1958).
- 28- Leca, Jean et Grawitz madeleine. Traite, de science politique, Vol. 3, (Paris: P. U. F. 1985).

#### References

##### A- Books.

- 1- Almond, Gabriel A. and powel, poel, Bingham. comparative Politics, systems and plicy, second Edition, (Boston: little Brown and company, 1978).
- 2- Bailey, Kenneth D. Methods of social Research, Third Edition, (New york: Free Press, 1987).
- 3- Brown, A. Lee. Rules and Conflict, in Introduction to Political life, (New Jersey: Prentice - Hall Inc., 1981).
- 4- Calvert, Peter. An Introduction to Comparative Politics, (New york: Harvester Wheatcheaf, 1993).
- 5- Charlesworth, James. Contemporary Political Analysis (New york: The Free Press, 1967).
- 6- Contori, Louis J. and Ziegler Andrew H. (Eds.), Comparative Politics, In the post Behavioral era, (Boulder: Rienner Publishers, 1988).
- 7- Conway, Margaret and Fiebert Frank B. Political Analysis an Introduction, second Ed., (Boston: Allyn and Bacon Inc., 1976).
- 8- Dogan, Mattei et Pelassy, Dominique. Sociologie politique comparative, (Paris: Economica, 1982).
- 9- Dyke, Vernon Van. Political Science: A philosophical Analysis, (california: Stanford university press, 1960).
- 10- Easton, David. Analyse du système Politique, Traduction de pierre Rocheron, (paris: Librairie Armond colin, 1974).
- 11- Erik lane, Jan and Ersson svante. Comparative Politics, an Introduction and New Approach, (U. S. A. Polity press 1994).
- 12- Feagin, Joe R. A case For case study, (U. S. A., North Carolina press, 1991).
- 13- Finifter, Ada W. (ed.), Political Science The state of Discipline, (Washington D.C: A. P. S. A., 1983).

٧	مقدمة
٩	الفصل الأول
٩	تحديد المفاهيم الأساسية
٩	١ - العلم
١٠	٢ - السياسة
١٢	٣ - المنهج
١٤	٤ - المدخل
١٥	٥ - النموذج
١٧	٦ - النظرية
١٩	٧ - القوانين العلمية
١٩	٨ - الأساليب المنهجية والوسائل
٢٠	٩ - وحدات التحليل
٢١	١٠ - المتغيرات
٢٢	١١ - للمقاييس والمؤشرات
٢٣	١٢ - النموذج المعرفي
٢٤	١٣ - الاستنباط
٢٥	١٤ - الاستقراء
٢٦	الفصل الثاني
٢٦	خطوات البحث العلمي ومستوياته
٢٦	البحث الأول: خطوات البحث العلمي
٢٨	أولاً: اختيار مشكلة البحث وصياغتها
٣٤	ثانياً: المفاهيم

- 29- Mannheim, Jaro B. and Rich Richard. Empirical Political Analysis Research Methods In Political science, (U. S. A: Printice - Hall INC., 1981).
- 30- Martin, Rex. Historical Explanation, (London, Ithaca: Cornell University Press, 1977).
- 31- Migdal, Joel s. Strong Societies and weak States, (New Jersey: Princeton University Press, 1988).
- 32- Palmer, Monte. The Interdisciplinary study of politics (New york: Harper and Row Publishers, 1974).
- 33- Reynolds, P. A. An Introduction to International Relations, 3th Edition, (London: Longman, 1994).
- 34- Russett, Bruce and Starr, Harvey. World Politics, Second Edition, (New york: W. H. Free man and company, 1985).
- 35- Snyder, Richard C. et al., Foreign Policy Decision - making, (New york: The Free Press of Glencoe, 1962).
- 36- Sullivan, Michael P. International Relations Theories and Evidence, (New Jersey: Prentice - Hall INC., 1976).
- 37- Wiarda, Howard J. (Ed.), New Directions in Comparative Politics, Revised Edition, (Boulder: westview Press, 1991).

#### B- Periodicals.

- 38- Breen, Richard and Rott man David. << Class Analysis and class theory>>, In The Journal of British Sociological Association, Vol. 29, No. 3 (August 1995).
- 39- Cole, Alistair, <<Studing Political leadership, the Case of Francois Mitterrand>>, In Political Studies, Vol. 42, No. 3, (September 1994).
- 40- Elman, Mariam f.<<The Foreign Policies of Small States>>, In British Journal of Political Science, Vol. 25, (April 1995).
- 41- Rose, Richard. <<Comparing Forms of Comparative Analysis>>, Politica Studies, 39, No. 3 (September 1991).

٧	مقدمة
٩	الفصل الأول
٩	تحديد المفاهيم الأساسية
٩	١ - المعلم
١٠	٢ - السياسة
١٢	٣ - المنهج
١٤	٤ - المدخل
١٥	٥ - النموذج
١٧	٦ - النظرية
١٩	٧ - القرائن العلمية
١٩	٨ - الأساليب المنهجية والوسائل
٢٠	٩ - وحدات التحليل
٢١	١٠ - المتغيرات
٢٢	١١ - المقاييس والمؤشرات
٢٣	١٢ - النموذج المعرفي
٢٤	١٣ - الاستنباط
٢٥	١٤ - الاستقراء
٢٦	الفصل الثاني
٢٦	خطوات البحث العلمي ومستوياته
٢٦	البحث الأول: خطوات البحث العلمي
٢٨	أولاً: اختيار مشكلة البحث وصياغتها
٣٤	ثانياً: المفاهيم

٤١	ثالثاً: الفروض
٤١	البحث الثاني: مستويات البحث العلمي
٤١	أولاً: الوصف
٤٨	ثانياً: التصنيف
٤٩	ثالثاً: القياس
٥٢	رابعاً: التوقع
٥٤	الفصل الثالث
٥٤	مراحل البحث
٥٦	البحث الأول: المنهج التاريخي
٥٦	البحث الثاني: المنهج الظاهري
٥٧	البحث الثالث: منهج دراسة الحالة
٦١	البحث الرابع: المنهج الإحصائي
٦١	البحث الخامس: المنهج التجريبي
٦٨	البحث السادس: المنهج النوعي وبنوته
١١٦	الفصل الرابع
١١٦	الأنواع البحثية
١١٧	البحث الأول: الأنواع الظاهري والتجريبي
١١٧	الطلب الأول: الأنواع الظاهري
١١٩	الطلب الثاني: الأنواع التجريبي
١٢٥	البحث الثاني: المنهج النوعي والسردي
١٣٠	البحث الثالث: الأنواع البنيوي (النظري)
١٤٢	البحث الرابع: أنواع الاتصال

## الموضوع

## الصفحة

٤١	ملحق: الفروض.
٤٦	البحث الثاني: مستويات البحث العلمي.
٤٦	أولاً: الهدف.
٤٨	ثانياً: التصنيف.
٤٩	ثالثاً: التفسير.
٥٢	رابعاً: الترتيب.
٥٤	الفصل الثالث:
٥٤	متنوع البحث:
٥٦	البحث الأول: المنهج التاريخي.
٥٦	البحث الثاني: المنهج المقارن.
٨٧	البحث الثالث: منهج دراسة الحالة.
٩١	البحث الرابع: المنهج الإحصائي.
٩٩	البحث الخامس: المنهج التجريبي.
١٠٨	البحث السادس: المنهج التفسيري وفن التفسير.
١١٦	الفصل الرابع:
١١٦	الافتقارات:
١١٧	البحث الأول: الافتقار القانوني والمؤسسي.
١١٧	المطلب الأول: الافتقار القانوني.
١١٩	المطلب الثاني: الافتقار المؤسسي.
١٢٥	البحث الثاني: المدرسة السلوكية.
١٣٠	البحث الثالث: الافتقار التقني (النظري).
١٤٦	البحث الرابع: افتقار الاتصال.

## الموضوع

## الصفحة

١٥٤	البحث الخامس: افتقار صناعة القرار.
١٦٧	البحث السادس: نظرية اللوبي (الممارات).
١٧١	البحث السابع: الافتقار الوطني.
١٨١	البحث الثامن: افتقار الطبقة الاجتماعية.
١٩٠	البحث التاسع: افتقار التوعية.
١٩٤	البحث العاشر: افتقار الجهادية.
٢٠٤	البحث الحادي عشر: افتقار الصلوة.
٢١٧	البحث الثاني عشر: افتقار علاقات الدولة بالجنس.
٢٢٢	البحث الثالث عشر: افتقار القيادة السياسية.
٢٢٩	الفصل الخامس:
٢٢٩	أساليب البحث وأدواته.
٢٢٩	البحث الأول: أسلوب تحليل المضمون.
٢٣٧	البحث الثاني: الملاحظة.
٢٤٢	البحث الثالث: الاستبيان والمقابلة.
٢٤٢	المطلب الأول: الاستبيان.
٢٤٩	المطلب الثاني: المقابلة.
٢٥٤	البحث الرابع: المحاكاة.
٢٥٦	البحث الخامس: الأساليب الكمية في الدراسات السياسية (المقاييس المؤشرات).
٢٦٣	خاتمة.
٢٦٤	قائمة المراجع.



١٥٤	المبحث الخامس: اقتراب صناعة القرار.....
١٦٧	المبحث السادس: نظرية اللعب (الباريات).....
١٧١	المبحث السابع: الاقتراب الوظيفي.....
١٨١	المبحث الثامن: اقتراب الطبقة الاجتماعية.....
١٩٠	المبحث التاسع: اقتراب النجدة.....
١٩٥	المبحث العاشر: اقتراب الجماعة.....
٢٠٥	المبحث الحادي عشر: اقتراب الصغرة.....
٢١٧	المبحث الثاني عشر: اقتراب علاقات الدولة - المجتمع.....
٢٢٢	المبحث الثالث عشر: اقتراب القيادة السياسية.....
٢٢٩	الفصل الخامس.....
٢٢٩	أساليب البحث وأدواته.....
٢٢٩	المبحث الأول: أسلوب تحليل المصنوع.....
٢٤٧	المبحث الثاني: الملاحظة.....
٢٤٢	المبحث الثالث: الاستبيان والمقابلة.....
٢٤٢	المطلب الأول: الاستبيان.....
٢٤٩	المطلب الثاني: المقابلة.....
٢٥٤	المبحث الرابع: المقابلة.....
٢٥٦	المبحث الخامس: الأساليب الكمية في الدراسات السياسية.....
٢٦٢	(القياسي، التوزيعات).....
٢٦٢	خاتمة.....
٢٦٤	قائمة المراجع.....

